يوسف زيدان

فقه الثورة

دار الشروق

فقه الثورة

كلمة «الثورة» فى عنوان هذا الكتاب، مقصودٌ بها اللفظة المعاصرة الجارية على أَلْسنة الناس ومعانيها المستقرة اليوم فى أذهانهم، وليس المفهوم القديم «السلبى» لهذه الكلمة. وقد أردتُ تبيان التحول الدلالى لهذه الكلمة، كيلا يقع التناقض الإدراكى بين المعنى المعاصر والدلالات القديمة لهذه الكلمة .. والثورة عندى؛ لا يدخل فى مفهومها حركة استيلاء الضباط الأحرار (جداً) على حكم مصر سنة ١٩٥٢ وما تلاها من انقلابات عسكرية مماثلة فى بقية البلدان العربية والإسلامية، وإنما مرادى هو تلك الحركة الشعبية التى خرجت مؤخراً للميادين بشكل تلقائى، فى مصر وتونس وليبيا واليمن. ولا يدخل فيها ما يجرى الآن فى سوريا، إلا بمقدار ما جرى هناك فى الأيام الأولى، وتحديداً فى «اللاذقية» بالشمال، وفى «دِرعا» بالجنوب. أما ما توالى بعد ذلك فى أنحاء سوريا، فهو فيما أرى، يخرج عن مفهوم الثورة إلى معانٍ أخرى يمكن تسميتها بأسماء مختلفةٍ، منها: الجهاد المسلَّح، الانتزاع القسرى للسلطة، اهتبال الإسلاميين للفرصة السانحة، محاولة إلحاق سوريا بالحالة العراقية المزرية.



يوسف زيدان ؛ روائى ومفكر وباحث عربى متخصص في التراث القديم. كان مولده فى سوهاج، بصعيد مصر، ونشأته بالإسكندرية التى حصل من جامعتها على درجة الدكتوراة ، ثم حصل على درجة الأستاذية فى الفلسفة وتاريخ العلوم، عام ١٩٩٩. بلغت مؤلفاته وأعماله الفكرية والتراثية والروائية، قرابة الستين كتابًا، ونالت عديدًا من الجوائز ال
أنشأ مركز المخطوطات ومتحف المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، وظل مديرًا ل
المكتبة سنة ٢٠١٢.

أصدرت له دار الشروق رواياته الأربعة «عزازيل» ٢٠٠٨ التي فازت بالجائزة ا
العربية في ٢٠٠٩، وجائزة أنوبى لأفضل كتاب مترجم إلى الإنجليزية فى ٢٠١٢،
٢٠٠٧، و«النبطي» ٢٠١٠، و«محال» ٢٠١١ وكتاب «اللاهوت العربى» ٢٠٠٩، و«
و«دوامات التدين» ٢٠١٣، وتتصدر أعماله قائمة الكتب الأفضل مبيعًا، منذ صدو


9 789770 932414

دار الشروق
www.shorouk.com

فقه الثورة

فقه الثورة

يوسـف زيـدان

تصميم الغلاف: عمرو الكفراوي

الطبعـة الأولى ٢٠١٣

تصنيف الكتاب: تاريخ / مقالات

٨ شـارع سيبويـه المصـري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقم الإيداع ٢٠١٣/١٠٤٥٣
ISBN 978-977-09-3241-4

يوسف زيدان

فقه الثورة

دار الشروق

المحتويات

ترنيمةٌ ٧
مقدمة ٩
الفصل الأول: الآفاقُ المصيرية للثورة المصرية ١٩
الفصل الثاني: الثورةُ على الاحتقار والمقالات المفردة ٧٣
الفصل الثالث: إجهاضُ الثورة وإبقاءُ الفَوْرة ١١١
الفصل الرابع: وقائعُ انهيار مكتبة الإسكندرية ١٥٩
الفصل الخامس: الأسئلةُ التأسيسيةُ ١٧٩
الفصل السادس: مناراتُ الحكمة العربية ٢٢٩
الفصل السابع: الحكمةُ المؤنَّثة ٢٧٩
كتبُ الدكتور يوسف زيدان ٣٢٥

ترنيمةٌ

الحرفُ فيَّاضٌ، بالفوائدِ، فوَّارُ
وفي فيافي الإفادةِ، الأفهامُ تختلفُ
فبعضهم عنه ينصرفُ، وفئةٌ فيه تنحرفُ، وفريقٌ منه يقتطفُ
وفردٌ يفوزُ به ويغترفُ.
الحرفُ حفَّارُ
يفرِّجُ، فيُفرحُ
أو يَفجعُ، فيُفزعُ
أو يفهِّمُ، فيُقنعُ.
الحرفُ فيه فَرَاغٌ للفُرَّاغ،
وفَزَاعٌ للفُزَّاعِ عند الفِزَاعِ
وفتنةُ الملهوفِ للمفقودِ، وفِرارُ الخائفِ، وكشفُ الزائفِ

مقدمة

قد يعتقد البعض، أو يظنُّ كثيرون، أن كلمة «فقه» لا تُستعمل إلا في مجال العلم الشرعي، ولا تُطلق كصفةٍ إلا على المشتغلين به. وقد أشار ابنُ منظور إلى ذلك، بقوله في قاموسه الشهير (لسان العرب): الفقهُ هو العلمُ بالشيء والفهم له، وغلب على علم الدين لسيادته وفضله على سائر أنواع العلم، وقد جعله العرفُ خاصًّا بعلم الشريعة.

ومع ذلك، فهذه الكلمة إنما تعني عندي معناها الأصلي «العلم بالشيء والفهم له» بصرف النظر عن اشتهار ارتباطها بالشريعة. خصوصًا أن عديدًا من الاستعمالات المعاصرة، لا تتوقف على هذا الارتباط بالأمور الدينية الإسلامية. فنحن على سبيل المثال، نصفُ الواحد من خبراء القانون بصفة «فقيه قانوني» أو «فقيه دستوري»..وقد حصلتُ قبل سنوات من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، عن أعمالي الخاصة بالعلاَّمة الطبيب (ابن النفيس) على جائزة دولة الكويت في مجال: الفقه الطبي.. فكلمة الفقه، سواء في أصلها الفصيح أو دلالتها المعاصرة، لا تتوقف على العلم بالشريعة وأمور الدين. ولو كانت مرتبطة بالضرورة بها، ما كان النبيُّ محمدٌ ﷺ قد ألحق بالفقه الدين، وهو يدعو الله لابن عمه «ابن عباس» قائلًا: اللهمَّ فقِّهه في الدين، وعلِّمه التأويل (الحديث الشريف). وما كان القرآن الكريم قد أوردها كمترادفةٍ للفهم في قوله تعالى: ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا .. ﴾ الآية[1].

---

(١) سورة الكهف، الآية ٩٣.. وفي آي القرآن: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾.. ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾.. ﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾.. ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾.. ﴿ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ .. ﴾.

وبناءً على ما سبق، فإن عنوان هذا الكتاب «فقه الثورة» يُقصد به: فَهْم طبيعة ما جرى في مصر والبلاد العربية التي ثارت على حكامها، العسكريين في أصلهم، أو هم من ورثة العسكريين: حسني مبارك، زين العابدين بن عليّ، علي عبد الله صالح، معمر القذافي، بشّار بن حافظ الأسد.



وللفقه الثوري «أصول» أو هي بعبارةٍ أخرى: القواعد الأساسية والمبادئ الحاكمة للحركة الثورية الأخيرة التي عمَّت البلاد المشار إليها.. وهي قواعد «معيارية» سبعة، يُقاس بها الفعل الثوري الرشيد (ويُقاس عليها) وتأتي أهميتها وتتأكّد مع حالة الاضطراب الذهني العام في أيامنا هذه، التي تضاربت فيها الرؤى واختلطت المفاهيم. في غمرة التدفّق والتتابع السريع للأحداث الجسام، على وتيرةٍ أسرع من قدرة «العقل الجمعي» على استيعابها. ولسوف أسردُ هذه «الأصول» فيما يلي، ملخَّصةً في نقاطٍ أُتبعها ببعض الإيضاحات والشروح الموجزة، لتكون مدخلًا للفهم والتفهُّم في زمنٍ غامت فيه المشاهد وتداخلت المفاهيم. ومع أن بعضًا من هذه «الأصول» قد وردتْ بين ثنايا فصول هذا الكتاب، وأُشير إلى بعضها في سياقات متعدِّدة بحسب ما اقتضاه الحال؛ فقد رأيتُ من المناسب أن أوردها في هذه المقدمة كاملةً، ومرتَّبةً، على النحو الآتي:

(١) الثورةُ لا تتم بشكلٍ فجائي

اعتقد كثيرون عقب اندلاع ثورتَيْ تونس ومصر، أو بالأحرى توهَّموا، أن الثورتين حدثتا بشكلٍ مفاجئ وغير متوقَّع. وقد عبَّر هؤلاء أيامها، عن رأيهم هذا بصيغٍ متعدِّدةٍ، كتابةً وشفاهةً، عبر وسائل الإعلام التي انهمكت آنذاك في تغطية الأحداث، حتى تقبَّل الناسُ مع تكرار الكلام والكلمات المكتوبة، فكرة «فجائية الثورة» وجعلوا منها مبررًا للانهيار المريع، المدوِّي، للنظم الاستبدادية التي كانت في ظنهم راسخةً.

وفي واقع الأمر، لم تكن هذه النظم تمتاز بأيِّ رسوخٍ أو استقرار حقيقي، إلا على مستوى القشرة الخارجية التي تخفي الباطن المهترئ للحكومات، وعلى مستوى الدعاية الحكومية التي ابتذلت نفسها حتى انصرف الناسُ عن متابعتها.. وفي واقع الأمر، أيضًا،

فإن للثورة أطوارًا ومراحل؛ منها ما يأتي سابقًا للاستعلان الثوري، ومنها ما يتلوه. وقد تعرَّضتُ لذلك في فصول هذا الكتاب، تحت العنوان الجانبي «سيول الثورة وأنهار النهضة» شارحًا هناك المراحل التي تقلَّبت فيها الثورة المصرية، قبل استعلانها يوم الخامس والعشرين من يناير. ثم ذكرتُ تحت العنوان الجانبي «انفطارُ القلب وسَلْبُ السَّلْب» أن الحالات الثورية المتعاقبة التي تسبق (الاستعلان) هي: الظلم، الاحتقان، التظاهر، الانفجار، التغيير.

وهذه المراحل الخمسة، تشترك فيها الثورات العربية التي اندلعت واستعلنت، فانتهى بها الحال إلى المرحلة الخامسة المعبَّر عنها بالتغيير أو «إسقاط النظام» أو «خلع الضرس» أو غير ذلك من التعبيرات الدالة على انتهاء وسقوط السلطة السياسية التي أثارت الناس، بصرف النظر عن شكل هذا السقوط: تنحّي ومحاكمة في حالة مبارك، فرار وإفلات من العقاب في حالة زين العابدين بن عليّ، فوران الخبل السلطوي ثم القتل المريع في حالة القذافي، استرضاء الناس بالانزواء في حالة عليّ عبد الله صالح.. وهكذا تكون المرحلة الأخيرة هي التغيير، بصرف النظر عن الحالات التي يتم بها هذا التغيير. وبصرف النظر عن الأطوار التالية على ذلك، مثلما جرى في مصر من تطورات في المسار الثوري: تفكيك الزخم بتحويل الثورة إلى فورة، تفتيت النـزوع الثوري العام بالمطالبات الفئوية، تشويش المشهد العام لتغطية انسحاب قوّاد العسكر تحت ستار الدخان الإخواني (والإسلامي عمومًا) الخبل العام وانعدام قدرة العقل الجمعي على إصدار الأحكام، محاولة الإخوان التغلغل في مفاصل البلاد لتعويض سنوات الحرمان من السلطة، افتضاح الأمور التي استطال اكتتامها.. وما سوف يأتي في مقبل الأيام!

ولا يشترط أن تتطابق الأطوار الثورية التالية على الاستعلان الثوري، والواقعة بعد حدوث التغيير في شكل السلطة، لأن هذه الأطوار ترتبط بالظروف الخاصة والمستجدات المحلية في كل بلد. فقد تطابقت المراحل السابقة لأنها كانت نتيجة لمقدمات متشابهة: عسكرٌ يسيطرون، فسادٌ سلطويٌّ مريع، استبدادٌ بكرسي الحكم، سعيٌ إلى التوريث الملكي لحكم جمهوري.. وهي المقدمات التي كانت نتائجها المتطابقة، المتتابعة، هي المراحل الخمس المذكورة سابقًا: الظلم، الاحتقان، التظاهر،

الانفجار، التغيير. أما ما يحدث بعد ذلك من تطورات في المسار الثوري، فهو مرهونٌ بأمورٍ متعددةٍ تؤثر تأثيرًا مباشرًا في تحديد الأطوار التالية لكل ثورة. أمورٍ من مثل: درجة التدخل الأجنبي في المسار الثوري، جاهزية الجماعات ذات التوجهات الدينية/ السياسية، مستوى الوعي العام في هذا البلد أو ذاك، الفعل الاجتماعي.. إلخ، وبحسب اختلاف هذه الأمور تختلف الأطوار وتتوالى التطورات على المسار الثوري.

(٢) الثورةُ عموميةٌ بالضرورة، ومؤنثة

لا يصح انطباق صفة «ثورة» إلا على الفعل الاجتماعي العام الممثِّل لكافة الأطياف الاجتماعية، ولا يجوز أن تُنسب هذه الصفة لفعلٍ يقوم به فريقٌ مخصوص أو طيف اجتماعي بعينه، كالجيش أو الجماعات الدينية المسلحة أو المجموعات ذات الأثر الملموس في المجتمع. فمثل ذلك يُسمَّى انقلابًا عسكريًّا، أو سيطرةً فئويةً، أو هيمنةً سلطويةً لجماعةٍ بعينها؛ لكنه في نهاية الأمر، ليس «ثورة» بالمعنى الدقيق للكلمة.

ولأن المرأة هي نصف المجتمع، وتقع عليها كل موجبات الثورة ومراحلها السابقة على حدوث التغيير في شكل السلطة، فإنه لا يصح قيام الثورة إلا بمشاركة نسائية ملموسة، حسبما عرضتُ لذلك تحت العنوان الجانبي: الثورة إذا لم تؤنَّث، لا يعوَّل عليها. ولكن ذلك ينطبق فقط على المراحل الخمسة الأولى (الظلم، الاحتقان، التظاهر، الانفجار، التغيير) ولا يُشترط أن يصير للمرأة دور حيوي في الأطوار التالية على ذلك[1].

(٣) الثائر لشرطٍ شخصيٍّ، لا يعوَّل عليها

وبيان هذا «الأصل» وتبيانه، سهلٌ يسيرٌ. وملخَّصه أن الثائر الحق لا تحركه نوازع شخصية أو مطالب ذاتية، وإلا فهو في هذه الحالة «صاحب» لتنفيس أزمة، أو «مطالب» بمصلحة خاصة، ولن يلبث أن يهدأ إذا استجيب له. ومثل هذا النوع من الناس، لا يعتدّ به ولا يعوّل

(١) تكون وضعية المرأة في هذه الأطوار التالية، مرهونة بطبيعة المتصدرين للمشهد السياسي والممسكين بالسلطة؛ فإن كانوا مثلًا من الجماعات الدينية المتشددة، دفعوا المرأة إلى الحيز الذي يرونها مناسبةً له: الإمتاع الفراشي، تنشئة الأطفال!

عليه. بل هو على العموم مُضرٌّ. ولكن لا يظهر أثره المريع في لحظات الحماسة الثورية، لكنه سرعان ما يصير مؤثرًا بالسلب في «الأطوار» التالية على تغيير السلطة، عبر ممارسات تنعكس سلبًا على المسار الثوري، مثل: إشاعة حالات الإحباط، التشكيك، الاقتناص لسوانح الفرص، تهوين الجلل من الوقائع، إيقاع الآخرين في شرك التشويش.. إلخ.

(٤) لا ثورة في المطلق

الاستجابةُ الإنسانية للمراحل الخمس المتتالية، المحرِّكة للثورة، والتفاعلاتُ المؤثرة في الأطوار التالية عليها، هي فعلٌ ذهنيٌّ في المقام الأول. لأن هناك فارقًا بين وقوع (الظلم الاجتماعي/ السياسي) من ناحية، والإحساس به والانفعال من ناحية أخرى. فقد يزداد الظلم والقهر السلطوي في مجتمعٍ جاهلٍ تشيع فيه الخزعبلاتُ العقائدية التي تشدُّ أنظار الناس للآخرة، لا الدنيا، فلا تحدثُ الحالةُ التالية (الاحتقان) وبالتالي لا يكون ثمة تظاهر ولا انفجار ولا تغيير. وفي المقابل من ذلك، قد تتوالى المراحل الخمس للفعل الثوري في بعض الدول، لأسبابٍ قد لا تكفي لحدوث ذلك في دول أخرى. والمثال الواضح على هذا التفاوت، نراه في استقبال المجتمع السوري لفكرة توريث الحكم (الجمهوري) بينما لقي الأمر ذاته معارضةً شديدة في المجتمع المصري، وصار واحدًا من الأسباب الرئيسة للاحتقان العام، والتظاهر.

غير أن المهم هنا، هو أن الفعل الثوري في نهاية المطاف «فكرة» ترتبط بواقعٍ معينٍ ولا تحلِّق في الفراغ. فليست الثورة مطلوبة لذاتها، بل هي سعيٌ لتغيير واقعٍ معينٍ رأى الثائرون أن الموت أهون من الصبر عليه، ولذلك لم يجبنوا عن مواجهة السلطة الحاكمة حتى وإن كان الموت يتهدَّدهم. وقد رأينا امتداد الفعل الثوري المصري (بعد تنحِّي مبارك بشهورٍ طوال) يتجلَّى على أنصع ما يكون في الشاب اليافع «جيكا» الذي أراه واحدًا من أيقونات الثورة المصرية، ومن بعده قرينه «كرستي». فكلاهما كتب يوم موته يدعو الآخرين لاستكمال الطريق إذا ما لقي هو حتفه فداءً للوطن، أو يدعو الله أن يعجِّل بموته كي يظل الوهجُ الثوري متأجِّجًا[1].

(١) كتب «كرستي» على صفحته يوم اغتياله، عبارةً مؤثِّرة اختتمها بكلمات تُهمي الدمع، نصُّها بالعامية المصرية: «يارب خدني بقا».. وهو ما ذكَّرني على الفور، بصدق العبارة التي قالها الإمام البخاري قبيل

ومع ذلك، لا أرى أيَّ معنى للثائرين دومًا، وفي المطلق. فالفعل الثوري إن لم يكن رشيدًا وهادفًا إلى غايةٍ محدَّدة، فهو «هيجان» لا معنى له، ولا يعوَّل عليه. ولذلك، فالصبية الذين يلعبون في الأمسيات هذه الأيام مع الشرطة، لعبة الكرِّ والفرِّ، وهم لا يهدفون إلى غايةٍ وطنيةٍ نبيلةٍ، وعمومية، لا يمكن النظر إليهم كثوَّار. فشرطُ الثائر الحق أن يكون واعيًا بهدفه، وساعيًا إليه بكل ما فيه من توقٍ وشوقٍ لواقع أفضل.

(٥) الثائرُ نبيلٌ، وليس نبيًّا

لا يصح الفعل الثوري، إلا إذا اكتسى بالرفعة والنُّبل. فالثائر لا يطلب لنفسه شيئًا، وإنما هو «حالم» بالمستقبل الواعد، وهو «حزين» على حال الناس في وطنه، وهو عاقد النية على الوصول لهدفه أو الموت في سبيل ذلك. وعلى ذلك، لا يمكن أن يكون الثائر الحق وضيعًا، أو دنيء الهمة، أو رخيص الأفعال والآمال.. ومن اللافت للنظر في «أطوار» الثورة المصرية التي أعقبت تحقيق الهدف الأول «إسقاط النظام» أنه تم التشويش عليها وتفريق عزمها، بالوضاعة والدناءة والأفعال الرخيصة التي من نوع: تشويه صورة الثوار باتهامهم بالاتهامات المجانية (كالتمويل الخارجي) والنبش في سيرتهم الذاتية لالتقاط مواقف يراها العامة مخزية (كالعلاقات الخاصة)، ودفع النساء بعيدًا عن المشهد الثوري بالحيل الرخصية (كالتحرُّش العلني).. ولأن الثائر نبيلٌ، بالضرورة، فقد أتت هذه الأفعالُ الخبيثةُ بنتائج تخدم مصالح أصحاب المصالح، وتخرج بالثورة عن مسارها بل وتهدُّ أركانها.

وعلى الرغم مما سبق، فإن الثائر لا يُفترض فيه أن يكون نبيًّا، ولا يمكن النظر إليه على أنه معصومٌ من الخطأ. فقد انطوى زمنُ الأنبياء، ولا مجال للادِّعاء بعصمة البشر. قد يُخطئ الثائر مرَّةً ويجانبه الصواب في الحكم على إيقاعات الواقع المتسارعة، وهنا يجب التماس العذر له وقبول اعتذاره عن تلك المرة. بشرط أن تكون مفردةً (غير معتادة) وسليمة النية (غير خبيثة) وإلا، فإن الخطأ المتكرِّر وخُبث المقصد، من شأنهما أن يُخرجا الشخص عن صفة الثورية أساسًا.

وفاته، بالفصحى: اللهم إني قد ضاقت عليَّ الأرضُ بما رحبت، فاقبضني إليك.

وهذا «الأصل» من أصول الفقه الثوري، مهمٌّ وخطير. وقد رأينا أمثلةً كثيرةً لسوء النتائج عند عدم الالتفات إليه، فمن تلك الأمثلة أن بعض الذين حملوا المشعل الثوري في مصر، رءوا في لحظةٍ حرجة أن اختيار رئيسٍ إخواني، خيرٌ من رئيسٍ ارتبط بالنظام السابق، ولم يدركوا أن (النظام) هو كُلٌّ مركبٌ يشتمل على الأعوان والمعارضين، معًا، ولولا ذلك ما بقي هؤلاء المعارضون أحياءً في ظل النظام الذي كانوا يعارضونه. وهل ظل جيكا وكرستي وأمثالهما، أحياءً؟ .. لا، لقد تمَّ اغتيالهم في وَضَح النهار، جهرةً، لأن هؤلاء لم يكونوا معارضين وإنما ثوار! وعلى ذلك، فقد يكون الذين أيَّدوا حكم الإخوان قد أخطئوا، وكذلك الذين عاونوهم لفترةٍ ثم انتبهوا فاستقالوا، ربما يكونون قد أخطئوا. ولا يصح في مثل تلك الحالات أن يُطردوا من المشهد الثوري، وإلا اهتُرئ هذا المشهد (وهو ما يجري الآن، وقت كتابة هذه المقدمة) ولا يجب النظر إليهم على أنهم خَوَنة، أو متخلفين، لا سيما إذا أعلنوا اعترافهم بما سبق لهم من خطأ. وهم بالطبع، ليسوا بحاجةٍ إلى تأكيد أنهم ليسوا أنبياءً، وإنما بشرٌ قد يخطئون.

(٦) الوعيُ، والعمقُ، وقودُ الثورة

لا عبرة في الثورة بعدد القائمين بها، حسبما يحلو للبعض ترديد وصف «المليونية» لبيان قوة الفعل الثوري. وقد رأينا في تاريخ الثورات المجيدة، كيف بدأت بدايةً محدودة (مثلما هو الحال في ثورة الصين التي قادها ماو تسي تونج[1]) وانتهت نهايةً مجيدة. إن قياس الفعل الثوري، إنما يكون بدرجة وعي القائم به، وبمقدار عمق فكرته عن الثورة. فالجهلاءُ والمغيَّبون والسطحيون، وأمثالهم، ليس بمقدورهم القيام بفعل ثوري رشيد (ولا بأي فعل رشيد آخر) .. وتلاميذ المدارس في بلادنا، يعرفون أن الشعب الجاهل أسلس قيادة، وأقل استجابة للروح الثوري! ولذلك، فلا يجب الوقوف طويلًا لتأكيد هذا «الأصل» وبيان أهميته.

(٧) اللغةُ مسارٌ ثوري

---

(١) بدأ ثورته بإعلان في جريدة، يطلب فيه ممن يهتمون بأمر «الصين» أن يقابلوه في موعد محدد، على مقهى فقير! فجاءه ثلاثةٌ فقط.. كانوا الشرارة الوهاجة التي غيرت مسار هذا البلد العظيم.

عندما اندفع المتظاهرون يوم الخامس والعشرين من يناير، في وجه الشرطة ويوم عيدها السنوي، كانوا يردِّدون هتافات ركيكة وعامية من نوع قولهم للضباط كأنهم يستعطفونهم «يا بو نجمة ويا بو كاب، إحنا مِنَّك مش إرهاب» وخلال اليومين التاليين، كانت «الشتائم» هي الشكل الأكثر انتشارًا للتعبير عن الغضب الشعبي. كانت الثورة المصرية آنذاك تبحث عن لغةٍ، فلما وجدتها، نطقت بلسانٍ فصيح بأنشودة الثورة المصرية: الشعب يريد إسقاط النظام.. وهي العبارة التي ما لبثت بعد أيام أن تحققت أولى غاياتها، تباعًا: أعلن الرئيس مبارك عدم نيته للترشح مجدَّدًا، ثم أعلن تغيير الحكومة التي كانت تمهِّد الأمر لوراثة السلطة، ثم أعلن التنحِّي. وخلال هذه الإعلانات المتتالية، كانت الأنشودة لا تتوقف «الشعب يريد إسقاط النظام» بل صارت مسارًا وسبيلًا وهدفًا يعبِّر عن نفسه بلغةٍ فصيحة، مثقفة.

وتوالت أيام «الجمعات» تحت مسمياتٍ بليغة اللفظ والمعنى، وتطورت اللغة السياسية بسرعة في الشارع المصري الذي طالما ابتعد عن الاهتمام بالشأن العام، فكانت «اللغة» مؤشِّرًا دالًّا على نضجِ المجتمع.. فلما كان ما كان من الحيل السلطوية، العسكرية والمتأسلمة، الهادفة لتشتيت المسار الثوري المصري خشية انتقاله بمصر إلى مصاف الدول المؤثرة (وهو ما يضاد مراد رعاة أولئك وهؤلاء) تزامن ذلك مع هبوط مفاجئ في وسائل التعبير العام، وتم ابتذال اللغة لصالح الشتائم العامية التي تسللت إلى الألسنة ثم تدفقت في وسائل الإعلام. ولذلك قصدتُ أيامها، وفي غمرة هذه «الركاكة» أن أكتب سباعية الحكمة المؤنثة، بهذه اللغة، وعلى هذا النحو الوارد في الفصل الأخير من هذا الكتاب.. فتدبَّر، وتأمَّل!

وختامًا، فإن صفحات هذا الكتاب هي انعكاسٌ لرؤى مخلصة لا تدَّعي لنفسها اليقين ولا تزعم أنها القول الفَصْل، فما هي إلا نتاجُ تأملاتٍ متوالية واستبصارٌ لمسار الثورة المصرية وما جرى حولها من ثورات عربية، سابقة زمنًا أو تالية. وإمعانٌ للنظر في التحولات الدرامية لمسار هذه الثورات، والخبرة المستفادة من هذه التحوُّلات التي قُدِّر لنا أن نعاصرها، ونُشارك فيها بنسبٍ متفاوتةٍ طواعيةً أو قسرًا، بوعيٍ أحيانًا وباضطرابٍ عامٍّ في معظم الأحيان. ولأن أصول هذا الكتاب وفصوله السبعة، هي تتمةُ

«السباعيات» الثلاثة التي صدر منها كتابان آخران «متاهات الوهم، دوّامات التدّين» فإن العمل في «فقه الثورة» قد جرى على المنوال ذاته، من حيث إعادة كتابة المقالات التي نشرتها في زمن الثورة (وهو زمن أراه لا يزال ممتدًّا إلى اليوم) وصياغتها على النحو المناسب للنشر في كتاب، بعدما عكفتُ على أصلها المتفرِّق وجمعته على نسقٍ واحدٍ في الفصول السبعة التي يضمها هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

وفصول هذا الكتاب، قد تقرأ على التتابع الذي وردت به، ويجوز أيضًا قراءتها على غير ذلك الترتيب وفق ما يراه القارئ أَوْلى بالاهتمام أو أكثر جذبًا لذائقته. وكذلك الحال في الكتابين الآخرين من هذه الثلاثية «متاهات الوهم، دوّامات التدين» سواء بالنسبة لفصول كل كتاب على حدة، أو فيما يتعلق بترتيب قراءة الكتب الثلاثة التي يمكن البدء بأي واحدٍ منها.. ليس المهم الترتيب، فالأهمُّ منه أن نقرأ، وأن نعرف، وأن نعي (فلا سبيل غير ذلك).

يوسف زيدان

الإسكندرية إبريل ٢٠١٣

الفصل الأول

الآفاقُ المصيرية للثورة المصرية

بدأ نشر الموضوعات الواردة في هذا الفصل، يوم ٢٣ فبراير ٢٠١١ عقب انتهاء عصر مبارك وخلعه عن الحكم وتحليق الأماني في سماوات النفوس .

داءُ الديموقراطية ودواؤها

«أسوأُ أنظمة الحكم، هو النظامُ الديموقراطي».. كان ذلك هو رأيُ الفيلسوف اليوناني الشهير «أفلاطون» الذي يعدُّ أول مَنْ صنَّف أنواع الحكومات، وأول من وضع كتابًا مستقلًّا في السياسة وجعله بعنوان «الجمهورية». ولأننا اليوم (المقصود: يوم نشر المقالة) نستشرف الآفاق المصيرية للثورة المصرية (الفريدة) التي انطلقت شرارتها يوم الخامس والعشرين من يناير الماضي، ولم تتم شهرها الأول بعد. فإنه من المهم أن نتعرَّف على رأي أفلاطون، وغيره من المفكرين والفلاسفة، في مسألة «الديموقراطية» لا سيما أنها صارت المطلب الجماهيري الأول في مصر، في أيامنا الحالية التي نستعدُّ فيها لإرساء دعائم «الجمهورية» الثانية[1].

وبعيدًا عن التفسير الكوميدي الذي قدَّمه لنا معمَّر القذَّافي، بجدية، حين زعم مرارًا أن كلمة «ديموقراطية» تعني بحسب فهمه المضحك (ديمومة الكراسي) على اعتبار أنها بحسب وعيه القاصر، كلمةٌ عربية الأصل. بعيدًا عن هذا التهريج، نقول: الصحيحُ والمشهور، أن كلمة «ديموقراطية» التي تكتب أيضًا «ديمقراطية» هي مفردة يونانية الأصل، تتألف من مقطعين هما: ديموس (الشعب، الناس) كراتيس (الحكم، نظام السلطة) وقد كان ظهورها واستعمالها على نطاق واسع، من قَبل «كتابة» اللغة العربية، ومن قبل انتشارها بزمان طويل.

---

(١) يُستعمل هذا التعبير على سبيل المجاز ومسايرة المصطلح الجاري على الألسنة، فحسب، وإلا فإنني لا أرى «الجمهورية الأولى» قد قامت أصلًا! وسوف نعود إلى تبيان ذلك في مناسبةٍ قادمة.

وكان أفلاطون يري أن الحكومات تتقلَّب بين عدة أشكالٍ ونُظُم، فمن «الديموقراطية» التي هي حكم الشعب لنفسه بنفسه، إلى «الديماجوجية» التي هي سيطرة العامة والدَّهماء على الأمور السياسية العامة، إلى «الأوليجاركية» حيث تلتقي مصالح السياسيين وأصحاب رءوس الأموال في المجتمع، فيجتمعون لسلب خيرات المجتمع ومصِّ دماء الناس.. وأسوأ تلك الأشكال كلها عند أفلاطون، النظامُ الديمقراطي، لأنه النظام الذي أصدر في أثينا القديمة حُكمًا بإعدام «سقراط» أستاذ أفلاطون المباشر، الذي كان متهمًا بثلاث تهم غبية هي: إفساد عقول الشباب (بدعوتهم إلى التفكير) وعدم الإيمان بآلهة المدينة (مع أن كاهنة معبد دلفي شهدت بأن سقراط أكثر الناس حكمةً) والتعاون مع أعداء البلاد (مع أن سقراط كان يجاهد في الحرب دفاعًا عن بلاده) .. وكان من الممكن لسقراط أن ينجو من حكم الإعدام، لو كان قد تملَّق المجلس «الديمقراطي» الذي يحاكمه، لكنه لم يفعل ذلك، بل استثارهم ضده، بقوله إنه لن يكفَّ عن دعوة الشباب للتفكير الحر، وإن الفيلسوف لا يخاف من الموت لأن النفس الإنسانية خالدة.

وبالإضافة إلى هذا السبب (الشخصي) لرفض أفلاطون للديمقراطية، فإن هناك أسبابًا أخرى «موضوعية» منها أن النظام الديمقراطي هو النقيض المباشر للنظام السياسي الذي كان أفلاطون يدعو إليه، وبالأحري يحلم به، وهو حكم المستبد العادل الذي كان يسمِّيه «الحاكم الفيلسوف» ويسمِّي مدينته أو دولته المثالية «الجمهورية الفاضلة». ولن يتَّسع المقام هنا لشرح هذه الفكرة الأفلاطونية، وليس مرادنا الآن تقديم فلسفة أفلاطون السياسية. ولذلك فسوف نكتفي بما سبق، مع إشارةٍ أخيرة إلى اعتقادي بأن من أهم الأسباب «الموضوعية» لرفض أفلاطون للديمقراطية، أنها كانت في زمانه (ديمقراطية مباشرة) بمعنى أن مجموعات من الشعب تحكم تباعًا، بشكلٍ دوريّ، حتى ينال الجميع حقه في الحكم. وقد كان من سوء الطالع، أن المجلس الديمقراطي الذي حكم على سقراط بالموت، كان معظمه من بسطاء الناس ومن الجهلة والعوام (مزارعين، دبَّاغي جلود.. إلخ) وهؤلاء ومن كانوا مثلهم، يسهل التأثير فيهم بالكلام الطنان الرنَّان، وهو ما كان «السفسطائيون» يقومون به في ذاك الزمان.

ومع تطور الفكر السياسي، انتقلت الديمقراطية من شكلها الأول (المباشر) إلى

ما سوف يسمَّى لاحقًا بالديمقراطية النيابية، وهو النظام المعمول به في معظم النظم السياسية المعاصرة، حيث يتم «انتخاب» مجموعة من النواب يمثلون الشعب بشكل غير مباشر، من خلال مجلس يسمَّي بأسماء مثل: مجلس العموم، مجلس النواب، مجلس الشعب، مجلس الأمة، البرلمان.. إلخ، وقد اخترعنا في مصر أيام الرئيس السادات مجلسًا آخر فيه نواب، وأسميناه «مجلس الشورى» وذلك في محاولةٍ بائسة للمزج بين النظام السياسي الغربي (الديمقراطية) والنظام المشار إليه في الإسلام (الشورى) حيث وصف الله المسلمين في القرآن الكريم بأن: أمرهم شورى بينهم.. فظنَّ الجهلاء أن «الشورى» هي نظامٌ من أنظمة الحكم السياسي في الإسلام.

ومن الأمور اللافتة للأنظار، أن الممارسة الديمقراطية في مصر قد تحوَّلت بعد سنة ١٩٥٢ إلى ممارسة مسرحيةٍ بائسة. فقد كان الرئيس عبد الناصر والذين حوله من (الضباط الأحرار جدًّا) يرون أنه لا داعي أصلًا للأحزاب السياسية في المجتمع المصري، وهو الأمرُ الذي استعاره وابتذله من بعد، معمر القذَّافي. وكانت انتخابات «مجلس الأمة» في مصر تتم دومًا بشكلٍ هزليٍّ، وكذلك انتخابات رئاسة الجمهورية التي كان يحصل فيها الرئيس عبد الناصر على نسبة ٩ ,٩٩٪ من مجموع الأصوات. وهو الأمر الذي كان يدعو المصريين للتهامس، مازحين، بما لا حصر له من نكاتٍ سياسية.

وفي زمن «الأحرار» من الضباط اخترعت الحكومة المصرية فكرة فظيعة ذات مكياج ديمقراطي، هي أن يكون خمسون بالمائة من النواب (عمال وفلاحين) على اعتبار أن هؤلاء يدينون بالولاء بالضرورة، للحكومة التي نزعت الأراضي الزراعية من مُلاكها الإقطاعيين (مع أن مصر لم تعرف نظام الإقطاع طيلة تاريخها) وأعطتها لصغار المزارعين. كما أمَّمت المصانع والشركات الكبرى وجعلتها كأنها مِلكٌ للعمال الكادحين فيها، بأن صرفت لهم ما يُسمَّى بالحوافز والمكافآت، التي كانت تُصرف أيضًا للشركات والمصانع الخاسرة التي لم تحقق أصلًا أيَّ أرباح. ومن هذا السياق السياسي، برز دور الغوغائية «الديماجوجية» ليس فقط على مستوى الناخب الجاهل ذي الوعي الغائب، وإنما أيضًا على مستوى النواب المنتخبين الذين كان نصفهم من الجهلة وغير المتعلِّمين. ومعروفٌ أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، بمعنى

أن الأداء السياسي (المحترم) لا يستطيع أن يقاوم هذا التيار الغوغائي من الناخبين والمرشَّحين، فلا يبقى بإمكانه إلا التراجع والانسحاب من ساحةٍ سياسيةٍ كان يُهان فيها فقهاء القانون، ويُعتقل المثقفون، ويُخرس الناس على أساس أنه: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. ومع ذلك، خسرنا في زمن الضباط الأحرار (جدًّا) كلَّ المعارك.

وعندما أنشأ الرئيس السادات ما سُمِّي «أحزاب المعارضة» جرى الأمر (الديمقراطي) في مصر على نحوٍ أكثر بؤسًا، وظهر في تاريخنا السياسي الدور المحوري للجماعة المسماة اليوم (البلطجية) وقد رأيتهم في صغري في الإسكندرية، وهم يشقُّون بالمطواة وجه المرشَّح اليساري «أبو العز الحريري» الذي تجرَّأ الناسُ على الحكومة وأعطوه أصواتهم، فصار نائبًا للشعب على الرغم مما بذلته الحكومة آنذاك لتشويه صورة اليسار والماركسية.. أتذكَّر الآن أنهم كانوا يمرون بنا على نواصي الشوارع والحارات، ويقولون لنا إن اليساريين والماركسيين هم جماعة يضاجعون أخواتهم ويريدون للناس أن يفعلوا مثلهم.

ورويدًا، ازدادت سطوة هؤلاء «البلطجية» وصارت لهم مؤسسة غير نظامية تتصل اتصالًا وثيقًا بالكيان السياسي والاقتصادي المصري، وقد سمعنا الرئيس حسني مبارك قبل سنواتٍ في خطابٍ رئاسيٍّ عام، يدعو رجال الأعمال إلى عدم الاعتماد على الفتوَّات والبلطجية في تحقيق مصالحهم. وبالطبع، لم يستمع أحدٌ من (رجال الأعمال) إلى هذه الدعوة، وإنما أصغوا إليها على قاعدة [قالوا سمعنا وعصينا] لأنهم كانوا يدركون أن هذه الدعوة لا تعدو كونها مكياج ديمقراطي، وليس من الممكن الاستغناء سياسيًّا أو اقتصاديًّا عن هؤلاء الفتوَّات والبلطجية. وهو الأمر الذي ظهر جليًّا في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب، حيث تناقلت الصحف المصرية علانيةً، صور هؤلاء الفتوات والبلطجية وهم يتحكمون في مقار اللجان الانتخابية، لضمان فوز حزب الحكومة على الأحزاب (الهيكلية) التي كانت الحكومة تستكمل بها المكياج الديمقراطي، وكأن العملية الانتخابية ليست إلا مسرحية هزلية.

وفور انفجار الثورة المصرية، ظنَّت الحكومة المخلوعة أن الأمر هَيِّنٌ (وهو ما تظنه الآن حكومة ليبيا، واليمن) فلجأت إلى المعتاد من السُّبل والحيل التي من نوع: ادِّعاء

الشرعية، الكلام باسم الأغلبية، إطلاق البلطجية.. وقد خاب المسعى الحكومي، بعد عنت ومعاناة، وتحرَّر الشعب المصري أخيرًا من سطوة الستين عامًا الضباطية الأحرارية (حسبما أرجو) وراح يستشرف الآفاق المصيرية للثورة المصرية، ومن بينها الأفق السياسي الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا، بالديمقراطية التي صارت للشعب المصري بمنزلة (حُلم) قريب المنال.

وتحقيق الحلم الديمقراطي في مصر، بحسب الصورة المثلى للديمقراطية، لا بد أن يقترن في المرحلة المقبلة بتصوُّرات ثورية تتواءم مع الروح الثورية السارية الآن في أنحاء مصر (ومن أجملها مجموعات الشباب الذين ينظِّمون المرور، وينظفون الشوارع، ويدهنون حوائط البنايات) وتتلاءم مع المفهوم المتطور للديمقراطية التي لم تعد قاصرة على صورتها البدائية «حُكم الشعب نفسه بنفسه» أو حتى صورتها النيابية التقليدية. بعبارةٍ موجزة: لا بد من عقل جديد لعالم جديد. عقل يمعن النظر في مفهوم (الديمقراطية) ويعرف داءها العضال (هيمنة الغوغاء) ويعالجها بالدواء المناسب. وفي هذا الصدد، سوف أطرح ما أراه صوابًا (وقد أكون مخطئًا) بالنسبة للمسار الديمقراطي القادم، وأجعل ذلك على ثلاثة محاور. الأول منها يتعلق بالناخبين، والثاني بالمرشحين، والثالث بالروح الديمقراطية الحرة. فأقول في ذلك، وبالله التوفيق:

أما الناخبون، فقد فسد الوعي السياسي عند معظمهم في العقود الأخيرة. لأنهم اعتادوا الأعمال غير المقبولة التي من نوع: اختيار المرشح لاعتباراتٍ عائلية وعِرقية، إعطاء الأصوات مقابل مبالغ مالية أو خدمات مباشرة، اعتياد الانصياع لقادة الرأي والزعماء الدينيين، الميل إلى التموضع الزائف للأدوار (كاختيار لاعب الكرة نائبًا).. وغير ذلك من الأمور التي يحتاج علاجها وقتًا مناسبًا، لإرساء دعائم الوعي السياسي عند جمهور الناخبين. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن وجود الملايين من المصريين في دائرة (الأمية) يجعل حُكم هؤلاء على الناخبين، مرتبطًا بالأُمية التعليمية والأُمية السياسية. ومع أنني أعرف أن البعض ممن لم ينالوا قسطًا من التعليم، هم أكثر ذكاءً وحكمةً من المتعلِّمين؛ إلا أن نسبة هؤلاء تظل قليلة بل نادرة. والنادر لا يُقاس عليه. ومن هنا، أقترح أن يكون حق الإدلاء بالأصوات في الانتخابات القادمة (أو للدورتين

القادمتين) مقصورًا على الذين حصلوا على نصيب مقبول من التعليم هو اجتياز المرحلة الثانوية، لأن هؤلاء سيكونون نسبيًّا أرشدَ رأيًا من العوام، وأقل انصياعًا منهم لمغريات الرِّشوة ومرعبات البلطجة.

ولا أظنُّ أن عدد الذين اجتازوا هذه المرحلة التعليمية (الدبلوم، الثانوية العامة) في مصر، يقل اليوم عن عشرين مليونًا. ومن ثم، فإن وفرة العدد في هؤلاء، سوف تجعل المسألة الانتخابية أكثر رُشدًا وتوفيقًا من كونها متاحةً للملايين الأخرى من غير المتعلِّمين والمتعلِّمات. على أن يصير الأمر بعد الدورة الانتخابية القادمة مفتوحًا أمام الجميع، ممن سيتراكم وعيهم السياسي بشكل تلقائي بعد دورةٍ انتخابية أو دورتين.

وربما يكون الاقتراح السابق قاسيًا على عموم المصريين، ممن لا ينطبق عليهم الشرط المذكور، نظرًا إلى حماسهم الجديد للمشاركة في العملية السياسية (وهذا على كل حالٍ حقهم) وهنا يمكن الاستعاضة عما سبق، باقتراح آخر يقضي بتجريم التعامل المالي أو الخدمي خلال الفترات الانتخابية، وتغليظ عقوبة (بيع الأصوات) مع اعتبار أنها جريمة تشاركية يتساوى في وجوب عقابها الناخب والمرشَّح، أو المرتشي والراشي[1].

وأما المرشحون، فلابد ابتداءً من الإلغاء الفوري لهذا المبدأ الكوميدي البائس «خمسون بالمائة عمال وفلاحون» لأن العمال الواجب عليهم أن يعملوا، والفلاحين عليهم أن يفلحوا، وليس على أولئك أو هؤلاء أن يتصدروا المشهد السياسي. وإلا، عادت الديمقراطية إلى الحالة الأولى التي أعدمت سقراط، وجعلت أفلاطون يصف الديمقراطية بأنها أسوأ أنواع الحكم السياسي. وربما يقول أحدهم إن مسألة الخمسين بالمائة هذه، هي مجرد مسألةٍ شكليةٍ ليست لها في واقع الأمر موضعٌ، بدليل أن معظم الذين يتقدمون للترشيح في مقاعد العمال والفلاحين هم من غير العمال والفلاحين. وقد رأينا بينهم اللواءات السابقين وحَمَلة الشهادات الجامعية وأصحاب الأعمال ورءوس الأموال. ولهذا القائل نقول: فلماذا إذن هذا الخداع، واللفُّ والدوران، ما

(١) ثار كثيرون على رأيي هذا، أيام نشر المقالة، ثم عادوا بعد عام كامل يشتكون من نجاح النواب برشاوى (الزيت والسكر) ومن سطوة المتأسلمين المالية على جموع الفقراء الذين هم أكثرية الناخبين.

دمنا بصدد إرساء القواعد الواقعية (الرشيدة) للعملية السياسية، تلافيًا للوقوع مرةً أخرى في أحابيل وحيل المرحلة السابقة.

ويرتبط بما سبق، فيما أرى، أن يقتصر الترشيح للبرلمان الجديد على أولئك الذين حصلوا على درجات جامعية، فليس من المعقول أن تتم العملية السياسية في المرحلة القادمة (المرجوَّة) بنوَّابٍ لم يُتِمُّوا تعليمهم. ثم نزعم من بعد ذلك أننا نعيش «عصر العلم» وأننا نسعى للَّحاق بركب «المعرفة المعاصرة» وأننا نحن المصريين «أصل الحضارة».. إلى آخر هذه الشعارات الجوفاء.

وحسبما أوضحتْ لنا الأيامُ والسنواتُ الأخيرة، فإن «الأحزاب» المصرية (المعارضة منها والموافقة) كانت مجرد كيانات شكلية هيكلية، لم تهدف إلا للمكياج والعهر السياسي وبالمناسبة، فإن المقابل العربي الفصيح لقولنا مكياج، هو الزينة أو التبرُّج. ولذلك، فإن مرشحي الانتخابات القادمة لا يجب أن يتقدَّموا باعتبارهم ممثلين لأحزاب، لأن الأحزاب المصرية (الحالية) تحتاج فترةً مناسبةً لإعادة التأهيل الذاتي الممهِّد للعمل السياسي الرشيد، وإلى أن يتم هذا الأمر الذي يحتاج وقتًا، لا أرى معنى للادِّعاء بأن هذا المرشَّح أو ذاك، هو ممثل لهذا الحزب أو ذاك.. ولا يعني ذلك التقليل من أهمية الأحزاب السياسية، بل هو على العكس تأكيد لأهميتها وضرورة بنائها من جديدٍ على نحوٍ مستقل، لا يرتبط بالسلطة السائدة التي كانت مهيمنة دومًا، ودومًا تفرض (إطار) المعارضة وشكلها. بعبارة أخرى: إلى أن تصير في بلادنا أحزابٌ حرة.

ويتصل بما سبق، اقتراحٌ حازمٌ بدعوة الجهات الدولية للإشراف على الانتخابات القادمة، من دون التنطُّع عند الحجج الحكومية (المخلوعة) الزاعمة أن ذلك فيه انتقاص من سيادة مصر. فسيادة مصر تتحقق أولًا بالانتخابات النزيهة، وبقدرتنا على تحقيق أعلى قدر من الشفافية، وبحرصنا على فتح النوافذ على الأنحاء كلها من غير تردُّد ولا خوف.

ولا بد فيما أرى، أن تكون لدينا لجنة من حكماء القضاة وكبار المستشارين، ممن لا صلة لهم بالمرشحين من قريب أو بعيد، وممن يشهد لهم الناس بالأمانة والاستقامة. وعلى هذه اللجنة مراقبة العملية الانتخابية، قبل يوم الانتخاب الذي يجري بإشراف

القضاء (لا الشرطة) بحيث يكون من حق اللجنة أن تحذف من قائمة المرشحين، كل من يحاول شراء الأصوات بالمال أو الخدمات أو الرشاوى المقنعة.. ولا بد فيما أرى، أن تتحقق في المتقدِّم للترشيح النيابي أو الرئاسي، شروطٌ إضافيةٌ منها: ألا يكون قد حصل على جنسية أخرى، وأن يكون قد قضى السنوات الخمس السابقة على ترشُّحه في مصر (حتى يمكنه إدراك طبيعة المجتمع الذي سيقوم بتمثيله) وألا يكون لواءً سابقًا في شرطةٍ أو جيش.. فقد شبعت بلادنا من هؤلاء طيلة الخمسين سنة الماضية.

وأما الروح الديمقراطية الحقَّة، فالمقصود منها هو الحرص على إشاعة (المبادئ) و(الممارسات) الديمقراطية في المجتمع عمومًا، وليس فقط في السياق السياسي. فمن هذه المبادئ: احترامُ رأي الأغلبية، والحرص على الأقلية وحمايتها (لأن الرأي المعارض يرشِّد الرأي السائد) والإقرارُ بأن الاختلاف والتنوع والاعتراض هي أمورٌ إنسانية إذا غابت عن جماعةٍ ما، غاب معها الطابعُ الإنساني الضامن لبقائها ولحريتها ولمستقبلها. ومن «الممارسات الديمقراطية» غير السياسية، التي أرجو أن تشيع في مصر الأيام القادمة، أن يكفَّ الآباء والأمهات عن قهر آراء أبنائهم، وأن يدركوا الحقيقة البسيطة القائلة إن الأبناء خُلقوا لزمنٍ غير زمن آبائهم. وأن تكفَّ الحكومة عن تعيين أولئك الذين يجب أن ينتخبهم العاملون تحت إدارتهم، مثل رؤساء المؤسسات الدينية، عمداء الكليات ورؤساء الجامعات، رؤساء الشركات. والأهمُّ من هؤلاء، المحافظون. ولن أزيد على ما سبق كيلا تقود قلمي الأحلامُ المستحيلة، فأُحلِّق بعيدًا، فقد قال محمود درويش في قصيدةٍ له، إن مَنْ يُسرف في الحلم قد يفقد الذاكرة[1].

سيولُ الثورةِ وأنهارُ النهضة

متى يصير السيلُ المنهمرُ نهرًا، وكيف تكون فورةُ الثورة مقدمةً للنهضة؟.. قبل الخوض في هذا الموضوع، تجب الإشارةُ إلى أن تسليط الضوء فيما سبق، على

(١) نُشرت هذه المقالة قبل أن يمرَّ شهرٌ واحدٌ على بدء اندلاع الثورة المصرية، وجاء نشرها بعد أيام قلائل من خلع رئيس الجمهورية.. كان المصريون مبتهجين، وكان قلبي مفعمًا بالأمل.

فحوى (الديمقراطية) لفظًا ومعنى، كان محاولة لتوجيه الأنظار إلى ضرورة الحفاظ على «قوة الثورة المصرية» خشية أن تتفرَّق سيولها العارمة في الأرض بددًا، بسبب ظنِّ البعض منا بأن (الديمقراطية) المرجوَّة، هي العصا السحرية التي يمكن أن تفعل بذاتها المعجزات. مع أننا رأينا في بلدنا، وفي البلاد التي تثور اليوم من حولنا أو سوف تثور غدًا[1]، أن الأنظمة الديكتاتورية كانت تحكم باسم «الشعب» وتحت راية الديمقراطية، ادِّعاءً وكذبًا وزورًا. ففي مصر حكم الحاكمون ونهب الناهبون تحت مظلة (الحزب الوطني، الديمقراطي)، وفي تونس ساد الفساد تحت راية (حزب التجمع الدستوري، الديمقراطي)، وادَّعى حاكم اليمن الحالي لحزبه «الشعبي» مبادئ ستة، وجعل اسمه (حزب المؤتمر الشعبي العام: وحدة قومية، وحدة عربية، تنمية، ديمقراطية، تسامح، وسطية)، وفي ليبيا جعل القذافي من «الشعب» عنوانًا للدولة (الجماهيرية الشعبية الاشتراكية العظمى) وتفنَّن من بعد ذلك، في تبديد ثروات البلاد وفي أذيَّة العباد.. وهذه وغيرها دلائلُ حاسمةٌ على ابتذال مفردات «الديمقراطية» و«الشعب» و«الوطنية»، وجعلها عنوانًا زائفًا لأنظمةٍ ظالمةٍ لحكامٍ ظلوا طويلًا يتربعون فوق قمة التلِّ المختلِّ، حتى جرفتهم مؤخرًا سيولُ (الثورة) الداعية للحرية الحقة والديمقراطية القويمة.

والثورات كالسيول الجارفة، تبدأ بالرذاذ الذي يتساقط متفرِّقًا من السماء الملبَّدة بالغيوم، ثم لا يلبث أن يتكاثف في قطرات منذِرة بانهمار السيل العارم، ومن هنا قالوا قديمًا: «أول الغيث قطرة، ثم ينهمر». وعندما تطاير في مبتدأ الأمر رذاذُ الثورة المصرية، ظنَّ الذين يحكمون مصر ويمصُّون دماءها، أن الأمر محضُ حوادث عابرة سوف تمرُّ سريعًا ويهنأ من بعدها الحاكمون، ويرث الوارثون، ويرتع الناهبون. مع أن هذه المقدمات الثورية (الرذاذ) كانت تتوالى تباعًا، من فوق السطح المصري ومن تحته، وكان منها حوادثُ مشهورة مشارٌ إليها، وأخرى خافتةٌ تختبئ تحت الركام السياسي مثلما يكمن الجمرُ في قلب الرماد.. من المقدمات (المشهورة) المشار إليها سرًّا وعلانيةً، أمورٌ مثل: إتمام الرئيس مبارك لأعوامه الرئاسية الثلاثين، ثم السعي الحثيث لتوريث الرئاسة لابنه؛ وهو ما كان يقدح في حقيقة النظام «الجمهوري» في مصر، ويحذف من

---

(١) لم تكن الثورات العربية وقتما نُشرت هذه المقالة، قد اندلعت بعدُ في اليمن وليبيا وسوريا والبحرين.

القاموس السياسي مفاهيم الجمهورية والديمقراطية واحترام إرادة الشعب. فضلًا عن نمط الحياة «الملكية» لا الجمهورية، التي يعيشها الرئيسُ وأسرته والحاشية الفاسدة المحيطة به، وسُكناهم القصور الشاهقة التي انتزعها «الضباط الأحرار» من أصحابها، والقصور الشهباء التي تم بناؤها لاحقًا بأحجار القهر والنهب المنظَّم لثروات البلاد. في وقتٍ صار فيه ملايين من المصريين يعيشون في المناطق العشوائية والقُرى المنسية، ويُطردون من شوارع المدن في الأوقات التي تمرُّ فيها مواكبُ (الحاكمين) كيلا تتأذَّى عيونهم برؤية أناسٍ (محكومين) غير مرغوب في رؤيتهم، وهو الأمرُ الذي وصل يومًا في الإسكندرية إلى الحدِّ الذي أُوقفت فيه الشوارع كلها، لساعاتٍ طوالٍ، احتبست خلالها في الطرقات الناسُ. يومَها وضعتْ الحاملُ وليدَها على الرصيف، وتعالت صرخاتُ الأطفال الجائعين العائدين من المدارس، وهطلت دموع الأمهات جزعًا عليهم. وما كان ذاك إلا لضمان العبور الآمن لموكب الرئيس (المصري) بحبس خمسة ملايين إنسان (مصري) في البيوت والطرقات، من قبل الظهيرة إلى ما بعد الغروب.

ومن جملة المشهور والمشار إليه من مقدمات الثورة المصرية التي بدأ انفجارها يوم الخامس والعشرين من يناير، مآسي وتعاسة الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب. والحرصُ الحكومي على إذكاء نيران الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، والنظرُ بازدراء إلى المعارضين للنظام الحاكم، وازديادُ النهب المنظم للأراضي، وافتضاحُ الثمن البخس في عقد «مدينتي» وفي اتفاق «تصدير الغاز لإسرائيل».. وغير ذلك كثير.

ومن وراء ما سبق، ومن أمامه، تتالت المقدماتُ (المستترة) المنذرةُ بانهمار سيول الثورة. فإذا كانت ثورة الشعب التونسي بحسب ما اشتهر عند الناس، قد انطلقت شرارتها لأن الشاب «البوعزيزي» صبَّ على نفسه البنزين وأشعل النار اعتراضًا على ظُلم الشرطة. فقد حدث في الإسكندرية، الصيف الماضي، أن ضابطًا سخيفًا في الشارع الهادر المسمَّى (خمسة وأربعين) بمنطقة سيدي بشر «القِبلية» البائسة، أوقف شابًا يعمل في المركبة التي يسمِّيها المصريون (التوك توك) وأراد أن ينتزع منه المركبة لأنها لا تعلِّق لوحة أرقام، فهدَّد الشاب بأنه سيحرق نفسه إن حدث ذلك، لأنه لا يملك لكسب قوته وقوت أسرته إلا ذلك «التوك توك» الذي اشتراه أصلًا بالتقسيط، ولم يسدِّد ثمنه

بَعْدُ. وإمعانًا في استعطاف الضابط وإشعاره بهول العواقب، صبَّ الشابُّ المصري على نفسه البنزين، فضحك الضابط ساخرًا ومَدَّ له «الولاعة» استخفافًا، فقام الشاب بإشعال النار في نفسه. ومات. وانتشرت الواقعة بين ملايين الناس في الإسكندرية وما حولها، مع أن الإعلام (المصري) تجاهلها تمامًا.

ومن تلك المقدِّمات المستترة، قمعُ الشرطة لأولئك المتظاهرين ضد حملة التوريث في الإسماعيلية، وقتل اثنين منهم. ومحاكمةُ المهندس الذي كتب على الجدران «لا للتوريث» بتهمة ازدراء الرئيس، وتأخُّر سن الزواج بسبب الصعوبات الاقتصادية، والبطالةُ الصريحة والمقنعة، والتحايلُ الحكومي لتغطية الجريمة التي وقعت في منطقة سيدي جابر بالإسكندرية عندما قتل «المخبرون» الشاب خالد سعيد، وهيجانُ خواطر المتفاعلين على الإنترنت، والاحتقارُ الذي عَمَّ وطمَّ وصار قاعدةً للتعامل مع المحكومين، وتزايدُ معدلات «القراءة» بشكل لافت في السنوات الأخيرة، وظهورُ جيلٍ يسعى للمعرفة الحقَّة ويفتش عنها بينَ أوراق الكتب التي تستحق أن تُقرأ، وصفحات الإنترنت التي تستحق أن تُزار.

الثورة المصرية إذن، لم تكن حدثًا مفاجئًا إلا بالنسبة لأولئك الذين تَعَاموا عن التعامل مع مقدِّماتها، وتجاهلوا (القطرة) التي يبدأ بعدها السيلُ و(الحسرة) التي تملأ نفوس الناس في عموم الأنحاء المصرية. ولذلك، فمع أن «ميدان التحرير» صار رمزًا لثورة المصريين، إلا أن هطول السيول الثورية جرى تحت سماء مصر كلها، وكان اندفاق مياهُه الهادرة في السويس من قبل القاهرة، وفي الإسكندرية من قبل بورسعيد، وفي الدلتا من قبل الوادي.. وخلال أيام قلائل غمرت سيولُ الثورة أرض مصر كلها.

والمولَعون بإطلاق التسميات جعلوا من (الشباب) عنوانًا لهذه الثورة، من دون اعتبار إلى أن مبادرة الشباب المصري، جاءت بحكم «طبيعة» هذه الشريحة العمرية الدافعة إلى التقدُّم بخطوة أو اثنتين، لأن الشباب شعلة، وما لبث أن لحقت بالثورة الجموعُ المصرية على اختلاف شرائحها العُمرية، وتوجُّهاتها الفكرية، وأطيافها الاجتماعية. فاكتسب السيلُ المصري المعنى الحقيقي، والأصيل، للثورة.. غير أن السيول تكون نافعةً حين تشقُّ لنفسها مجرى للمياه، فلا تتبدَّد مياهها، وهي تكون ضارةً بالقدر الذي

لا تجد فيه هذا المجرى الجامع للمياه، فتكثر أضرارها حين تكتسح السهول والوديان. والحال كذلك في الثورات، التي إذا لم يصبح لها مسارٌ تتدفَّق فيه قوتها لتكون نهرًا يَهِبُ النماءَ والخضرة للمستقبل الآتي، فإنها تضرُّ بأكثر مما تنفع وتدمِّر من دون قدرة على البناء.

نأتي ثانيةً للسؤال: متى يصير السيلُ المنهمر نهرًا، وكيف تكون الثورة مقدِّمة للنهضة؟.. إن إجابتي عن هذا السؤال (مع أن الأسئلة عندي أهمُّ من الإجابات) تبدأ عند إدراكنا للحقائق والبديهيات التالية: لا يوجد سيلٌ ينهمر بلا نهاية، ولا توجد ثورةٌ تنطلق بلا غاية. والعبرةُ في هطول السيول تكون بقَدْر الماء الهابط من السماء، والقيمة الحقيقية لكل ثورة تُقاس بقدرتها على تحقيق غايتها والارتقاء بالثائرين إلى واقعٍ أفضل. وقد استهدفت ثورتنا المصرية غايةً كانت تبدو بعيدة المنال، هي (إسقاط النظام) ابتداءً من خلع «الرئيس» ومرورًا بقطع رءوس «الفساد» وانتهاءً بضمان حياة كريمة للشعب. ولم يكن انزواءُ الرئيس مبارك، بخلعه أو تخلِّيه أو تنحِّيه أو رحيله، أمرًا هينًا. بصرف النظر عن تسمية هذا الفعل الذي تحقَّق، وعن ذلك اللَّغَط الدائر بيننا اليوم حول: هل يحكم (مبارك) من شرم الشيخ، أم هو قد اختفى بالفعل من المشهد السياسي؟ فهو لَغَطٌ لا طائل تحته. فالرئيسُ مبارك صار برغبته أو رغمًا عنه (الرئيس السابق) ولم يعد هناك أيُّ مجال لمجرد التفكير في عودته، أو في أن ابنه المدَّعي «جمال» سوف يكون يومًا رئيسًا لمصر، أو لأيِّ بلد آخر. وقد اقترن بذلك سقوطُ حكومة «نظيف» إلى غير رجعة، وتساقُطُ قرابة العشرين من رموز الفساد السابق في مصر (من أمثال: العادلي، عز، جرانه..) وإيداعهم في الحبس، وحبس أموالهم إلى حين الانتهاء من محاكمتهم ومحاسبتهم. وأظنُّ أن عشرين آخرين من هؤلاء «الرموز» سوف يلحقون قريبًا بمن سبقهم، فتوضع أيديهم في الأغلال وتُغلُّ عن التصرُّف فيما نهبوه من أموال البلاد والعباد.. والبناياتُ الضخمة كما قال شوبنهور: عسيرٌ رفعها إذا هوت، وسقوطها لا يكون إلا مروِّعًا.

وباستثناء الذين قَتلوا أو تمَّ القتلُ بأوامر منهم، فإنني لا أرى أيَّ داعٍ للفتك برموز الفساد السابق أو الانتقام منهم. بل أرى أن هؤلاء الناهبين السالبين، ممن هم اليوم في قبضة العدالة أو ممن سيقعون قريبًا في قبضتها، يجب أن نستردَّ منهم ما سلبوه ونهبوه

ثم نُلقي بهم في مزبلة النسيان، كي نلتفت إلى الأهمِّ من الهدم وهو (البناء) والأجدى من الفتك وهو (التحضُّر) والأليق من الانتقام وهو (اللحاق بقافلة التقُّدم).. لا سيما أن العالم ينظر اليوم إلينا، ليرى ما سوف يفعله المصريون بثورتهم وإلى أين سيتَّجهون بها.

ومن الحقائق والبديهيات المهمة الواجب علينا مراعاتها في أيامنا الحالية، ضرورةُ الانتباه إلى تلك «الروح الثورية» التي صبَّتْ مؤخرًا في نهر التحضر، وظهرت في مبادرات أولئك الذين يقومون اليوم بتجميل المدن المصرية، وتنظيفها وإعادة الألق إليها بدهان الحوائط والأرصفة، وتنظيم المرور في شوارعها. فهؤلاء عندي هم الامتداد الحقيقي للثورة المصرية، وهم حقًّا روح «الورد اللي فتَّح في جناين مصر» وليس فقط في ميدان التحرير بالقاهرة، وحيِّ الأربعين بالسويس، وساحة «القائد إبراهيم» وطريق الكورنيش بالإسكندرية.. ويلحق بهؤلاء الثوريين الراشدين الذين تتراوح أعمارهم حول حدود العشرين، أولئك الذين سارعوا إلى العمل عندما سنحت أول فرصة، وانهمكوا في أعمالهم مجتهدين ومُدركين أن الروح الثوري الذي توهَّج قبل شهر في الميادين الهادرة، يجب أن يصبَّ في أنهارٍ واعدةٍ بالخضرة والإثمار.

ولكن، وعلى النقيض من هؤلاء الذين امتدَّت فيهم الثورة المصرية على نحوٍ رشيد، نجد فريقًا من المصريين يهينون الثورة ويبدِّدون قوتها في أرض الابتذال والسماجة، ومن هذا الفريق جماعاتٌ معطِّلةٌ لثمار الثورة، مبدِّدة لسيولها العارمة، من أشهرهم اليوم جماعة (المتظاهرين للأبد) الذين يجب الوقوف قليلًا عندهم.

ارتاح البعض ممن شاركوا في اهتياج الثورة، إلى حالة التنفيس عن الغضب النبيل الداعي إلى إنهاء الظلم، ثم نسوا أن حالة الاهتياج الثوري إنما هي حالةٌ مؤقتة، لا بد أن تتلوها حالاتٌ رشيدة لا تتم في الميادين والشوارع. بل تكتمل في مجالات العمل ببذل المزيد من الجهد، ورسم خطط الإصلاح (الحقيقي) للأحوال العامة، ومراقبة الخطى الساعية للنهوض بالبلاد من كبوتها. لكن هؤلاء «المتظاهرين للأبد» لا يحبون بذل المجهود أو متابعة المشهود أو العكوف على رسم ملامح المستقبل، وكأنه قد طاب لهم التبطُّل عن العمل والتعطُّل عن الإنجاز، فصاروا يتمنون قضاء العمر جالسين في الطرقات، رافضين لكل الحلول حتى لو كانت حلولًا عاجلة ومؤقتة.

والأعجب في أمر هؤلاء، أن فريقًا منهم لم يكن أصلًا مشاركًا أحداث الثورة، وإنما كان متصلًا بها كواحدٍ من أعضاء الحزب المسمَّى الآن على «الفيس بوك» باسم (حزب الكَنَبَة) وهي تسمية هزلية تسخر من هؤلاء الذين اتخذوا أيام ثورة المصريين، موقعًا إستراتيجيًّا أمام شاشات التلفزيون. وكان أقصى جهدٍ بذلوه هو القيام لعمل كوب شاي أو فنجان قهوة، والعودة بسرعة إلى الكرسي أو الكنبة لمتابعة ما يجري على الساحة المصرية عبر شاشات التلفزيون، ثم التحدث حول الأمور العامة مع معارفهم في التلفونات المحمولة. وقد أدرك هؤلاء بعدما اتضحت الرؤية وانزوى الرئيس أنه يجب عليهم القيام بأمرٍ ما، من دون النهوض من فوق (الكنبة) كأن يرفضون بالتلفون كل حَلٍّ مقترح لإصلاح الأحوال المتردِّية التي ساءت أصلًا بسبب قعودهم الدائم على أي (كنبة) أو (مصطبة سلطوية) من قبل قيام الثورة، ومن بعد نجاحها. والمثال على هؤلاء، هذا «المندوه» دومًا في برامج التلفزيون لتقديم تحليلاته المتقلِّبة التي تصيب الناس بالدوار، وذاك «الكاتب» الذي لم تكن الناس تقرأ ما يكتبه، وكان قد انزوى من قبل قيام الثورة وظل أثناء احتدامها صامتًا. وفجأةً خرج على وسائل الإعلام ليرفض كلَّ شيء ويُدين كل وزير في الحكومة المؤقتة ويهاجم كل إنجاز تم في السنوات الماضية، حتى لو كان إنجازًا بحجم وأهمية مكتبة الإسكندرية[١].

ومن علامات (النفاق) في موقف هؤلاء الراغبين في امتداد التظاهر للأبد، أنهم من بعد طول سكوت وكثرة تعامل مع رموز الفساد السابق، صاروا فجأة مادحين للشباب الذي ابتدأ الهياج الثوري. فنراهم دومًا يصفون هذا الشباب بأنه (رائع) وهي كلمة تعني في فصيح العربية معاني سلبية، وكان الأليق بهم ما داموا يريدون النفاق والمديح الذي لا يحتاجه الشباب أصلًا ولا يلتفتون إليه، أن يصفوه بأنه (بديع) لأن الرائع تعني المخيف والمرعب! ومن هنا نقول: روَّعني هذا.. هذا مروِّع.. ترويع الآمنين.. إلخ.

ومن تجلِّيات هذا النوع المناقض للثورة، الداعي إلى التظاهر للأبد. منظمو التظاهرات المطالبة بتحقيق الفوائد الجزئية المسمَّاة «المطالب الفئوية» التي لم تلبث

---

(١) كنتُ في ذاك الوقت لا أزال مؤمنًا بالمكتبة، ومصدِّقًا للصورة التي كان يقدِّمها «المدير» قبل انكشاف المستور، حسبما سيأتي بيانه.

أن صارت مؤخرًا «مطالب شخصية». فهذا الموظف تذكر فجأةً أن رئيس المؤسسة التي يعمل بها، كان قبل سنوات قد تخطاه في الترقية، وذاك العامل (المظلوم) الذي انتبه بعد حينٍ إلى أن زميله يتقاضى راتبًا يزيد على راتبه. ولا بد على زعمهم من العدل، حتى لو كان العامل (المظلوم) لا يقوم أصلًا بما عليه من واجبات العمل.

ومن تلك التجلِّيات، صخبُ المطالبين بإسقاط كل رئيس. فما دام الرئيس مبارك قد سقط مع نظامه الفاسد، فالواجب أن يسقط من بعده كل رئيس حتى لو كان رئيس جماعة من عمال نظافة، أو مشرفًا على مجموعة عمل صغيرة، أو رئيس وحدة محدودة العدد بإحدى المصالح الحكومية. لأن الثورة في وعيهم القاصر، ما دامت قد نادت بإسقاط (النظام) فلا بد من انهيار جميع النظم وإحلال (الفوضى) في الأنحاء كلها.

انفطارُ القَلْبِ وسَلْبُ السَّلْبِ

طرحتُ فيما سبق فكرةً بديهيةً مفادها أن السيول والثورات، كلتيهما، لا يجب أن تمتدَّ إلى الأبد على نسقٍ واحد. وكلتاهما تكون خيرًا للبلاد والعباد إذا شُقَّ مجراها وانتظم تدفُّقها، وكلتاهما تكون شرًّا إذا تفرَّقت في الأرض بَدَدًا على غير نظام. وأشرتُ أيضًا إلى أن شعار الثورة المصرية (الشعب يريد إسقاط النظام) لا يعني أن الشعب يريد شيوع الفوضى، ولذلك فإن هؤلاء المتظاهرين للأبد، سواء كانوا صادقين أو مخادعين، إنما يبغونها عِوَجًا. لأنهم إما غير مدركين لطبيعة الانتقالات القويمة للحالات الثورية (الظلم، الاحتقان، التظاهر، الانفجار، التغيير.. إلخ) أو غير حريصين على نجاح الثورة المصرية في تحقيق أهدافها، بالخروج من مأزق الماضي ومظالمه الكثيرة إلى أفقٍ مستقبليٍّ واعدٍ.

وفيما يلي، لدينا نقطتان تتعلقان بالآفاق المصيرية «المرجوَّة» للثورة المصرية. الأولى منهما هي حالة «انفطار القلب» الحالية، والنقطةُ الأخرى هي مبدأ «سَلْب السَّلْب» الذي سيأتي بعد قليل بيانُه ويتضح مرادي منه.. وعن هاتين النقطتين، أقول:

لا يختلف أحدٌ حول نجاح الثورة المصرية التي أبهرت العالم، وما زلنا نعيش في

ظلالها منذ اليوم الخامس والعشرين من يناير. لكن هناك اختلافًا يدور مؤخرًا حول (درجة) هذا النجاح وتأثيره، فالبعضُ يعتقد أن الثورة ما دامت قد نجحت، فالواجب أن تتعدَّل الأحوال دفعةً، وتنصلح الأمور فورًا. وإذا لم يحدث ما يحبُّون بسرعةٍ، انفطرت قلوبهم حزنًا وبدا عليهم الجزع المتمثِّل في الأيام الأخيرة بعباراتٍ من مثل: الخوف على مصير الثورة، القلق من الثورة المضادة، الحذر من عودة النظام السابق، الرعب من البلطجية والطلقاء من رموز الفساد.. وغير ذلك.

ولا شك عندي في أن هذه «المخاوف» مشروعةٌ، بل واجبةٌ، ولكن بالقدر الذي يضمن امتداد الثورة وتطورها، ويعكس غاية الناس بنجاح ثورتهم. أما المبالغة والإمعان في الخوف والقلق والحذر والرعب، وإطلاق العنان لهذه المشاعر بغير حدود حتى تؤدي إلى حالةٍ عامةٍ تنفطر معها القلوبُ جميعها، ويخيِّم الأسى على الناس فيفقدون «الأمل الفسيح» في المستقبل. فهذا ما لا يمكن أن يكون مشروعًا، أو واجبًا. وبالمناسبة، فقد استعملتُ تعبير «الأمل الفسيح» تحديدًا، لأنه بحسب الفقيه السياسي المشهور (الماوردي) صاحب كتاب (الأحكام السلطانية) هو أحد الشروط الخمسة لقيام الدولة: الإقليمُ، الشعبُ، السلطانُ الحاكم، الأمنُ المستتب، الأملُ الفسيح.

وهناك عديدٌ من العوامل الدافعة والمهيِّجة لحالة «انفطار القلب» التي تغمر اليوم كثيرين من المصريين، وأهمها فيما أرى، بقاءُ بعض الأفراد الفاسدين من الجماعة المسماة «أذيال النظام الفاسد» وبالتالي، وجود فزعٍ عند الناس من عودتهم وجزعٍ من كونهم طلقاء. وهو الأمر الذي يزيده سوءًا ويهوِّله في أذهان الناس، إمعانُ البعضِ في التعبير عن هواجسه، فضلًا عن إطلاق الشائعات والتلذُّذ بتداولها ونشرها. والمثال الأوضح على ذلك، ما جرى قبل ساعات قليلة من إعلان خبر التحفظ على أموال الرئيس السابق «مبارك» وحظر سفره خارج البلاد، إذ ذاع في الليلة السابقة على نشر هذا الخبر في الجرائد، خبرٌ آخرُ مريعٌ منقولٌ من مفكرٍ وصحفيٍّ معروف لدى الناس، وعندهم مقبول، يقول ما ملخَّصه إن الرئيس مبارك لا يزال يحكمُ مصر من «شرم الشيخ» ويتحكَّم في الحكومة القائمة بالتنسيق مع الجيش. وانفطر قلبُ الناس في مصر، ليلتها، حتى جاءت الجرائد مع الصباح وعلى صفحتها الأولى أخبارُ التحفُّظ

والحظر على الرئيس السابق. وإذا علمنا أن الجرائد تُطبع في ظهيرة اليوم السابق على توزيعها، أدركنا أن القرارات القانونية الخاصة بالتحفظ والحظر كانت قد صدرت من قبل صدور شائعة «شرم الشيخ» وانتشارها السريع، فضلًا عن أن إصدار القرارات والأحكام القانونية تَلزمه فترةُ إعدادٍ وتسويغ للحكم أو للقرار.

إذن، لم يكن هناك داعٍ لإشاعة المخاوف بين الناس وإفزاعهم بأمور تنفطر معها القلوبُ حُزنًا وأسًى، ولا عبرة هنا بقَوْل بعضهم إن علينا «الانتباه» وتعلية سقف المطالب حفاظًا على مكاسب الثورة، واتقاءً للتقهقر إلى الخلف مرةً أخرى. ولمن يقول ذلك نقول: أما «الانتباه» فهو واجبٌ ولكن «العمل» أوجب وأكثر أهمية، ولا عمل حقيقي إلا بالطمأنينة العامة التي تتمثل في استقرار الأمن والثقة في الاستقرار والأمل في الغد. وأما اتقاءُ التقهقر برفع سقف المطالب، بغير توقُّف، فهو إنهاكٌ لا طائل تحته. لأن الأنظمة التي قامت في عشرات السنين مهما كان فسادها، لا يمكن أن تمحوها عشرات الساعات والأيام. وقد سقطت رءوس الفساد ولا يزال سقوطها يتتالى كل يوم، ولسوف تُقطع من بعد ذلك الذيول، فيتلاشى شبحُ النظام السابق تدريجيًّا. لأنه ببساطة، لم يعد مقبولًا ولا مناسبًا للزمن الآتي. ومن الطبيعي والمنطقي أن يجاهد النسق السياسي السابق (الفاسد) من أجل البقاء، مثلما تجاهد اليوم الأنظمة الديكتاتورية العربية للبقاء لأطول فترة ممكنة، لكن هذه الأنظمة والأنساق الفاسدة مقضِيٌّ عليها لا محالة، وما موعد سقوطها التام واختفائها إلا مسألة وقت.

ومن الأمور الداعية لانفطار القلوب وشيوع القلق، هيجانُ تلك الطائفة العارمة من المستثمرين للأبد (بالمعنيين المباشر والمجازي للاستثمار) وهم المتاجرون بكل فرصة تسنح لهم، مهما كانت الخسائر التي قد تلحق بغيرهم. بل إنهم لا يتورَّعون عن المتاجرة بأعراض الناس، من أجل أهدافهم الاستثمارية. وعلى الرغم من أن النظام السابق سقط رأسه (مبارك) ونائب رئيسه (سليمان) ورئيس وزرائه (شفيق) ورأس العَسَس (العادلي) والبقية تتوالى.. فإن الزاعقين من (المستثمرين) يصخبون في وسائل الإعلام متشنِّجين ومتَّهِمين كلَّ مسئول سابق بأنه كان فاسدًا، أو بالتعبير العامي الذي صار صفةً جارية على الألسنة (فلان موش كويس) ولا شك في أن حالة

الغيوم العامة، والضبابية التامة، تناسب تلك «القِلَّة» من المستثمرين للأبد، الزاعقين إلى الأبد، المنافقين إلى الأبد. ولذلك نراهم يحرصون على إبقاء التوتر بالمبالغة في إطلاق الشائعات وتجريح الجميع، مع المسارعة إلى جني (ثمار الثورة) من قبل أن يحين موعد الحصاد، بل من قبل أن تنبت البذور التي أودعتها الثورة المصرية في تربة هذا الوطن. ومن هؤلاء المستثمرين للأبد، طائفةٌ تتصدر وسائل الإعلام، لتصادر على جميع (الحلول) وإن كانت مؤقتة أو واجبة بسبب ظروف مُلِحَّة وعاجلة. ومنهم طائفةٌ أخرى سارعت إلى اللحاق بركب الثورة بعدما لاحت في الأفق معالم نجاحها، أمَلًا في الحصول على «أدوار» في الفترة المقبلة وتقديم أنفسهم للواقع العام باعتبارهم الشهداء المنسيين أو الجنود المجهولين. ومنهم طائفةٌ همَّت أثناء انشغال البلاد والعباد، بتعلية «أدوار» مخالفة فوق رءوس البيوت والعمارات وبالبناء المخالف فوق الرقعة الزراعية (ولا أعرف سببًا للتأخير في إصدار الأمر العسكري بتجريم هؤلاء واعتقالهم) ومنهم طائفةٌ تافهةُ القدر تسعى اليوم لاستغلال الفراغ الأمني، التام والجزئي، في الأنحاء التي يضمنون فيها الفرار بأفعالهم.

على أن ظهور هذه الطوائف في هذه المرحلة التي تمرُّ بها البلاد، هو أمرٌ معتاد في مثل هذه الظروف، غير أن أمرهم سوف يئول إلى الزوال مع زوال حالة «الاضطراب» الحالية، ومع انتباه الجموع إليهم وعدم الإفراط في الرهبة منهم. بالإضافة إلى «عاملٍ» مهم ومؤثر، لا بد وأن يشيع في نفوس الشعب ويُطمئِن نفوسهم ولو بقدرٍ قليل. وهذا «العامل» هو ثقةُ المصريين في مستقبل بلدهم وإيمانهم بأنهم هم الذين يصنعون هذا المستقبل، بعيدًا عن التوهُّمات المصرية المفرطة التي طالما أشرتُ إليها، ومنها القول بأن «مصر مستهدفة» أو بأن «مصر محروسة» .. وأقول للمرة الألف، لا هي مستهدفة ولا محروسة، إلا بالقدر الذي نحرسها به ونُحبط خطط استهدافها.

.. وأما مبدأ «سَلْب السَّلْب» فهو واحدٌ من ملامح الفلسفة الماركسية، التي لا أحبها ولكني أحترمها، هو من المبادئ التي يجب أن نضعها نصب أعيننا في المرحلة الحالية. والفلسفة الماركسية حسبما عرفناها على مقاعد الدرس بأقسام الفلسفة، لها جانبان هما «المادية الجدلية» و «المادية التاريخية» ويقوم الجانب التاريخي منها على تصوُّرٍ

معين لتطوُّر المجتمعات الإنسانية، وفقًا لتطور نظم «الإنتاج». حيث قرَّر ماركس أن المجتمع الإنساني انتقل من الحالة الشيوعية الأولى، إلى حالة الإقطاع، إلى الرأسمالية، إلى الاشتراكية التي بشَّرت بها هذه الفلسفة أملًا في استعادة الحالة الشيوعية الأولى، إذا ما سيطر العمالُ على وسائل الإنتاج. وهو الحلم الماركسي الذي لم، ولن، يتحقق كاملًا في أي يومٍ من الأيام.

والجانب «الجدلي» من المادية الماركسية، هو المسمَّى في اصطلاح الفلاسفة بالجانب المادي «الديالكتيكي» وهو يقوم على ثلاثة مبادئ أو قوانين رئيسية، هي: وحدةُ الأضداد وصراعها، الانتقالُ من التغيُّر الكَمِّي إلى التغيُّر الكيفي، سَلْب السَّلْب.. ومقصود ماركس، والماركسيين، بقولهم «سَلْبُ السَّلْب» هو أن كلَّ مرحلةٍ لاحقةٍ من مراحل التطور الاجتماعي، لا تلغي آثار المرحلة السابقة عليها إلغاءً كاملًا. وإنما يتطوَّر المجتمع الإنساني عبر مراحله المختلفة، باستبقاء المرحلة التالية الجزءَ (الإيجابي) الذي تمَّ إنجازه في المرحلة التي قبلها، وأما الجزء (السلبي) فهو فقط الذي يتم سلبه وإلغاؤه. لأنه لا معنى لهدم منجزات قام بها المجتمع في المرحلة الرأسمالية (كالمصانع مثلًا) من أجل تأسيس المرحلة الاشتراكية التالية. وقد ضرب لنا الأستاذُ أيام التلمذة، مثالًا مبسَّطًا لشرح هذه الفكرة بقوله إنه عند قيام الجمهوريات يتم سلب السلب «الملكي» السابق، بالقضاء على الاستغلال التام لثروات البلاد، وإبقاء الإيجابي من المنجزات كالحدائق العامة. سألتُ أيامها الأستاذ، ولم يُجِب، سؤالًا بسيطًا هو: عندما استولى الضباط الأحرار على القصور الملكية الفخمة، وسكنوا هم فيها من دون الشعب، هل كان ذلك سلبًا للسَّلْبِ؟

ومع أن هذا المبدأ أو القانون المسمَّى «سلب السَّلْب» هو ماركسيٌّ بإجماع الآراء، إلا أنه يتوافق مع المفاهيم العامة في ثقافتنا، بل ويتطابق مع بعض الأصول الإسلامية. فقد ورد مثلًا في القرآن الكريم ما يمكن أن يكون أصلًا لهذا المبدأ أو القانون، وذلك في قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ وجاء في الحديث الشريف: الناس معادن كمعادن الفضة والذهب، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام. وجاء في الحديث الشريف أيضًا، في معرض قواعد القتال والحرب: لا تقتلوا الذرية في الحرب.

وهي إشارات مباشرة إلى أن الأمور (السلبية) فحسب هي التي يجب أن تئول إلى زوالٍ، بينما ينبغي الحفاظ على (الإيجابية) منها. غير أن الآية الكريمة المذكورة تشير إلى هذا الأمر على اعتبار أنه سُنَّة كونية، وما جاء في الحديث الشريف يدخل ضمن باب الأخلاق العامة، بينما دعا ماركس إلى سلب السلب على اعتبار أنه «قانون» واجب الاتباع وفقًا للعقيدة الثورية التي دعا إليها. ولو كان ماركس مسلمًا لقلنا إنه استفاد من التراث الإسلامي في فلسفته، لكنه كان يقدم فلسفته مستندًا إلى الجدل (الديالكتيك) عند هيجل، وإلى التراث الأوروبي تحديدًا، ولذلك فعندما انتبه ماركس إلى أن هناك تجارب إنسانية كبرى تخالف السياق الأوروبي، سارع إلى تطوير فلسفته وكتب: النمط الآسيوي في الإنتاج.

المهم الآن، أن مرادي بالتذكير بمبدأ سَلْب السَّلب، هو الإشارة إلى القاعدة (المنطقية) القائلة بأن سلب السلب إيجاب. أو بعبارة أخرى أكثر وضوحًا وانطباقًا على واقعنا المعاصر: مرادي هو الإشارة المباشرة إلى خطورة تلك النغمة السارية بالأجواء المصرية، والجارية مؤخرًا على الألسنة، متمثلةً في محاولة البعض تشويه جميع الأعمال التي تمت والأشخاص الذين تولوا الأمور في الفترة السابقة على قيام ثورة يناير، وكأن كل الأشياء في الفترة السابقة كانت شرًّا مُطلقًا أو خيرًا مطلقًا، وكأن الناس كانوا إما ملائكة أو شياطين. وبالطبع، فليس هناك (مُطلق) في الشر والخير عند الإنسان، والبشرُ ليسوا ملائكة وليسوا شياطين. ومع أنه لا خلاف في أن الزمن السابق على ثورة المصريين الأخيرة كان فاسدًا في مجمله أو معظمه، إلا أنه بالقطع لم يكن تام الفساد ولم يكن شرًّا كله، وإلا لما كان بالإمكان أن تقوم الثورة أصلًا! ولا كان قد بقي في البلاد شعبٌ (نبيل) من شأنه أن يثور.

ومن هنا، فإن صخب المهتاجين دومًا، ضدَّ كل ما سبق. ومحاولتهم إدانة كل شخصٍ كان يعمل في إطار النظام السابق، وكل عملٍ تم في الفترة السابقة؛ إنما هو موقف غير رشيدٍ وغير مدركٍ لحقيقة بسيطة تقول إن «مبارك» في السنوات الخمسة الأولى من حُكمه، لم يكن سيئًا بالقدر الذي كان عليه في الأعوام الخمسة الأخيرة من حُكمه. وكذلك «الفساد» الذي ساد مؤخرًا، وعَمَّ وطمَّ، لم يكن سائدًا في ابتداء زمنه الرئاسي بالقدر نفسه.

إذن، لم تكن سنوات «مبارك» كلها شرًّا، لكنها كانت تزداد سوءًا وكان من الواجب إيقاف تدهورها. ولم يكن جميع الأشخاص في الفترة السابقة فاسدين، وإن كان الفساد قد لحق بكثيرين منهم. ولم تكن الأعمال التي تمت بمصر، جميعها، أعمال سوءٍ وفسادٍ وشرٍّ؛ وإلا فكيف ننظر إلى منجزات مثل مترو الأنفاق، ومكتبة الإسكندرية، والجامعات الجديدة وشبكة الطرق والطفرة الكبيرة في مجالات السياحة والاتصالات.. وكيف نحكم بالسوء على أشخاصٍ عملوا في ظل النظام السابق، أو تعاملوا معه، من أمثال الدكاترة محمد غنيم ويحيى الجمل ومحمود زقزوق وكمال الجنزوري. فهؤلاء وغيرهم كثيرون، مهما كانت لدينا من ملاحظات عليهم، ومهما كان من مقدار تعاملهم مع النظام السابق؛ إلا أنهم في المجمل والتقييم النهائي أشخاصٌ جيدون، وفيهم من (الإيجاب) ما هو أكثر بكثير من (السلب).

والحكم ذاته ينطبق على قادة الجيش، الذين كانوا أقرب إلى شخص «مبارك» وأكثر التصاقًا بنظامه نظرًا إلى طبيعة عملهم، ومع ذلك فقد انحازوا للشعب، وكانت مواقفهم العامة إيجابية مهما لحق بها من ملاحظات. وبالتالي فإن الأقل شأنًا من هؤلاء المذكورين، ممن أداروا المصالح والجهات الحكومية؛ فيهم بالقطع فاسدون يجب محاكمتهم على ما قد يكونون قد ارتكبوه من مفاسد، وفيهم أيضًا صالحون لا ينبغي أن نضعهم مع الفاسدين في سَلَّة واحدة، ونُلقي بالجميع في البحر كي تتحقق أهداف الثورة!

إن نجاح الثورة المصرية في الفترة القادمة، مرهونٌ بقدرتنا على التمييز بين السلبي والإيجابي في المرحلة السابقة. ومرتبطٌ بقدرتنا على سلب السلب (وإيجاب الموجب) من دون خلطٍ في الأمور أو تخليطٍ بينها. وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق، إلا بإعمال المنطق والتفكير الرصين.

حيرةُ الذُّبابةِ عند طنين الذُّبابةِ

عندما نزلت «الدبَّابات» إلى الشوارع الرئيسة والميادين، مع فورة الثورة، كان ذلك استعلانًا صريحًا بأن الجيْش المصري (النظامي) بصدد الأخذ بزمام الأمور، خاصةً

بعدما لاحت ملامح العجز والاضطراب في تعاملات الشرطة (الأمن المركزي وجهاز أمن الدولة) مع الثائرين.. ومع أن الجيش المصري قد بادر بالتدخل، من خلال جنوده وضباطه وعرباته المصفَّحة ودباباته؛ فإن «الدبابة» بالذات كانت الآلة العسكرية الأكثر دلالة على تدخل الجيش، وهو ما ظهر لاحقًا في رسوم الحوائط (الجرافيتي) التي زيَّنت حوائط الإسكندرية والقاهرة، احتفالًا بنجاح الثورة واحتفاءً بالموقف النبيل للجيش المصري.

وقد صارت «الدبَّابة» من بين بقية العتاد العسكري منذ بداية القرن العشرين، بمنزلة الرمز الأدلِّ على الجيوش النظامية. فمع أنها آلةٌ عسكريةٌ قديمة، فإن التطور الكبير الذي جرى لها خلال الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين، ثم امتد حتى ظهرت آثاره في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من حروبٍ مثل: حصار بيروت، مطحنة العراق وإيران، تحرير الكويت من يد صدام حسين.. هو ما جعل (الدبابة) ترتبط في الأذهان بكونها الآلة العسكرية الخالصة، التي ترمز إلى الجيش النظامي ولا تكون إلا معه. لأن البنادق والسيارات المصفَّحة (العربات المدَّرعة) تستعملها أيضًا أجهزةُ الشرطة والقواتُ غير النظامية المسماة «الميليشيات»، ولأن الطائرات على اختلاف أحجامها منها ما هو عسكريٌّ أو مدنيٌّ، وما هو جامعٌ بين الاثنين ويمكن استعماله للغرضين المدني والعسكري. وكذلك الحال في «الزي الرسمي» وما يلحق به من حليات ونياشين، فهي أمورٌ يشترك فيها العسكريون النظاميون وغير العسكريين من رجال الشرطة والقوات الدولية لحفظ السلام وحرس الموانئ والمطارات، وغيرهم، ومن هنا كان وجود (الدبابات) بالذات في شوارع المدن المصرية وفي الميادين، هو العلامةَ اللافتة والرمزَ الأدلَّ على الدور المهم والحيوي للجيش المصري، في الثورة المصرية التي انطلقت شرارتها يوم الخامس والعشرين من يناير الماضي.

ومع أن «الدبابة» من شأنها تحقيق «المهابة» المطلوبة والفاعلة في مثل هذه الظروف التي مرَّت بها مصر، ولم تخرج منها إلى الآن. ومع أن «الدبابات» وما يلحق بها من آليات ومعدات عسكرية، أدَّت بنزولها إلى طمأنة الناس في بلادنا بل أشاعت

فيهم البهجة حتى حرص كثيرون من الكبار والصغار، على التقاط صورٍ تذكاريةٍ لهم وهم يحتفلون من فوقها بوصولها. ومع أن مشهد أرتال الدبابات في شوارعنا، أوقف كثيرًا من الأفكار الحقيرة التي كانت تدور برءوس الحقراء والفاسدين من الحاشية المسماة اليوم (النظام الفاسد وأعوانه) وهي التسمية ذاتها التي استعملها «الضباط الأحرار» قبل ستين عامًا، للإشارة إلى رموز العصر الملكي السابق.. مع ذلك كله، فإنني أدعو للعمل بسرعةٍ وجدٍّ واجتهاد، من أجل عودة الدبابات المصرية إلى مواقع تمركُزِها وإلى أماكنها الصحيحة، في أقرب وقتٍ ممكن. وهو ما يتضمن الدعوة إلى السعي الجماعي من أجل إقرار (الحالة المدنية) المتمثلة في العمل بالدستور المعدَّل، والقوانين غير العُرفية، والانتخابات. بدلًا من الركون إلى ذلك الوضع الاستثنائي، الذي تتموضع فيه الدباباتُ بالشوارع والميادين، وتتمركز في غير الأماكن المناسبة لها.

والدواعي لدعوتي السابقة والأسباب الكامنة خلفها، منها ما هو بديهيٌّ بسيطٌ وما هو بعيد المدى. فمن البداهة التي لا يختلف فيها اثنان، أن الدبابات ما دامت في الحضَر فإن حدود البلاد في خطر. فالدبابة باعتبارها رمزًا للجيش، يدلُّ موضع وجودها على المهمة المطلوبة من الجيش. وقد كان نزول الجيش إلى المدن المصرية مهمةً استثنائية، وقد قام بها حتى الآن على خير وجه، لكنها لا تلغي المهام الأساسية المنوط بالجيش القيام بها.

ومن البديهي أيضًا، أن وجود الجيوش في المدن يؤدي إلى العطب والفساد. ليس فقط على مستوى التقصير في (الصيانة) اللازمة للمعدات العسكرية، بل على مستوى التشويه الحادث في الروح العسكرية، إذا ما أدمنت مخالطة الناس وأطالت البقاء في الأجواء المدنية التي تخالف بطبيعتها، طبيعةَ الحياة العسكرية الصارمة في وحدات الجيش. وهذا الأمر يعرفه مَنْ عاش الحياة العسكرية، واختبر اختلافها عن الحياة المدنية.

ومن البديهي أيضًا، أن مشهد الدبابات والمدرَّعات العسكرية في المدن المصرية، دليلٌ على أن الواقع في بلادنا لم يستقر بعد. ومن ثم فلا مجال للكلام عن عودة

السياحة (التي هي مصدرٌ رئيسٌ من مصادر الدخل العام والخاص) أو الكلام عن الثورة المصرية الرشيدة التي حققت مساعيها بشكل (سِلْمِي) أبهر العالم شرقًا وغربًا ونفض الغبار عن صورة (المصري) الذي تأكَّدت مكانته ودرجة تحضُّره، عند المقارنة مع المطاحن الدموية التي تدور رحاها اليوم في ليبيا واليمن، وقد تدور (لا قدَّر الله) في بلادٍ عربية أخرى[1]. وهو الأمر الذي دلَّ على أن تحضُّر المصريين هو صفة أصيلة فيهم، وليس زعمًا باطلًا أو واجهةً دعائية يتم تمويلها بأموال البترول وبالكذب السياسي وبالكيانات الشكلية المستعارة، التي كانت بعض الحكومات العربية تتزيَّن بها أمام العالم الخارجي، بينما ينخر في بواطنها السُّوس. وبالطبع، فلا يمكن القول إن ثورة المصريين قد نجحت، ما لم ينجح المجتمع المصري في استعادة توازنه الذاتي، وإعادة جيشه إلى المكان الصحيح وثكناته الأولى. وهو الأمر الذي لن يتحقق، إلا بالاستمساك بقواعد الضبط الاجتماعي (غير الرسمي) المتمثل في التزام الأفراد بالقيم الأخلاقية العامة، وبالاستمساك بالنظم واللوائح التنظيمية التي لا غبار عليها ولا تحوطها شبهات الفساد والالتفات على المصلحة.. بالإضافة إلى الدور التقليدي للشرطة، حسبما سنوضح لاحقًا.

ومع الدواعي والأسباب السابقة، البسيطة والبديهية، فإن هناك أمورًا أبعد مدى وأشدَّ استتارًا، تدعونا للتعاون معًا من أجل عودة قواتنا المسلحة إلى مراكزها، وسحب الدبابات إلى مواقعها الطبيعية على الحدود. من غير استعجال في ذلك، بالطبع، ومن غير تباطؤ أيضًا. وهي الأمور التي سوف أوجزها فيما يلي، مؤكِّدًا عنوان هذه المقالة:

لا تستطيع الدبابة، احتمال طنين الذبابة. لأن هذه الآلة العسكرية «الوقور» لا قِبَل لها إلا بالقتال الحقيقي في ميادين المعارك، لا ميادين المدن والشوارع التي تطنُّ فيها الذُّبابات حول الدبابات.. فمن باب «طنين الذباب» تلك الأصوات الحربائية التي راحت تدعو مؤخرًا في برامج التلفزيون المسماة اصطلاحًا (توك شو) وفي المقالات الصحفية البائسة، إلى استبقاء الجيش باعتباره «الحصن الأخير لمصر» واختيار أحد رجاله رئيسًا للبلاد. والأعجب في أمر هؤلاء المنافقين، المتزلِّفين

(١) نُشرت هذه المقالة «الأصل» يوم ١٦ مارس ٢٠١١.

للجيش وقوّاده، أنهم كانوا من قبلُ يدعون إلى المجتمع المدني ويدّعون الدفاع عن الإبداع والحرية الفكرية، فإذا بهم اليوم وقد سنحت لهم الفرصة وسمح المجال، ينادون بعسكرة البلاد من جديد. ولا أظن أن قادة الجيش المصري اليوم، يخفون في نفوسهم أغراضًا سلطوية، وقد دلَّت أفعالهم وأقوالهم على أنهم بالفعل مخلصون لهذا الوطن من غير أغراض خفية. ولكن هذا الطنين الذُّبابي، أو بتعبيرٍ عاميٍّ (الزَّنّ) ربما يُحدث انقلابًا غير محمود، خاصة أن النفس الإنسانية مجبولة على حبِّ الرئاسة.

ومن باب طنين الذباب، أن الخطر الاجتماعي الأشد والأعمق أثرًا في مصر اليوم، هو المتمثل في (البلطجي) الذي يروِّع الناس بمطواة، أو في (الفاسد) الذي يبغيها عوجًا لغرض في نفسه. كلاهما لا قِبَلَ للدبابة به، وليس للجيش سبيل إليه، فلا يمكن مقاومة «البلطجي» بِدانة الدبابة ولا يمكن إحباط تحركات «الفاسد» بالخطط العسكرية.. إن الوقوف في وجه البلطجية والفاسدين، هو مهمة مجموع الشعب على العموم، ومهمة الشرطة على وجه الخصوص. وقد رأينا قبل أسابيع، كيف احتارت الدبابة عندما تسلَّلت (الذبابة) إلى المتحف المصري بميدان التحرير، سعيًا لنهبه وإشاعة الفوضى. وقد رأينا أن الناس (الثائرين) هم الذين تصدُّوا لذلك بقدر ما استطاعوا، واستهانوا بالموت في سبيل الحفاظ على موروثهم الحضاري، وما كان من الممكن ساعتها أن تطلق الدبابة النار على البلطجية والفاسدين، لأن (ميدان التحرير) ليس هو ميدان العمل العسكري للدبابات. من هنا، يجب علينا نحن المصريين أن ننتبه إلى محاولات (التخريب) التي قد تتخذ أشكالًا خبيثة وتستتر خلف واجهات غير علنية كتلك المسماة تظاهرات المطالب الفئوية، وتحركات الفتنة الطائفية، وإشاعات الانفلات الأمني. ومن هنا أيضًا، يجب علينا الإسراع بإعادة الشرطة إلى العمل بكامل طاقتها، بعد محاكمة رموز فسادها وإقصاء الأذناب الفاسدين من الضباط وأمناء الشرطة والمخبرين، وضخِّ دماء جديدة فيها من أفراد «الشرطة العسكرية» ومن خريجي كليات الحقوق المناسبين للعمل الشرطي، ومن النساء أيضًا لأن بعض المهام الشرطية تناسبهن. ولنجعل لهم، فورًا، زيًّا جديدًا واسمًا جديدًا لا يحمل أوزار التسميات السابقة، كأن نسمِّي وزارة الداخلية (الأمن

الداخلي) والمباحث (مكافحة الإجرام) وأمن الدولة (حفظ النظام) ومثل ذلك من التسميات الجديدة التي تناسب، مع العقلية الجديدة والزمنَ الجديد الآتي[١].

ومن باب طنين الذباب ما يجري اليوم في «ليبيا» المجاورة، اللصيقة، من أمورٍ تستدعي أن يكون الجيش المصري جاهزًا ومستعدًا لكل المهام، ابتداءً من المهام الإنسانية كإجلاء النازحين، إلى المهام الدقيقة في حالة الحظر الجوي واحتدام القتال الجاري هناك. خصوصًا مع إصرار القذافي (وعياله) على تصوير الحال الليبي، بل دفعه، إلى ناحية الحرب الأهلية. ولأن الأمور لن تهدأ في ليبيا، على الأقل في المدى الزمني المنظور. ولذلك، فإن الجيش المصري لا يجب أن يشغله الشأن الداخلي عن متابعة مجريات الأمور، المدلهمَّة، التي جعلها القذافي ومَنْ حوله ومَنْ سيأتون بعده، أقرب إلى (الأزيز) منها إلى (الطنين) وهو الأمر الذي يجب معه الانتباه الكامل، خاصةً بعدما لاحت في الأفق بوادر «تعاون» يتم بين النظام في ليبيا وقرينه في اليمن، وقريبه في سوريا والجزائر. غير أن الشعوب العربية، وقد تجرَّأت على حُكَّامها وجأرت بالشكوى منهم علانيةً، فإنها لن ترضى في خاتمة المطاف إلا بالاحترام والحرية والحق في إدارة ثروات البلاد ورسم ملامح المستقبل. وهي آمالٌ ومطالب لا ترضى بها الحكوماتُ القمعية، ولا يقبلها الحكامُ المجرمون[٢].

ومن باب طنين الذباب، ما يجري في السودان من انفصال الشمال عن الجنوب، واحتمال الانفصال بين الجنوب والجنوب، واحتدام الخلاف بين فصائله من جهة، وبينه وبين الشمال من الجهة الأخرى. وهو أمرٌ من شأنه أن يعرض مسار نهر (النيل) الذي يهب الحياة لأرض مصر، للخطر، وقد يقتضي عند اللزوم تدخلًا عسكريًّا على المستوى «المخابراتي» على

(١) لم يُؤخذ بهذا الاقتراح في مصر، وإنما تم تطبيقه بعد شهور في تونس. وبعد أكثر من عام كامل على نشر المقالة، أعطت قرارات المجلس العسكري المصري حق (الضبطية القضائية) للشرطة العسكرية التي هي واحدة من وحدات الجيش، فثار الناس، فألغيت القرارات.. وكثرت من بعد ذلك عمليات التعدِّي على الأمن العام، فيما يسمى بأعمال البلطجة.

(٢) تأخرت مصر عن «الفعالية» المطلوبة منها في الميدان الليبي المحتدم آنذاك، والمدلهم، فاستعان الثوار هناك بقوات حلف الناتو.. وجرى الحالُ هناك على النحو العنيف الذي شهدناه جميعًا وشاهدنا بعضًا منه في نشرات الأخبار.

الأقل، فضلًا عن ضرورة التدخل السياسي «الإستراتيجي» فيما يجري عند منابع النيل. على اعتبار أنها مسألة حيوية لمصر، بل هي مسألة (حياة أو موت) لا يمكن معالجتها على نحوٍ صحيح، بينما الجيش المصري عالقٌ في المدن المصرية وقوّاده غارقون في قلاقل داخلية وصخبٍ (ماسخ) من (مستهبلين) يرفضون أيَّ حلول مطروحة حتى وإن كانت مؤقتة، وهم في حقيقة أمرهم غافلون عن الأخطار المحدقة باقتصاد البلاد، وبحدودها، وبالمياه التي منها يشربون ويستنبتون الزرع ويستولدون الطاقة.. ولا طاقة للجيش المصري باحتمال ذلك كله مجتمعًا، ولا تجوز مطالبته بالقيام بدور الشرطي والسياسي والاقتصادي، لأن هذه (الأدوار) لا تناسب الجيش أصلًا، ولم ينشأ أصلًا من أجلها.

ويتصل بما سبق، الطنينُ المتعلق بإسرائيل (العدو الإستراتيجي للجيش المصري) حيث تتزايد اليوم على الساحة المصرية وتتعالى التهاويمُ المحيرة، وأخطرها سُخف هؤلاء المطالبين بنقض اتفاقية السلام، لتحرير القدس، وكأننا أنجزنا كل أهداف الثورة الداخلية وبقي علينا أن نلتفت إلى أهدافها الخارجية. مع أننا لم نستأمن بعدُ على أمن الأفراد من الناس، ولم نستكمل بعدُ محاكمةَ الفاسدين الذين ينظرون من بين قضبان سجنهم بعيون الفئران، بعدما كانوا يرمقون الناس احتقارًا بأطراف عيونهم واللحاظ، ويختالون بينهم فخرًا، ويستعلون عليهم زورًا وبُهتانًا. ونحن لم نحصر ونحصل بعدُ، على الأموال التي نُهِبت من مصر وسُلِبت وسُرِّبت إلى خارج الحدود. وها هي التقديرات تتصاعد، حتى تصل بمجموع المنهوب إلى مليارات من الدولارات مدهشة المقدار، ومكذِّبة للزعم المشهور بأن مصر بلد فقير.

ومما يتعلَّق بالطنين الإسرائيلي، التصعيدُ (الفدائي) المفاجئ ضد المستوطنات، وهو ما اعتادت إسرائيل الردَّ عليه وفقًا للمنطق التوراتي «مَنْ يقتلك يُقتل منه سبعون». والتصعيدُ (اللبناني) الذي يقلقل الأحوال ويشيع القلق على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وقد يُنذر بحرب جديدة تزيد من الحُمَّى التي تجتاح المنطقة، ويسمِّيها البعض بالفوضى الخلاقة. والتصعيدُ غير الآمن في أنحاء (سيناء) التي لا تستطيع دباباتُ الجيش المصري ولا بقية القوات المسلحة المصرية دخولها، بسبب اتفاقية السلام، في الوقت الذي انسحبت فيه «الشرطة» من هناك ومن غير المنتظر أن تعود إلى عملها قريبًا.

.. إذن، فما دمنا نحن المصريين نحرص على الجيش المصري، ولا نحبُّ له أن يقصِّر في واجباته الأصلية ومهامِّه الأولى البديهية، فعلينا القيام بجديةٍ بما علينا من واجبات تجاه هذا الوطن، حتى يستعيد توازنه ويمضي إلى ناحية مشرقة من مستقبله، ويعود الجيش إلى ثكناته وإلى مهامِّه وإلى مهابته. وبذلك، نرحم «الدبابة» من حيرتها، حينما تطنُّ حولها «الذبابة».

الثورةُ إذا لم تؤنَّث لا يُعوَّل عليها

لأيِّ ثورةٍ عظيمةٍ فيما أرى، خمسةُ شروطٍ أساسيةٍ لا غنى عن شرط منها، وخمس مراحل (أطوار) لا بد أن تمرَّ بها. ولسوف نتوقف فيما يلي عند أطوار الثورة ومراحلها، ثم نردف ذلك ببيان شروط الثورة الحقة، وتبيان معنى العنوان.. وفي ذلك أقول والله المستعان:

لكل «ثورة» فرديةً كانت أم جماعية، خمس مراحل (تفاعلية) متتالية لا يمكن أن تتطور الثورات أو تتم إلا من خلالها، فإذا غابت مرحلة واحدة من تلك الخمس التالي ذكرها صار هذا «الفعل» شيئًا آخر لا يمكن وصفه بأنه ثورة. وهذه المراحل هي على الترتيب: الظلم، الغضب، القمع، الانفجار، التغيُّر.. وهي تجري دومًا على النحو التالي ذكره.

الظلمُ هو المقدمةُ أو هو البذرةُ الأولى، والجنين، لكل ثورة قادمة. والظلمُ صفةٌ إنسانية بحتة لا تصحُّ في حق ما هو أدنى من البشر (الحيوان) وما هو أعلى منه (الإله) ففي عالم الحيوان يتصرف كل كائن بطبيعته الأولى، بحيث لا يمكن وصف سلوك حيوانٍ معينٍ بأنه «ظالم» لحيوان آخر، حتى وإن كان ذلك الفعل هو الافتراس. فالوحشُ من الحيوان الأرضي ومن الطير يفترس غيره، لأن ذلك هو السبيل للبقاء وليس لأنه يظلم فريسته. وشرطُ الظلم هو (القصد) أو النية السابقة على الفعل، والحيوان لا يفعل بالنوايا بل بالغرائز.

وفي كل الديانات الحاضرة والغابرة، يسمو الإله ويتعالى عن صفة الظلم. وقد نصَّ الإسلامُ على أن (الله) حرَّم الظلم على نفسه، ودعا الناس إلى مجانبته والابتعاد عنه، حتى إن فرقة «المعتزلة» وهي واحدة من أشهر الفرق العقائدية الإسلامية، تطرَّفت في هذا الأمر وقرَّرت أن الله: «لا يعرف الظلم أصلًا، ولا يستطيع أساسًا أن يفعله، وإلا فقدت الألوهية صفةً من أهم صفاتها، هي العدل».

إذن، فالظلمُ وصفٌ غير جائز في الطرفين المشدود بينهما الوجود الإنساني. ومع ذلك، فإن البشر كثيرًا ما يتظالمون فيما بينهم، لا سيما إذا امتلكوا السلطة على غيرهم وكانوا حاكمين، ومن هنا قيل: السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدةٌ على الإطلاق. فإذا انعدمت السلطة، القاهرة، ما عاد بالإمكان وقوع الظلم. ولذلك قال الشيخ نجم الدين كبري (المقتول على يد التتار سنة ٦١٨ هجرية، وهو يحاربهم وحده) في رُباعيةٍ فارسية، ترجمتها: «إن الحكام في أوان عزلهم، كلهم كالشِّبليّ وأبي يزيد، فإذا عادوا لسلطانهم، فكلُّهم مثل شمر ومثل يزيد».. وللتوضيح: أبو بكر الشبلي وأبو يزيد (البسطامي) من الصوفية الزاهدين، وشمر بن ذي الجوشن هو قاتل الإمام الحسين في كربلاء، بتشجيعٍ من الخليفة يزيد بن معاوية.

والظلم لا يبدأ عارمًا، ولا يمكن أن يولد فاحشًا وفادحًا، وإنما يتطور رويدًا مع تزايد السلطة بيدِ الحاكم، واستدامة بقائه في الحكم. وفي حياة الأفراد وخبرات الشعوب، تختلف بدايات (الظالم) عن نهاياته، بل تكون أحيانًا متناقضة. فالرجل الذي يؤذي امرأته والمرأة التي تظلم زوجها، كان كلاهما في أول الأمر وديعًا مع الآخر، ومحبًّا رقيقًا. ثم يتطور الأمر حتى ينقلب من الضدِّ إلى الضدِّ، ثم يصير (الظلم) فادحًا مع طول الأمد وامتداد المدة. وكذلك الحال في مجال السياسة، فالظَّلَمةُ من الحكام الذين امتد بهم زمان السلطة، حتى استحقوا عن جدارةٍ وصف (الديكتاتور) لم يكونوا عند ابتداء أمرهم على النحو الذي انتهوا إليه، وربما كان بعضهم على العكس مما انتهى إليه. فالقائد الألماني «هتلر» بدأ في بلاده بطلًا قوميًّا، ثم انتهى به الحال إلى إحداث الويلات الجسام، مع أنه نتاجُ للعقلية الألمانية الرصينة المبدعة. والملازم الأخ «معمر القذافي» بدأ في بلاده أمينًا للقومية العربية، ثم انتهى به الحال إلى تنصيب نفسه ملكًا

لملوك إفريقيا، وبالتالي صار ابنه المريع «سيف الإسلام» بمنزلة ولي العهد، مع أن إفريقيا ليست مملكة أصلًا. والرئيس السابق «مبارك» كان في أول أمره رفيقًا بالناس رقيقًا معهم، ثم أطلق مع الأيام يده في أموال مصر وانطلقت أيدي أعوانه سلبًا ونهبًا، وبلغ ظلمه للناس غايته حين استطاب فكرة التوريث، مع أن مصر المعاصرة ليست مملكة حتى يُورَّث عرشها.. وعلى هذا الأساس، يمكن قياس مسار كل حاكم ظالم (ديكتاتور) لنرى اختلاف نهاياته عن بداياته، ونرى فعل السُّلطة المستدامة ما بين زمانيْ البدء والختام.

والأمر تفاعليٌّ، إذ يقوم الطرف الأول (الحاكم) بالخطوة الأولى (الظلم) فيأتي دور الطرف الثاني الذي قد يستقبل الظلم بالرضا والصبر لأنه فاقدٌ للروح، وللثقة بالنفس، أو مدمنٌ للأفيون. أو على النقيض من ذلك، لا يرضى بالظلم ولا يصبر عليه لأنه مدركٌ لإنسانيته، وموقنٌ بأن الدين يعني الخضوع لله وليس البشر، وهو عاقلٌ إلى الدرجة التي تجعله يكذِّب قول القائل: إن الحاكم ظلُّ الإله في الأرض (وإن صَحَّ السند).. وفي هذه الحالة الحية، الصحية، يتولد في نفس المظلوم توترٌ واضطراب يُفضي في النهاية إلى الخطوة التالية من الخطوات الأساسية للثورة، وهي الغضب.

والثائر غاضبٌ بالضرورة، حتى وإن لم تنفجر بعدُ ثورته أو تستعلن. ومن أخطر الأمور في حياة الفرد والجماعة، الاستهانة بالغضب الذي يعتمل ويتأجَّج في باطن المحكوم المظلوم. غير أن الحاكم الظالم، غالبًا ما يستهين بغضب المحكوم ويتعامى عنه، لأن الظالم يلتذُّ بالظلم ويستطيب السيطرة على الآخرين، وقد يجد في ذلك متنفَّسًا للمشاعر البدائية الفتَّاكة التي ورثها البشرُ من أزمنة سحيقة، عاشوا فيها لمئات الآلاف من السنين في الكهوف، فاتكين. ولهذا، فإن الظالم يحرص على إبقاء المظلوم مظلومًا، ويسعى لاستنفاد غضبه بالعصا والجزرة، أو بذهب المعز وسيفه، أو بالترغيب والترهيب. وهكذا يتحايل لإقناعه بالرضا والصبر، متوسلًا في ذلك بالرفق إن أمكن وبالقهر إذا لزم. والقهرُ عنفٌ، والعنف يولِّد العنف، وهو ما يدخل بالحالة الثورية إلى طورها الثالث ودرجتها التالية في السُّلَّم الصاعد للثورة، بعد الظلم والغضب.

والقهرُ في واقع الأمر، غالبٌ للمظلوم والظالم. وقد يبدو للوهلة الأولى أنه يقع فقط

على المظلوم الغاضب المراد إخماد غضبه، أو إجباره على قبول الظلم. لكنَّ عبء القهر في واقع الأمر، يقع أيضًا على الحاكم، لأن القهر تصاعديٌّ لا يتوقف عند حدٍّ أقصى. فالحاكم يتوتر في سرِّه ويضطرب قلبه حين يبدأ في قهر غضب المحكوم، وحين لا ينفع الذهب ولا تُجدي الجزرة، ولذلك يلجأ أولًا إلى القهر بالهيبة. فإذا سقطت الهيبة، قهر الحاكمُ بالتلميح إلى سوء الحال وبشاعة المآل إذا ازداد الغضب وتفاقمت الأمور، ومن بعد ذلك يكون القهر بالتخويف من مصير المرأة المطلَّقة وحال المطلَّق الوحيد، وبؤس البلاد التي يتهدَّدها خطرُ تنظيم القاعدة وشباب الإرهاب الذين يجوسون خلال الديار، وشبحُ الدولة الدينية التي ستحبس النساء في البيوت وخلف الستور، وتقافزُ «الإخوان» والجماعات «السلفية» وزنادقة «الشيعة» وكفَّار «الشيوعية» وانعدام «أمن الدولة» وانهيار «الاقتصاد» والتورط في حرب مع «إسرائيل» وافتقاد «الاستقرار».. إلى آخر هذه الشناعات والمبالغات التي كان الإعلام يملأ بها الأسماع، لتخويف الناس من التفكير في التغيير «الثوري» للنظام القائم[1].

فإذا خابت المساعي القهرية السابقة، لأنها محض كلام، انتقل الحاكم إلى قهر المحكوم بالأفعال التي قد تتخذ في الحياة الفردية (بين الرجل والمرأة) أشكالًا كثيرة، منها: أكل الحقوق عدوانًا وظلمًا، إهمال الواجبات، الهجر في الفراش، تلويث السمعة، التضييق.. وفي الحياة السياسية العامة (بين الحاكم والمحكومين) تتخذ أشكالًا مثل: الاعتقالات، قمع المعارضين، التهجير الطوعي واللاإرادي، وغير ذلك من الوسائل والتدابير.

وقد ينجح هذا القهر فيعيش الفرد، أو البلد، مقهورًا إلى حين. وقد يضطر الحاكمُ إلى التصعيد المستمر لأساليب القهر، بينما يفتك بباطنه القلقُ والتوجُّسُ والترقُّبُ، في الوقت ذاته الذي تفتك فيه وسائل القهر بالمحكومين. وفي تلك الحالة يترحَّم الحاكمُ في سِرِّه على زمانٍ كان فيه الحال هنيًّا وديعًا، ناسيًا أو متناسيًا أن ذاك الزمان الذي انقضى، لم يكن فيه الظلم قد بلغ مداه واكتملت فداحته وانتشر فُحشه، ولم يكن الغضب قد طَمَّ بالمحكوم وعَمَّ مع ظهور الفساد في البرِّ والبحر، ولم يكن القهرُ قد أمعن وازداد حتى صار يُنذر بالخطوة الرابعة، أو الطور الرابع من أطوار الثورة: الانفجار.

---

(١) اشتهر عن الرئيس المصري المخلوع «مبارك» أنه كان يقول، أو يُقال على لسانه: أنا أو الفوضى!

ينفجر المحكوم في وجه الحاكم، فيكون من أولى علامات الانفجار وأبرزها ظهورًا مظاهرُ من مثل: رفضُ الاحتقار، الاستهانةُ بقهر الحاكم والجرأة عليه، سقوطُ جدران الخوف. وهنا لا بد من الخلع (بفتح الخاء، وبضمها) طوعًا أو كراهية، تراضيًا أو انتزاعًا، وذلك لسببٍ بسيطٍ هو أن المظلوم الثائر يكون أقوى بالقطع من الحاكم الظالم، فهذا الأخير يحب الحياة بينما الأول لا يُرهبه الموت.. والموتُ أقوى من الحياة.

ومن بعد ذلك كله، يقع (التغيير) الذي هو الدرجة العليا والطور الأخير للثورة، وهو مرهونٌ دومًا بفعل الثائر أو مجموع الثائرين، ومرتبط بوعيه الخاص أو وعيهم الجماعي. لأن خمود الطور الرابع من الثورة (الانفجار) لا بد أن يعقبه عملٌ كثير لإصلاح الديار وتعديلَ الأحوال، أي جعلها أكثر عدالة. وهذا يقتضي الدخول في الأفق المستقبلي ويستدعي النزوع الابتكاري، أو بعبارةٍ أخرى: يَلزمه عقل جديد لعالم جديد.

تلك هي حالات الثورة ومراحلها الخمسة، حسبما بدت لي من بعد إمعان النظر. فإذا طبَّقنا ما ذكرناه على ثورات مجيدة، مشهورة، كالثورة الفرنسية العارمة، أو ثورة الثكالى في الأرجنتين، أو ثورة العالم الثالث ضد الاستعمار، أو ثورة النسوة اللاتي قطَّعن أزواجهن قطعًا وعبَّأنها في أكياس القمامة، أو غير ذلك من الثورات الفردية والجماعية. وجدنا الأمر يسير على المنوال (التصاعدي) الذي لخصْناه في الخطى الخمس السابق ذِكْرها.

وللثورة، الفردية والجماعية، شروطٌ خمسة لا بد من توافرها وإلا صارت (الثورة) شيئًا آخر. وهي على جهة الإيجاز: الكشف، النُّبل، الإصرار، الأمل، العمومية. ففي الحالة الثورية يكتشف الفرد ذاته وكأنه صار إنسانًا آخر، وتعرف الجماعة نفسها وكأنها كانت غائبة من قبلِ عن وعيها. ومن هنا ترتبط الثورة بقيمة تاليةٍ أو شرطٍ مترتِّبٍ على «الكشف» وهو: النُّبل والطهارة المبهرة. إذ نجد الثائر في أغلب حالاته نبيلَ المقصد، ومتعاليًا عن الأفعال التي ربما اقترفها من قبل ثورته، كأفعال التحرش مثلًا أو الأنانية أو ازدراء الآخرين. ومن هنا يظهر شرطٌ ثالث، تالٍ، هو الإصرار. حيث لا يسعى الثائر أثناء ثورته، إلى الحصول على مكاسب جزئية أو مطالب فئوية أو منافع شخصية. ومن هنا يتسع «الأمل» الذي هو الشرط الرابع المعبَّر عنه أحيانًا بعبارةٍ من مثل «رفع سقف

المطالب» وأحيانًا بلفظ من نوع «ارحل» وأحيانًا بإعلان عبارةٍ حماسيةٍ كالشعار «ثورة حتى الموت» .. أما الشرط الخامس، وهو الأهم فيما أرى، فإن ما تعبِّر عنه هي كلمةُ (العمومية) بمعنى أن الثورة إذا كانت محدودةً بهدفٍ مخصوص، فهي شكوى، وإذا كانت محكومة بمصالح فئة معينة فهي حركة، وإذا كانت موجَّهةً من شخص أو جماعة فهي خديعة، وإذا كانت مرهونةً بمطلب واحد فهي تفاوض.. وإذا كانت قاصرةً على الرجال، فهي غير إنسانية.

ولتوضيح العبارة السابقة، سوف أقارن فيما يلي بين الثورتين (التونسية والمصرية) من جهة، والثورتين (الليبية واليمنية) من الجهة الأخرى. في محاولة لتفسير الاختلاف الواقع بين الجهتين، وتعليل السبب في النجاح الحالي لثورتيْ مصر وتونس، والاضطراب المفزع لثورتيْ ليبيا واليمن:

قد يبدو للوهلة الأولى، أن الثورات الأربع قد مرَّت بالمراحل الخمس أو الأطوار الخمسة المذكورة سابقًا، وقد يبدو أن هذه الثورات تسير على المنوال ذاته وتتحقق فيها شروط الثورات، وبالتالي فسوف تؤدي بالضرورة إلى نهاية واحدة. على اعتبار أن المقدمات المتطابقة، تعطي نتائج متطابقة (حسبما يقول علم المنطق) ومن ثمَّ، فإن ما انتهى إليه حال ثورتيْ تونس ومصر بعد الإطاحة بزين العابدين ومبارك، سوف يقع في اليمن وليبيا حين يُطاح بالشاويش «علي» والملازم «معمر».. غير أن ذلك كله غير لازم منطقيًّا لسبب جوهري دقيق قد يغيب لدقته عن الأنظار، هو باختصار أن الثورة الحقيقية، هي بالضرورة أنثوية.

كان القذافي يتهكَّم حين سألوه عن معنى الثورة، فأجاب بأنها أنثى الثور! وهو تهكُّم يعكس تصوُّر القذافي للأنوثة ويعاكس العبارة البديعة التي حفظها لنا الزمان من كلام شيخ الصوفية الأكبر، محيي الدين ابن عربي (المتوفَّى ٦٣٨ هجرية) الذي كتب نصًّا رمزيًّا مبهرًا عنوانه «رسالة فيما لا يعوَّل عليه» فقال في ثناياه: المكانُ إذا لم يؤنَّث، لا يعوَّل عليه.. ومن ذلك استوحيت عنوان المقالة.

هل رأى أحدنا امرأةً في ثورتيْ اليمن وليبيا؟ صحيحٌ أنه تمَّ استخدام بعض الوجوه النسائية، لا سيما الصبايا والفتيات الصغيرات، عند انطلاق الثورتين. وقد فعل ذلك

الفريقان، الذين ثاروا (الشعب) والذين ثاروا ضدهم (الحكومة) لكنهما فعلا ذلك كي يكسبا التعاطف من جمهور المشاهدين للقنوات الفضائية، التي صارت طرفًا في الأحداث ونسيت مهمتها الإعلامية الأساسية، وهي تقديم الأخبار والوقائع بشكل محايد.. المهم أن (المرأة) على اختلاف مراحلها العمرية غابت عن المشهد العام لثورتيْ اليمن وليبيا، على اختلاف المراحل الخمس الملازمة واللازمة لكل الثورات.

ومن الجهة المقابلة، ظهرت النساء في ثورتيْ مصر وتونس. ابتداءً من مرحلة الظلم السياسي الواقع على المناضلات اللواتي تم اعتقالهن في سنوات سابقة، والأرامل اللواتي يتحيَّرن بأطفالهن بعد افتقاد العائل المسجون والمغتال والمشرَّد، ومرورًا بصراخ المظلومين والمظلومات الذي ترددت أصداؤه في أنحاء البلاد عند التظاهرات التي انفجرت، بعدما فشل القهر في تقييد الأقدام والأفواه.. وانتهاءً بالعرس المصري الذي أقيم اليوم. وللتوضيح، فقد كتبت المقالة مساء يوم السبت الموافق يوم الاستفتاء على تعديلات الدستور (١٩ مارس) ولا تزال إصبعي مخضَّبة بحبر الإدلاء الأحمر، ولا تزال عيني مكتحلة بمنظر الطوابير الطوال (طوابير كلمة تركية الأصل، اللفظ العربي الفصيح: صفوف) التي اصطفت فيها النساء كجناحٍ مقابلٍ لجناح الرجال، وبالجناحين رفرفت لأول مرة في تاريخ مصر صناديق الانتخاب الحقة. وقد قطعني قبل قليل عن غمرة انهماكي في الكتابة اتصالُ ابنتي «آية» التي أخبرتني مزهوة، وهي التي أكملت عامها الثامن عشر قبل شهور، بأنها أدلت اليوم بصوتها في (مدرسة مبارك) .. قالت ذلك وهي تضحك، في إشارة خفية إلى تناقض الأمرين: الانتخاب، ومبارك! فهي التي خرجت قبل أسابيع مع الجموع في الإسكندرية لتحتفل برحيل (مبارك) وسط مئات الألوف، فإذا بها تدلي بصوتها الانتخابي بعد حين في مدرسة تحمل اسمه.

وابنتي هذه، التي لا تضيِّع عليها أمُّها دقيقة واحدة من دون (مذاكرة) حتى تضمن مجموعًا يُلحقها بكليَّة بائسة في جامعاتنا التي لا تكاد تعلِّم شيئًا؛ هي التي خرجت مع قريناتها لدهان الأرصفة وطلاء محطة ترام «الهداية» بقلب الإسكندرية.. الإسكندرية التي خرجت فيها (أعنف) المظاهرات المصرية، لتهدم في يومٍ واحد المبنى الهائل لمقر «المحافظ» وتحرق مباني أقسام «الشرطة» جميعها، ثم من بعد ذلك تمسح عن

كل الحوائط شعارات «إسقاط النظام» وترسم مكانها جداريات بديعة تحتفي بنجاح الثورة المصرية. وتكون حسبما أُعلن اليوم (الأحد ٢٠ مارس) أثناء مراجعتي لهذه المقالة، أعلى المدن المصرية في نسبة الاقتراع على تعديل الدستور، حتى إن كثيرين علَّقوا على ذلك على صفحتي بالفيس بوك وعلى صفحات غيرها، بتعليقات مازحةٍ من مثل : ياسلام يا إسكندرية.. لو لم أكن مصريًّا لوددت أن أكون سكندريًّا.

ولا يفوتنا هنا، أن الإسكندرية تعيش الآن من دون (محافظ) ومن دون (مدير أمن) ومن دون (قسم شرطة) ومن دون (أمن دولة) ومن دون (عسكري مرور) .. لكنها تعيش وتبتهج في ظل ثورة حقيقية يعوَّل عليها، لأنها عمومية (إنسانية) وليست ذكورية خالصة، مثلما هو الحال في اليمن وليبيا. ولأنها جزء من الحركة المصرية العامة، التي أرجو الله أن تنجو من أوزار القبَلية والطائفية والانتهازية وغيرها من (الأخطار) المحدقة بمصير الثورات الذكورية، المسلَّحة، المستدعية لتدخل الأجنبي وعهر العابث.

إن الفعل الإنساني الجديد بهذه الصفة، لا بد أن يتشارك فيه الرجل والمرأة. فهما معًا يعبران عن جوهر (الإنسانية) وإذا غاب جانب منهما، غاب معنى الإنسان. وتلك هي «الرؤية» التي طرحتها في روايتي (النبطي) برفقٍ أموميّ، وجاءت الثورة المصرية لتؤكِّدها بخروج البنات والنساء والعجائز مع الأولاد والرجال والشيوخ، فكانوا جميعًا على صعيد واحد (ثوري). من دون أن يتلفَّتوا مثل غيرهم، باحثين عن قطعة سلاح أو طلقة يسدِّدها إلى قلب حكومته الظالمة.

إذا خلت ثورات الشعوب من المشاركة المؤنثة، صارت مما لا يعوَّل عليه. ولا يرتقي حالها إلى الثورة الفرنسية التي كان رمزها امرأة (جان دارك) والثورة الجزائرية التي كان رمزها (جميلة بو حريد) وحركات التحرير في مصر القديمة أيام كان الناس يقاتلون تحت راية الإلهة (سخمت) وحركات التحرير في مصر الحديثة حيث قامت (صفية زغلول) بدور أساسي استحقت عليه لقب «أم المصريين».. تبقى هنا نقطةٌ دقيقة، سأوردها في الإشارة التالية: على نساء مصر أن يحذرن من التقاعس عن أداء دورهن الحيوي في الثورة خلال هذه الفترة الانتقالية الحالية، التي يملك فيها الزمامَ الجيشُ (وهو ذكوري) ويسعى لامتلاك هذا الزمام الإخوان والسلفيون (وهم ذكوريون)..

وهؤلاء (العسكريون، الإسلاميون) يميلون ابتداءً إلى استبعاد النساء والإناث عن المشهد العام، ولو حدث ذلك فسوف تنهار نهاياتُ الثورة المصرية[1].

عقلٌ جديد لعالمٍ جديد

هل نحتاج نحن المصريين المعاصرين، نظامًا جديدًا للإدراك والتفكير ليكون متوافقًا مع الآفاق المستقبلية التي كشفت عنها ثورتنا؟ بعبارة أخرى: هل يلزمنا عقلٌ جديد، لعالم جديد، بدأت آفاقه تلوح في المدى المستقبلي المصري والعربي؟.. إن هذا السؤال مستفادٌ من العنوان العربي لكتابٍ إنجليزي قام د. أحمد مستجير (رحمه الله) بترجمته إلى العربية، وقمتُ بنشره ضمن سلسلة كتب كان عنوانها «الفلسفة والعلم» تولَّت إصدارها هيئة قصور الثقافة، التابعة لوزارة الثقافة المصرية. وهي السلسلة التي أنشأتُها وأشرفتُ عليها، متطوِّعًا (بدون مقابل مالي) في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ونشرتُ من خلالها عدة كتب كان منها: فلسفة الرياضيات، إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية، إشكالية المصطلح، حَيّ بن يقظان.. ثم اكتشفت هيئة «قصور» الثقافة أن الفلسفة والعلم لا يدخلان في نطاق اهتمامها، ولا يقعان ضمن أولويات وزارة الثقافة، لأن جمهور الناس في مصر لا يهتمون بالفلسفة ولا بالعلم، حسبما زعموا (مع أن هذه الكتب كانت تنفد فور صدورها) وتوقفت السلسلة عن الصدور وفقًا لهذا المنطق العجيب المعكوس، القائل بالعامية: الجمهور عاوز غير كده .

والكتاب الذي نُشر تحت عنوان «عقل جديد لعالم جديد» وضعه اثنان من المؤلفين الأمريكيين هما روبرت أورنشتاين وبول أورليش، وفيه يطرحان فكرةً لطيفة ملخصها أن الإنسان المعاصر يواجه أزمةً لا يشعر بها، مع أنها بالغة الخطورة. فقد ظل (عقل) الإنسان لمئات الآلاف من السنين، يعتمد على المعطيات التي تقدِّمها له الحواس الخمس المباشرة، التي تقوم بتحذيره من «الأخطار» التي تواجهه وتهدِّد بقاءه، في

(١) للأسف، حدث!

تلك الأزمنة السحيقة التي كان البشر يعيشون أثناءها في الكهوف وفوق الأشجار، في صراع مرير من أجل البقاء (إشارة: يعيش البشر على الأرض، منذ قرابة مليون سنة). ولا يزال معظم الناس حسبما يقول المؤلِّفان، يفكرون في الأمور ويعقلون ما حولهم وفقًا لطريقة الإنسان البدائي، وهو ما لا يتناسب مع الطبيعة المعدَّة للحياة في الزمن المعاصر. ولذلك تراهم يتصرَّفون، ويستجيبون بشكل (غير ملائم) للأحداث المحيطة بهم، فنجدهم مثلًا ينزعجون كثيرًا وهم يتابعون بشغف أخبار اختطاف (الإرهابيين) لمجموعة من المواطنين، وقد يبقون شهورًا حريصين على التقاط أخبارهم من وسائل الإعلام، بينما لا نراهم يتوقفون في غمرة اهتمامهم هذا، عند إحصائيات تقول إن عدد القتلى في حوادث الطرق السريعة، بلغ في هذا العام عدة آلاف! وهكذا ينصرف (العقل البدائي) إلى الاهتمام بمصير عدة أفراد قد ينجون أو يُقتلون، بأكثر من اهتمامه بآلافٍ من الأفراد قُتلوا بالفعل.

وقد تذكرتُ هذا الأمر، قبل عامين، عندما دُعيتُ لاستعراض (الصحف) في فقرة قراءة الجرائد ببرنامج تلفزيوني شهير، فلحظتُ يومها أن أربع عشرة صفحة من الجرائد التي كانت ليلتها بين يديَّ تتحدث عن واقعة مقتل المرأة اللبنانية، جميلة الصورة، بتحريض من المقاول الشهير «هشام طلعت مصطفى» بينما رأيتُ ليلتها في جريدة الأهرام على الصفحة الأولى، خبرًا لا تزيد مساحته عن عقلة إصبع، يقول إن أمريكا أعطت إسرائيل مائة صاروخ بعيد المدى (إشارة: بعيد المدى، أي بإمكانه إصابة السد العالي مثلًا) ومع ذلك لم يهتم الناس بالخبر الصغير، ولم تتابعه وسائل الإعلام بعدها، نظرًا إلى الانشغال العام بقضية مقتل (سوزان تميم) في مدينة دبي، وكأن هذا الموضوع أخطر شأنًا وأعظم تأثيرًا في المصريين، من خبر الصواريخ.

ولأننا اليوم «على أعتاب مرحلة جديدة» حسبما نسمع كثيرًا، من المتكلمين الكثيرين الذين يتصدَّرون يوميًّا وسائل الإعلام الكثيرة، ولا يَكُفُّون لحظةً عن الكلام والكتابة والإفتاء بعلمٍ وبغير علم (إشارة: قد يكون إفتاؤهم مشتقًّا من كلمة «فُتيا» أو من كلمة «فتَّة» وهما كلمتان لا يرى البعض بينهما فرقًا كبيرًا). ولأننا تأكدنا مؤخرًا من سقوط النظام السابق بكل عوالمه الفاسدة، وصرنا نطالب بملاحقة بقاياه وفلوله

(إشارة: الاستعمال الإعلامي الكثيف لكلمة «فلول» غير صحيح في اللغة، لأن الفلول هم «المنهزمون» الفارّون، وهؤلاء الذين يُطالب المصريون بمحاسبتهم لم يعلنوا انهزامهم بعد، ولم يفرّوا).

ولأننا بشكل عمومي صرنا نأمل في إحداث طفرة حضارية، حقيقية، لهذا البلد الهادر العظيم بعد سنين طوال من التعثر وتبديد الطاقة فيما لا طائل تحته، إلا خدمة العروش والجيوش، وهو الأمر الذي أدى بنا إلى اللحاق بالعالم المتخلف المسمَّى تأدبًا: العالم الثالث.. فلهذه الأسباب كلها، نحن نحتاج اليوم عقلًا جديدًا لعالمنا الجديد. ما المقصود بالعقل الجديد الذي تحتاجه مصر في الفترة المقبلة؟.. لقد قالوا قديمًا إن (المقارنة) تكشف الاختلافات الجوهرية والفرعية. ولذلك، فسوف نقارن فيما يلي بين بعض تجلِّيات «العقل القديم» البائس بصدد بعض الظواهر، ثم نعاود النظر ونعيد الاعتبار (أي أخذ العبرة) في طريقة التفكير العام والوعي الجماعي، لنرى أن نظام التفكير في ظل النظام القديم لم يعد اليوم صالحًا. فمن أمثلة ذلك:

«المنحة يا ريِّس».. اشتُهرت هذه العبارة لعشرات السنين، عند لقاء الرئيس السابق مبارك في (عيد العمال) مع الجماعة التي من المفترض أنها تمثل عمال مصر. وقد كنا نراهم عادةً، وبعد استماعهم صاغرين إلى معظم ما يريد الرئيس التصريح به في (خطابه) السنوي بهذه المناسبة المهمة، وقبل أن ينتهي من كل كلامه يأخذون في التصايح قائلين: المنحة يا ريس، كل سنة وأنت طيب، المنحة.. وبشكلٍ مسرحيٍّ شبه هزليٍّ يبتسم الرئيسُ وينظر إلى رئيس وزرائه نظرةَ المستفسر عن أمرٍ كان قد قُدِر، فيتشجَّع (العمال) ويصطخبون مبتهجين، ويتعالى العواء بالمطلب (الشعبي) السنوي المقدَّس: «المنحة يا ريس».. بينما بقية الفقراء من الشعب يتابعون الأمر بشغف على شاشات التلفزيون، ويترقبون المفاجأة السعيدة التي سوف يُسفر عنها عيد العمال، وهي زيادة المرتبات جنيهات معدودة.

ثم تأتي لحظة «الفرج» حين تنفرج أسارير الرئيس، قبل أن يعلن بحزم أن الحكومة سوف تمنح العاملين زيادة في رواتبهم، مقدارها (كذا) من النسبة المئوية للمرتبات. وهنا ينفجر الفرحُ وتهلِّل الحناجر بالهتاف المحلِّق في القاعة العاصفة بالتصفيق الحاد،

وفي البيوت والمقاهي تعلو الابتسامات الشفاه، ويتنهَّد (الغلابة) ولسان حالهم يهمس في بواطنهم: سبحان مفرِّج الكروب. وقد يتهامس بعضهم في آذان بعضهم الآخر، بالعامية: برضه الريس طيب. وينام الجميع ليلتهم هانئين، وفي الصباح يكتشف عوامُّ الناس أن الزيادة في مرتباتهم هي (بحدّ أقصى) بحسب أساسي المرتب الذي هو في الأصل لا يُسمن ولا يُغني من جوع. وفي الأيام التالية يدركون أن الأسعار أصابها السُّعَار، وأن البؤس سوف يعمُّ البلاد في ظل «التضخم» أي زيادة النقد المتداول وزيادة الأسعار معًا، وبعد شهورٍ تمرُّ على الناس بطيئةً نراهم يستفيقون ولا يفيقون، ويتحيَّرون في حَلِّ معضلة العيش في ظل التضخم ولا يتخيَّرون سبيلًا للخروج من هذا المأزق، ثم يستعدون لتكرار المشهد وتكرار الفرج الوهمي في عيد العمال القادم.

ومؤخرًا، تجلَّى هذا «العقل القديم» للمصريين، بكل ما فيه من ضِعَةٍ وبؤس. ذلك أنه عقيب نجاح الثورة في إزاحة رئيس الجمهورية عن الكرسي الذي التصق به ثلاثين عامًا، وكان من المقرر أن يلتصق من بعده بابنه، وكأن أفراد الأسرة «المباركية» كانوا يأملون في إبقاء هذا الوطن تحت أرجلهم ولو لمائة عام، حتى لو صارت بالنسبة لجمهور الناس مائةَ عامٍ من العزلة (إشارة: مائة عام من العزلة، واحدة من الإبداعات الروائية لأديب نوبل الشهير، جابريل جارسيا ماركيز).. ونظرًا لهيمنة (العقل القديم) على الكثيرين، هاجت جموع من العاملين بالحكومة مطالبين بزيادة المرتبات وكأنها استعادة لحالة (عيد العمال) وتغييب لحالة (الثورة الحقيقية).

ولأن عيد العمال لن يشهد هذا العام المسرحية السنوية المعتادة، ومع أن المجلس العسكري استبق الأمر وقرر زيادة المرتبات (الحكومية) فإن طريقة تفكير «المنحة يا ريس» دفعت كثيرين إلى ما يسمَّى بالمطالب الفئوية، التي طالما وصفتها وسائل الإعلام والمتحدثون الحكوميون الجدد بأنها (مطالب عادلة) دون الاجتراء والمبادرة إلى وصفها بصفتها الصحيحة، والتصريح بأنها هي حركةٌ بائسةٌ موروثة من عقل قديم بائس، لا يناسب الأفق المستقبليَّ المرجوَّ لمصر. وإلا فمن أسهل الأمور على أصحاب القرار مضاعفةُ المرتبات، وسيكون من أقسى الأمور على الناس من بعدها تضاعفُ الأسعار.

«الخطر الإسلامي».. تحت هذه الراية المرفوعة دومًا عاليًا، والدعاية الدائمة لهذه الفكرة الجوفاء، نجحت وسائل الإعلام الغربية لزمنٍ مديدٍ في الربط بين مفهومَيْ الإسلام والإرهاب. وقد استخدمت «الصور» التي يزعمون أنها لا تكذب، لتأكيد هذا الارتباط الوهمي، بحيث يكفي أن تُنشر صورة أسامة بن لادن وفي إحدى يديه البندقية الآلية وتحت ذقنه لحيته الكثيفة، ليكون ذلك دليلًا على أن الإسلام والإرهاب يرتبطان بالضرورة. وبناءً على ذلك، صار تعبير (جماعة إسلامية) يقترب في الأذهان بشدة، من معنى (جماعة إرهابية) وصارت تقترن في الأذهان تعبيرات مثل: المد الإسلامي، يد الإرهاب، السلفيون، الوهابيون، الإرهابيون.. إلخ.

ولم يستطع (العقل القديم) أن يفرِّق بين هذه المعاني المختلطة في الأذهان، وأن ينتبه إلى أن الصورة النمطية لأسامة بن لادن وفظائع أعماله، إن صحَّ قيامه بها، هي أمورٌ ترتبط بالغرب المعاصر (خصوصًا أمريكا) بأكثر مما ترتبط بالإسلام والمسلمين.. ولطالما استفادت الحكومات المصرية البائدة من هذا الربط الوهمي بين الإسلام والإرهاب، فكانت تلك الحكومات كلما دعاها الناس إلى إسقاط قانون الطوارئ، تقول لهم ببراءة الحملان: وماذا نفعل مع الإرهاب؟ وإذا دعاها الناس إلى القضاء على الفساد، تُطلق دعوات الإصلاح! وإذا اشتكى الناس من انهيار القيم، خرج صفوت الشريف[1] ليقول: رسالتنا الإعلامية تقوم على أساسٍ متين من قيمنا، وتعمل بجد لدعم أخلاقنا.

وعلى هذا النحو، خايلتْ الأذهانَ أوهامُ الارتباط بين (الإسلام) كخطر داهم يتهدَّد الناس في الداخل والخارج ويقترن بلا محالة بالإرهاب، وهو الأمر الذي صدَّقه معظم الناس وبعض الإسلاميين أنفسهم أو من أسميهم المتأسلمين. وأوهامُ الارتباط بين (الحكومة) كضامنٍ للأخلاق العامة، وضابطٍ لما كانوا يسمونه بهتانًا مناخ الاستقرار. ومن خلف الستار كانت القوى الحكومية «تلاعب» الاتجاهات الإسلامية، شدًّا وجذبًا، وهي المهمة التي كان جهاز أمن الدولة يقوم بها بشكل مثير. وقد امتدَّ في الناس هذا (العقل) القديم، بعد الثورة وأثناءها، فقد سرى في نفوس الناس الرعب من سرقة الثورة

(١) هو «وزير إعلام» نظام مبارك، وأحد الرجال الذين كانوا مقرَّبين من الرئيس أثناء حُكمه، وصاروا بالقرب منه في أيام سجنه.

ومن قفز الإسلاميين على الكراسي، ومن خطر الإخوان في أي انتخابات مقبلة، ومن أن الجماعات الإسلامية هي التي كانت وراء اختيار «نعم» في الاستفتاء الأخير. وهذه كلها آثار وتجلِّيات للعقل القديم، الذي لم يعد مناسبًا للعالم الجديد المعقَّد الذي نعيش فيه اليوم، فلا الإرهاب قرين الإسلام بالضرورة. ولا قوانين الطوارئ نجحت في الإمساك بالإرهابيين، ولا الحكومة كانت راعي الأخلاق العامة، ولا كان بمستطاع الذين أفسدوا في الأرض أن يكونوا هم المصلحين، ولا صفوت الشريف (بالذات) خليق بالدفاع عن القيم والأخلاق، ولا السلفيون هم الوهابيون وليس هم بالضرورة الإرهابيين، ولا الجماعات الإسلامية يبلغ عددها في مصر الأربعة عشر مليون ناخب الذين قالوا: نعم. والأهمُّ مما سبق أن (الثورة) ليست محفظة في جيب أحدهم حتى يسرقها النشالون، وهي ليست (تورتة) ليتكالب عليها راغبو النهش ومحترفو الهبش وذابحو الكبش من أجل قرنيه.. فالثورة أفقٌ مستقبلي وأداة للتغيير يقوم الجميع خلالها بدورهم في المجتمع، على قاعدة أن الناس سواسية: المسلمين والمتأسلمين والأقباط والمتأقبطين والعلمانيين والمستعلمين والمتعالمين.. وغير أولئك وهؤلاء، من جموع المصريين الذين سيتقاطرون في الزمن الآتي على صناديق الانتخاب، لاختيار نواب الشعب والرؤساء ونوابهم.

ومع أنني أرى، بشكل شخصي، أن أي حكومة (دينية) قد تقوم في مصر مستقبلًا، سوف تؤدي في الغالب إلى نتائج كارثية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأرى أن رجال الدين عمومًا، لهم ميدان عمل يختلف في طبيعته عن مجالات السياسة والاقتصاد، ومن الضروري أن يقتصر كل فريق على ميدانه ومجاله.. لكنني مع ذلك، أرى أن الفزع العام والمفرط من (هجمة الإسلاميين) على الحكم في مصر، هو من موروثات العقل القديم البائد، غير الملائم للمرحلة المقبلة[1].

«الفتنة الطائفية».. هذا المفهوم العام الموروث، هو أيضًا من تجلِّيات العقل القديم. بل هو مرتبطٌ دومًا بكل عقليةٍ قديمةٍ متخلِّفة، ولذلك نرى الوجوه البشعة

(١) بعد أكثر من عام على نشر هذه المقالة، استعملت وسائلُ الإعلام عند بدء الانتخابات، عبارات من مثل «اكتساح الإسلاميين» فأدى ذلك إلى ميل العوام لمناصرة هؤلاء المكتسحين.. حسبما سيأتي بيانه.

للطائفية الدينية في البلدان المتخلِّفة بأكثر مما نراها في العالم المتحضر، الذي يحتاط بشدة من مسألة تقسيم الناس على أساس ديني. وقد بات معروفًا، أو بالأحرى أرجو ذلك، أن «الفتنة الطائفية» كانت في مصر «صناعة حكومية» فمنذ استدعى الضباط الأحرار القوى الإسلامية في زمانهم، كي يستعينوا بها لحين استقرارهم في الحكم، ثم انقلبوا عليهم وألقوا بهم في المعتقلات. ومنذ قام هؤلاء (الأحرار) بإخراج الكنيسة الأرثوذكسية المصرية من إطارها الديني إلى الملعب السياسي، وأسهموا في بناء بطريركية الإسكندرية في (القاهرة) وشهروا البطرك باسم «البابا». ومنذ أقام الرئيس السادات كيانًا للجماعات الإسلامية ليستعين به على الجماعات الماركسية، ثم أدخل الأنبا متى المسكين والأنبا شنودة الثالث في دوَّامات اللعب السياسي بالدين، على اعتبار أنه الرئيس المؤمن الذي يحكم بالعلم والإيمان. ومنذ انهمكت حكومات الرئيس السابق (المخلوع) في ملاعبة القوى الدينية بحسب قوانين (التوازن) الذي أدى في النهاية إلى الانهيار والتوتر الدائم بين أهل الطوائف وأصحاب الديانات. فمن شيعةٍ وسُنَّةٍ في (الإسلام) إلى أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت/ إنجيليين في المسيحية، إلى نزاعات بين الجميع وتفجيرات غير مفهومة المقصد، بين كنيسةٍ ومسجد.. منذ جرى هذا كله، تشكَّلت في فراغ الوعي المصري العام المشكِلة المسماة الفتنة الطائفية، وراحت تغذِّيها (مطالب الأقباط) وتؤجِّجها (اتجاهات الإسلاميين) وتبرزها (المساعي الحكومية) لتهدئة الأحوال وتطييب الخواطر بزيارات رجال الدولة المتوالية لرجال الدين. ومع النفي الحكومي الدائم والمستمر لفكرة الفتنة الطائفية، تأكَّدت الفكرة. ومع الادِّعاء بأن الحكومة سوف تضرب بيدٍ من حديد كلَّ ما يهدد وحدة الشعب وسلامته، ازدادت الاضطرابات والتهديدات المؤكدة لسلطان الحكومة ودورها في إحداث (التوازن) المطلوب. ومع الصورة النمطية لشيخ الأزهر وبابا الأقباط وهما يتعانقان، تعقَّدت الأمور في أذهان العامة والبسطاء الذين كانوا دومًا لا يعتدون كثيرًا باختلافهم في العقائد أو الديانات.

وحين قامت الثورة كنست كل الوقائع والذكريات الأليمة التي علقت بالأذهان تحت عنوان «الفتنة الطائفية» وجرى عيانًا ما شهدناه من التحام المصريين على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم، وكأن أيام الثورة كانت (لحظة الاستفاقة) من الأوهام المعشِّشة

في العقول.. لكن الحال الجديد فيما يبدو لي، كان يهدِّد مصالح بعض الذين كانوا بالقطع مستفيدين مما يسمَّى الفتنة الطائفية، ولذلك طفرت في أعقاب الثورة وقائع غير مفهومة كتلك التي جرت في (أطفيح) وعند مبنى (ماسبيرو) وغيرها من الأحداث خفية الأسباب والدوافع. وما هي في واقع الأمر إلا استخدامٌ نفعيٌّ بائس، لنظام (العقل القديم) الذي تجلَّى في إحياء المخاوف في قلوب المسيحيين، وفي زعيق المتعصِّبين من مشايخ المسلمين بأن مصر دولتهم التي ظفروا بها في «غزوة الصناديق» فإذا لم يقنع بذلك غير المسلمين فعليهم أن يرحلوا من البلاد.. ولهؤلاء الخائفين وأولئك المخوِّفين، بل لعموم المصريين، أقول: إن طريقة التفكير هذه لم تعد مناسبة للأفق المستقبليِّ لهذا البلد، الذي نسعى لنهوضه في منطقة تعجُّ بالاضطرابات. ولن يقوم هذا الوطن إلا بأفعالنا الرشيدة، وتفكيرنا النابع من «عقلٍ جديد لعالمٍ جديد».

إحياءُ الأمل بخُطط العمل

يمر المصريون حاليًا بفترةٍ عصيبة، تتأرجح فيها قلوبهم والعقول ما بين متناقضاتٍ واضطراباتٍ يومية، تأتي متتاليةً مع مثيرات الأمل ودواعي الإحباط، حتى إن الواحد منا تجده في ساعةٍ مستبشرًا وآمِلًا في مستقبلٍ مشرق لمصر وأهلها، ثم ما يلبث أن تتلاطمه موجات اليأس والقلق. وقد كان الفيلسوف الوجودي الشهير «كيركجارد» يقول: من المحال، أن يفلت الوجود الإنساني الواعي، من اليأس والقلق! وفي أحيانٍ أخرى تغمرنا الحيرة، حين تدور بين المصريين تساؤلات ذات قدر كبير من المعقولية والمشروعية، من مثل: هل كان من الضروري أو اللازم، أن يعلن الثوار المصريون عن مظاهرات بميدان التحرير، حتى يعلن المجلس العسكري قبلها بيومٍ عن تلبيةٍ «جزئية» للمطالب الثورية، العادلة جدًّا، فيضع الثلاثي الكريه (زكريا عزمي، صفوت الشريف، فتحي سرور) قيد الإقامة الجبرية، تلويحًا بمحاسبتهم قضائيًّا؟.. وهل تستطيع اللجنة التي سافرت إلى أوروبا بهدف استرجاع أموال حسني مبارك وعائلته وحاشيته، أن تحقق هدفها من دون محاكمة قضائية وأحكام عادلة ضد هؤلاء المراد استعادة أرصدتهم

المنهوبة من هذا الوطن؟.. وهل يصحُّ أن تُقام مباراة كرة القدم المقيتة التي أُقيمت مع غيبة الأمن والمشجِّعين الراشدين، فتحدث بسبب خسارتنا وفوضانا الداخلية هذه المشاهد المزرية التي أثَّرت سلبًا في صورة مصر البراقة، بأكثر مما تؤثر خسارة فريقٍ مصري أمام فريقٍ تونسي في مباراةٍ كان أهم أهدافها هو إلهاء الناس في مصر عن مصير ثورتهم.. وهل يجوز لطلاب الجامعات المصرية أن (يستهبلوا) باحتشادهم ضد أساتذتهم والعمداء، مطالبين بتخفيف المقرَّر الدراسي (البائس أصلًا) أو بتنحية العمداء والأساتذة، على اعتبار أن ذلك هو أحد «الحقوق الثورية» للطلاب الذين لم يقوموا أصلًا بما عليهم من «الواجبات الدراسية» بينما امتحانات آخر العام تدقُّ الأبواب ولابد من وجهة نظرهم أن ينجح الجميع، حتى تكون (الثورة) قد حققت بعض أهدافها؟.. وغير ذلك كثيرٌ من التساؤلات.

إن هذه التساؤلات، ومثيلاتها، تدل على أمرٍ أخطر منها شأنًا وأدعى للاهتمام، هو انشغالنا عن الآفاق المصيرية للثورة المصرية والالتفات عنها (والالتفاف حولها) بسبب انشغال الناس بوقائع لحظيةٍ ومؤقتةٍ قد تكون مهمة أو غير مهمة، بدلًا من حسم كثيرٍ من الأمور التي لا تحتاج (حكمة) أو (حكماء) من أجل تقريرها. كأن يُحال البؤساء السبعة (مبارك وابنه وإبراهيم سليمان وعاطف عبيد والثلاثي الكريه) المشكوك في جناياتهم على البلاد، إلى محاكمة فورية «علنية» يظهر معها المدان من البريء ونطوي من بعدها هذه الصفحة المخزية من تاريخنا المعاصر.. وكأن يكفُّ البعض عن ترديد الكلام «العجيب» الزاعم بأن محاكمة «مبارك» فيها إهانة للجيش المصري لأن مبارك هو رمزٌ لهذا الجيش (بئس الرمز، وبئس ما يتوهَّمون) وبالتالي فلا داعي للضغط على المجلس العسكري في هذه الفترة الانتقالية الحرجة، ولا بأس علينا لو ضاعت علينا الأموال المنهوبة بسبب تقاعسنا عن محاكمة المطلوب محاكمتهم.. وكأن نُلغي مباريات كرة القدم ونغلق هذا الملف لمدة عام «نظرًا للظروف التي تمر بها البلاد» حتى نستأمن أمنيًّا من تكرار هذه الفضيحة المدوية إذا ما قصَّر اللاعبون في اللعب بأي ملعب، واللعب في واقع الأمر هو نقيض الجدية.. وكأن نوقف الدراسة فورًا في الكليات التي لا يريد فيها طلاب العلم أن يطلبوا علومهم، ونرجئ أمر (مطالبهم الفئوية) إلى حين إدراكهم الفارق بين الثورة والاستهبال.. ومثل ذلك كثيرٌ من التدابير.

إن كثيرًا من هذه (الحلول) الفورية واضحةٌ، وعديدًا من تلك (المهامّ) المطلوبة بديهيةٌ. ولا يجوز في هذه الفترة الحرجة ومع الظروف التي تمر بها البلاد، بحسب العبارة التي صارت متردِّدة دومًا؛ أن ننشغل بالمؤقَّت عن الدائم وبالتافه عن الخطير وبالاستهبال عن استقبال الزمن الآتي، خصوصًا مع حالة (التأرجح) المصرية الحالية بين وقائع تثير الهمَّ وأخرى تشيع البهجة، وبين خبرٍ سار وآخر يثير الحسرة. فضلًا عن عمومية القلق، بسبب أحداثٍ رهيبةٍ غامضة الأسباب تجري في الداخل والخارج[1]، ومن شأنها أن تبعث على اليأس العام وفقدان الأمل.

وقد مَرَّ بنا سابقًا، أن المفكر والفقيه السياسي الشهير «الماوردي» صاحب كتاب (الأحكام السلطانية) كان يؤكِّد أن للدول شروطًا ضروريةً، لا يمكن قيام أي «دولة» إذا غاب عنها واحدٌ من هذه الشروط الخمسة: الأرض، الشعب، الحاكم، الأمن، الأمل الفسيح.. والشرطُ الأخير هو موضوع حديثنا التالي.

إن الانهماك في الوقائع اليومية، والانشغال بها عن رؤية الآفاق المستقبلية، قد يؤدي في أزمنة الاضطراب إلى فقدان الأمل في الغد. وإذا فقد الفردُ الأملَ في الغد قادَه ذلك إلى «الانتحار» بالمعنى الفعلي أو المجازي، وإذا فقدت الجماعةُ الثقة في المستقبل قادها ذلك إلى «الانحلال» بالمعنى القومي أو الأخلاقي.. وبيانُ هذا الأمر، سوف نوجزه فيما يلي بقدر المستطاع:

للزمان الإنساني بحسب المشهور والمتداول أبعادٌ ثلاثة، هي الماضي والحاضر والمستقبل. لكننا إذا أمعنَّا النظر، ظهر لنا أن للزمان بُعدين فعليين فقط، هما: الماضي والمستقبل. أما الحاضرُ فهو بُعْدٌ افتراضيٌّ تصوُّريٌّ (ذهني) لا يوجد في الواقع الفعلي، وإنما هو موجودٌ فقط في أذهاننا. فلا توجد لحظة فعلية اسمها (الآن) لأننا بمجرد الإشارة إلى هذه اللحظة، تكون قد انتقلت إلى حيِّز الماضي. فالزمانُ الإنساني إذن أو بالأحرى «الوعي الإنساني بالزمان» هو حالة انتقالٍ دائم وعبورٍ من المستقبل إلى الماضي، من خلال الواقع الافتراضي المسمَّى مجازًا

---

(١) كانت الأمثلة على ذلك كثيرة، منها: الاندلاع المفاجئ لأحداث الفتنة الطائفية، الأزمات المستمرة بين الثوار، هروب المسجونين، نقص الوقود من دون سبب.. وغير ذلك.

(الحاضر) الذي هو في حقيقة أمره بوابةٌ مفتوحةٌ دومًا بين الآتي والفائت، بين المستقبل والماضي. عبر ديمومةٍ مستمرة أو سيلانٍ دائم. وقد أبان عن ذلك عديدٌ من الفلاسفة القدماء والمحدثين، ابتداءً من الفيلسوف القديم «هيراقليطس» ومرورًا بالفيلسوف الشهير «برجسون».

وللإنسان (الفرد) ارتباطٌ وثيق بماضيه، وتعلُّقٌ دائم بمستقبله. بل يمكن القول إن أيَّ فردٍ منا، هو في حقيقة أمره صورةٌ لماضيه وما مرَّ به، وفيه (أسرته، بلده، تعليمه، خبراته الماضية.. إلخ) ولذلك قال بعض المفكرين: كُلُّ إنسان سجينُ خبرته.. ومع ذلك، فإن الإنسان لا يحيا على الماضي وحده، وإنما يعيش في حالة ولوج دائم إلى المستقبل. فهو في سلوكه اليومي المعتاد، يرتدي ملابسه من أجل الخروج من بيته (في المستقبل القريب) لإنجاز عملٍ ما (في المستقبل القريب) يهدف إلى الحصول على نفعٍ ما (في المستقبل القريب) ويؤدي به إلى الاطمئنان على أيامه القادمة، وما قد تحمله من خيرٍ له ولأهله في المستقبل القريب، والوسيط، والبعيد.. ولا يوجد فعلٌ إنسانيٌّ واحد، إلا بالانتقال من الماضي (عبر الحاضر المفترَض) إلى المستقبل، فإذا فقد الإنسان قدرته على العمل من أجل الآتي أو عجز عن الأمل في المستقبل (ولو بقَدْرٍ ضئيل) صار انتحاره محتومًا، وتردَّدت في جنبات نفسه اليائسة تلك المعاني التي صاغها شاعرنا البديع «أمل دنقل» حين قال في زمن القهر الذي عاينه وعانى منه:

آه، من يوقف في رأسي الطواحين ؟

ومن ينزع من قلبي السكاكين ؟

ومن يقتل أطفالي المساكين ؟

لكيلا يكبروا في الشقق المفروشة الحمراء خدَّامين،

مأبونين،

قوَّادين..

وهذا الانتحار الفردي حسبما أكَّد عالم الاجتماع الفرنسي الشهير «إميل دوركايم»

في دراسةٍ شهيرة، تكون له دوافع كثيرة وأسباب متعددة، لكنها تدور في النهاية حول محور واحدٍ هو افتقاد الأمل في الآتي. والانتحار الفردي حسبما أرى، لا يكون فقط (فعليًّا) بمعنى قتل الإنسان لنفسه، لكنه قد يكون انتحارًا مجازيًّا بمعنى العزوف عن الحياة والانزواء عنها مع تزايد الاضمحلال الذاتي، وصولًا إلى الحالة التي كان «سارتر» يسمِّيها الوجود الذي جمد فيه الوجود.

أما الانتحار الجماعي، بمعنى فقدان الجماعة أو الدولة لوجودها (السياسي) فقد يكون فعليًّا إذا تفتَّتت الدولة واضمحلَّت. وهو ما حدث مع الإمبراطورية الرومانية القديمة، ومع ممالك كثيرة ودولٍ قامت ثم بادت مثل مملكة زنجبار ودولة الإسلام بالأندلس والدولة المغولية في أواسط وغرب آسيا، والدولة المصرية السودانية التي صارت مؤخرًا ثلاثة بلاد هي: مصر، السودان الشمالي، السودان الجنوبي. ومن المحتمل أن ينقسم الجنوب السوداني بعد حينٍ إلى دولة جنوب الجنوب (الوثنية) ودولة الجنوب الشمالي (المسيحية) فلا يجد شمال السودان بُدًّا من اعتبار ذاته الدولة (الإسلامية) التي قد تطالب بحلايب وشلاتين، وتهدِّد حوافَّ بحيرة ناصر التي تمد مصر بالطاقة، فيزداد مسار النيل تهديدًا على تهديد.

وقد يكون هذا الانتحار الجماعي مجازيًّا، بمعنى تفكُّك العناصر الجامعة بين أبناء الوطن، وترهُّل البدن القومي وتفصُّده على النحو الذي رأيناه عند سقوط الاتحاد السوفيتي، وبعد الغزو الغربي للعراق، ومع التدخل الأمريكي في الصومال. ولا أحد منا يتمنى أن يراه مستقبلًا في ليبيا، التي انقلبت ثورتها إلى نزاعٍ إقليميٍّ وقَبَليٍّ مسلَّح، لا يعلم مبتغاه ومنتهاه إلا الله.

طيب، كيف يمكن للفرد (والجماعة) أن يستعصم من الانهيار، ويحفظ نفسه من خطر مخايلة الانتحار، الفعلي والمجازي؟.. إن السبيل إلى ذلك، بالنسبة للأفراد والدول، لا يمكن بغير الرنوِّ (التطلُّع) إلى المستقبل، ولا سبيل إلى استشراف هذا المستقبل إلا بإحياء الأمل وإشاعة الاستبشار، ولا سبيل لإحياء الأمل إلا بخطط العمل. ما المقصود بخطط العمل؟.. لقد كان في بلادنا تعبير شهير، تمَّ تداوله حتى بلغ حَدَّ الابتذال وفقدان الدلالة، هو تعبير: «المشروع القومي». وقد التقيتُ مؤخرًا

بأحد المصريين الذين يعملون بدول الخليج، وحين أخبرني بأنه قضى هناك ثلاثين عامًا ولا يريد الرجوع، سألته عن سبب إصراره على الاغتراب، فلم يقل إنه يحب جمع فُتات الدراهم والدنانير، وإنما قال: لأن الأحوال في مصر سيئة، وليس هناك مشروع قومي! كانت تلك هي إجابته السخيفة التي لم تحدِّد أيَّ مشروع، وأيًّا من الناس سيقوم به أثناء غيبة صاحبنا الذي خرج من داره.

وقد جرى الترويج لهذا المصطلح المخايل «المشروع القومي» في فترةٍ سابقة من فترات الضياع المصري، ليكون بديلًا عن خطط العمل الفعلية التي تأخذ بالبلاد والعباد إلى سُبُل النهوض الحضاري، فإذا اشتكى أحدٌ من نقص الخدمات والتقصير في الأداء الحكومي في زمن حكم الضباط الأحرار، أخرسوه بقولهم: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة أو بقولهم إن «القضاء على الاستعمار وأعوانه» هو بحسب زعمهم الباطل، المشروع القومي لمصر. وإذا قال قائل إن إسرائيل دولة ديمقراطية، اعتقلوه بتهمة الانحراف عن المشروع القومي المعبر عنه بالكذبة الشهيرة «سوف نُلقي بإسرائيل ومَنْ وراء إسرائيل في البحر». وإذا تفاصح أحدهم وصرَّح للرئيس السابق مبارك بأن مصر تحتاج مشروعًا قوميًّا، أجابه مبارك على الملأ بقوله بالعامية: عندنا مشروع توشكى، ومشروع الإصلاح.. وقد كتبتُ ذات يوم: الذين أفسدوا في الأرض، لا يمكن أن يكونوا هم المصلحين فيها.

المهم، أن مرادي بخطط العمل التي تُحيي الأمل، ليس التنادي إلى (مشروعات قومية) قد تكون شكلانية أو هيكلية، أو بالأحرى بلهاء، وإنما أقصد بذلك طرح «برنامج زمني محدَّد» لكل ما نودُّ مستقبلًا الشروع فيه، انطلاقًا من مجموعة مفاهيم عامة وقواعد للعمل وإطارٍ نظريٍّ يمكن صياغة ملامحه العامة عبر النقاط التالية:

أولًا: الخروج من حالة التلكؤ العام، بحسم الأمور العالقة في فضاء الواقع المصري المعاصر، واتخاذ خُطى فعلية حاسمة لمحاكمة علنية وعاجلة لرموز النظام السابق، مهما كان من (الضغوط) الخفية لمنع ذلك. ويلحق بذلك إصدار أمر عسكري بمعاقبة الذين يستغلون زمن الثورة وغياب الأمن، للاعتداء على الأرض الزراعية بالبناء، أو تعلية الأدوار المخالفة،

أو تشويه المباني الأثرية (بمثل هذه الشرفات الخشبية القبيحة التي شوَّهت مبنى رئاسة جامعة الإسكندرية، وجرى عملها على عجل الأسبوع الماضي، لتكييف المكاتب) وغير ذلك من «العوالق» مع وضع إطار زمني محدَّد، للانتهاء من كل أمرٍ منها.

ثانيًا: إعلان المقدار الحقيقي لديون مصر، المدنية منها والعسكرية، وحصر كل الأموال التي تم التحفظ عليها مؤخرًا في الخارج والداخل. وعدم المبادرة إلى قبول (المعونات) الخارجية، لأنها في واقع الأمر تُهين بأكثر مما تعين. ولا عبرة هنا بزعم الزاعمين أننا نحتاج القمح الأمريكي، فقد كان قمح مصر دومًا يفيض عن حاجة أهلها، وإن اقتضى الأمر فمن الممكن أن نستغني عن المحاصيل الاستهلاكية مثل الكنتالوب، لزراعة المحاصيل ذات الطابع الإستراتيجي العاصم من ذلة (المعونة) وحقارة الصاغرين الذين يمدون أيديهم ابتغاء عطايا الآخرين.

ثالثًا: الخروج من حالة التقوقع المصري على الذات، وهي الحالة التي سادت في الأربعين سنة الماضية، وازدادت بطبيعة الحال مع قيام الثورة قبل أسابيع. وهذا «الخروج» ضروريٌّ لأن بلادنا لا تعيش منفردة في هذا العالم، ولا يمكن أن تمضي قُدُمًا وهي تغضُّ النظر عما يجري حولها وعلى حواف حدودها، خصوصًا في أيامنا هذه المدلهمَّة (المضطربة) التي تتداعى فيها الأمم القوية عسكريًّا، وتتكالب على نفط ليبيا وخيرات منابع النيل واستثمارات دول الخليج، فضلًا عن إسرائيل التي أصابتها ثورتنا الأخيرة بالرعب والارتباك، بأكثر مما فعلت حروبنا السابقة معها. وكان معظم هذه الحروب بلا طائل ولا انتصار ولا هدف، إلا استبقاء الحكومات العسكرية التي فشلت في تحقيق النصر، وعجزت عن تنمية البلاد.

رابعًا: حصر المشاريع الكبيرة التي توقفت أو تعطلت الاستفادة الكاملة المرجوَّة منها، وتبيان أسباب توقفها ودواعي تعطيلها، ثم النظر في إمكان استكمالها ووضع خطة زمنية للانتهاء منها. ومن هذه المشاريع الكبرى المعوَّقة: توشكى،

شرق التفريعة، الأراضي الصحراوية المستصلَحة، إعمار المدن الجديدة، توطين سيناء، النهضة بالجامعات (أو إغلاقها لحين إصلاح أمرها) والقضاء على «نظام» الدروس الخصوصية.. إلخ.

خامسًا: الخروج من حالة المركزية القاهرية المزمنة، بإخراج عدد من الوزارات والمناطق العسكرية والمؤسسات الطافحة بآلاف العاملين (كمبنى ماسبيرو) إلى المجتمعات العمرانية الجديدة. وهو الأمر الذي يتضمن إنهاء طريقة «المماليك» في الحكم والتمحور حول مقر الحاكم، والاعتماد على الوسائل الإلكترونية في الإدارة وتسيير الأعمال، مثلما تفعل البلاد المتقدمة.

سادسًا: الكفّ عن تصرفات الحكومات السابقة وأساليبها في (الجباية) بفنون الضرائب والتقديرات الجزافية لمخالفات المرور. والكفّ في الوقت ذاته عن التساهل والسبهللة (هذه الكلمة عربيةٌ فصيحة) في محاسبة المقصِّرين الذين أدت طريقتهم الخبيثة في العمل، إلى الإضرار بعموم الناس. وإعلان المسئولين عن ارتكاب فضائح من مثل تلك الكباري التي انهارت بعد بنائها، والطرق السريعة التي أسرع إليها العطب، والبنايات التي تعالت بمخالفة القانون كمجمع سان استيفانو بالإسكندرية.. وتحديد موعد زمني للانتهاء من محاسبة المسئولين عن ذلك، لضمان عدم العودة إلى مثله مستقبلًا.

سابعًا: تحديد المجال أمام الانتهازيين من الرجال، بعدم قبول (إفتاء) رجل الدين في أمور السياسة والتعليم والاقتصاد والفن والأدب، وعدم إفساح المجال لأهل الرياضة والفن في (الفتِّ) بكل صغيرة وكبيرة مما يعرفون وما لا يعرفون، وعدم اللعب السياسي بالمشاعر الدينية على اعتبار أن الحاكم هو (أبو) كل المصريين، وأن مصر هي (أم) الجميع.. قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾.

وبالطبع، فهذه النقاط السابقة ليست (خُطط عمل) وإنما هي الأساس الذي يجب

أن تقوم عليه خطط العمل المصرية.. وبالطبع، فإن شرط تحقيق الخطط المستقبلية، مرتبط بتطهير ذواتنا من آثار المرحلة السابقة، وعقد النية للارتقاء بالبلاد (إذ لا يصحُّ العمل إذا لم تصحّ النية).. وبالطبع، فإن كثيرين من الناس في الخارج وعديدًا منهم في الداخل، لا يحبون لمصر أن تقوم من كبوة الثلاثين عامًا (المباركية) والستين عامًا (الضباطية الأحرارية) وإلى ذلك وجب التنويه، ويجب الانتباه.

الفصل الثاني

الثورةُ على الاحتقار

والمقالات المفردة

يضم هذا الفصل مجموعة المقالات (المفردة) التي كانت تُنشر متفرقةً بين السباعيات أو خلالها، كلما وجبت ضرورة «قطع السياق» لسببٍ بالغ الإلحاح. ومراعاةً للجانب التوثيقي، فقد قلَّت تعديلاتي على نصوص المقالات، وأشرتُ في الهوامش إلى النقاط المتعلِّقة بالنص بدلًا من إقحامها عليه، لتحتفظ النصوص بطبيعتها الأولى بقدر المستطاع.

الثورةُ على الاحتقار[1]

في ظل الأحوال الجارية في مصر الآن، وهي الأحوال التي تتقلَّب كل حين وتتدحرج معها البلاد إلى ناحيةٍ لا يعلمها إلا الله، لابد أن أقطع اليوم كلامي عن فتح الأندلس[2]، للكلام التالي عن «سرّ» الثورة الحالية التي تملأ ربوع مصر، وتتردد أصداؤها في أنحاء عالمنا المعاصر، شرقًا وغربًا.. وفي ذلك أقولُ:

في إحدى الليالي التي نقضيها في نقاشٍ متواصلٍ حتى اقتراب الصباح كلما جاء د. أحمد زويل إلى الإسكندرية، سألني عن أخطر المشكلات التي تواجه مصر: هل هي انهيار التعليم، أم ضعف الاقتصاد، أم الفساد الإداري .. فقلت له ولمن يجلس معنا (ممدوح حمزة، هاني الكيخيا، وسيم محيي الدين) وقد توغَّل بنا الليلُ ورقَّت نسماته الآتية من بين أشجار منطقة المنتزة، ما مُلَخصه: المشكلة الأهمُّ والأخطرُ في مصر المعاصرة هي هيمنةُ «البنية الاحتقارية» على المجتمع بأسره، بحيث تنتظم العلاقات كلها على قاعدة (الاحتقار) الذي يَعُمُّ المجتمع ابتداءً من رأسه الأعلى، حتى أطراف قدميه. وهو الأمر الذي يفسِّر، كما سنرى بعد قليل، كثيرًا من الظواهر المعلنة والخفية

---

(١) كُتبت هذه المقالة عند بدء اندلاع الثورة المصرية في أواخر شهر يناير ٢٠١١، وكان من المفترض أن تُنشر يوم الأربعاء الثاني من فبراير، لكن انقطاع وسائل الاتصال حال دون وصولها إلى الجريدة، وبالتالي نُشرت الأسبوع التالي (يوم ٩ فبراير ٢٠١١) خلال الأيام المدلهمة الممتدة ما بين اندلاع الثورة وخلع رئيس الجمهورية، أو تخلِّيه عن الحكم بما يسمى «التنحّي».

(٢) الإشارة هنا إلى سباعية «الأفق الأندلسي» المنشورة بعد تعديلها في الكتاب الثاني من هذه المجموعة «متاهات التوهم».

في حياتنا الحالية، ومن بينها «الثورة» الحالية التي يحلو للبعض اليوم تسميتها: حركة، انتفاضة، عصيان.. إلى آخر هذه التسميات السخيفة التي ما أنزل اللهُ بها من سلطان.

يبدأ «الاحتقار» في الاستيطان بالبلاد، والغوص في أرضها، مع شعور الحاكم الأعلى بأنه وصل إلى كرسيه مصادفةً، أو حسبما يقال بالعامية فلتةً (وهي أيضًا كلمة فصيحة[1]) فإذا استطال زمنُ استيلاء هذا الحاكم الذي تولى الأمر على نحوٍ «فجائيٍّ» غير خاضع للنظم المعتادة مثل الوراثة الملكية أو الانتخابات الديمقراطية، ترسَّخ في أقصى القاع السيكولوجي (النفسي) لهذا الحاكم أنه أقلُّ قيمةً من الكرسي الذي يجلس عليه، وبالتالي فإن موضعه الحالي في حقيقة الأمر أمرٌ لا يعوَّل عليه.. يقول شيخ الصوفية الأكبر، محيي الدين بن عربي: المكان إذا لم يُؤنث فيصير مكانةً، لا يُعوَّل عليه.

ولكي يتخلَّص الحاكم المستولي على الأمور، فلتةً، من هذا الشعور المرير العميق (غير المُعلن) يسعى بشكلٍ تلقائيٍّ غير واعٍ في معظم الأحيان، للتخلص من الإحساس بالاحتقار الذاتي عن طريق احتقار الآخرين. فيحيط نفسه بالأشخاص أنفسهم طيلة مدة حكمه، حتى يبذلون له من تحقير أنفسهم ما يساعده على التخلص من احتقاره لذاته. وبالطبع، فالعلاقة بين الحاكم ومن حوله، لا تقوم على التصريح بأنه يحتاج هذه (الحاشية) التي تحقِّر نفسها أمامه، لتعويض شعوره العميق بالاحتقار الذاتي، وإنما تُصاغ هذه العلاقة على هيئةٍ كاذبةٍ يوصف معها المحيطون بالحاكم بأنهم: أهل الثقة، أصحاب الولاء، جماعة المماليك.. إلخ.

وقد تولَّى الرئيس حسني مبارك الحكم فجأةً، وما كان كثيرٌ من المصريين يعرفه يوم مقتل الرئيس السادات (مع أنه كان نائبه) لكن جموع الشعب يومها، نسيت كل مشاكلها مع السادات ومع الجماعات الدينية التي أطلقها في قلب البلاد، ونهشت قلبه بغتةً. وارتضى المصريون لحرصهم على البلاد، بحكم مبارك الذي اعتلى الكرسي فلتةً، ووعد الناس بالكثير، لكنه لم يفعل لاحقًا إلا القليل. وكان مما وعد به الناس

(١) كان الخليفة عمر بن الخطاب يقول إن خلافة أبي بكر كانت «فلتة».. مشيرًا إلى الخلاف الذي وقع قبلها بين المهاجرين والأنصار.

ولم يفعله، تأكيده على أن مصر (دولة القانون) وأنها (دولة المؤسسات) وأنها (كيان ديمقراطي) بينما كان ترزية القوانين ومرقِّعو الدساتير يعبثون سرًّا وعلانية بنصوص القانون والدستور، بما يضمن بقاء الرئيس رئيسًا مدى حياته وبما يمهِّد لرئاسة ابنه من بعده، بعد حين.

وبالطبع، فإن الرئاسة مدى الحياة ووراثة الابن لحكم أبيه، أمورٌ لا تستقيم مع النظام «الجمهوري الديمقراطي الدستوري» المزعوم. بالإضافة إلى أن بقاء الحاشية ذاتها حول الرئيس لعشرات السنين، مع عمل تغييرات شكلية في مواضعهم وفق ما كان يسمَّى بلعبة (الكراسي الموسيقية) وهي لعبةٌ يخرج في كل دورة منها أحدُ اللاعبين، غير أن لعبة (الكراسي الحكومية) لا يخرج فيها اللاعب إلا بالموت أو بالعجز الكلي الشامل. ومن هنا، بقيت تلك الأسماء (الأبدية) التي عرفناها طيلة العقود الثلاثة الماضية، من دون تغيير.

ولما سبق، وعبر عمليات التهليل الإعلامي الدائم، والإخفاء المتعمَّد للحقائق، والكذب والتدليس؛ يتخلَّص الرئيسُ (أيُّ رئيس) من شعوره الدفين بالاحتقار، بأن يحتقر الذين حوله على اعتبار أنهم «خدم» له مؤبَّدون، ولا يحتمل الاحتكاك بوجوه جديدة لا تنظر إليه بالانكسار الذي اعتاده من هؤلاء المحيطين به. ولذلك، فقد فزع السادات يوم ناقشه الشاب الجامعي على الملأ، فصاح فيه بعصبية: الزم حدود الأدب! وهو الموقف الذي حرص المحيطون بالرئيس مبارك على عدم تكراره، بانتقاء الذين يتحدثون مع الرئيس في المناسبات المختلفة. ولما خرج د. حسن حنفي يومًا عن السياق في لقاء مبارك بالمثقفين في معرض القاهرة للكتاب، صار واحدًا من المغضوب عليهم ومن الضالين، وبعد حينٍ أُلغي لقاء الرئيس مع المثقفين في معرض الكتاب، وعُهِد بهذه المهمة غير المأمونة لرئيس الوزراء الذي ما لبث بدوره أن تشاغل عن عقد مثل هذه اللقاءات فصارت نسيًا منسيًّا.

غير أن الحاشية الملازمة للحاكم، لا يلبث الاحتقار الذاتي أن يتسلل إلى نفوسهم شيئًا فشيئًا، فيحتاجون إلى دفعه بعيدًا عنهم بالطريقة ذاتها التي دفعوا بها الاحتقار عن ربهم الأعلى (الرَّبُّ هنا بالمعنى الاجتماعي لا الديني) فيحيطون أنفسهم بجماعات

من أهل الثقة والولاء والتذلل، الذي يخفِّف من شعورهم الذاتي العميق، المؤلم. ومن هنا، يتسلسل الأمرُ ويتسلَّل إلى الجهاز الحكومي بكل ما فيه من مؤسسات، فيغدو المجتمع كله غارقًا في البنية الاحتقارية، التي يتم فيها التخلّص من وطأة الاحتقار بالاحتقار، ومن مرارة الشعور بالاحتقار الذاتي بتحقير الآخرين. وهو الأمر الذي يتجلَّى في الوقائع اليومية التي من نوع: قطع الطرق على الناس بالساعات لمرور الحاكمين، السخرية العلنية من الجمهور ومن المعارضين، الاستخفاف بعقول الناس عبر أداءٍ إعلامي ساذج، التلويح الدائم بأن البلاد مستهدَفة ولن ينقذها إلا العسكريون.. أتذكَّرُ الآن قول «أمل دنقل»:

قلتُ لكم في السنة البعيدة

عن خطر الجندي، عن قلبه الأعمى، وعن همَّته القعيدة

يحرس مَنْ يمنحه راتبه الشهريَّ، وزيه الرسميَّ

كي يرهب الخصومَ بالجعجعة الجوفاء، والقعقعة الشديدة

لكنه إن يَحِنِ الموتُ فداء الوطن المقهور والعقيدة،

فَرَّ من الميدان، وحاصر السلطان، وأعلن الثورة في المذياع والجريدة

قلت لكم، لكنكم لم تسمعوا هذا العبثْ

ففاضتِ النارُ على المخيمات،

وفاضتِ الجثثْ.

وقد استولت على المجتمع المصري البنية الاحتقارية، رويدًا، مع الانقلاب العسكري الذي قام به الضباط الأحرار (لاحظ التناقض بين الضبط والتحرُّر) الذين احترم الملكُ السابقُ نفسَه معهم وأخلى لهم الساحة، فكان منهم ما كان من تعطيل القوانين والاستعلاء عليها، والجري وراء الليالي الحمراء والحمراوات من الراقصات والفنانات، والليالي الزرقاء (نسبة إلى الحشيش ذي الدخان الأزرق) والليالي البيضاء (نسبة إلى جهل جماعة حِكموا البلاد من قبل أن يُتموا تعليمهم) والليالي السوداء

(نسبة إلى الهزائم المتوالية على يد الدويلة المسماة إسرائيل) والليالي الغبراء (نسبة إلى سلب أموال الأغنياء ومنحها إلى الفقراء لكسب رضاهم) والليالي الرمادية (نسبة إلى احتراق الرموز الفكرية وإيداع المثقفين في المعتقلات).

وقد تحوَّل الرئيس السادات عن التوجهات التي أرساها سلفُه الكبير عبد الناصر، وطرح نفسه علينا باعتباره «بطل الحرب والسلام» وكأنه كان يحارب إسرائيل وحده، وبالتالي اقترح عليها «السلام» وحده، دون استشارة شعبه. ثم استخفَّ بنا بأن لبس مسوح الرهبان والمتصوفة، وصار يختلي مع ربه في الوادي المقدس بسيناء. فلما قُتل بغتةً وصار الرئيس مبارك رئيسًا فجأةً، صارت صورته الإعلامية النمطية الأبدية تقوم على أنه «صاحب الضربة الجوية» في إلماحٍ مباشر بأنه صاحب الفضل في نصر السادس من أكتوبر. وهو تحقيرٌ لقرابة مليون شخص كانوا يحاربون، ويموتون (ولا يعلمون إلى الآن، مَنْ كان منتصرًا) وتحقيرٌ للتفكير المنطقي القائل بأن «العبور» هو إنجازٌ لسلاح المهندسين لا الطيران، وأن «الثغرة» التي وقفت في حَلْق انتصارنا، نتجت عن تقصير الطيران المصري في قصف المدرعات الإسرائيلية المتسلِّلة إلى الدفرسوار.. المهم، ظل الرئيس مبارك في الحكم ثلاثين عامًا، يهلِّل له الحقراء والخفراء الذين راحوا مؤخرًا يمهِّدون الأمر لابنه الذي ما أنزل الله به من سلطان (فليس هو بالشخصية الكاريزمية المؤثرة، ولا بالعقلية الخارقة المبهرة) وبعد أن كانت جموع المصريين تعيش على ظلال «العزة» التي منحتها لهم بلادهم، في بلادهم وفي الدول العربية المجاورة، راح الاحتقار يتسرَّب إلى صورة المصري في وطنه وفي ديار هجرته الخليجية وغير الخليجية. وصار معظم المصريين مهاجرين من بلادهم، أو ساعين للهجرة منها.. والمهاجر المقيم، أكثر بؤسًا من المهاجر الذي رحل! حتى أن بعضهم قال ساخرًا: لو لم أكن مصريًّا، لوددتُ أن أكون مصريًّا بالخارج.

ولما عمَّت الطامة الاحتقارية ورفرفت أجنحتُها فوق البلاد وقلوب العباد، ظنَّت مؤسسة الحكم في مصر أن القياد قد انتظم تمامًا بين أصابعها، وبالغت في الاستعلاء على الناس. فعلى سبيل المثال الدال على ذلك، ما يلي: قال الرئيس قبل انتخابات مجلس الشعب الأخيرة إنه «يتمنى» أن تكون الانتخابات نزيهة! وقال بعد الفضيحة

التزويرية المدوية إن إجراء الانتخابات مَرَّ ببعض «التجاوزات» لا أكثر، والمعارضون «يتسَلَّون» بالكلام في هذا الموضوع(١).

ولما ابتدأ انفجار الأحداث الأخيرة، التي تعامل معها الإعلام المصري (الحكومي) على قاعدة الاحتقار العام، فأسماها بتسمياتٍ احتقاريةٍ من مثل «غضب الجياع، الانتفاضة الشبابية، المتظاهرون ضد الرئيس..»(٢) احتقرت مؤسسة الرئاسة الأمر هي الأخرى، وتأخَّر الرئيسُ عن الردِّ والمواجهة، لأن الذين حوله من كهنة ودهاقنه البنية الاحتقارية، أقنعوه بأنها «شوية دوشة» لا ترقى إلى مستوى خروجه للردِّ عليها. فلما خرج متأخرًا ألقى لمن ظنَّهم مجرد كلاب تنبح في الشارع، بعَظْمَة تلهيهم، هي «التغيير الشكلي للوزارة» فلما ظهر أن الملايين الثائرة ليست كلابًا تنبح، وأن العظام لا تلهيهم، وأنهم يقومون بأول ثورة شعبية في تاريخ مصر منذ آلاف السنين (على اعتبار أن حركة الضباط الأحرار كانت انقلابًا عسكريًّا، أيَّده الشعب، فسُمِّي تجاوزًا ثورة) وأن الثائرين ليسوا في حقيقة الأمر جياعًا، وليسوا كلهم شبابًا عاطلًا عن العمل، وليسوا حقراء. جاء الظهور الثاني للرئيس، وقد ارتضى أن يجعل له نائبًا. مع أنه قبل سنوات قليلة، قال إنه لا يجد أحدًا لهذا المنصب. لكنه وجد فجأة نائبًا كان أصلًا ينوب عنه خفية في أمورٍ مهمة، ووقائع مُدلهمَّة (منها الملف الفلسطيني) وجعل للوزراء رئيسًا جديدًا منهم، كان فيما سبق وزيرًا (لم تعلق به شوائب الحزب الحاكم).. ثم بلغ تجلِّي «البنية الاحتقارية» غايته، مع قول الرئيس في خطابه الثاني، إنه: بصرف النظر عن الأحداث الجارية، فإنه لم يكن ينتوي الترشح للرئاسة.

غير أن الثائرين ومعظم المصريين المعاصرين، كانوا قد كسروا الجدران الكثيفة (الموهومة) التي غرستها البنية الاحتقارية في ربوع البلاد طيلة الستين سنة الأخيرة، وأسهم اتصالهم بالعالم الخارجي، وتفاعلهم (الإنترنتي) مع العالم المتقدم ومع بعضهم البعض، وتجرعهم لكئوس المرارة الاحتقارية في بلادهم وفي مواضع هجراتهم؛ في قيام «الثورة» الحالية، التي لا يعلم مداها إلا الله.

---

(١) الإشارة إلى قول الرئيس مبارك قُبيل الثورة، على الملأ، واصفًا أفعال معارضيه: خلِّيهم يتسلّوا..

(٢) كانت تلك هي تعبيرات الإعلام الرسمي المصري، لوصف الأحداث الأولى لثورة يناير.

وخلال الساعات الأخيرة[1]، بدأت بوادر انفراجة تلوح في الأفق، فقد احترم نائبُ الرئيس ورئيسُ الوزراء، الناس (لأول مرة منذ زمن طويل) وتحدَّثا إليهم باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، وعلى الحكام أيضًا واجبات، ولهم حقوق (الطاعة) ما داموا يعملون لصالح الناس، وهو ما يعرف في الفكر السياسي المعاصر بنظرية العقد الاجتماعي.. كان غريبًا على مسامع الناس أن «يعتذر» رئيس الوزراء عن الممارسات البائسة التي منها إطلاق (البلطجية) على الناس، لإشاعة الشعور بأن «مصر مستهدفة». وكان غريبًا على أنظار الناس أن يروا دهاقنة الحزب الحاكم وكهنة النظام (الاحتقاري) وقد تم إقصاؤهم عن كراسيهم التي اعتقد كثيرون أنها أبدية، لا تزول إلا بالوفاة (مثلما حدث مع كمال الشاذلي). وكان غريبًا على عقول الناس أن يعرفوا مقادير الثروات التي بيد أقطاب النظام السابق، وهي مبالغ تفوق ديون مصر وتكفي بأن تضاعف الميزانية العامة للبلاد عدة أضعاف. وكان غريبًا على نفوس الناس أن يستعيدوا احترامهم لأنفسهم كمصريين يتمرَّدون (لأول مرة) على البنية الاحتقارية.. وهذا هو المعنى الحقيقي، والأصيل، للثورة.

أسئلةُ المصيرِ المصْريّ ومُداواةُ الجُرحِ المفتوح[2]

مَرَّ علينا حينٌ من الدهر ونحن مستمسكون بالمسكنة والصبر، ثم انفجر فينا الغضبُ المكتوم واستعلن الصدام بين الإرادة المصرية (الشعبية) الطامحة إلى التغيير والخلاص من الذُّلِّ، والإرادة السلطوية (الرئاسية) الطامعة في مزيدٍ من مَصِّ دماء البلاد إلى أبد الآبدين، أو إلى حينٍ (حتى تتمكن من إغلاق ملفات الفساد للإفلات من العقاب، وحتى تتمكن من تسريب ما تم سلبه من أموال البلاد والعباد).. ومثلما مَلَكَ «مبارك» زمام البلاد قبل ثلاثين عامًا فلتةً، تنحَّى قبل أيامٍ قليلة فجأةً، تاركًا أذناب نظامه متأرجحين

(١) هذه الفقرة أُضيفت للمقالة المنشورة، عندما تأخَّر نشرها أسبوعًا، والإشارة فيها إلى يوم الأحد الموافق ٦ فبراير ٢٠١١.

(٢) نُشر أصلُ هذه المقالة، بنصِّه الوارد هنا، يوم ١٦ فبراير ٢٠١١.

تحت وطأة الضربات الشعبية الهائلة، السِّلمية، التي روَّعت النظام السابق واسترعت أنظار العالم أجمع وأعطت للشعوب الحرة درسًا في «الثورة».

رحل الرئيس المصري من دون كلمة وداع، بعد ساعات من ادِّعائه العلني بأنه لن يترك مصر حتى يموت فيها ويُدفن في ترابها، لأنه هو الذي خَدَمها بإخلاص (!) ورفع عَلَمها على سيناء (!) ولم يكن يومًا طالب جاهٍ ولا سلطان (!) إلى آخر ما أذاعه على الناس فلم يجد منهم آذانًا صاغية، ولم تَزِدْهُم كلماته إلا إصرارًا على خَلْعه الذي كان شبيهًا بانقلاع ضِرْسٍ متجذِّر منذ عقود، هي الثلاثون عامًا (المباركية) على قول، وعلى قولٍ آخر هي الستون عامًا (الضباطية الأحرارية).

وقد انقلع الضرسُ بعدما استنفد كل حيل البقاء، وكأنه كان يختبر صدق الإرادة الشعبية في التغيير، ويتأكد من عزمها بكل الحيل الممكنة والشعارات الواهية. ولأن الجرحَ المصريَّ لا يزال مفتوحًا في موضع الضرس المقلوع وفي مواضع أخرى دبَّ فيها الفساد، حتى كاد يخترق النخاع.. ولأن المستقبل الجماعي، والفردي أيضًا، مرهونٌ دومًا بقدرة الجماعة والفرد على الاستفاقة والاستنارة والعمل الرشيد الناجز. فإن الحاضر يطرح علينا اليوم، نحن المصريين، قضايا مهمة وأسئلةً محورية من نوع: هل ستفتضح أمام أنظار العالم الذي التفت إلينا مؤخرًا، شرقه وغربه، وعرف أن لمصر روحًا حرة تختبئ وراء غلالة الصبر الطويل؟ أم نطرح على أنفسنا بسرعة، الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالمصير المصري ومستقبل البلاد والعباد، ونضع الخطط والتدابير الرشيدة؟

من أسئلة «المصير المصري» المطروحة اليوم بإلحاح، ما يلي: بعد الدور المشرِّف الذي قام به في حماية (الثورة) هل سيبقى جيشنا طويلًا في الميادين العامة وعموم الأنحاء، أم تراه سيعود في أقرب فرصة ممكنة إلى ثكناته الحقيقية، التي هي بلا جدال: الثغور وحدود البلاد؟.. إن بقاء الجيوش في المدن، يفسد الروح العسكرية الحقة ويؤهِّل الوحدات المتماسَّة مع الناس للانحراف. ولا يريد أحدٌ منا، شعبًا أو جيشًا، أن يمسَّ الفسادُ رجالَ الجيش مثلما مَسَّ بعضًا من رجال الشرطة، بينما ظل الفريق الآخر يقاوم عوامل الفساد والرشوة والدعارة المقنَّعة. ومن ثم، فإن القضية «الأولى» المطروحة على الواقع المصري، هي: لا بد من الإسراع في إعادة بناء جهاز الشرطة المصري، باستبقاء العناصر النقية من

رجاله، بحيث يُعهد إليهم بما يجب عليهم القيام به من إقرار الأمن بربوع البلاد، حتى يعود الجيش بعد الشهور الستة (الانتقالية) لحماية الحدود والأجواء والمياه الإقليمية.

إن هذه القضية «المصيرية» أكثر إلحاحًا وأهمية من تلك الفورات التي أعقبت الثورة، وسُمِّيت في الأيام القليلة الماضية (المطالب الفئوية) بمعنى أن هناك جماعات هنا وهناك، تصخب من أجل زيادة أجورها. ومع أن هذه المطالب مشروعة، إلا أنها في غير مكانها الصحيح ولا زمانها الواجب، وإلا فإن بإمكان الحكومة الانتقالية (الحالية) أن تُسرع بتلبية هذه المطالب الفئوية العاجلة، بطباعة المزيد من أوراق النقد والإغداق به على الصاخبين. ثم يأتي التضخم بوجهه القبيح فيبتلع الأجور والمرتبات، الأصل والزيادة، حتى يعود بنا إلى المأزق ذاته.

على أنني أعتقد أن الفرج (الاقتصادي) بات وشيكًا، لأن كثيرًا من الأموال المسلوبة سوف تعود[1]. وبالمناسبة، فالواجب علينا أن نتوسل في ذلك بألطف الأساليب والحيل، ونستعين بالأجهزة الدولية. لأن هؤلاء الناهبين لن يردوا ما نهبوه طواعيةً، ولو خُيِّروا بين فقدانه من أيديهم أو ردِّه إلى أصحابه، فسيختارون إضاعته علينا وعليهم. ليس لأنهم، فحسب، فاسدون! بل لأنهم سيخسرونه على كل حال، وسيكون ردُّ المنهوب تمهيدًا لمحاسبتهم على النهب.

ومن أسئلة المصير المصري، الواجبة اليوم، السؤال عن سبيل الخروج من آثار النظام السابق، وكيفية قطع ذيوله. ومعروفٌ أن كل نظامٍ سياسيٍّ صالحٍ أو فاسد، يفرض بالضرورة طريقته في التفكير والأداء، ويطرح بالضرورة (الرموز) الهادفة إلى تأكيد وجوده، ويفرز بالضرورة أنماط (المعارضة) التي تناوئه بالقدر الذي يسمح به. وما دام «النظام» المصري قد انجلى فساده وظهر عطبه، فلا يظنَّنَّ أحدٌ أن القوى التي كانت تعارضه، هي بديلٌ له، ولذلك فإن ما كانت تُسَمَّى سابقًا (المعارضة) عليها اليوم أن تعيد بناء ذاتها، كي تتأهل للعمل العام بعيدًا عن موروثها السابق ومحاولتها قطف ثمار أشجارٍ لم تقم هي بزراعتها.. ولا أريد أن أزيد في بيان هذه المسألة، بأكثر من ذلك.

(١) كان ذلك، آنذاك، هو الأمل الذي يراود معظم المصريين. وها نحن بعد مرور أكثر من عامين على اندلاع الثورة، نفقد تدريجيًّا هذا الأمل!

وقطع الذيول يقتضي القيام بعدة مهام، من أهمها قيام جهاز الشرطة الجديد (النظيف) بمساعدة المخابرات العسكرية (القديرة) بملاحقة وضبط أولئك الذين اصطلحنا مؤخرًا على تسميتهم «البلطجية» ومعهم الذين هربوا من السجون، والذين نهبوا الأسلحة من مخازنها. فهي اليوم بأيديهم، ولا نعلم ماذا سيفعلون بها غدًا. وقطعُ الذيول يقتضي ألا نثق ثانيةً بأولئك الذين خانوا الأمانة فيما سبق من سنوات، ولا يعني ذلك أن نعلِّق في الميادين (المقصلة) أو نتخيل أننا في يوم (الحساب) أو نبطش بيدٍ تضربُ (خبطَ عشواء) وإنما يتوجَّب علينا فحسب، ألا نثق ثانيةً بهؤلاء. فمن كان منهم قد سلب مال الناس سلبنا منه ما سلبه، وحاسبناه على أفعاله، ثم نلقيه بعد ذلك في زاوية الإهمال من دون إمعانٍ في التشفِّي أو الثأر (المطلق) أو الانتقام، أو غير ذلك من رديء الأخلاق التي لا نريد لها أن تتوطَّن، وتتسرطن، في بدن الأمة وهي على أعتاب مستقبلٍ أكثر إشراقًا.

ومن أسئلةِ المصير المصري، بعد حسم الأمور السابقة، أسئلة تتعلَّق بإقرار النهج العام وضبط الأصول المجتمعية، وصياغة المبادئ الدستورية الحاكمة على النصوص القانونية واللوائح المفسِّرة.. والأمرُ هنا يقتضي بعض الإيضاح والتبيان:

في كل مجتمع، يتعامل الناس مع بعضهم البعض في الحياة اليومية، بالأعراف غير المكتوبة وباللوائح التفصيلية وبالقوانين التي تنظم التفاعلات اليومية. والأعرافُ تفعل فعلها في المجتمع وهي محمولة بجناحيْ (الاستحسان، والاستهجان) فمن يُراعي من الناس «الآداب العامة» يستحسن الآخرون فعلَه، فكأنهم بذلك يشجِّعون عليه. والذي يقوم بغير ما يرضاه الشعور الجمعي (مثل عقوق الوالدين أو التحرش بالنساء بغير رضائهن) يقابله المجتمع بالاستهجان. وتُسمَّى هذه الأمور العُرفية اصطلاحًا: وسائل الضبط الاجتماعي (غير الرسمي) للتفرقة بينها وبين (الضبط الاجتماعي الرسمي) المتمثل في النصوص المكتوبة كالدستور والقوانين واللوائح التنظيمية.. ويتعين علينا في الأيام المقبلة، أن نُولي قدرًا أكبر من الاهتمام بهذه الأعراف (غير المكتوبة) لأنها الأصل الأعمُّ في الضبط الاجتماعي، والصفة الأتمُّ التي تشكِّل ملامح الشخصية المصرية. وما دمنا اليوم بصدد إعادة النظر في بعض مواد (الدستور) الذي هو «المبادئ

العامة» التي منها تُستلهم وتُشتق القوانين، أو بصدد إعادة تدوينه من جديد. فإن علينا مراعاة أن الدستور وإن كان (فوق) القانون كالمظلة، فإن فوقه «أصولٌ كلية» يجب أن تعلوه وتظلِّله. فمن ذلك أصلٌ بدهيٌّ مستفاد من خبراتنا المريرة، ومن المنطق الإنساني العام، يدعونا إلى عدم التمييز بين مصريٍّ ومصريٍّ آخر على أساسٍ من نوعه (ذكر، أنثى) أو ديانته أو عائلته أو بلدته. فالمصريُّ هو المولود لأبوين أحدهما أو كلاهما مصري، وارتضى من بعد ذلك لنفسه أن يكون مصريًّا بصرف النظر عن كونه قاهريًّا أو نوبيًّا أو بدويًّا، أو ينحدر من جذور قديمة غير مصرية: شركسي، كردي، مغربي، شرقي .. إلخ.

ومن الأصول الكلية التي يجب أن تظلِّل (الدستور) الإقرارُ بأن السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدةٌ على الإطلاق. فلا يجوز بحالٍ السماح لأيِّ شخص مهما كان، البقاء طويلًا في سُدَّة السلطة، أيًّا ما كانت هذه السلطة سياسيةً أو تنفيذية أو إدارية. لأن إدمان البقاء فوق كرسي، يُلصق الكرسي بالجالس ويسرِّب إلى وهمه أنه الحاكم أبدًا، والملهم دومًا، والأفضل مطلقًا.. ومن هنا تأتي النكسات.

ومن الأصول الكلية «ما قبل الدستورية» حظْرُ التلاعب بالأدوار، وهو الأمر الذي أدى في السنوات الأخيرة، بل وفي الأسابيع الأخيرة، إلى قيام بعض (الكبار) من رجال الدين الإسلامي والمسيحي، بدورٍ بائسٍ مشبوهٍ حين انهمكوا في دفاعهم بالباطل عن النظام السابق، مع علمهم بأن ما كان يجري في مصر، هي أمور لا يرضاها الله ولا المسيح. ولا يرضى الله ولا المسيح بأن يتخلَّى رجل الدين عن دوره في هداية الناس، ليلعب دورًا في حماية المتسيِّدين على الناس بالباطل.. ومن نوع «التلاعب بالأدوار» الواجب علينا حظره والحذر منه، الخلطُ بين التخصُّصات. فقد رأينا في سنوات البؤس الماضية، لاعب الكرة وقد صار قائدًا للرأي العام، والفنانة وقد صارت مفكرة وفيلسوفة، ورأينا السياحة وقد صارت نهبًا ودعارة، والسياسة وقد صارت بلطجة وفهلوة وشطارة (الشاطر في اللغة، هو الخبيث العاق) .. وغير ذلك من نتائج الخلط والتداخل بين الأدوار.

ومن الأصول الكلية التي يجب أن تعلو فوق (الدستور) ولا يجوز له أن يعلو عليها بنصِّه أو معانيه، الإقرار بأن الإهانة هي قرين القتل. فلا يصحُّ لمصريٍّ أن يهين مصريًّا

مهما تفاوتت بينهما أحوال المال أو مقامات العائلات. فالإهانة إزهاقٌ وقتلٌ للروح الحرة، ولا خير في بلدٍ يفقد الناسُ فيه روحهم الحرة. ويتصل بالحذر من الإهانة، ضرورة الحذر من (المهانة) المتمثلة في اللهاث وراء «المساعدات الخارجية» لأن الفلاح المصري البسيط، قال قبل قرون حكمةً بسيطة اللفظ عميقة المعنى: اللي رزقه من فاسه، يبقى رأيه من راسه.. فسواءً نصَّ الدستورُ الجديدُ المرتقبُ على ذلك، أو لم ينصّ، فإن علينا كجماعة مصرية أن نتجنَّب مهانة قبول «المساعدات» في الوقت الذي نرحِّب فيه بكل أشكال «الاستثمارات» الرشيدة.

وبعدُ .. فلا بُدَّ من الإشارة إلى أن هناك «أسئلة جوهرية» أخرى، تتعلق بمستقبل مصر ومصيرها، ومداواة جرحها المفتوح. منها أسئلةٌ تتعلق بالتعليم والعلم؛ وأسئلةٌ تتعلق بالإدارة والمديرين، وأسئلةٌ تتعلق بسيطرة اللواءات السابقين على أنحاء البلاد (محافظين، رؤساء شركات، مديري قطاعات.. غير أن هذه الأسئلة الجوهرية على أهميتها، لن يسمح المقام هنا بسردها جميعًا، ولا تسمح الحالة العامة في مصر بإيرادها دفعةً واحدة، فتبقى دومًا مكدَّسة. ولذلك، فسوف أكتفي بالقدر الذي ذكرته، مشيرًا في ختام هذه المقالة إلى أنني أتمنى أن تهدأ أمور البلاد في أقرب فرصة، حتى نستدرك ما فات ونقوم بما يجب علينا من عمل كثير في الفترة المقبلة[1].

ثورتنا المصرية تفقد البوصلة

ليس من المعقول طبعًا، أن نستكمل اليوم كلامنا عن «الجماعات الشيعية» بينما الجماعة المصرية، وأهلونا جميعهم، تطحن قلوبهم مشاهد العراك (الثوري) في

(١) التزامًا بذلك، عدتُ في الأسبوع التالي إلى كتابة بقية مقالات سباعية «الأفق الأندلسي» كما انهمكتُ في التأليف الروائي، وفي العمل الدءوب للحيلولة دون انهيار مكتبة الإسكندرية التي اهترئ قلبها، بسببِ تمسك مديرها العام بمنصبه. وكنتُ أفعل ذلك انطلاقًا من أن الثورة المصرية لن تنجح، إلا إذا قام كُلٌّ واحدٍ منا بعمله الأساسيّ، وبجهدٍ إضافيٍّ.. وكان ذلك (حسبما أدركتُ لاحقًا) منتهى المثالية، والشاعرية، في وقتٍ أخرجت فيه (الفورة) الآتي ذكرها، أسوأ ما في المصريين.. بعدما كانت (الثورة) قد أخرجت أفضل ما فيهم.

الشوارع، وتطيش عقولهم مدعكةُ الآراء (الثورية) في المكلمات المنصوبة على مدار الساعة في قنوات التلفزيون[1]. ومع أن الكلام عن «الشيعة» يرتبط بالحالة الثورية المحيطة بمصر، ويتصل بالمعرفة التي هي شرط ضروري لنجاح الثورة، إلا أن الحالة الحالية ببلادنا تدعونا لتأجيل ذلك إلى حين، وتضطرنا إلى طرح السؤال الذي عبَّر عنه عنوان هذه المقالة.

لا شك في أن مصر الثائرة منذ ستة أشهر، ضاعت من يدها البوصلة وصارت تتخبّط. ليس فقط على مستوى أحداث الأيام السابقة في الإسكندرية ثم العباسية، وإنما أيضًا على مستوى الرؤية العامة التي تداخلت فيها الآراء واختلطت الأذهان (اختلاط الذهن مرضٌ خطير، طالما تحدَّث عنه أطباؤنا القدامى) .. فدعونا نستكشف برفق، أسباب فقدان البوصلة الثورية، كي نتحاشى مصير لمصير التائهين المرهقين الضالين المغضوب عليهم، آمين. ومن تلك الأسباب فيما نرى، ما يتعلق بجمهور المصريين وبجموع الثائرين وبالمجلس العسكري وبالطموحات وبالمطامع وبالتآمر.. وعلى هذا الترتيب نبتدئ في استكشاف الأسباب التي أدت إلى فقدان البوصلة، آملين في العثور عليها قبل فوات الأوان.

فيما يتعلق بجمهور المصريين أيْ بأطياف الشعب المصري جميعها، فلا بد من الإقرار بأن (الثورة) لم تكن مطلبًا عامًّا لجميع المصريين، وإن كانت مطلبًا لكثيرين من المصريين الذين أعدُّ نفسي واحدًا منهم. ولكن هناك ملايين من الناس في مصر، كانوا يستظلُّون بالنظام السابق (الساقط من قبل سقوطه) ويرضون عنه بدرجات متفاوتة، تتوزَّع بين عدة مستويات وشرائح. منها أولئك الذين كانوا يسمونهم «الأغلبية الصامتة» أي الراضين بالقليل مهما كان قليلًا، والذين صاروا يُسَمَّون بعد الثورة «فلول النظام» والذين لم يشبعوا من النهب، ولن يشبعوا أبدًا لأنهم لا يعرفون حَدَّ الشبع (وهذا مرضٌ خطيرٌ آخر، يسمِّيه أطباؤنا القدامى: الجوع الكلبي) وبين هذه الطبقات الاجتماعية، طبقاتٌ أخرى كانت تتقبَّل الحياة في ظل الواقع المصري الذي ظل يتدهور تدريجيًّا

---

(١) الإشارة هنا إلى السباعية (المعرفية) التي وجدتُ نفسي مضطرًّا لقطعها بسبب توتر الأحداث في الشارع المصري، ولذلك نشرت هذه المقالة يوم ٢٧ يوليه ٢٠١١.

خلال السنوات الثلاثين الماضية، أو بالأحرى الستين. وقد بوغت هؤلاء حين اندلعت الثورة المصرية، ومن ثم توزَّعت مواقفهم بالتدرج ما بين التخوف والترقُّب والرفض. فلما استطال المدى الزمني بلا أملٍ يلوح في الأفق، صارت مواقفهم مرتبةً بعكس التدرُّج الأول، فصارت: الرفض والترقب والتخوف. وهي المواقف التي استعلنت مؤخرًا في ميدان روكسي، ومن قبله ميدان مصطفى محمود، ومن قبلهما وبعدهما في عديد من مواقع الإنترنت وصفحات الفيس بوك.

إذن، مع مضيِّ الوقت من دون ثمارٍ ملموسة تشفع لها، فإن الثورة المصرية سوف تخسر رويدًا الرصيد العام (الإستراتيجي) المتمثل في التأييد العام من كل المصريين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا قبل شهور ينحازون جهارًا لسلطان مبارك، وصاروا اليوم يتحدثون باسم الثورة. حتى أولئك «المثقفون» أو بالأحرى الذين انتسبوا لدائرة الثقافة المصرية، بسبب طول جلوسهم على المقاهي والمنتديات ودخولهم في الشِّلَل وهم في حالة شَلَل (لن أذكر أسماءهم فهم معروفون) هؤلاء، نسوا أنهم كانوا يسارعون قبل الثورة بأسابيع إلى لقاء مبارك والتقاط الصور بجانبه، وهو ما كان يسمى زورًا وبهتانًا لقاء الرئيس مع المثقفين (ليس فيهم شخصٌ يقل عمره عن الستين عامًا، وليس فيهم كاتبٌ يحظى بقبولٍ عند القراء) وقد صار هؤلاء مؤخرًا، ويا للعجب، ناطقين بلسان الثورة.. وطرحوا عنهم أردية الخجل.

فإذا كان ذلك هو حال النخبة أو بالأحرى حال (نُخبة الخيبة) فما بال حال الفقراء من الناس، وساكني العشوائيات، وملايين المهمَّشين من المصريين، والمشرَّدين، وراغبي الزواج الذين لن يصبروا خمس سنوات إلى حين انتهاء الحكومة من بناء المليون شقة الموعودة.. خمس سنوات! كان جحا يقول تعليقًا على اتفاقه مع الملك، وتأكيده له أنه سوف يعلِّم حماره النطق بعد خمس سنوات: سيكون الحمار قد مات، أو مات الملك، أو مات جحا.. وفي مثل شعبي آخر، يقول المصريون: موت يا حمار حتى يأتيك العليق.

وأما عن ضياع البوصلة من يد الثورة، بسبب جموع الثائرين. فلا بد لنا أولًا من الانتباه إلى أن الثورة المصرية تداخلت في بحرها ثلاثُ موجات على الأقل، خلال

الشهور العشرة الأولى، فمن قبل الثورة وحتى لحظة اندلاعها كانت الموجة الأولى التي مهَّدت للثورة بالمعارضة الصريحة للنظام، وبإشاعة الأمل في النفوس، وبالمواقف الشجاعة والمتهورة أحيانًا (لكنها نبيلةٌ في كل الأحيان).. ومن تلك الموجة أشخاص مرموقون توفَّاهم الله، مثل د. عبد الوهاب المسيري الذي همس لي قبل وفاته بأسابيع بأنه يريد أن يموت معارضًا للنظام الفاسد، ولذلك تقبَّل رئاسة حركة كفاية. فهمستُ إليه بأن عليه تغيير اسم الحركة من (كفاية) التي تُقال في فصيح اللغة للأمر الجيد، إلى (بس) التي تُستعمل في اللغة الفصيحة للشيء المذموم.. ابتسم الدكتور المسيري، وكانت ابتسامته آخر ما رأيته منه، لأنه مات بعدها بأسابيع.

ومن أهل هذه الموجة الأولى الممهِّدة للثورة، كثيرون ممن يزالون أحياء يُرزقون تحت سماء مصر. منهم مثلًا «محمد عبد القدوس» الذي التقيت به مرةً واحدة، صدفةً، قبل الثورة بشهور. جلسنا متجاورين في ندوةٍ فسألته وقد جرى بيننا نهر الكلام، عن ختام الحالة التي وصلت إليها مصر، فقال بحماس ما نصُّه: لا بد أن يحدث شيء كبير العام القادم، فمصر تمرُّ دوريًّا بثوراتٍ وفوراتٍ لا بد أن تحدث.. وذلك وفقًا لحسبةٍ عجيبةٍ في ذهنه، راح يشرحها لي وأنا غير مصدِّق بها. وحين رأيته يوم الجمعة ٢٨ يناير على قنوات التلفزيون، محمولًا من أطرافه الأربعة بيدِ قوات الأمن المتصدية للمظاهرات، قلت ها هو حُلمه قد تحقق وصحَّت حسبته العجيبة، وأشفقت عليه من الأيدي الباطشة.. غير أن أفراد (أبطال) هذه الموجة الممهِّدة للثورة، أعني الأحياء منهم، سرعان ما انسحبوا من المشهد العام بعد الثورة بأسابيع. ربما لأنهم أكثر نبلًا من الانهماك في التقاط الثمرات، أو لأنهم اعتقدوا أنهم قدَّموا لهذا الوطن ما كانوا به يحلمون، أو لأنهم أرادوا إفساح المجال للموجة الثورية الجديدة (الثانية) التي دخلت إلى الميدان يحدوها الحماس وتنقصها الخبرة.

التقت الموجتان الأولى والثانية لبضعة أسابيع، ثم استعلنت من الميادين رموزٌ ثوريةٌ لم يكن الناس من قبلُ يسمعون عنهم أو يعرفونهم. ولكن لا بأس، فهم أيضًا «الثوار» ولا بد للثورة أن تجدِّد دماءها. غير أن الدماء الجديدة اندسَّ فيها جماعة (المتحولون) الذين نظر الناسُ إليهم أول الأمر بريبةٍ وتشكك، ثم انصرفت عنهم الأذهان مع زحام

الأحداث ودخول الموجة الثورية الثالثة إلى المشهد العام. وهي الموجة الموجودة اليوم، ولها في الإعلام السيادة، بعد أشهر قليلة من اندلاع الثورة المصرية.

ومعظم أفراد الموجة الثالثة، سواء المشهورون منهم أو المغمورون، هم من الذين لم نعرف عنهم من قبلُ النزوعَ الثوري. بل كان معظمهم حتى العام الماضي لا ينشغل أصلًا بالواقع السياسي العام، ولا يعني عنده (الوعي الإستراتيجي) أي معنى. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة، أن يتم قبول هؤلاء للصيغ الثورية الجاهزة والشعارات سابقة التجهيز من مثل: الإسلام هو الحل، الديمقراطية هي الحل (من دون بيان للمشكلة التي سيكون الإسلام أو الديمقراطية حلًّا لها) .. ومن مثل: يسقط فلول النظام، يسقط حكم العسكر (من دون تحديد دقيق للفُلول، ولماهية العسكر).. ومن مثل: الثورة انحرفت عن المسار، ولا بد من إتمام الثورة إلى النهاية (من دون تبيان لما هو مسار الثورة أصلًا، وكيف ستكون الثورة في المطلق حتى النهاية).

غير أن أشخاصًا بأعينهم مثل جورج إسحاق والبرادعي وأيمن نور، وغيرهم، ارتبطت أسماؤهم بالموجات الثورية السابقة كلها، وأظنها ستظل مرتبطة بالموجات الآتية أيضًا. وهؤلاء فيهم المخلصون والمراوغون والمنتفعون، لكنهم جميعًا مهدَّدون بالانطفاء من كثرة التعرض وكثرة التعريض بهم في غمرة الاضطراب العام الملازم لأي ثورة.



وأما المجلس العسكري فهو الممثل للجيش الذي دعم الثورة، من دون أن يعلن تأييده الصريح لها. لكنه أعرب عن احترامه للثورة وإرادة الجماهير، ولم يفصح عن السبب. مع أن طبيعة الفعل (الثوري) تناقض على خط مستقيم، طبيعة (النظام) العسكري الصارم. وحسبما أرى، فقد حققت الثورة المصرية للجيش المصري الهدف الأهم، ومن ثم استحقت بدايات الثورة حماية الجيش.. كيف؟ .. مع أن يناير ٢٠١١ صار مع توالي الأحداث المتسارعة، يبدو بعيدًا عن أذهاننا وكأنه تاريخ قديم، إلا أننا نستطيع أن نتذكر السبب الرئيس في اندلاع الثورة ضد الرئيس، وهو التوريث. صحيحٌ أن الفساد المستشري، وفقدان الأمل في الإصلاح، وتراجع مكانة مصر إقليميًّا ودوليًّا،

والشراهة في نهب الثروات، واحتقار الحكام للمحكومين، وحالة التناحة الرئاسية، وغير ذلك من الدواهي؛ كانت أسبابًا منطقية لاندلاع ثورة يناير. غير أن الفتيل المفجِّر للثورة، كان سيناريو (التوريث) الزاحف نحو أرض «جمهورية» لن تلبث أن تصير مع التوريث مسخًا، لا هو بالجمهورية ولا بالملكية ولا أنزلَ الله به من سلطان. وليس من قبيل الصدفة أن تندلع الثورات العربية، في بلادٍ أورثت السلطة لأقارب الرئيس وزوجته (تونس) أو لابنه الصغير اللطيف (سوريا) وفي بلادٍ كانت تمضي قُدُمًا على درب التوريث هي: مصر، ليبيا، اليمن.

والتوريث كما أسلفنا، يناقض طبيعة النظام الذي يعرفه الجيش، وهو نظام الأقدمية. بل إن «الأقدمية» تمثل عقيدة من عقائد الجيش الأساسية. ففي النظام العسكري لا سبيل للارتقاء إلى سُدَّة القيادة، إلا بالترقي التدريجي الخاضع لمعيار لا جدال فيه هو الأقدمية التي تفرز بشكل نظاميٍّ وصارم، القيادات.

إذن، كان الرئيس السابق مبارك يغازل الجيش ويغدق عليه، لكنه في الوقت ذاته يطيح بالمبدأ العسكري الأهم (مع أنه في الأصل رجل عسكري) حين يترك الحبل على الغارب لمن حوله من المدنيين والعسكريين الذين اختلطوا بالحياة المدنية ففسدوا، ويفسح لهم المجال للتمهيد لتوريث الحكم لجمال مبارك. والناس في مصر لم تحب جمال مبارك ولم يكونوا ليقبلوا برئاسته، ولا كان الجيش سيقبل بها، لأن التوريث يطيح بالنظام التصاعدي القائم على الأقدمية. غير أن الغباء جعل حاشية الرئيس السابق تغفل عن هذا الأمر، ولا تفكر في الكيفية التي سيقبل بها الجيش المصري فضلًا عن بقية المصريين، هذا الرئيس الوارث. هل سيكون هو القائد الأعلى للقوات المسلحة؟ وكيف يصح له ذلك وهو الذي لم يكن يومًا عسكريا، ولا تُعرف له مشاركة أو أقدمية؟.. والحياة المدنية في نظر ضباط الجيش، لا بأس بها بالنسبة للمدنيين والنساء والأطفال، لكنها لا تصلح أبدًا كسقفٍ أعلى للجيش، في بلد خاض حروبًا طويلة وانهزم كثيرًا وانتصر قليلًا، ولا تزال الأخطار تحوطه من كل جانب.

إذن، حققت الثورة المصرية حلم كبار ضباط الجيش في إسقاط مبارك وإلغاء فكرة (التوريث) إلى غير رجعة، فاستحقت حماية الجيش واحترامه للشهداء وأداء التحية

العسكرية. ولكن ذلك لا يعني أن يقبل الجيش (لعب العيال) واستهبال الذاهبين لمحاصرة وزارة الدفاع أو المنطقة العسكرية الشمالية في قلب الإسكندرية.. لماذا؟ لأن ذلك يخالف طبيعة الشخصية العسكرية التي نشأت على: الانضباط وطاعة الأمر، الاعتداد بالذات، تجريم شتم المجنَّدين، عدم التهاون مع الميوعة، الإشادة بالرجولة، الاستخفاف بالأنوثة، تعظيم التضحية في سبيل الوطن. وغير ذلك من الأمور التي لم يقدِّرها هؤلاء المتحمسون الذين ذهبوا صاخبين في وجه الروح العسكرية الصارمة، الممثلة في قيادة المنطقة العسكرية الشمالية بالإسكندرية وفي وزارة الدفاع بالقاهرة.

وبطبيعة الحال، فليس في وُسْع الثورة المصرية الحالية مهما تفاقمت، أن تغيِّر العقائد الراسخة التي نشأ عليها الجيش المصري، أو النظم الصارمة التي درج عليها خلال المائتي عام الأخيرة، أو الصيغ الرئيسة للحياة العسكرية المعبَّر عنها بقواعد من مثل: نفذْ الأمر ولو غلط، نفذْ ثم تظلَّم.. ومع ذلك، فالجيش لا يعادي ثورة يناير، لا سيما أنها حققت له هدفًا كان عسير المنال. وليس الشك واردًا في وطنية قواد الجيش أو أعضاء المجلس العسكري الأعلى، بل ليس هناك ما يمنعهم من (تفهُّم) الحالة الثورية التي تجتاح مصر، وإن كان الفعل الثوري في حد ذاته (يناقض) جميع القواعد والنظم العسكرية. وفي هذا الإطار، فلا بأس بعد أن يطمئن الجيش المصري على أن زمام البلاد لن ينفلت عند قيامه بما يرى أنه ترضية للنفوس الثائرة، بالوسائل الممكنة التي لا تتعارض مع طبيعة الروح العسكرية الحقة، كأن يعرب عن احترامه للشعب ومطالبه وأن يعين للمجلس العسكري الأعلى مستشارًا ثقافيًّا واجتماعيًّا بدرجة (رئيس وزراء مصر) وأن يصبر بالروح الأبوي على هؤلاء الثائرين ضد كل سلطة أبوية «بطريركية».. لكن الجيش لن يسمح أبدًا ولأي سبب كان، بأن يُهان، أو يحاصر قيادته ثائرون حتى لو زعموا أنهم يريدون إعلان مطالبهم المعلَنة، أو بالأحرى التي شبعت إعلانًا[1].

هل سيترك المجلس العسكري السلطة؟.. لا بد لنا أولًا أن نفرِّق بين السلطة السياسية، والقيادة. وأعتقد أن الجيش الذي يمثله المجلس العسكري الذي يمثله

---

(١) بعد شهور من نشر هذه المقالة، اقترب الثائرون من «وزارة الدفاع» فضُربوا بحسمٍ وقوة من قوات الجيش.. وانطوت هذه الصفحة سريعًا.

المشير طنطاوي لن يسعى للاستيلاء على السلطة السياسية في مصر، ولن ينقلب على الشعب فيأخذ بالزمام عنوةً، ولن يسير على الدرب (المدني) المفسد للروح العسكرية. لكنه في المقابل، لن يسمح لنفسه بالانقياد لأمر الثائرين في المطلق، أو لأمر غير العالمين ببواطن الأمور (من وجهة نظر الجيش بالطبع) أو لأمر القافزين على الكراسي من دون أقدمية تؤهلهم لذلك.. بعبارةٍ أخرى، فإن الجيش الذي يقوده قُوَّاد، لن يسمح بأن يقود قُوَّاده واحدٌ من هؤلاء المذكورين. لأن ذلك يطيح من جديد، بالروح العسكرية الحافظة للجيش وللبلاد، ويترك (الوطن) كريشةٍ في مهب الريح، أو لعبة بيدِ الصغار غير الواعين.

ومن هنا، فإن أقرب المدنيين مكانًا ومكانة عند العسكريين، هم أولئك الملتزمون بالدين، فهم من وجهة نظر الجيش يتميزون بالرجولة (الذكورية) وبالانضباط (الشرعي) وبالتقدير المتبادل الممتد منذ تعاون الضباط «الأحرار» مع الإخوان «المسلمين» مع أن الإسلاميين تعرضوا لاحقًا للقهر على يد السلطة السياسية.. ولذلك، فلا بد أن نشهد في الفترة المقبلة تقاربًا بين العسكر والإسلاميين، ليس على قاعدة (التآمر) على الثورة، وإنما وفقًا لما يراه أولئك وهؤلاء أفضل سبيل للخروج من المأزق الثوري الحالي، وتلافيًا لهذا التساقط السريع للوزارات المدنية التي تتالت بعد الثورة، حتى لم يعد الناس يتذكرون عدد الوزراء الذين تم استبدالهم في الشهور الستة الماضية[١].

وأما الطموحات الثورية فقد أدَّت بها السُّبُلُ إلى فقدان البوصلة، لأن موجات الثائرين المتوالية ظنَّت الموجةُ الأخيرةُ منها أن شعار: الثورة، الثورة، الثورة (على طريقة القذافي) هو السبيل الوحيد والغاية القصوى.. مع أنه لا توجد ثورة في المطلق، ولا ثورة ناجحة إلا بتحديد الأهداف المرجوَّة، ولا ثورة رشيدة إلا وفي يدها بوصلة. فإذا كانت الثورة المصرية قد اندلعت من أجل القضاء على فكرة التوريث، فقد قضت على الفكرة. وإذا كانت الثورة قد قامت لإسقاط مبارك، فقد سقط. وإن كانت الثورة قد قامت لمحاكمة كبار الفاسدين، فها هم تجري محاكمتهم. وإذا كانت الثورة قد قامت لردِّ الاعتبار للناس من بعد طول مهانة، فقد حدث ذلك.

---

(١) هي الشهور الممتدة من بدء اندلاع الثورة، إلى يوم نشر المقالة.

ما هو المطلب الثوري اليوم؟.. لا بد من التحديد (المرحلي) لأن كثرة المطالب وتداخلها وتصارعها، وعدم الاتفاق على أهمها؛ كلها أمور منذرة باستنفاد الثورة لقوتها، فضلًا عن ضياع البوصلة الموجِّهة لحركة الجماهير الثائرة التي أتوقع أن تتناقص تدريجيًّا، وتتناقض داخليا، وتتراجع رويدًا..

وأما المطامع والتقافز من أجل الحصول على ثمار الثورة، حتى من قبل زرع الأشجار. فهو أحد الأسباب المهمة في فقدان المؤشر العام لاتجاه الثورة المصرية، وفي تخليط الحابل بالنابل مما أصاب (الهمة الثورية) في الصميم. وبالتالي يضيع الصوت الثوري الرشيد، بين صخب الزاعقين الذين هم في كل وادٍ يهيمون ولا يتبعهم إلا الغاوون، وزعيق الفاقدين للخبرة، وهدير الحانقين على الجيش والحكومة بسبب لعبة التغييرات الوزارية الشكلية التي تأتي بوزراء شباب (بين السبعين والثمانين عامًا) وبمساعدي الوزراء قبل الثورة، ليكونوا هم الوزراء بعد الثورة.. فكيف لا تضيع البوصلة الثورية من بعد ذلك كله؟

وأما التآمر ضد الثورة (داخليًّا وخارجيًّا) فهو أمر لا ينكره إلا جاهل. وإلا، فهل سيغفل المتآمرون (الأباعد) عن وقائع أعقبت الثورة، مثل: إعادة العلاقات الحميمة مع «دول منابع النيل» التي كانت ملعبًا لإسرائيل، إعادة النظر في اتفاقية الغاز، التلويح من بعيدٍ باتفاقية كامب ديفيد، ضرورة قيام مصر بدور فاعل في المنطقة.. كيف يمكن لهم التغافل عن ذلك؟

هذا عن الأباعد من المتآمرين، وأما (الأقارب) أي المصريون الذين أطاحت الثورة بمصالحهم، فهؤلاء من الطبيعي أن يعملوا لإفقاد الثورة البوصلة. بالتخطيط الإجرامي (موقعة الجمل) وبالقول الملتبس (الأحاديث التلفزيونية) وباستقطاب الثائرين (إلقاء اللُّقَيْمات) لأن المثل المصري السائر يقول «عُض قلبي ولا تعض رغيفي» ولا شك في أن نتائج الثورة المصرية تعضُّ قلوب هؤلاء وأرغفتهم، وبالتالي فهي تستحق كراهيتهم وسعيهم لإجهاضها بتضييع البوصلة الموجِّهة لها.

..وبعد، فقد كان أطباؤنا القدامى من أمثال العباقرة (الرازي، ابن سينا، ابن النفيس) يقولون: إن تشخيص العَرَض هو أول طريق الشفاء من المرض. ويقولون: إن الأمراض

تُعالج بضدِّ الأسباب التي أدَّت إليها. ويقولون: إن المبادرة إلى علاج المرض الحاد المؤدي إلى الموت أهم من معالجة الأمراض المزمنة.. اللهم إني قد بلَّغت، اللهم فاشهد بأنني في شوقٍ إلى لقائك إن كنتَ قد قدَّرتَ لهذه الثورة أن تنهزم، فلا أظنني سوف أحتمل مزيدًا من الألم.. فارفقْ بنا يا قيوم.

هل ترك العسكريون حُكم البلاد؟

من الأسئلة الجوهرية والقضايا المحورية التي يطرحها علينا الواقع المصري المعاصر، والعربي أيضًا، ما يتردد دومًا على الألسنة ويشغل أذهان الناس بشكل ملحوظ، من تساؤلات يعبر عنها عنوان هذه المقالة[1]. وعلى ذِكْر العنوان، فقد تردَّدتُ لحظة عند كتابة الفعل (ترك) وفكرت في وضعه على صيغة مستقبلية، فيكون العنوان «هل سيترك» أو صيغة المضارع فيكون «هل يترك» ثم رأيتُ أخيرًا أن أتركه على النحو المنشور عاليه لأنه يشير إلى الماضي، الذي لا غنى عنه لفهم الحاضر. بمعنى أننا لا يمكن أن نفهم واقعنا المعاصر، من دون الوعي بالسابق؛ على النحو الذي تعبِّر عنه العبارةُ الفصيحة «الذي لا يعرف ماضيه، لن يعرف مستقبله» أو العبارة العامية الأكثر إشاريةً وتعبيرًا «إن كنت ناسي اللي جرى، هات الدفاتر تنقرا».. وحين أقرأ (الدفاتر) القديمة، أي التاريخ المصري وتاريخ المنطقة المحيطة بمصر، يبدو لي أمرٌ غريبٌ يلفت النظر. هو أن معظم التاريخ المصري، هو تاريخ «بقاء العسكريين في الحكم» فمنذ الزمن المصري القديم المسمى اعتباطًا (الفرعوني) كانت تظهر شخصيات ذات طابع عسكري، وتطرح نفسها على الواقع العام باعتبارها أنموذج (المخلِّص) الذي يأتي بتأييد من (السماء) لأداء مهمة مؤقتة، هي تخليص الناس من المعاناة أو الظلم أو الاحتلال بإرساء الرفاهية والعدل والاستقلال، ثم لا تلبث هذه المهمة (القومية) المؤقتة أن تصير مقدمة لاستقرار هذا المخلِّص العسكري فوق الكرسي، بل وتوريثه لمن يريد. وقد رأينا ذلك قديمًا، في سيرة كثيرين من الملوك (الفراعنة) الذين حكموا

---

(١) نُشرت يوم ١ سبتمبر ٢٠١١.

مصر، هم والوارثون من بعدهم، على تلك الطريقة المعتادة. فمن هؤلاء «حور محب» الذي ظهر في زمن الفرعون الذي يحبه الناس اليوم (إخناتون) من دون أن يعلموا أن سنوات حكمه كانت نكبة على مصر، مما أفقدها المكانة الخاصة التي طالما حظيت بها من قبله، بل أدى اضطراب إخناتون إلى تآكل حدود البلاد، ووقوعها في يد أعداء مصر آنذاك. وقد كان «حور محب» رجلًا عسكريًّا، سطع نجمه مع اعتلاء الملك الصغير، الشهير (توت عنخ آمون) للعرش.. صار حور محب وزيرًا، وفجأة مات الفرعون الشاب في ظروف غامضة، فتولَّى الوزير العسكري مقاليد الحكم وأرسى الأمن في سيناء، وأعاد الانضباط للشارع المصري، وقضى على فلول النظام السابق، وأصدر مجموعة من القواعد الدستورية والقانونية، وأقام بعض دور العبادة. وهكذا صار الرجل بطلًا، ومخلِّصًا. ولكن هل ترك الحكم من بعد ذلك، وعاد لعمله العسكري؟ بالطبع لا، فقد قضى حياته في مقام الفرعونية، وأورثها من بعده إلى زميل له (عسكري) هو رعمسيس الذي قضى حياته فرعونًا، ثم أورث البلاد لذريته الذين نعرفهم باسم (الرعامسة) واشتهر منهم حفيده «رمسيس الثاني» الذي يتحايل اليهود اليوم، ويحتالون على الناس، بزعمهم أنه كان فرعون الخروج. وهو أمر أراه في غاية الصفاقة، لأن اسم اليهود لم يُذكر ولو لمرةٍ واحدةٍ في زمن رمسيس الثاني، ولا في الأزمنة التي سبقته.

المهم، أن بقاء الرجل العسكري في الحكم بعد انتهاء (المهمة المعلنة) هو أمر قديم، ما لبث أن صار في الزمن الروماني (الوثني) والزمن البيزنطي (المسيحي) هو القاعدة الشرعية التي يستند إليها الصاعدون إلى الكرسي الإمبراطوري. ففور موت الإمبراطور الحاكم، يبادر العسكريون بالالتفاف حول واحد منهم، يرونه مناسبًا للحكم، ويعلنونه إمبراطورًا. ثم يتقاتل المرشحون للرئاسة، حتى يغلب واحدٌ منهم فيصير هو الحاكم الوحيد. وقد حاول قسطنطين الكبير بعدما قضى على جميع منافسيه من العسكريين (ورثة الإمبراطور دقلديانوس) أن يقضي على هذا التقليد بتوريث الحكم لابنه، وهو الأمر الذي لم ينجح إلا لفترة قصيرة، عاد الأمر بعدها إلى النظام المعتاد. وكانت مصر تابعة لروما ولبيزنطة من بعد، فكان لا بد أن تنعكس عليها آثار هذا التداول (العنيف) للسلطة، وهو الأمر الذي ظهر جليًّا مع شروع القائد العسكري (الأرمني) هرقل، في نزع الحكم من قبضة الإمبراطور «فوكاس» الذي استبدَّ، وجرت حروبٌ انتهت باعتلاء

«هرقل» سُدة الحكم، واستقر الرجل على الكرسي حتى أكل عليه الزمان وشرب وبصق، لا سيما بعدما هام بحب ابنة أخته «مارتينا» فتزوجها وهو خالها، في الزمن المسيحي، بمباركة بعض أساقفة السلطة.

كان حُكم هرقل (المخلِّص العسكري) نكبة على مصر، خصوصًا بعد ولاية المقوقس الذي قتل وشرَّد عشرات الآلاف من المصريين، حتى جاءهم مخلصٌ آخر على رأس جيش صغير هو أمير الحرب المسلم «عمرو بن العاص» الذي كان قائدًا عسكريًّا له إسهامات بارزة في حروب الشام، وتولى عملية فتح (غزو، تسليم) مصر للمسلمين. ولما عزله الخليفة «عثمان» عن حكمها بعدما فتحها، عانى «عمرو» الكثير حتى رجع إلى حكمها في زمن معاوية، لأن الرجل العسكري عمومًا لا يحب أن يترك السلطة إذا وصل إليها.

وبعد قرونٍ جاء إلى مصر جيش يُقال إن قوامه كان مائة ألف جندي، بقيادة جوهر (الصقلبي) فانتزع حكم البلاد الخليفة «المعز» الذي كان بدوره رجلًا عسكريًّا يقود الجيوش، ثم يقودها من بعده (ويحكم مصر) ابنه «العزيز». فلما صار الحكم الفاطمي غير عسكري في زمن الحاكم بأمر الله، سعى «حسين بن جوهر الصقلبي» إلى القيام بالدور المعتاد، فقتله الحاكم بأمر الله. مثلما قتل كثيرين كانوا يطمعون في العرش.

ولما ضعفت الدولة الفاطمية جاءها رجلٌ عسكري من خارج الديار، هو «صلاح الدين الأيوبي» الذي صار في فترة وجيزة يجمع بين منصبين لم يقدر عليهما غيره. فهو قائد لقوات الحاكم السني «نور الدين» ووزير في الوقت ذاته للخليفة الفاطمي الشيعي «المخلوع». وفعل صلاح الدين الكثير من الأفعال التي لا أحبها، ولا أحب ذكرها الآن، لأن الناس لا يحبون سماعها على اعتبار أنها سوف تشوِّش في أذهانهم صورة البطل المخلِّص، الذي يتوهمون أنه حرَّر القدس! المهم، عقد القائد العسكري «صلاح الدين» معاهدة مع ملك القدس، تسلَّم بموجبها المدينة شريطة الحفاظ على طابعها الديني. فهل تنحَّى صلاح الدين بعد انتهاء المهمة؟ بالطبع لا، وإنما قام بتوزيع المناصب وتوريث الحكم، وأعاد الوارثون الذين خلفوه مدينة القدس إلى الصليبيين، كهدية. وبقيت الدولة الأيوبية تحكم، حتى تهرَّأت تمامًا، وجاء المغول يهددون الشام ومصر فقام العسكريون

مجددًا بتلبية النداء (الوطني) وخرج قطز وبيبرس لقتال المغول، فانتصروا على مؤخرة جيشهم أو بالأحرى (فلول المغول) في موقعة عين جالوت.. فهل عاد هؤلاء (الأبطال) بعد ذلك لوظائفهم العسكرية، وحماية حدود البلد من الانتهاكات المتكررة؟ بالطبع لا، فقد قتل بيبرس قائده «قطز» وتولى الأمر، ومن بعده تولى مماليك كثيرون على أساس القاعدة العجيبة التي كان «قطز» قد وضعها، واكتوى بنارها، وهي القاعدة التي أضرت بتاريخ مصر من بعده ضررًا لا آخر له. تقول قاعدة قطز: الحكم لمن غلب.

فلما انتزع العثمانيون حكم مصر من يد المماليك بالقوة العسكرية، ظلت مصرُ تابعةً لخلافتهم قرونًا أمرَّ من قرون القَرَض (الجَرَد) وأسودَ من قرون الخروب (الخرنوب) حتى جاء جيشٌ آخر، فرنسيّ، قاومه الناس في مصر حتى رحل. ثم بحثوا عن رجل عسكري يقود البلاد، فلم يجدوا إلا محمد علي باشا الذي يصفه كثيرون بأنه «مؤسس مصر الحديثة» وأصفه بمؤسس الدولة العلوية العثمانية بمصر. وبطبيعة الحال، حكم الرجل العسكري حتى مات ثم أورث الحكم لأسرته، فكان ما كان مما يعرفه معظم الناس، حتى جاء الضباط الأحرار (جدًّا) لتخليص البلاد من الفساد وأذناب الاستعمار وتحرير القدس ومقاومة الإمبريالية.. إلخ، وتعهدوا بأن يتركوا الحكم بعد حين، ولكن، تعاقب العسكريون واحدًا تلو الآخر ولم يتزحزح أحد منهم عن الكرسي إلا بالموت (عبد الناصر) أو الاغتيال (السادات) أو الثورة العارمة (مبارك).

طَيِّب دعونا من الماضي، ولننظر في الحاضر: الحكام العرب العسكريون، علاوة على الضباط الأحرار في مصر، هل ترك أحدهم الحكم طواعية؟.. قد يقود أحدهم انقلابًا عسكريًّا ليخلع حاكمًا عسكريًّا ويبقى مكانه، وقد يأتي صدام حسين على صورة البطل الكردي (صلاح الدين الأيوبي، كان كرديًّا) فيبقى حتى يُشنق وتصير العراق إلى ما هي عليه الآن.

وماذا عن القذافي «العسكري، الثائر، أمين القومية العربية» الذي كان يذكِّر عبد الناصر بشبابه. وماذا عن البشير الذي زعم أنه سيقيم مع الترابي جمهورية إسلامية، فترك نصف السودان كي تتركه أمريكا دون ملاحقة بمذكرة اعتقال. وماذا عن الأسد الذي أورث الحكم (الشبل) الحائر الآن تحت هدير الثوار، ولن يتنحى بالطبع إلا بعد أن تنهار سوريا مثلما حدث في ليبيا؟.. لا داعي للخوض كثيرًا في وقائع الحاضر، لأن ذلك

يعني أن نخوض فيما يحدث حولنا، وهو حديث ذو شجون (شجون معناها تفريعات كثيرة، وأصلها من تداخل غصون الأشجار) ودعونا ننتقل من الماضي والحاضر إلى المستقبل، ونعدِّل عنوان هذه المقالة إلى صيغة سؤال: هل سيترك العسكريون حكم البلاد؟ إنني أميل لتصديق ما وعد به المجلس العسكري من التخلي عن حكم البلاد، وتسليمه إلى حكومة ديمقراطية منتخبة (مدنية) لكن التاريخ يقول لي شيئًا آخر. وإنني لا أحب التشكيك في نوايا قادة الجيش المصري الذي حمى ثورة يناير، ووقف مع الشعب المصري (يدًا واحدة) لكن المواعيد المحددة اقتربت وتكاد تفوت، ولم تظهر أي دلائل على أن النوايا والوعود الخاصة بعودة الجيش للحدود، سوف تتم، على الأقل في المدى المنظور.. وإنني ضد أي شخص يتجرأ على هيبة المجلس العسكري، ورموزه، باعتبارهم صاروا الآن رمزًا للبلاد وحكامًا لها (مؤقتًا) لكن محاكمة المدنيين عسكريًّا، والعسكريين مدنيًّا، تجعلني في حالة من التردد والشك.

طَيِّب، لماذا لا نترك هذا الموضوع كله جانبًا، وننتبه إلى الحالات الحرجة التي تمر بها البلاد، من مثل عدم الاستقرار الأمني (سرقة السيارات بالإكراه) عدم استقرار البورصة (المؤشر المتوتر كالسكارى) عدم الوعي عند العامة (المطالب الفئوية) عدم التزام إسرائيل باحترام المواثيق والمعاهدات (والثأر منها بإنزال العلم الخفاق من فوق سفارتها بالقاهرة) عدم انتظام الناس في أعمالهم (توابع الحالة الثورية) عدم استقرار المنطقة المحيطة بنا (السودان، ليبيا، الصومال، سوريا).. وحالات «العدم» هذه، قد تدعونا إلى ترك السؤال الخاص بترك العسكريين للحكم، إلى حين الانتقال من العدم إلى الوجود.

غير أن «الوجود والعدم» قضية فلسفية خالصة، خاض فيها الفلاسفة من زمن طاليس إلى زمن سارتر، وهي ليست قضية سياسية أو اجتماعية تتعلق بالحال المصري المعاصر. وبعبارةٍ أخرى فلسفيةٍ أيضًا، فإن الظروف المؤدية إلى الظاهرة تظل تؤدي إليها ما دامت قائمة. وبعبارة أوضح، فإن الدواعي إلى بقاء المجلس العسكري في الحكم سوف تظل موجودة ما دام المجلس العسكري في الحكم.. يبدو أنني سأدفع ثمنًا باهظًا لهذه المقالة، لأنني أؤمن بأن الثورة المصرية (الحقة) قامت في يناير الماضي، غير أن بعضهم لا يصدِّق بذلك أو يصادق عليه.

طَيِّب، دعونا ننظر للأمر من زاوية أخرى، فنسأل ببراءة الأطفال والسُّذَّج وعوام المصريين: ما الذي يؤدي إلى بقاء العسكريين في الحكم، أو يدعوهم لعدم تركه؟ .. يؤدي إلى ذلك جملة أمور، من أهمها أن طبيعة العقلية العسكرية هي النقيض التام للعقلية الليبرالية الديمقراطية. لماذا؟ لأن الأداء العسكري يقوم على طاعة الأوامر لا التحاور حولها، ويعتمد على الثقة في قرار الرتبة الأعلى لا إبداء الرأي في القرارات، ويستند إلى القاعدة المرعبة التي عانت منها مصر طويلًا: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.. والمعركة طبعًا يقودها العسكريون.

ومن الأمور المؤدية إلى استبقاء العسكر في الحكم لحين إشعار آخر، شعورٌ كثير من الناس في مصر (المحروسة، المستهدفة) على عباطة هاتين الكلمتين، بأن الناس تحتاج إلى الحماية، والحماية تحتاج السلاح، والسلاح بيد العسكريين، والعسكريون أبناء هذا الوطن، والوطن لا يستغنى عن جيشه، والجيش صمام الأمان، والأمان أهم من أي شيء، والشيء بالشيء يذكر: هل ترك العسكريون الحكم حين وصلوا إليه، في الماضي، حتى يمكن أن يتركوه مستقبلًا بعدما وصلوا إليه اليوم؟.. مَنْ يدري؟ والذي يدري، كيف يجرؤ؟ والذي يجرؤ، هل سيسمعه أحد؟ .. سنرى[1].

المجدُ السماويُ لثورتنا المصرية

تعدُّ هذه المقالة خروجًا عن السياق[2] لأنها تقطع «السباعية» التي أكتبها هذه الأيام آملًا في إلقاء بعض الضوء على منارات الحكمة العربية، في إطار ما طرحته على نفسي

---

(١) يعتقد كثيرون أن «العسكرية» هي أشخاص من أمثال المشير طنطاوي والفريق عنان، وهذا بعيدٌ عن مقصودي من هذه الكلمة التي تعني تحديدًا: النظام العسكري المعروف بطبيعته المسيطرة بالسلاح، بصرف النظر عن المتحكمين فيه حاليًا.. واليوم، بعد صدور هذا الكتاب ومرور عامين على نشر المقالة، لا يجب أن نتوهَّم أن العسكريين تركوا السلطة للرئيس الإخواني! لأنهم لا يزالون هم «السلطة» الأعلى في واقع الأمر، المحافظة حتى الآن على مكاسبها واستمساكها بعنان الأمور عند اللزوم.

(٢) نُشرت يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢ (في ذكرى مرور عامٍ على اندلاع الثورة المصرية، وفي غمرة الهجوم الإعلامي الدائم عليها).

والتزمتُ به من ضرورة إعلان العام الحالي (٢٠١٢) عامًا للمعرفة بتجلياتها المتعددة، استنقاذًا للعقل الجمعي من الغرق بين موجات الجهل الداعية للعودة بالمجتمع إلى الوراء، ومآسي التسطيح التعليمي في غمرة الهيجان الإعلامي المتلاعب بالعقول بمثيرات الانتباه، سعيًا للكسب المادي المتمثل في قولهم (فاصل ونعود) ويعود من بعده الصخبُ المشوِّشُ لأذهان المشاهدين.

ولما سبق، ولغيره من دواهي الجهالة المعربدة بمصر اليوم. رأيتُ أن أبادر بطرح «المعرفة» عنوانًا لهذا العام وشعارًا للأنشطة التفاعلية، سواء عبر المناقشات الفلسفية التي أشارك فيها القراء والأصدقاء بصفحات الفيس بوك، أو الملتقيات الشهرية بالصالون الثقافي الذي أقيمه بساقية الصاوي، أو عبر هذه السباعيات التي سأشرع من خلالها بعد (منارات الحكمة العربية) في كتابة المزيد عن علامات «الحكمة» والمعرفة.. وقد قيل لي إن مثل هذه الموضوعات ليست مناسبة للكتابة في الصحف، وقد تُفقدني كثيرًا من قرائي. فقلتُ للقائل إن في كلامه اتهامًا بالسطحية لقراء المقالات بالصحف (وهذا لا يجوز في حقهم) وإن القراء ليسوا ملكي حتى يصح القول بأنني سأفقد كثيرًا منهم، وإنما هم الجانب المقابل للكاتب. بل هم بالنسبة إليه كالمرآة، وبدون القراءة الواعية لا يكون للكتابة معنى وهدف. والهمُّ العام في نهاية الأمر، لا بد أن يجمع بين الكاتبين والقارئين (بين الإلقاء والتلقّي) والأثر الناشئ عن ذلك لا يجب أن نقيسه بالعدد، بل بالعمق.

من هنا جاءت مقالة اليوم خروجًا عن السياق واستثناءً ضروريًّا، ولازمًا، لأن اليوم يوافق العيد السنوي الأول لاندلاع الثورة المصرية في يناير الماضي، وليس من اللائق أن نتحدث اليوم عن موضوع آخر مهما بلغت أهميته. وبدايةً، لا بد من الإشارة إلى أن العنوان الذي اخترته للمقالة لا يحمل أي دلالات دينية، وإنما المراد بالسماويِّ من المجد هو «الأعلى» منه، وذلك وفقًا للمعنى اللغوي الفصيح لكلمة «سماء» حيث تُرادف الكلمة ما صرنا نقصده حين نستعمل كلمة «سقف» ولذلك تقول معاجمُ اللغة إن «كل ما أظلَّك وعلاك، فهو سماء»، وتقول الناسُ «سماء الحجرة» قاصدين سقفها الأعلى.. وكذلك قولهم: سماء القاعة، سماء الغرفة، سماء الكون..

فما معنى القول بأن الثورة المصرية لها المجد السماوي، الأعلى؟ معناه أنها حين اندلعت شرارتها في مثل هذا اليوم من العام الماضي، كانت بدايةً تبشِّر بتحليق «الشخصية المصرية» في أفقٍ لم تصل إليه من قبل، لأن تاريخنا الطويل لم يعرف مثيلًا لهذه الثورة. وقد يعترضُ على ذلك معترضٌ يقول: فما بال الثوراتُ المصرية السابقة، كثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ وثورة عرابي قبلها، ومن قبلها ثورةُ المصريين ضد الحملة الفرنسية، وثورةُ البشموريين وثورةُ القرامطة وغير ذلك من ثوراتٍ سابقة؟ ولهذا المعترض نقول: كانت كلها ثورات محدودة بحدود القائمين بها، ولم تصل قَطُّ إلى «سماء» ثورة يناير الماضي. الضباطُ الأحرارُ (جدًّا) كانوا يسعون إلى السلطة السياسية بإزاحة الملكية الوراثية وإقرار الجمهورية التي يجب أن تتداول السلطة فيها بين المدنيين، لكنهم بعد ثورتهم التي رضي عنها الشعب (مع أنه لم يكن قبلها يعلم عنها شيئًا) صاروا ملوكًا وطغاةً باسم الجمهورية، يتوارثون الحكم داخل نطاقهم (ضابطًا عن ضابط) فكان الحكم دولةً فيما بينهم، لا يحق لأي شخص غيرهم. والأنكى من ذلك وأفدح أثرًا، أن الشجرة العسكرية الحاكمة في مصر انسربت منها من تحت الأرض جذورٌ تفرَّعت خلف الحدود، وانعكست «عسكرةٌ» في ليبيا واليمن وسوريا. وها هي الشعوب الشقيقة في تلك البلدان، تعاني حتى اليوم من ويلات هذا التفرُّع والانعكاس.. وكانت ثورة عرابي هي الأخرى، مفصولةً عن عموم المصريين (حتى ولو كانت تسعى لتحقيق الخير لهم) ولم يشترك فيها إلا الضباط وبعض الخطباء، وسرعان ما وقع الانشقاقُ والتفرُّق والتمزُّق، ثم وقعت هزيمة الجيش الثائر أمام الإنجليز، وانتهى الحالُ إلى احتلال البلاد.. وكانت الثورة ضد الحملة الفرنسية «صفوية» وبتعبير آخر «أزهرية» ولم يحدث أن تغلغل الروحُ الثوري أيامها في قاع المجتمع المصري أو تخلَّل طبقاته المتعددة، فانتهى الأمرُ إلى تنصيب أحد الضباط المرتزقة «محمد علي» سلطانًا على مصر، كأنه لم يكن آنذاك من المصريين من يستحق أن يحكمهم ولذلك رفعوا فوق رءوسهم (بنوعٍ من العبودية المختارة) هذا الضابط الذي وفد على مصر قبلها ببضع سنين، وجعلوه ملكًا عليهم يتوارث أبناؤه الحكم من دون أن يقتربوا من المحكومين، أو حتى يتكلموا من لغتهم العربية، إلا بعبارة واحدة: فلاح خرسيس نرسيس! فكان الملك «فؤاد» بعد قرابة قرنٍ من ابتداء حكمهم، هو أول

من تكلم العربية من أسرة محمد علي. ليس حبًّا في العربية أو المصرية، وإنما لأنه كان يطمح أن يكون سلطانًا للمسلمين و«خليفة» لهم بعد إسقاط كمال أتاتورك للخلافة الإسلامية في الآستانة (إستانبول) سنة ١٩٢٤.

وأما ثورات القرامطة والبشموريين وأمثالهم، فقد كانت فوراتٍ محدودةً بالجماعة التي قامت بها، ولأهداف تخصها. وشرط الثورة «الحقة» أن تكون عموميةً، بمعنى أن تحرِّك معظم طبقات المجتمع. وهنا تجب الإشارة إلى أن التحرُّكات «المليونية» التي أبدعتها ثورة يناير الماضي، كانت أعمَّ وأكبرَ من اسمها (مليونية) ومن صورتها المبثوثة عبر الشاشات، لأن حركة الشخص الواحد المشارك في المظاهرة، كان يتوازى معها حركةُ مصريين كثيرين لم يظهروا على شاشات التلفزيون، ولم يحسب أحدٌ عددهم. فخلف الجدران كانت الأمهاتُ أثناء التظاهر تبتهل لنجاة الأولاد والبنات، وكانت ربات البيوت تقدِّم الماء والطعام للسائرين في هذه المظاهرة أو تلك، وكان الكُتاب يكتبون، والعاملون بمؤسسة الكهرباء يجتهدون كيلا ينقطع التيار. ولذلك، قطعت ثورةُ يناير رأس الفساد في مصر، من دون أن تنقطع الكهرباء! وكذلك كان يفعل معظم العاملين في المؤسسات المصرية التي ظلت متماسكة عقب قصف رءوس الاستبداد والفساد (مبارك وعصابته القميئة) ولا عبرة هنا بالقول السخيف الذي صار يتردَّد مؤخرًا، زاعمًا أن الجيش المصري هو المؤسسة الوحيدة المنضبطة والمتماسكة والمحافظة على النظام في مصر، وكأن الجيش هو الذي «يعول» البلاد، مع أن الصحيح هو أن الناس هم الذين يدفعون رواتب الجيش من ضرائبهم.

ولعل الأقرب من ثورات مصر السابقة، لثورة يناير الماضي، هي ثورة ١٩١٩ التي لم يزل المصريون يعتزّون بها على الرغم من مرور قرابة قرنٍ من الزمان على وقوعها. غير أن الثورتين تختلفان اختلافًا جذريًّا يتمثل فيَ تحلُّق ثورة ١٩١٩ حول شخصية «سعد زغلول» والذين كانوا معه أيامها، وعُرفوا باسم الوفد. بينما تجوهرت ثورة يناير حول «الشخصية المصرية» ذاتها، وظل أغلب أبطالها مجهولين (وما علينا من هذه القلة التي تصدرت وسائل الإعلام، على اعتبار أنهم صُنَّاع هذه الثورة ورموزها) ومن ثم، فإن ثورة يناير هي أكثر الثورات المصرية، ثوريةً ومصريةً.

إذن، لثورة «يناير» المجد السماوي الأعلى في التاريخ المصري، لأنها أكثر الثورات عموميةً وصدقًا في تاريخنا الذي نتباهى دومًا بأنه امتد لسبعة آلاف سنة، ولا نشير أبدًا إلى أنها كانت سبعة آلاف عام من الاستبداد السياسي والاستئثار بالحكم، وكانت مرهونة بطبيعة الحاكم: إن كان فاضلًا عاش الناس في ظله حياةً طيبةً، وإن كان بغلًا من الطغاة انكشفت سوءات الناس وعانوا الويلات.. وعلى المعترض على ذلك أن يخبرنا: كم مرة خلال تاريخنا الطويل، اختار الناس في مصر حاكمهم؟

سيقول هواة الاعتراض: لا تَقِسْ الماضي على الحاضر، ففي الأزمنة القديمة والوسطى لم يكن مثل هذا الأمر مطروحًا، وكان من طبيعة الحكم السياسي أن يكون وراثيًّا، ولا يخضع لرأي الجمهور.. طيب، وما قولك أيها المعترض الأبدي في أن «الديمقراطية» كان معمولًا بها منذ الزمن اليوناني القديم، وكان الناس في ذاك الزمان يختارون حكامهم ونوابهم وممثليهم، أو يسقطونهم إذا لزم الأمر. وما قولك في كيفية اختيار «الخلفاء الأربعة» للحكم في صدر الإسلام، وقد كانت مصر تابعة لهم. وما قولك في الأشكال المتعددة التي كان يتم بها اختيار أباطرة روما وبيزنطة، وقد كانت مصر تابعة لهم. وما قولك في أن «الوراثة» لم تكن السبيل الوحيد للحصول على السلطة السياسية، وإلا لما كانت (الأُسرات) المختلفة قد تعاقبت على حكم مصر القديمة، وما كانت مصر قد أتاحت عروشها القديمة لأسرةٍ نوبية وأسرةٍ ليبية (كانت ليبيا والنوبة والسودان أجزاءً من مصر) .

إذن، لا اعتبار للاعتراض على استدامة القهر السياسي في تاريخنا بأن تلك كانت طبيعة العصور الماضية، وحتى لو سلَّمنا بذلك جدلًا (مع أنه غير صحيح) فهل يجب أن نبقى للأبد في حكم العصور الماضية، وهل كان علينا أن نقبل صاغرين امتداد حكم مبارك لأكثر من ثلاثين سنة؟ وهل كان علينا أن نرضخ للسعي الحكومي الرخيص، الهادف لتوريث جمال مبارك الحكم من بعد والده؟ ولا بأس آنذاك بأن ندعو الله لأن يهب هذا الوارث التعيس ابنًا، كي يرثنا من بعده.. وهل كان علينا قبول الاحتقار..؟ لقد كانت ثورة يناير قَدَرًا محتومًا لا بد من وقوعه.

وتمجيدًا لثورتنا في العيد الأول لاندلاع شرارتها الأولى، وتأكيدًا لأهمية استمرارها

رشيدةً واعية؛ لا بد لنا من دفع بعض الظنون والشبهات التي لحقت بها منذ مولدها، ولا تفتأ تلحق بها في كل حين. فمن ذلك الزعمُ بأن الثورة المصرية كانت «صدى» للثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس الغتيت زين العابدين (الهاربين) والزعم بأن ثورة تونس نجحت، بينما فشلت الثورة المصرية في تحقيق مناها. وهنا نقول: الثورة في البلدين كانت لها تحضيرات ومقدمات كثيرة أكدت ضرورة اندلاعها هنا وهناك، غير أن «معارضة النظام» كانت تجري في الحالة التونسية من خارج البلاد، وتحديدًا من فرنسا، بينما جرت المعارضة المصرية من داخل الحدود، فلم يكن المعارضون بعيدين عن قبضة النظام المصري الذي حرص على تكسير عظامهم أو تليين ما يقبل اللين منها. وتأججت ثورة تونس عقب إشعال الشاب «بو عزيزي» النار في نفسه استعلانًا لرفضه الظلم وعسف الشرطة، وهو الأمر الذي سبقه إشعالُ الشابِّ المصري (سائق التوك توك) النار في نفسه بشارع «خمسة وأربعين» بمنطقة سيدي بشر السكندرية، استهانةً بعسف الشرطة أيضًا، فالتهبت المنطقة السكندرية وتقلقلت ولم تستطع قوات الأمن السيطرة عليها لفترة، فيما عرف وقتها بأحداث شارع خمسة وأربعين. وهو ما حدا بالأبالسة إلى تدبير حادثة كنيسة القديسين بالمنطقة نفسها «سيدي بشر» لصرف الأنظار عن الالتهاب المتأجج هناك، فكانت الفاجعة التي صدمت المصريين في مطلع العام الماضي، قبل انطلاق الثورة المصرية بخمسة وعشرين يومًا. وتم تدبير الأمر على شاكلة المذبحة التي جرت بالأقصر عام ١٩٩٧ ونجحت في صرف أنظار المصريين، والعالم كله، عن بلايا النظام الحاكم في مصر.. ومن الإسكندرية، أيضًا، انطلقت حركة «كلنا خالد سعيد» وهو الشاب السكندري الذي قتله الأمن زاعمًا أنه كان يتعاطى المخدرات ويتاجر فيها، فلم يصدِّق ذلك معظم الناس وانطلقت الحركة التي استجمعت القوى الحرة في مصر، على الفيس بوك وتويتر، ومهدت للخروج المصري العظيم من قبل أن يقوم التونسيون بتنظيم وحشد قواهم لخلع الضرس المؤلم المتربع على كرسي الحكم. ولأن الضرس المصري كان أكثر تجذرًا وإيلامًا، ولأن الحالة المصرية أكثر تعقيدًا ورسوخًا في أرض الفساد من الحالة التونسية، فضلًا عن الفارق العددي الكبير بين سكان البلدين فقد كان الطبيعي أن تكون تونس أسرع خروجًا من المأزق الثوري، بينما صار على مصر أن تعاني أكثر، ولزمنٍ أطول، نظرًا

لرسوخ الفساد فيها وهيمنته على قطاعات عديدة خلال السنوات الثلاثين (المباركية) التي تزيد عددًا وحنكةً واتساعًا عن سنوات فساد الرئيس التونسي المخلوع.

ومن الظنون والشبهات، الزعم بأن الجيش المصري حمى الثورة والمبالغة في تأكيد هذا الأمر إعلاميًا خلال الأسابيع التالية لإسقاط الرئيس مبارك، وذلك من دون بيان للخطر الذي (حمى) الجيشُ الثورة منه!. فهل هو (الحامي) في المطلق؟ على قاعدة أن الثورة «مستهدفة» مثلما مصر «مستهدفة»؟ وهي واحدة من الأوهام التي طالما روَّج النظام السابق لها، كي يشعر المصريون أن نظامهم السياسي (يحمي) البلاد، من دون بيان للخطر الذي يحمي هذا النظام البلاد منه. ولما كتبتُ أيامها، مناديًا بوجوب العمل سريعًا لعودة الجيش المصري إلى عمله الأصلي (حماية الحدود) لم يلتفت إلى ذلك كثيرون، لأنهم كانوا سكارى يترنحون تحت مفاجأة الثورة، ويرتاحون لفكرة أن «الشعب والجيش يد واحدة» آنذاك. وصرَّحتُ بأن بقاء الجيش في المدن، واستدامة اللعب السياسي، مفسد للروح العسكرية ومؤشر خطير يدل على استبقاء التوتر العام في أنحاء البلاد (ولم يكن ذلك قدحًا في الجيش، وإنما كان تأكيدًا على أنه غير مؤهل للإدارة السياسية والتعامل مع الجموع المسماة في مصطلح الجيش: المدنيين) ولكن كثيرين لم يهتموا بذلك.

فكان ما كان مما لستُ أذكره   فظُنَّ شرًّا ولا تسأل عن الخبر

حسبما يقول البيت الشعري القديم، مع تعديل بسيط في لفظٍ منه.

والآن، وفي العيد الأول لاندلاع شرارة الثورة المصرية، أعود للقول بأن قادة الجيش عليهم أن يلتزموا بما أعلنوه من تسليمهم السلطة بعد خمسة أشهر من الآن، وأن يخلصوا النوايا لتحقيق ذلك. وإلا صار عيشهم وعيش الناس في مصر، مُرًّا كالعلقم. ولن تفلح في تمرير أو «تأجيل» هذا الأمر، أي حُجج بائسة أو مماحكات من نوع: البلاد لا تزال في خطر، وإن الأحوال المصرية غير مستقرة، وإن مصر مستهدفة.. إلخ.

لن يكرر المصريون مهما ظنَّ الظانون، خطأهم يوم وثقوا في أن الضباط الأحرار (جدًّا) سوف يسلمون السلطة بعد ستة أشهر من ثورتهم، أو انقلابهم على القصر،

عام ١٩٥٢. ولن يغفر المصريون مهما توهَّم المتوهمون، لمن سيتعامل معهم مجددًا على قاعدة احتقار الحاكم للمحكومين، أو يعتقد بأنهم بدن هامد قد يفعل به كل فاعل ما يشتهيه.. لأن درس الاحتيال من أجل البقاء في السلطة ما برح ماثلًا في وعي الناس، ودرس الثورة «الحقة» التي سعى كثيرٌ من أعدائها لتحويلها إلى مجرد «فورة» لا يزال باقيًا في الأذهان.

.. ومن الظنون والشبهات، الزعمُ بأن الثورة المصرية فشلت وأدت إلى تدهور أحوال البلاد والعباد. بل يتبجَّح بعض الزاعمين بأن أيام مبارك كانت أفضل من أيامنا الحالية، لأننا صرنا من بعده نعاني من كثير. وقد وصل الهوسُ ببعضهم إلى المناداة بعودة المخلوع إلى الحكم، والبهرجة على الناس بقولهم إنه لا يزال الرئيس الرسمي لمصر! وعلى الحقيقة، فنحن صرنا نعاني الكثير بسبب استدامة بقائه في الحكم لثلاثين سنة، وليس لأنه أطيح به وأُزيح عن الكرسي. وقد أُزيح معه رءوس فساده وبقيت «الأذناب» تلعب في الخفاء، وتفجؤنا كل حين بالألاعيب الطامحة إلى عودتهم لزمنهم الهنيِّ المريح. ولكن الزمن لا يعود إلى الوراء، ولن يستعيد هؤلاء الذين ندعوهم اليوم الفلول (وهي تسمية خاطئة على كل حال) ما كانوا فيه يرتعون.

على أن الثوار الذين قاموا بالموجة الأولى، يجري في الأشهر الماضية التشكيك فيهم، وإخراج ما يستوجب الإحراج من تاريخهم. فهذه الثائرة لها ماضٍ، وتلك الناشطة ليست عذراء، وهذا الثائر يتلقى معونات خارجية وأجندات وكراسات، وذلك منغمسٌ في الملذات.. إلى آخر هذا الترهات التي صرنا نسمعها اليوم من كل زاعق وناعق وأراجوز، ممن تصدَّروا شاشات القنوات البلهاء، بل صارت لهم قنوات خاصة.

ولما سبق، لا بد في العيد الأول للثورة أن يستجمع الناس قواهم الثورية، ولا ينهمكوا في الخلاف فيما بينهم فيفشلوا وتذهب ريحهم. وليحافظوا على سمة «العمومية» التي طالما نعى بها أعداء الثورة عليها، قائلين بأنها ثورة بلا قائد. وما أظن أنهم أرادوا بذلك إلا تحديد الأهداف (قواد الثورة) للقضاء عليهم أو تشويههم أو إفسادهم، فينالون بذلك من الثورة ذاتها.. وللأسف، ولسذاجة البعض، فقد تصدى بعض ممن شاركوا في الثورة للأمر، وأعلنوا أنفسهم رموزًا للثورة المصرية، وتحدثوا باسمها من دون أن

يفوضهم أحد، وحدثتهم نفوسهم بأنهم صُناع الثورة. فكان جزاؤهم التشويه، والضرب، والسحل، والاستهلاك الإعلامي، والتشكيك في النوايا، والتفكيك في المواقف.

والجميعُ اليوم يُجمع على أن الثورة لم تحقق كافة أهدافها، وهذا صحيح. والكل يؤكد أن أذناب الفساد لم تزل تعمل جاهدةً لإفشال الثورة، وهذا صحيح. وكثيرٌ من أهل النقاء والنُّبل الثوري يعلنون أن الثورة المصرية لا بد أن تستمر، وهذا صحيح.. ولذلك، لن يصح المسار الثوري إلا بالاستمرار والسير قُدمًا حتى نهاية المطاف مع مراعاة أن للثورة الحقة فقهًا وأصولًا لا بد من الاستمساك (بوعيٍ وبغير عنفٍ) بها؛ فمن ذلك ما نورده فيما يلي على جهة الإيجاز:

أولًا: الثورةُ عموميةٌ بالضرورة، ولكن لا توجد ثورة في المطلق. فلا بد من تحديد هدف واحد (أساسي) لكل موجةٍ من الموجات الثورية المتتابعة.

ثانيًا: الثائر شخصٌ نبيلٌ بالضرورة ورشيدٌ، فهو يستهين بالموت من أجل خير الجماعة التي يتوحَّد معها ويثور من أجلها. ولذلك لا ينبغي أن يتشتت نظره عن هدفه، فهو عارجٌ نحو مطلوبه ولن يلتفت حتى يصل (هذه في الأصل، عبارةٌ صوفيةٌ تُخبر عن حال المريد الصادق).

ثالثًا: للثورة أطوارٌ ومراحلُ متعاقبةٌ لا بد من المرور بها. فلا يظنن أحد أن التظاهر والخروج إلى ميادين الحرية هو المعادل الموضوعي للثورة، فما ذلك إلى أحد المظاهر المؤقتة، ومحض واحدة من المراحل الثورية.

رابعًا: الهدفُ السياسيُّ للثورة هدفٌ أساسيٌّ ولكنه ليس الهدف الوحيد، فإذا اقتصرت عليه أيُّ ثورة قلَّ أثرها وخمدت سريعًا. أما الثورة الحقة، فلا بد من اقتران مساراتها الثورية، ومن التوازي بينها: ثورة سياسية، ثورة تعليمية، ثورة معرفية، ثورة إدارية.. لأن هذه المسارات جميعًا تدفع بعضها بعضًا، وبهذا الدفع تتقدم الجماعات الإنسانية بعد ثوراتها.

خامسًا: كل ثورةٍ هي بالضرورة خروجٌ على السلطة الأبوية العليا (البطريركية) ولولا هذا الخروج لما قامت أصلًا. غير أن خمود الموجات الثورية يقترن

ببحث الثوار عن «أبوية» بديلة، تكون أقرب للروح الثوري، وغير مقدسة، وهنا يقع الثوار في فخاخٍ كثيرة. وقد يؤدي ذلك بهم إلى فقدان الثقة في كل شخص، وفي أنفسهم أيضًا.

سادسًا: الثورة تهدف إلى التغيير العام، لكن الثوار سرعان ما يتخيَّلون أن ما قاموا به سوف يجعل الحياة نعيمًا مقيمًا، وهو وهم عظيم ناتج من براءة الثائر وطموحاته التي لا تنتهي.. وهذا خطيرٌ.

سابعًا: للثورة موجاتٌ، يجب أن يتدبَّر الثوار أمرهم ما بين موجة أخرى، وما تليها، حتى يرشد المسار العام للثورة وتنتظم موجاتها وصولًا إلى شاطئ الأمان[1].

(١) بعد أيام من نشر هذه المقالة، فقدتُ فجأةً عملي بمكتبة الإسكندرية، حسبما سيأتي بيانه في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الفصل الثالث

إجهاضُ الثورة وإبقاءُ الفَوْرة

نُشرت مقالات هذه السباعية، ابتداءً من بداية شهر نوفمبر ٢٠١١ إلى نهاية ديسمبر، وكانت الأمور العامة قد تأزَّمَت آنذاك في مصر، حتى بلغت الغاية القصوى.

المواجهة مع الجنون

صار واضحًا لكل مَن يتأمل المشهد المصري العام، المعاصر، المتدفقة أحداثُه على نحو يُحيِّر العقول والأفهام. أن هناك توافقًا ما بين قوى كثيرة، على إبقاء الفورة وإجهاض الثورة! بمعنى تغييب المفهوم العميق للثورة التي اندلعت في مصر، مع استبقاء واستمرار التهييج والفوران في معظم نواحي البلاد، لأسبابٍ علنية وأسبابٍ أخرى خفية وثالثة تآمرية. وهو الأمر الذي يظهر عبر عدة تجليات، منها الترديدُ الأجوف لعبارة «الثورة المصرية لن تموت» من دون بيان لماهية هذه الثورة، ومنها توالدُ ما صار يسمى « المطالب الفئوية» التي هي أقل بكثير من الغايات السامية للثورة، ومنها تفاقمُ الأزمات المفتعلة وتهييج السواكن لإشاعة القلاقل بالإضافة إلى موجات الاعتصاماتُ والاضطراباتُ والاستهاناتُ الفَجة بكل القواعد ابتداءً بقوانين المرور وصولًا إلى النظم والأعراف الدولية التي تتعامى عنها الحكومات المصرية المتعاقبةُ بسرعةٍ عقب قيام الثورة. وهناك غير ذلك، كثيرٌ من علامات ودلائل استبقاء الفوران لأغراضٍ خفيةٍ، ومتعددة، لدى أصحاب المصالح. وتلك حالةٌ عامةٌ لا يمكن نكرانها، وعدٌّ في الوقت ذاته استبعادٌ للقيمة الجوهرية للثورة المصرية وإجهاضٌ لها[1].

.. قامت الثورة المصرية أصلًا ضد حالة الاحتقار الحكومي (السلطوي) للناس، وقد

---

(١) لا يفوتنا هنا أن الفوران الغوغائي المقصود، الهائج في ربوع مصر، تزامن مع احتدام الأحوال وتدهورها المريع في البلاد المجاورة لمصر لا سيما ليبيا واليمن وسوريا، فضلًا عن الاضطرابات التي تشهدها البحرين والعراق. وهو ما يعطي قتامةً عامةً، للمشهد العربي في مجمله.

أثبت «الجمهور» من خلالها أنه أقوى من حكامه. كما قامت الثورة للقضاء على مشروع توريث الحكم (الجمهوري) وقد قُضي عليه، وللمطالبة بإزاحة رئيس الجمهورية عن الكرسي الذي التصق به وقد أُزيح، ولمحاسبة رموز النظام السابق ومحاكمتهم وهم الآن يُحاكمون. ثم أعلن جمهورُ الثائرين إنهم يطمحون إلى بناء دولةٍ تقوم على القيم الإنسانية «المساواة والعدل والحرية» وهو الأمر الذي يستلزم العمل الطويل الشاق لإصلاح ما أفسده الدهر خلال الثلاثين عاما (المباركية) والستين عاما (الضباطية الأحرارية) ولكن بدلًا من التعاون لأجل البناء انتشر التنازع، فتوالى التخريب وصرنا نتدهور على الصعيد العام و نتقهقر يومًا بعد يوم.

وفيما يلي نقوم بتحليل الأسس التي يعتمد عليها ذلك التخريب الهادف إلى إجهاض الروح الحقة للثورة، وإبقاء الفورة والتوتر المؤدي إلى التدهور العام. وأول هذه الأسس فيما أرى، هو المعنى الذي جعلته عنوانًا (المواجهة مع الجنون) مُكرِرًا به عنوان مقالةٍ كتبتها قبل سنوات. فقبل عشرين عامًا مرت بنا حالةٌ من الإعتام الذهني والذهول، تُشبه ما نمر به اليوم، لكنها كانت تجري وقتها على نحوٍ أخفَّ بكثيرٍ مما نعانيه حاليًا ونعاني منه، لأن المصيبة التي وقعت آنذاك بدت لنا أخف وقعًا وأقل تأثيرًا . فأيامها فوجئ الناسُ بغزو «صدام» للكويت، وهو الأمر الذي تفاقم بسرعة وسار حثيثًا حتى انتهى إلى مواجهة عسكرية بين أمريكا (والحلفاء العرب والأوربيين) والجيش العراقي بزعامة صدام، فكانت المأساة المعروفةُ بحرب الخليج الثانية. على اعتبار أن حرب الخليج الأولى وقعت قبلها بسنوات، بين صدام حسين ونظام الملالي وآيات الله في إيران.. ومع أن عشرات الآلاف من العراقيين لقوا حتفهم أيامها، بغير حقٍ ولا هديٍ ولا صراطٍ مستقيم، إلا أن بعضهم اعتبر ما يجري على الساحة العراقية ليس حربًا، بل هو أقرب إلى ألعاب الفيديو: حيث يتخذ كل إنسان في العالم موقعه الإستراتيجي أمام شاشة التلفزيون، كي يرى أنوارًا تبرق في الظلام، ثم يسمع عن عدد القتلى، من دون أن يشاهد جنديًا يقاتل الآخر على الأرض (الفيلسوف الفرنسي «بودريارد» هو الذي كتب ذلك)[1]. وأيامها، أطلق

(١) الإشارة هنا إلى مقالتيْ بودريارد: حربُ الخليج لن تقع أبدًا.. حربُ الخليج لم تقع بعد.

صدَّام على الصحراوات الإسرائيلية صواريخ غير مؤثِّرة إلا في نفوس العرب، وهي التي وصفها الرئيسُ المصريُ آنذاك بأنها نوعٌ من «البمب» قاصدًا بذلك السخرية منها، ومن فاعلها، لأن حكام العرب عمومًا لا يحبون محاربة إسرائيل ولو كذبًا و زورًا.. المهم، أن المآسي التي كانت متوقَّعة من حرب العراق، وقعت، ومازال تقع إلى اليوم (ولا يعلم إلا الله متى سوف تتوقف).

وفي تلك الأيام سادت بمصر حالةٌ من (التوهان) والاضطراب في الإدراك، وبعد حينٍ تضاربت الآراءُ وقلَّ الفهمُ وكثر الكلام، تمامًا مثلما يحدث اليوم. فكان من دلائل ذلك، أنه انعقد مؤتمران إسلاميان كبيران أحدهما في بغداد برعاية «صدام» والآخر في الرياض برعاية حكام الخليج، وكان كلا المؤتمرين يهدف إلى بيان حكم الدين (الإسلامي) في الحرب التي كانت على وشك الوقوع. وقد انتهى كلاهما إلى أن الدين القويم يقف إلى جانبه، والطرف الآخر خارج عن الشرع، وتردَّدت عبارة «قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار».. وكان كلاهما يقول ذلك، ويقدِّم الأسانيد الشرعية على مزاعمه.. وأيامها كتبت مقالةً في جريدة الأهرام (يوم كانت الكتابة في الأهرام شرفًا كبيرًا) وكان عنوان المقالة، هو العنوان ذاته الذي اخترته اليوم مجدَّدًا «المواجهة مع الجنون» وهو أحد المفاهيم التي استعرتها، لفظا ومعنى، من فلسفة « ديكارت «التي عرضها في كتابه الشهير: التأملات، واصفًا رحلته العقلية من الشك إلى اليقين، وعارضًا لتلك المراحل التي قطعها. ابتداءً من افتراض أن كل ما نراه من حولنا هو وهمٌ وخيالٌ لا حقيقة فيه، لأن الحواس مضلِلة، ثم افتراض وجود شيطان ماكر يسعى لتضليل العقل وتبديد اليقين، وهو الأمر الذي يقود الإنسان إلى الشك في وجود العالم، والشك في وجود الله، والشك في وجود ذاته أيضًا. وهنا تكون حالة «المواجهة مع الجنون» نظرًا لانعدام اليقين في كل الأمور، وعدم قدرة العقل على الإمساك بأي حقيقة في غمرة الشكوك الكثيرة.. ثم يخرج ديكارت من ذلك بخطوةٍ يسميها دارسو الفلسفة (الكوجيتو) أو إثبات وجود الذات، وذلك على أساس القاعدة التي صارت من بعد ديكارت مشهورة، وهي التي تقول: أنا أشك إذن أنا موجود. وبيانها أنه مهما أحاط بنا ظلامُ الشكِّ فهو لا يحجب عنا حقيقة أننا الآن نشك، أي نفكر، أي موجودون.. ولأن الشك نقصٌ، فهذا يفترض وجود كائن كامل (إله) وإلا ما كان من الممكن لنا إدراك

هذا النقص الموجود فينا، إلا بالقياس على الوجود الإلهي الكامل.. ولأن الله كامل، وعادل، فلن يسمح للشيطان الماكر بالسيطرة على عقولنا.

ومع أن هذه المسيرة العقلانية (الديكارتية) الممتدة من الشك إلى اليقين، تُعجب كثيرين، إلا أنني أراها أقرب إلى النزعة المسرحية «المسطحة» بأكثر مما هي قريبة من التفلسف العقلاني الأصيل. لكن الذي كان يهمني منها قبل عشرين عاما، ويهمني اليوم، هو تلك الحالة المسماة «المواجهة مع الجنون» وهي الحالة التي تحدق بنا حاليًا، وتحيط، مثلما أحاطت بنا قبل عشرين عامًا بدرجةٍ أقل مما يجري اليوم، و ما سوف يجري غدًا.

إن العقل الجمعي في مصر، والعقل الفردي أيضًا، صار يواجه في الفترة الأخيرة حالةً مريرة من انعدام الفهم، وفقدان القدرة على الإدراك، والعمى عن الرؤية الكلية للوقائع. وهو ما يقود بالضرورة إلى حالة «المواجهة مع الجنون» التي تتجلى في قولنا لبعضنا بعضًا، بالعامية، عباراتٍ من مثل «ماحدش فاهم حاجة، إحنا مُش عارفين رايحين على فين، هيَ شكلها كده باظت، ياعم مفيش فايدة، الثورة دي خربت بيوتنا، دي أصلًا مُش ثورة، مبارك لسَه بيحكم مصر» إلى آخر هذه التعبيرات وأمثالها. ثم تزداد حالة الخبل العام، وغياب الإدراك، مع انتشار صيغ التشتيت الذهني، التي يقوم الإعلامُ بدورٍ كبيرٍ في زيادة طينها بِلَّة.

وهناك كثيرٌ من الدلائل والشواهد على انعدام المنطق في الأحداث التي تجري اليوم من حولنا، وتقودنا إلى حالة «المواجهة مع الجنون» فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أَمانُ الكنائس في الأيام الأولى للثورة وأثناء انهيار الشرطة، والتحام المصريين أقباطًا ومسلمين آنذاك، ثم انفجار أحداث الفتنة كلما كادت الأحوال العامة تستقر.. حدوثُ الأزمات لأسبابٍ واهيةٍ أو وهمية.. تهديدُ الحكومة والمجلس العسكري باستعمال قانون الطوارئ، مع عدم استعماله.. الاحتراقُ والاختراقُ المفاجئ لمقار أمن الدولة، ثم حلها، ثم الإبقاء عليها تحت اسم جديد.. الجاسوسُ الإسرائيلي (العلني) الذي يظهر في وسائل الإعلام، ثم تسليمه بعد القبض عليه في صفقة غير مفهومة.. إسرائيلُ تصبح وديعة جدًّا، فجأة.. امتلاءُ وسائل الإعلام بكلام مرشحي الرئاسة، مع

أن «الترشيح» لم يُعلن أصلًا عن موعدٍ له.. تعليقُ بعض الحملات الانتخابية للرئاسة، واحتدام بعضها الآخر، مع أن أحدًا لم يتقدم أصلًا للترشيح الذي لم يفتح بابه، ولا أحد يعلم أصلًا متى سوف يُفتح هذا الباب، وإلى متى يُترك مواربًا[1].. تعليةُ الأدوار المخالفة لقوانين البناء في عموم مصر، حتى بلغت في الإسكندرية مائة ألف مخالفة، مع ارتفاع أسعار الشقق بهذه الأدوار الآيلة للسقوط.. هدمُ مبنى محافظة الإسكندرية وهروب المحافظ، ثم تعيينه من جديد محافظًا بقنا بناءً على طلب الجماهير.. إقالةُ «شفيق» رئيس وزراء مصر بجرَّة قلم فجأة، لأن الناس تعدُّه من «الفلول» والإبقاء على رؤساء الهيئات العامة وعلى المديرين الذين يعدُّهم الناس فلولًا.. النظرُ إلى كل متعامل مع النظام السابق على أنه (فلول) مع أن المجلس العسكري ورئيس الوزراء الحالي، ومعظم وزرائه، كانوا يعملون في ظل النظام السابق ويتعاملون معه.. خروجُ خمسين ألف «سلفي» يتظاهرون لنصرة شيخهم الذي شتم شيخ الأزهر ومفتي الديار.. مؤشرُ البورصة ينهار بالأمس والتداول يفقد خمسة مليارات، مؤشر البورصة يرتفع اليوم والتداول يحقق ثمانية مليارات.. الاقتصادُ ينهار والناسُ تطلب مزيدًا من المزايا الوظيفية.. إضرابُ العاملين بالمطارات ممن تتراوح رواتبهم بين أرقام يحلم بها معظم الناس.. إغلاقُ مكتبة الإسكندرية! ولا تكاد تنتهي هذه الأمثلة الدالة على الهوس الجماعي، و«الجنون» الذي يجتاح البلاد والعباد.

ومن المعروف أن «الجنون» هو في واقع الأمر مفهوم اجتماعي، لا يمكن تحديده إلا في إطار البنية الثقافية السائدة، وهو الأمر الذي عرض له الفيلسوف الفرنسي المعاصر «ميشيل فوكوه» في دراسته البديعة (تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي) التي أظهرت أن الحكم على الفعل الإنساني بالجنون، يرتبط بالمفاهيم العامة السائدة بين الجماعة. ولذلك فإن الشخص الذي يُعدُّ مجنونًا في مجتمع قد يكون في مجتمع غيره شخصًا عاديًّا، وربما يعتبر في مجتمع آخر مبدعًا أو وليًّا من أولياء الله أو عبقريًّا.. ومن هنا تأتي ضرورةُ التحديد الدقيق لما أقصده هنا من كلمة جنون، وضرورةُ التنبيه

(١) تمت هذه الانتخابات بعد مرور «ثمانية أشهر» كاملة على نشر هذه المقالة، جرى خلالها إنهاك البلاد.. ثم فاز الإسلاميون!

إلى خطورته على المجتمع المصري في هذه الفترة الحرجة، جدًّا، وضرورةُ طرح بعض السبل للخروج مما نحن فيه.. وفي ذلك أقول والله المستعان:

أما معنى (الجنون) الذي يواجه العقل المصري المعاصر في أيامنا الحالية، فهو عدمُ القدرة على إعمال المنطق في الأحداث الجارية، والعجزُ عن فهمها، بسبب ما يسمى «الضبابية» أو بسبب تضارب الآراء حول كل صغيرة وكبيرة أو بسبب الصخب الدائم الذي يحول دون التبصُّر في مجريات الأمور. وهو الأمر الذي تظهر آثاره كل لحظة في نشرات الأخبار، وفيما نراه عيانًا من فوضى في الشارع المصري.. وغير ذلك من الآثار التي أشرنا قبل قليل لبعض الأمثلة الدالة عليها.

ما خطورة الأمر؟.. هذا سؤالٌ ساذجٌ، تكفي للإجابة عنه حقيقةٌ واحدة يعلمها كل إنسان في مصر، هي أن انتخابات مجلسي الشعب والشورى (الوشيكة) قد تكون مسرحًا دمويًّا، ولن تنجو البلاد من فوضاها إذا جرت في الظروف الحالية. ومع ذلك نمضي قُدُمًا إليها دون الإعلان عن ضوابط لها، كمن يُساقون إلى الموت وهم ينظرون. بالمناسبة، رأيت مؤخرًا في القاهرة لافتات انتخابية ضخمة، مؤيدة لأحد المرشحين، تحمل اسم أشهر بلطجية مصر قاطبةً وقد راح يعلن تأييده لهذا المرشَّح على مرأى ومسمع من الجميع.. إذن، لا مجال للجدال حول خطورة حالة «المواجهة مع الجنون» ولا معنى للتقليل من شأنها، لانشغال الناس وانهماكهم في أمورٍ عجيبةٍ، أقل ما توصف به هو أنها أمور تافهةٌ، وليس لطرحها الآن أي مشروعية بينما البلاد تتجه بقوة إلى شفا هاوية الانهيار.

ما الحل؟.. ذكرت في مناسباتٍ سابقة، ما قاله أطباؤنا القدامى (الحكماء) من أن هناك فرقًا بين الأسباب والعلامات، أو بين المرض والعَرَض، وقد أكَّدوا في كتاباتهم المبهرة على مسألةٍ مهمةٍ هي ضرورة تدبير (علاج) المرض لا العَرَض، أو السبب لا العلامة. كما أكَّدوا أن الأمراض تُعالج بأضدادها، بمعنى أنه عند الإصابة بالبرد مثلًا، يكون العلاج بالتدفئة. وأكَّدوا كذلك على ضرورة المبادرة إلى المرض الأقتل (الأشد ضررًا) إذا ما اجتمعت على البدن عدة أمراض في الوقت ذاته. وكذلك أكَّدوا ضرورة التداوي أولًا بالأغذية، ثم الأغذية الدوائية، ثم الأدوية المفردة، ثم الأدوية المركبة، ثم الجراحة إن لزم الأمر.

وفي ضوء ما سبق وتنزيلًا على الحالة المصرية (المرضية) الحالية، فإن الحلَّ

فيما يتعلق بمواجهة العقل المصري الجمعي للجنون، بالمعنى الذي أشرنا إليه، هو الاستمساك بالمنطق قبل أي شيء. فلا (الديمقراطية هي الحلّ) ولا (الإسلام هو الحلّ) ولا (الكنيسة هي الحلّ) ولا (أمريكا هي الحلّ) ولا غير ذلك من الشعارات والأفكار النمطية، سوف تخرج بنا من الحالة الحالية. وهذا ليس نقضًا لهذه الشعارات والأفكار أو انتقاصًا لها، في حدِّ ذاتها، وإنما هو تبيان لعدم ملاءمة واحدٍ منها، لسبب بسيط هو أنها لا ترتبط بالحالة التي تشكو منها البلاد.

إن الهوس الجماعي علاجه التعقل، والجنون الساري في جميع المسالك علاجه المنطق، والخبل العام الذي ساد مؤخرًا علاجه التَّريث.. الآن سوف يثور معترض (وكلنا اليوم ثائرون ومعترضون) فيقول إن هذا الكلام نظريٌّ، ولا ارتباط له بما يجري في الواقع. وفي الواقع، فإن أي حلٍّ عملي لا بد أن يسبقه إطارٌ نظري، وإلا وقع الناس مجددًا في حقل التجارب الذي ظل منصوبًا بعموم البلاد منذ ستين سنة، تحت حجة « التجربة الثورية، التجربة الديمقراطية، التجربة الاقتصادية المفتوحة على البحري.. إلخ، وهو ما أدى إلى اهتراء البدن العام من كثرة التجريب.

كيف يكون الحلُ (النظري) السابق ذكره، أساسًا للحلول العملية؟.. يكون بنقيض الحالة العملية السائدة المرضية، فإذا كان من أسبابها كثرة المطالبات الفئوية وهيجان المزايدات الوطنية وتوالي الاعتصامات أمام المؤسسات الحكومية وبداخلها، خرجنا من ذلك باستعمال «فقه الأولويات» بمعنى أن ننظر منطقيًّا في الأهم ثم المهم ثم الأقل أهمية ثم التوافه، فلا نسارع إلى الاهتمام بحشدٍ عشوائيٍّ كهذا الذي قام به العاملون بشركة العامرية للغزل، وأدَّى إلى قطع كورنيش الإسكندرية للمطالبة بأمرين لا معنى للجمع بينهما، هما: إقالة مجلس إدارة الشركة، صرف ٢١٠ جنيهات شهريًّا بدل وجبة غداء.. وبينما المرور متوقفٌ سألتُ أحد الثائرين إن كان يصح تعطيل مصالح الناس على هذا النحو، فقال إن مصالحهم هم معطلة ولا يهمهم الآن الآخرون، قلتُ له يمكن للحكومة أن تعطيكم المبلغ الذي تطلبون، بطبع مزيد من أوراق النقد، لكن ذلك لن يؤدِّي إلى أي شيء لأن التضخم سوف يأكل الزيادة، وزيادة، فقال ما معناه: آنذاك نعتصم من جديد، ونطالب من جديد بالمزيد!

وإذا كان من أسباب الحالة الحالية، الاستهبال[1]، عالجنا ذلك بالحزم. وإذا كان من أسبابها التشويش الإعلامي على العقول، عالجنا ذلك بالانصراف عن برامج الهرج الإعلامي إلى خطط العمل وإعمال العقل والمنطق في الوقائع و الأخبار. وإذا كانت كثرة الكلام سببًا، فالعلاج الصمت .. وعلى هذا النحو نسير على درب تدبير (علاج) المرض بضده.

الهروبُ إلى الله هرولةً

فور انفجار الغضب الشعبي في السويس والقاهرة والإسكندرية، وهو ما سيعرف لاحقًا باسم «ثورة ٢٥ يناير» حدث ارتباكٌ كبيرٌ في رءوس المؤسسات المصرية، ابتداءً من مؤسسة الرئاسة التي كانت قد شاخت وانعزلت عن الشارع المصري ومعاناته، بالمواكب والبذخ والإعلام المزيف والتقارير المغلوطة وهتافات حاشية السوء، على نحوٍ كان دومًا يذكِّرني بقصيدة لمحمد عفيفي مطر، يقول فيها بلفظٍ قريب:

حاشيةُ الحثالة في مواكب الصيد

هرَّاجون بالفوضى،

ومحبوكون في لغوٍ من الزور المضفَّر

مجدٌ، ولا شرفُ

والشعبُ تحت عراء العار ينجرفُ

قد يسلم الشرفُ المأبونُ في زمنٍ

ديُّوثُهُ الصحفُ

(١) مرادي بهذه الكلمة، هو معناها العامي والفصيح أيضًا، حيث تدل على عملية «اهتبال الفرص السانحة» واستغلالها على أقبح وجهٍ ممكن، من دون النظر للعواقب.

وآنذاك، وفي محاولةٍ بائسةٍ لم يُكتب لها النجاح، حاولتْ المؤسساتُ المصريةُ المرتبطةُ بمؤسسة الرئاسة أن تتكاتف معًا، لعبور ما كانت تتصوَّر أنه «أزمة» سوف تمرُّ مثلما مرَّت أزماتٌ أخرى تمَّت السيطرة عليها والتعريض بها لاحقًا بوصفها بعدَّة شنائع من نوع «انتفاضة الحرامية» وهو الوصفُ الذي أطلقه الرئيسُ السادات على حركة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ (لاحظ أنها جرت أيضًا في شهر يناير) أو حركة الأمن المركزي التي أجهضها نظام مبارك في فبراير ١٩٨٦ (لاحظ أن هذين الشهرين، يناير وفبراير، يرتبطان بثورات المصريين).. ونظرًا لهذا التمرُّس في عمليات الإجهاض للحركات الشعبية، ظن القائمون على حكم مصر أن أمر الثورة المصرية التي اندلعت قبل شهور، من الممكن السيطرة عليها بوسائل بائسةٍ معتادة، مثل ترضية رجل الحكومة «صفوت الشريف» للناس بقوله العاميِّ العمومي «كل مطالب الشعب فوق راسنا» أو بدفع جهاز الشرطة بكامله إلى الشوارع، ومن بعده قوات الجيش (وهو ما فعله مبارك سنة ١٩٨٦ فكان نافعًا له).. وفي هذا السياق تكاتفت المؤسسات المرتبطة بالرئاسة لعبور ما ظنوه محنةً عارضة لن تلبث أن تنقضي، وتعود من بعدها المياه إلى مجاريها. ولذلك رأينا أيامها الابتذال الإعلامي الحكومي، ومحاولات الالتفاف على المطلب الشعبي العام بطريقة «لم أكن أنتوي الترشح للرئاسة من جديد» والاستعطاف الخفي للجماهير بطريقة «أفنيتُ عمري في خدمة هذا الوطن» إلى آخر ما سمعناه من عبارات الرئيس المخلوع، قبيل خلعه، التي تزامنت مع ما نعرفه جميعًا من المحاولات الحكومية للتحايل والمماطلة والمخايلة.. وكانت كلها محاولات فاشلة.

وفي ثنايا هذه التحركات الحكومية جاءت دعوة شيخ الأزهر إلى المتظاهرين للقدوم إلى «ساحة الأزهر الشريف للحوار» وهي الدعوة التي لم تلقَ من الثائرين أيَّ اهتمام، وكذلك الأمر مع دعوة البابا شنودة لشعب الأقباط للحضور إلى مقر البطريركية (البطرخانة) للحوار، ولم يحضر أحد. وهنا لا يجب أن تفوتنا عدة أمور مهمة، منها أن الدعوتين كانتا متزامنتين، بل في الوقت ذاته تقريبًا وللهدف ذاته، وهو ما يعكس طبيعة التوافق في الفعل، على الرغم من اختلاف الديانة. ومنها أن الدعوتين كانتا تناشدان الثائرين للحضور إلى المكانين المفروض فيهما أنهما مكانان مقدَّسان، ولم يفكر

صاحبا الدعوتين (شيخ الأزهر، قداسة البابا) في الذهاب إلى الثائرين بميدان التحرير أو بميدان محطة الرمل بالإسكندرية أو حتى السويس، لأن الهدف من كلتا الدعوتين كان استدعاء الناس إلى المكانين المتميزين بنوعٍ من القداسة الدينية، للاستفادة من تلك «القداسة» في تدنيس الثورة. ومنها أن عدم الاستجابة للدعوتين كان دليلًا يؤكد تلك الفكرة التي قررها عالمُ الاجتماع الفرنسي الشهير «إميل دوركايم» حين قال إن القداسة هي فعلٌ اجتماعي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن جمهور الناس، لأنه لا يوجد مقدَّسٌ في ذاته، وإنما تتقدس الأشياء بتقديس المؤمنين بها. ولذلك، مثلًا، فإن «الكعبة المشرفة» مكان مقدس عند المسلمين لكنها عند الهندوس أو اليهود أو البوذيين (وغير المسلمين عامةً) لا تعني أيَّ شيء، وليس فيها قداسة ذاتية.. لكن الأمر «الأهم» في تلك الأمور المهمة السابقة، هو أن انصراف الثائرين مسلمين كانوا أم مسيحيين، كان آنذاك يعود في المقام الأول إلى أن هدف الثورة المصرية أو جملة أهدافها المعلنة، من مثل «إحباط محاولات التوريث، رحيل الرئيس، إسقاط النظام» هي جميعًا مطالب ترتبط بالواقع الفعلي لا بالمعتقدات الدينية، أو هي بعبارةٍ أخرى: دنيويةٌ لا دينية، أرضيةٌ لا سماوية.

وبعدما نجحت الثورةُ المصريةُ في إزاحة الرئيس السابق، والحكومة ورموز السلطة القديمة، خلال أقل من شهر، كان من الواجب على الثائرين استكمال مسارهم الثوري بتكريس مناهج البناء وخطط العمل لإنقاذ الوطن الذي كان قد اهتُرِئ خلال الستين عامًا (الضباطية الأحرارية) والثلاثين عامًا المباركية، غير المباركة، لكن الناس في مصر انصرفوا عن ذلك، لقصور وعيهم بطبيعة الفعل الثوري الرشيد، ولغياب مفهوم «التغيير» عن أذهانهم بكل ما يشتمل عليه هذا المفهوم من شروطٍ للنجاح، أولها الانهماك في العمل الدءوب لتعويض ما فات البلاد من فُرص للتطور. ولكثرة المشوِّشات وتضارب الآراء وهيجان المهيِّجين الذين تصدَّروا الساحات الإعلامية، ولأسباب أخرى كثيرة، نسي الناسُ أنه لا توجد ثورةٌ في المطلق وأن الذين يطرحون أنفسهم على الناس على أساس أنهم «ثائرون أبد الدهر» هم في واقع الأمر أشخاصٌ مأزومون أو مخادعون أو فارغون. فكانت النتيجة أن تمَّ استبقاء الفورة والتوتر العام والهيجان الدائم، باسم عدالة المطالب الفئوية وباسم العبارة الجوفاء «عاوز حقي يا بلد» وباسم التفتيش عن

الفلول، وباسم «إحنا آسفين يا ريس» وباسم «إحنا آسفين ياريس لأننا صبرنا عليك ثلاثين سنة» وباسم مؤيدي المجلس العسكري، وباسم معارضي المجلس العسكري. إلى آخر هذه الترهات التي هي أقرب إلى الحجج الواهية التي تبرِّر للكثيرين القعود عن العمل والإنجاز حتى يتحقَّق التطهير التام، وتصير البلاد فردوسًا سماويًّا من دون جهدٍ إلا الهتاف والاعتصامات وقطع الطرق وحرق المباني التابعة للداخلية التي انهارت وتهرأت، ثم اشتكى الناس من فقدان الأمن وانعدام الشعور العام بالأمان.. بعبارةٍ جامعة: أدى إجهاض الثورة بهذه الطريقة، وإبقاء الفورة، إلى تتابع موجات اليأس على نفوس معظم المصريين الذين تضرَّروا من الثورة التي لم تُكمل مسارها الرشيد، لنقص الوعي الثوري، مما قاد إلى الشعور العام بالقتامة والضبابية وحالة «المواجهة مع الجنون» التي تحدَّثنا عنها سابقًا.

وما دامت أمور الدنيا قد اضطربت، فلا مهرب من الأرض إلا بالعروج اليائس إلى السماء (على مستوى الشعور لا الواقع الفعلي) ولذلك تزايد في مصر خلال الأشهر الماضية حالات الفزع الهستيري والخوف على الدين. فمن فتن الكنائس إلى جمعة قندهار إلى شعار «إسلامية إسلامية» إلى مأساة ماسبيرو إلى التوجس من السلفيين إلى استعلان المتصوفة في الميادين إلى الإقبال الكبير على العمرة والحج إلى عودة النعرات الطائفية المقيتة.. وهذه بعض مظاهر اليأس من إصلاح الحال على الأرض، ومحاولة الهروب إلى الله هرولةً.

وقد قصدتُ في العنوان استعمال كلمة (الهروب) لا كلمة «الفرار» حتى لا يتقاطع كلامي مع المفهوم القرآني الوارد في قوله تعالى: ﴿ فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ وكيلا تلتبس الحالة المصرية الراهنة مع مفهوم التقرب إلى الله. وللتوضيح، فإن «التقرُّب إلى الله هو مفهوم إنساني نبيل يفترض أن الإنسان يعرف أصلًا مكانه (دنياه) ومنه يتقرَّب من الله أي يسعى للقربى. ومفهوم «الفرار» الوارد في سورة الذاريات، يرتبط بالسياق العام للآيات التي تحدثت عن الطوفان ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ .. فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ أما مفهومُ الهروب إلى الله، هرولةً، فهو مرادفٌ لحالة الانزياح الجماعي الأهوج إلى الخنادق العقائدية، العاصمة وهميًّا للجمهور من قلقه

بسبب تردِّي الواقع، أملًا في اللحاق بالسماء والإمساك بالمكاسب الأخروية مادامت الدنيوية قد أفلتت من أيديهم.

ولا شك في أن الأحداث التي تلاحقت عقب تنحِّي مبارك، أو خلعه، مهما كان من تفسيرنا لها، كانت الدافع الرئيس وراء فوران الهروب الجماعي (الاجتماعي لا الديني) إلى الله، والهرولة إليه هربًا من وطأة اضطراب الواقع.. وقد أسهم المجلس العسكري، في تأجيج هذه الحالة والتشجيع عليها بعدة تصرفات كان الهدف المباشر لها هو إطفاء الحرائق التي يشعلها (الفلول) أو تؤجِّجها خلفيات الخلاف بين المسلمين والأقباط، أو حتى تلك التي حدثت من دون تدبيرٍ ثم تفاقمت بسرعة. فكان أسلوب التعامل خاطئًا من جهة المجلس العسكري والحكومة، لأنهم سارعوا إلى الحل الأسهل مثلما يفعل العسكريون دومًا (للتوضيح: هذا ليس نقضًا أو نقدًا للحكومة والمجلس، بقدر ما هو تنبيه إلى أمرٍ أراه خطيرًا على مصلحة البلاد) فمن الأمثلة على تلك الأساليب، استعانة المجلس برجال الدين ذوي الشعبية العريضة لإنهاء الفتن ذات الطابع العقائدي، فإذا ثار المسلمون في منطقة عشوائية من أجل الأخت «فلانة» التي أسلمت فحبسها القساوسة حسبما زعموا فسالت الدماء واحترقت كنائس يُذكر فيها اسم الله. لم يرسل المجلس بقوات الصاعقة والشرطة العسكرية لوأد الفتنة في مهدها، وإنما بعث إلى الهائجين الفائرين بالفضلاء من أمثال الشيخ السلفي الشهير «محمد حسان» الذي وإن كنتُ أختلف مع منهجه العام، لكنه يعجبني على نحوٍ ما. لأنه شديد التواضع وافر التلقائية ولا يخطئ في النحو حين يتكلم، وعندما هاجمته بعنفٍ بسبب فتواه في طمس التماثيل الفرعونية تفضَّل مشكورًا بالتراجع عنها، وأرجع الأمر إلى أن ما نُقل عنه غير صحيح، ولا بأس في ذلك، فما مرادنا جميعًا في نهاية الأمر إلا مصلحة البلاد والعباد. المهم، أن استعمال الشيخ الجليل في مثل هذه المهام «القومية» التي كان لا بد لها من ردع، أدى إلى استعلان السمة الدينية وإعلائها على المشهد العام. ومن الجهة المقابلة، سعت الحكومة والمجلس بعد كارثة قتل المتظاهرين المسيحيين الذين اعتصموا أمام مبنى التلفزيون المسمى «ماسبيرو» إلى المسارعة لتقديم واجب العزاء للبابا شنودة في البطرخانة (الكاتدرائية) وكان سعيهم بطبيعة الحال مشكورًا، لكن كان الأَوْلى منه تقديم العزاء للأمهات الثكالى ولأهل الضحايا في بيوتهم. فهذا

هو «الواجب» الذي نعرفه، ولا بأس بعده من مشاطرة البابا أحزانه على أبنائه المقتولين في الشوارع هدرًا، بغير حقٍّ ولا هدى ولا سببٍ مفهوم.. وكان توجيه المؤشِّر العام على هذا النحو، نحو ممثلي (الله) في الأرض، يؤدِّي بالضرورة إلى توجيه الأنظار نحو السماء لا الأرض، إلى بوابات الآخرة لا دروب الدنيا.

ما خطورة ذلك؟ .. خطورته متعدِّدة الأوجه، منها أنه يفتّ في عضد الانتماء القومي ويُضعفه، لأن المسلم سوف يصير مسلمًا قبل كونه مصريًّا، وكذلك الحال للمسيحي، فيصير الانتماء الديني عندهم هو الأساس. وهي التربة السبخة التي ملأ بها النظامُ السابقُ عموم البلاد، فانقطع الزرع، لأن النبات لا يصح في الأرض السبخة.

ومن مخاطر هذا النهج المشجِّع على الهروب من الوطن إلى الله، مع أن حب الوطن من الإيمان! أنه يفرض على رجال الدين دورًا سياسيًّا ليسوا مؤهلين له، وهو الأمر الذي توالت تجلياته مؤخرًا من شيخ الأزهر. الذي هو بالمناسبة شخصٌ عزيز عليَّ، فقد كنا منذ سنوات بعيدة نهتم بتراث «ابن عربي» وتجمعنا دائرةُ التخصص في الفلسفة الإسلامية، ومن ثم فلا أجد في نفسي تجاهه إلا المحبة. غير أن ما يفعله من إصدار «وثيقة الأزهر للإصلاح» وما يصرح به من أنه يتصدى للمدِّ الشيعي في مصر (مع أن الأزهر ذاته منجزٌ شيعي في أصله) وما يوالي نشره من بيانات صحفية تعلِّق على الأحداث. فإن ذلك كله يتعدَّى الدور المنوط به كإمامٍ وشيخٍ للأزهر، ويتجاوز ما كان يجب عليه أصلًا من الارتقاء بجامعة الأزهر التي تدهورت أحوالها مؤخرًا، وتثقيف دعاة المساجد، وكَفِّ يد الجهلاء ومنعهم من اعتلاء المنابر وغير ذلك من المهام «الدينية» لا السياسية. ومجدَّدًا، أؤكد على أنني لا أبغي من وراء هذا الكلام نقد شيخ الأزهر أو نقض توجهاته الأخيرة، لكنني أذكِّره بالأهم قبل المهم، مستشهدًا في ذلك بما يعرفه هو، جيدًا، من كلام الشيخ الأكبر «محيي الدين بن عربي» الذي قال: لا راحة لك مع الخلْق، فارجعْ إلى الحق، فهو أَوْلَى بك.

إن انهماك رجال الدين في الحركة السياسية، يؤجِّج بطبيعة الحال عمليات الهروب (الهجاج) من الوطن إلى الدين، من الأرض إلى السماء، من الدنيا إلى الآخرة. وهو أمرٌ قد يكون محمودًا في ظروفٍ أخرى تختلف عن الحالة التي تمرُّ بها مصر، أعني

حالة إجهاض الثورة وإبقاء الفورة، لأنه سوف يؤدي إلى انحرافٍ مريعٍ عن مسار الثورة، ويتحوَّل بها إلى وجهةٍ أخرى غير تلك التي نعرفها.. فليعكف كل إنسان في هذا البلد على دوره الأصلي، حتى تمرَّ بلادنا من المأزق الحالي الذي يزداد كل يومٍ قتامة، فيتزايد في النفوس الحماس الديني الرامي إلى اللحاق بملكوت السماء، ما دام العالم الدنيوي قد انفلت من أيديهم بسبب الانفلات الأمني، والضبابية، وتشابك السبل، وغموض المستقبل.

وبعد، فسوف أختم هذا الكلام بإشارةٍ أسوقها على جهة الإيجاز. مفادها أن المصريين قد نسوا في غمرة انهماكهم الحالي، وفي حالة التحويل القسري من الثورة إلى الفورة، حقائق بديهية ومعانٍ من المفترض أنها معروفة. منها قول السيد المسيح في الإنجيل «مملكتي ليست من هذا العالم» وقول صريح القرآن ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ وليس العكس..

المسألةُ الإسرائيلية والحالةُ الحدودية

ما بين إخماد الروح الثورية في مصر وتأجيج هيجان الفوران بها، أو بعبارة أخرى: ما بين إجهاض الثورة العامة بكل ما فيها من نُبلٍ وشَجَنٍ وأملٍ عريض في المستقبل، وإبقاء الفورة التفصيلية المعبَّر عنها حينًا بالمظاهرات الفئوية المطالبة بزيادة المرتبات وبحقوق الأقليات وبالفتك بالفلول (وغير ذلك من الأهداف الفرعية والمنافع الشخصية).. ما بين هذا وذاك، انتشر التشتيتُ في ربوع البلاد وعقول العباد، فغابت عن الوعي المصري وقائع مهمة تجري على الساحة من دون أن يلتفت أحدٌ إليها أو يوليها الاهتمام اللائق بخطورتها؛ ومن تلك الوقائع ما يمس «المسألة الإسرائيلية» على النحو الآتي بيانه:

نشرت وسائل الإعلام أخبارًا مؤكَّدة، ولم تُكذَّب، مفادها أن أبناء العم في إسرائيل وأبناء الخالة في قطر، اتفقوا على قيام قطر «الشقيقة» بتصدير الغاز المسال إلى إسرائيل، عوضًا عن الغاز الذي كان ينساب إليها من مصر بيُسر وبأرخص الأسعار،

فلما غضب المصريون بعد الثورة من «اتفاقية الغاز» ومن ذلك الإجحاف الفاحش والاتفاق المخجل الناهب لثروات البلاد لصالح أعداء البلاد (في الداخل والخارج) توالت التفجيرات في خط الأنابيب «الشريان» الممتد بسلام من هنا إلى هناك، وبدأت إسرائيل في البحث عن مصدر آخر للطاقة كيلا تتوقف فيها «عجلة الإنتاج» وحتى لا ينعدم «الدفء» في بيوتهم.

وبحسب ما أُذيع ونُشر ولم يكذَّب، فإن إسرائيل تقوم حاليًا بإنشاء رصيف بحري خاص، لاستقبال الغاز القطري المسال الذي سيصل إليها بالناقلات العملاقة القادمة إليها من حوافِّ الخليج مرورًا بقناة السويس، ابتداءً من العام ٢٠١٣ وهو تاريخ قد يبدو اليوم للمصريين بعيدًا، لأنهم صاروا يعيشون يومًا بيوم، ولكنه قريبٌ جدًّا من زاوية الاتفاقيات الدولية.

وقبل أن يصيح أحد محترفي «الفورة» المصرية الحالية، ويزعق بكلامٍ مجانيٍّ من نوع: هذا الأمرُ لا يعنينا اليوم في شيء، فالمهم عندنا ألا تُهدر ثروات بلادنا وتُبذل بأبخس الأثمان لأولئك الأعداء، والأخت الشقيقة «قطر» حُرَّة فيما تفعله بثرواتها النفطية وتوجُّهاتها الدولية.. ولهذا الزاعق نقول: علينا أن نفهم أمورًا لن يجدي تجاهلها، منها أن هناك اتفاقيات موقَّعة بالفعل بين مصر وإسرائيل ولا بد من الالتزام بها (لأن الحكومات المتعاقبة متضامنة) ما دامت التعاقدات صحيحة من الناحية القانونية. ومنها أن توقُّف ضخِّ الغاز إلى إسرائيل، لم يجعله متوفرًا بمصر بل صار وصوله إلى بعض النواحي المصرية منعدمًا. ومنها أن إسرائيل عقب الثورة المصرية عرضت علينا استعدادها لإعادة النظر في أسعار حصولها على الغاز المصري، فلم نهتم. ومنها أن حكومة قطر التي تشجِّع الثورات العربية، تشجِّع أيضًا صادراتها لإسرائيل.. ولكن الأهم من هذه الأمور المهمة، هو ضرورة أن ننظر إلى «المسألة الإسرائيلية» في عمومها لأنها مسألة بالغة الخطورة، فلا يجب أن تشغلنا الفوراتُ الحاليةُ التي أعقبت الثورة أو بالأحرى: تمَّ تحويل الثورة إليها، عن الاهتمام بالمسألة الإسرائيلية والحالة الحدودية لبلادنا .

.. منذ عدة عقود، اعتدنا النظر إلى «إسرائيل» بشكل غير متوازن أو بشكلٍ عشوائيٍّ متطرِّف ما بين التهوين والتهويل، فمن ناحيةٍ كنا دومًا نستهين بالمسألة الإسرائيلية

ونتوعَّد علانيةً بإلقاء إسرائيل ومَنْ وراء إسرائيل في البحر، ثم نهزم أمامها في الحروب العسكرية ومن ناحيةٍ مقابلةٍ، كنا كثيرًا ما نبالغ في تقدير حجم هذا العدو «الإستراتيجي» عبر توهماتٍ تضخِّمه في أذهان العوام، من مثل: الخطر اليهودي على الإنسانية، المؤامرة الماسونية العالمية، بروتوكولات حكماء صهيون، الأخطبوط الصهيوني.. إلى آخر هذه المبالغات.

ولم يقتصر هذا «التهوين والتهويل» على الإعلام العربي (الشعبوي، التعبوي) وإنما ظهر أيضًا في واقعنا المعاصر على مستوى التناول العلمي والثقافي للمسألة الإسرائيلية، حيث ظل هذا التهوين والتهويل مهيمنًا على نظرتنا، وهو الأمر الذي ظهر واضحًا في «الموسوعة اليهودية» التي وضعها الراحل الجليل د. عبد الوهاب المسيري (وشاركتُ فيها) حيث تم تلخيص المسألة اليهودية «الإسرائيلية» في ثلاث نقاطٍ كان أستاذنا الراحل يراها أدوات تفسيرٍ ومفاتيح فهمٍ لما كان يسميه «الظاهرة اليهودية» مؤكِّدًا أن: الحلولية، والعلمانية الشاملة، والجماعة الوظيفية.. هي المداخل الثلاثة التي يمكن من خلالها إدراك طبيعة اليهود، ودولة إسرائيل! وهو الأمر الذي كنتُ أخالفه فيه (مع أنه كان مني بمنزلة الأستاذ) لأن هذه الأدوات التفسيرية شديدة العمومية وتنطبق على غير اليهود مثلما تنطبق عليهم، وحتى في تراث الإسلام والعروبة، سوف نجد هذه «الحلولية، العلمانية الشاملة، الجماعات الوظيفية» متجليةً بوضوح في مناطق كثيرة. ومن ثمَّ، فالمسألة اليهودية والإسرائيلية أكثر تعقيدًا وعمقًا، وخطورةً، من هذا التلخيص التفسيري الذي كان يعتقده مفكرنا رحمه الله. وقد ناقشتُه في ذلك عدة مراتٍ في ندوات عامة، وفي مقالات كتبتها قبل أعوام.

إن المسألة الإسرائيلية وجذورها اليهودية، فيما أرى، أعمقُ غوصًا وأكثرُ ارتباطًا بتراثنا وواقعنا ومستقبلنا، مما نظن. ولن يجدي نفعًا أن نهوِّن من أمرها لنرتاح نفسيًّا، أو نهوِّلها لنبرِّر فشلنا في مواجهة اليهود. فهم على مستوى الديانة يرتبطون ارتباطًا وثيقًا بالديانتين الكبيرتين في بلاد العرب «الإسلام والمسيحية» وإن كان اليهود لا يعترفون بأي ديانةٍ منهما، بينما تصرُّ الديانتان على الالتحاق بالموروث اليهودي على النحو الذي عرضته تفصيلًا، في كتابي: اللاهوت العربي وأصول العنف الديني.

وعلى مستوى التاريخ والتطور الفكري، حدث تأثيرٌ طويلٌ وتفاعلٌ عميق بين التراثيات اليهودية والمسيحية والإسلامية، بحيث يصعب فَهْم كل تراثٍ منها، مستقلًا عن غيره.. وعلى مستوى الواقع المعاصر، لا يمكن تجاهل الحضور الإسرائيلي في المنطقة، وفي العالم، وإلا فنحن في النهاية خاسرون لأن الذي يتجاهل عدوه أو يقلل من شأنه، فسوف ينهزم أمامه لا محالة.

لن أخوض هنا في تفاصيلَ نظريةٍ مطوَّلة، مكتفيًا فيما يلي برصد تجليات المسألة الإسرائيلية على الواقع المصري الذي استهل العام ٢٠١١ بثورةٍ حقَّة، ما لبثت أن انقلبت إلى فورةٍ بائسةٍ تهدر الأهم لصالح الأكثر تفاهة، وتتخلى عن السلوك الثوري الرشيد من أجل المتاع العاجل القليل(١).

وقد أصيبت إسرائيل بصدمةٍ بالغةٍ عندما نجحت الثورة المصرية في الإطاحة بمبارك ومن حوله، وحولتهم من مستبدين إلى مُتهمين يراهم الناس خلف قضبان الحبس، وفي قبضة المحاكمات أو الملاحقة القضائية. ولم تكن إسرائيل يومًا مرعوبةً من مصر على هذا النحو، على الرغم من وقوع حروبٍ عدة، وهو ما يدل على أن القوة الحقة لمصر من وجهة نظر إسرائيل، لا تتمثل في القدرة العسكرية التي طالما تعاملت معها إسرائيل على المستوى الميداني (وانتصرت) وعلى المستوى الدبلوماسي (وارتاحت) وعلى مستوى التعامل مع نظام مبارك (وأكلت الشهد المصفَّى).. فقد ظهر لهم بعد الثورة، أن قوة مصر الحقة تكمن في حركة الجموع الهادرة التي استطاعت أن تحقق ما يفوق أحلامها، ولو كان أحدهم قد قال لنا في مثل هذه الأيام من العام الماضي، إن المصريين سوف يتَّحدون معًا فيسقطون فكرة توريث الحكم التي نجحت في سوريا، ويضعون رئيس الجمهورية في القفص، ويرهبون عدو الله وعدوهم وآخرين من دونهم .. وغير ذلك مما نتج عن ثورة يناير، لكان الجميع قد وصفوا هذا القائل بالجنون واعتبروا كلامه يفوق الأحلام، ولا يمكن أن يتحقَّق يومًا على أرض الواقع. لكن الثورة المصرية حققت ما كانت تصبو إليه، فصدمت إسرائيل، ثم بدأت تقود

(١) بلغت الفوراتُ المشتِّتة للثورة المصرية غايتها في الفترة التي نُشرت فيها هذه المقالات (أواخر العام ٢٠١١).

مبادرات مبهرة بعد أسابيع قليلة من الثورة، فنجحت على الساحة الدولية في إعلاء صورة المصريين بعد طول تحقيرٍ ومهانة، وفي توحيد القوى الفلسطينية (فتح، حماس) بعد طول منازعةٍ تقاتل، وفي الذهاب إلى منابع النيل بعد طول إهمالٍ يهدد البلاد بالظمأ والجفاف.. ثم ماذا؟ وماذا بعد؟ كيف نتعامل مع المصريين؟.. سألت إسرائيل نفسها هذه الأسئلة، وسارعت إلى العمل لتلافي الحالة المصرية (الثورية) التي أخرجت في الأسابيع الأولى للثورة، أفضل ما في المصريين. ولم تجد إسرائيل آنذاك طريقًا إلا البدء بإظهار الوداعة، فبدت بريئةً كالحمل الرضيع، وتباكت يومين على مبارك (الذي كان محبًّا للسلام، وللمال) ثم استفاقت وأظهرت احترامها لثورة المصريين وحقهم في الديمقراطية. بل وصلت الوداعة الإسرائيلية الجديدة برئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو» إلى الظهور بوجهٍ بريءٍ في برنامج تلفزيوني عربي، قال فيه للمذيع المصري بالحرف الواحد «نحن نريد السلام، وأنا أكبر منك سنًّا، وقد رأيتُ من فظائع الحرب ما لم تشهده أنت، فقد أطلق المصريون الرصاص عليَّ وأنا أسبح في قناة السويس قبل حرب أكتوبر، وكدت أموت، ولأنني رأيت الموت بعيني فإنني أريد للأجيال الجديدة الحياة والسلام» .. يا سلام على الكلام!

وبعدما أخرجت الثورة المصرية من شعبنا أفضل ما فيه، أفرزت منه «الفورة» الحالية أسوأ ما فيه: قطع الطرق لانقطاع البنزين، اللعب السياسي بالدين، سرقة السيارات، السعي العشوائي للقضاء على الفلول، شتيمة المجلس العسكري لإظهار البطولة الثورية، التوك التوك يمرح في شوارع المدن، جمعة قندهار، رفع الشعار العجيب «عاوز حقي يا بلد» والشعار الأعجب «إسلامية، إسلامية» كأن مصر دولة بوذية أو مجوسية.. ثم عمَّت حالة الفورة مع ملاعبة المجلس للجالسين على الأرصفة للمطالبة بالقضاء الفوري على الفساد، والراغبين في زيادة مرتباتهم فورًا، والمتصدرين لشاشات التلفزيون باعتبارهم آباء الثورة والناطقين الأزليين باسمها، والحواة القانونيين، والسياسيين الذين لا يسوسون.. وغير ذلك كثيرٌ من مظاهر الفورة التي انتهت إليها الثورة، أو توقفت عندها حينًا، لأن الوقود الثوري (الوعي العام) انعدم، فخرج «العادم» من مركبة الثورة وعلا من «الموتور» الزعيق.. وكثر الطحنُ والتطاحنُ، وقلَّ الطحينُ (الدقيق).

وكان ذلك يجري بينما إسرائيل بجوارنا تراقب من كَثَب، وتتخذ ما تراه ملائمًا من تدابير تناسبها، كأن تجرِّب ما اعتادت عليه ولم تعتذر عنه، من قتل بعض الجنود المصريين على الحدود بطريق الخطأ، أو بالالتفاف حول مصر بالهرولة نحو إثيوبيا والصومال وجنوب السودان، وغير ذلك من المواضع التي لا يعلمها إلا الله.. أو بمحاولة التفرقة بين الفلسطينيين، من جديد، حتى ينشغلوا ببعضهم البعض فلا يشغلونهم عن الشأن المصري الذي يتقلَّب كل يومٍ مرات، ولا يعرف أحد إلى أين سينتهي به المطاف. وكان من أعجب هذه التدابير، ما جرى عند مساومة الفلسطينيين الطامحين إلى الاعتراف عالميًّا بدولتهم، حيث وعدت بعض الدول الأوروبية بأنها سوف تنظر بعين العطف إلى رغبة أهل فلسطين في إقامة وطن قوي لهم، ولكن في المقابل يجب عليهم أولًا «الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل» كأنَّ يهودية إسرائيل بحاجةٍ إلى اعتراف، وهي الدولة التي أطلقت على نفسها منذ يومها الأول الاسم التوراتي للنبي يعقوب الذي صارع الله على زعمهم، واستطاع أن ينتصر عليه ويطرحه أرضًا ويكسر حُقَّ فخذه (سبحانه) وينتزع منه الاعتراف بالنبوة والاسم الجديد «إسرائيل» الذي يعني حرفيًّا: الذي غالب الله وغلبه.

ومع احتدام الفورات في مصر، لم ننشغل في مصر بمثل هذا المطلب التفاوضي ولم ننتبه إلى خطورة الإقرار بيهودية الدولة (اليهودية) وما سوف يؤدي إليه ذلك من تأكيد «إسلامية» مصر و«مارونية» أعالي لبنان و«شيعية» سهل البقاع و«علوية» شمال سوريا و«سنية» قلبها و«قبطية» بعض النواحي المصرية و«زيدية» النواحي اليمنية. وتصير المنطقة بعد حينٍ، ملعبًا للصراعات المذهبية والدينية التي تحدِّد ملامح كل بلدٍ أو منطقة، فتكون السيادة في نهاية المطاف للأكثر تنظيمًا وتركيزًا وجاهزية للحرب إن لزم.. لم نهتم بذلك في مصر، لأننا غافلون عما حولنا ومشغولون بتجلِّيات الفورة التي أعقبت الثورة، ومنهمكون في خلافات عجيبة من نوع «وثيقة السلمي» لتأمين قادة الجيش من المحاسبة، وتقاعس مصر عن تقديم المستندات لسويسرا بغية استرجاع المنهوب، والترقب لما سوف تسفر عنه الانتخابات الرئاسية القادمة.. وغير ذلك من الشواغل المطروحة حاليًا بقوة، مع أن البتَّ فيها لا يستلزم شيئًا إلا الحزم وتصحيح النية.

والمسألة الإسرائيلية، على أهميتها، هي جزءٌ واحدٌ من أجزاء «الحالة الحدودية» التي تحيط مصر اليوم من النواحي كلها، عدا ناحية البحر، وتؤثِّر فيها بشكل عميق سواء على المستوى الآني الحاضر، أو المستقبلي الآتي مع قادم الأيام. وهو الأمر الذي يجب أن نتوقَّف طويلًا عنده، عندما تستفيق بلادنا من البلادة التي تغشي العقول وتعوِّق مصر عن الوصول إلى الآفاق الثورية التي نتمناها، ويخشاها العدو الذي نعرفه وآخرون من دونه ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾.

الترقُّبُ والبلطجة

بصرف النظر عن الآثار العملية لإدارة المجلس العسكري للبلاد، وهي الآثار التي تتفاوت بشأنها وجهات النظر ما بين قائلٍ بأن أعضاء المجلس، ورئيسه، هم من كبار رجال الحرب والقتال ولا يعيبهم أنهم غير خبراء في التعامل مع المدنيين. وقائلٍ آخر يتهمهم علانيةً بسوء النية وفساد الطوية، مستدلًا على ذلك بتدليل المجلس للمخلوع والمخلوعين معه، والحنان المفرط معهم. وفي الوقت ذاته يتم تعامل المجلس مع جمهور الناس على النهج (الاحتقاري) الذي أطاح بالمخلوع والذين كانوا يلوذون به.. ورُبَّ قائلٍ ثالثٍ يرى أن الارتباك العام في مصر يعود إلى خشية أعضاء المجلس من الاستقرار السريع للأمور العامة، لأن ذلك سوف يسهم في تفتيح الأفواه وتوجيه العيون نحو مشاركة أعضاء المجلس ورئيسه في «البلايا» التي كانت تجري قبل قيام ثورة يناير.

ومن دون الخوض في مناقشة (الأقوال) السابقة وغيرها من الرؤى التي لا تكاد تنتهي، فإن النتيجة النهائية للأمر هي تلك الحالة المصرية التي وصفتها بعنوان هذه السباعية «إجهاض الثورة وإبقاء الفورة» بمعنى تغييب المفهوم العميق للثورة لصالح المفهوم السطحي للمصالح العاجلة والمكاسب المرجوة، وبمعنى فقدان البوصلة التي تقوم بتوجيه الفعل الجماعي، وبمعنى الانشغال بالوقائع الجزئية التي تطفر فجأة كل يوم وتؤدي إلى تشتيت الإرادة العامة.. ومنذ أيام قليلة، عادت الثورة المصرية

واستعادت عافيتها فجأةً، فاختفت فجأةً أحداثُ الفتنة الطائفية وإحراق المساجد، وعملياتُ اللعب السياسي بالأوراق الدينية، وتصدُّرُ ذوي اللحى الكثيفة للمشهد السياسي، والهيجانُ الإعلامي لتلميع الفريق المسمَّى «المرشحون المحتملون للرئاسة» وأنصارهم، والقلاقلُ المسماة بالمطالب الفئوية.. وغير ذلك من تجليات (الفورة) التي صارت بديلًا ممسوخًا لحالة (الثورة) وهو الأمر الذي يطيب لي أن أُرجعه إلى مراجعة «العقل الجمعي المصري» لنفسه، وسعيه لمعاودة المسار الثوري على أسسٍ رشيدة.

ومع الاستعادة المفاجئة للإيقاع الثوري، سادت حالةٌ من التقلُّب في الترقُّب، وهي حالةٌ مصرية ابتدأت مع ابتداء «ثورة يناير» وتطورت تدريجيًّا، وهي لا تزال ممتدة في بلادنا إلى اليوم (وأظنها ستمتدُّ في مقبل الأيام) ومقصودي بها هو الآتي: مع اندلاع الثورة التي أدت إلى «التنحِّي» من بعد دوام «التناحة»، رأى كثيرٌ من الناس في مصر أن الفرج صار قريبًا، وهيَّجت وسائل الإعلام حالة الاستبشار الجماعي بالمستقبل، بما سارعت إليه من إعلان الأرصدة المالية الهائلة لمبارك وحاشيته، في بنوك أوروبا. ومن ثم توقَّع الناسُ الذين ظلمتهم الأيام بأن جعلتهم يعيشون البؤس المصري في زمن مبارك (غير المبارك) باقتراب المطلب الذي رفعته ثورة يناير «العدالة الاجتماعية» خاصةً أن مطالب هؤلاء المصريين البؤساء، متواضعة، وكلها من نوع: الحصول على وظيفة، الحصول على سكن مناسب، زيادة الرواتب، المعاملة معهم باحترام لآدميتهم. وكلها مطالب غير مستحيلة، وما دامت الأموال التي نُهبت من البلاد سوف تعود فقد صار الصبحُ قريبًا.. وترقَّب الناسُ.

ومن دون سببٍ واضح، اندلعت أحداث الفتنة الطائفية من جديد، من أجل خاطر «الأخت كاميليا» وبقية أخواتها، كأن المسلمين ينتظرونهن بفارغ الصبر لزيادة العدد وإعزاز الدين! وبسبب الأحداث الدامية مات كثيرون، لغير وجه الله، وعوقب كثيرون وعانى المصريون من حالة فزعٍ عام، وخوفٍ .. وترقَّبَ الناسُ.

غير أن معظم المصريين وجدوا في (الجيش) الذي يمثِّله المجلس العسكري، حصن أمان. فاطمأنوا إليه إلى حين، وراح بعض الكتبة (وليس الكُتَّاب) يروِّجون لفكرة بقاء العسكر في الحكم لأنهم الأقدر على الأخذ بزمام الأمور، ولأن الجيش المصري

جيش وطني (كأن أحدًا ظنَّ أنهم مرتزقة) وأن المشير يسير بخطى الواثقين، ولا بأس من اختياره رئيسًا لمصر بدلًا من هؤلاء «المحتملين» غير المحتملين.. وترقَّب الناسُ.

ثم طفرت فجأة أحداث مبنى ماسبيرو، التي لا أعرف في مصر شخصًا يستطيع أن يجزم بحقيقة ما جرى خلالها، أو يقتنع بأن الأهوال التي جرت هناك كانت مصادفةً. وليلتها تعالت الدعوات الإعلامية (الحكومية) للناس، بضرورة النزول إلى الشوارع لحماية الجيش! ونقلت الشاشات صورًا للاعتداء على الجنود، فكانت النتيجة الضرورية لذلك هي افتقاد الشعور العام بالأمن العام، مع إدراك أن قوات الجيش لن تقدر على ضبط حركة الناس في المدن، وهو ما كنتُ قد أشرت إليه قبل شهور في مقالةٍ بعنوان «حيرة الدبَّابة عند طنين الذبابة» وفي مقالات أخرى صرَّحت فيها بوضوح بأن حياة المدن تفسد الروح العسكرية. المهم، أنه بدلًا من استبشار المصريين بالحصول على «الحماية» تحت جناح العسكر، راحوا يتشككون في نوايا «المجلس» وفي ضمير «الجالسين» .. وترقَّب الناسُ.

ومع امتلاء ميدان التحرير من جديدٍ، مؤخرًا ترقَّب الناس. ومع استعلان «أحفاد مبارك» بالعباسية بعدما استعلن «أبناء مبارك» بالتظاهر في روكسي، ترقَّب الناس. ومع فوران المطالب الفئوية في عموم البلاد عند أول تباشير الاستقرار العام، ترقَّب الناس. ومع اقتراب موعد الانتخابات في غمرة الغياب الأمني، ترقَّب الناس.. وخطورةُ هذا التقلُّب في الترقُّب، تأتي من استحالة وضع خطط عمل حقيقية للخروج بمصر من اللحظة الحرجة التي تعيشها، وتأتي من عدم القدرة (بسبب التقلُّب الدائم) على تحقيق منجزات حقيقية تدفع بالبلاد نحو المستقبل، وتأتي من شيوع الضبابية وانعدام القدرة على الرؤية الواضحة. بعبارة أخرى، ما دامت أفئدة المصريين تتقلَّب في كل لحظة ما بين المتناقض من الأمور، ما بين الخوف والرجاء، ما بين التوجس المفرط والاستبشار المفرط؛ فإن حالة الذهول الذهني سوف تظل قائمة. وإذا ذُهلت الأذهانُ والعقول، فلا مجال للعمل أو التخطيط للمستقبل. وإذا توقف العملُ والخطط المستقبلية، فلا مجال للتقدم. وإذا قعدت البلاد عن السعي إلى التقدم والسير نحوه بخطى ثابتة، فلا مجال إلا للتخلف.

ما الحل؟.. كما ذكرتُ سابقًا، فإن «الأمراض تعالج بأضدادها» حسبما قال الحكماء القدماء: الضد للضد شفاء. ومعنى ذلك أن نكفَّ بقدر المستطاع عن (التقلُّب) في (الترقُّب) ونستمسك بمسارٍ محدَّد نضعه على رأس الأولويات، فإذا تمَّ أمرٌ شرعنا في الذي يليه. وقائمة هذه الأولويات حسبما أرى، هي الآتي: إبعاد العسكر عن المشهد السياسي في أقرب فرصة ممكنة، تأمين الحدود، الإزاحة الفورية لمن بدا فسادهم، الإلغاء الفوري للموالد التلفزيونية، إطلاق المبادرات الفردية بأقصى طاقة لها (فالمقاول الثوري يمكنه أن يبني بيوتًا لسكان العشوائيات، والشرطي الرشيد عليه أنَ يحترم الناس فيحترمونه، وعلى الإعلام تشجيع الشباب على رعاية أحيائهم السكنية ونظافتها.. إلخ) .

نأتي من بعد ذلك إلى النقطة الأخرى «البلطجة» وهي تتصل اتصالًا وثيقًا بالنقطة الأولى، لأن ما يعتقده كثيرون من انتشار (البلطجة) يؤدي إلى ازدياد قلق (الترقب) الذي يؤدي بدوره إلى انتقال الحال المصري العام من الثورة إلى الفورة، من العمل الجماعي إلى القلاقل الفرعية، من الكلي إلى الجزئي. وبطبيعة الحال، فإن الصورة التلفزيونية المصرية خصوصًا والعربية عمومًا، لم تدَّخر جهدًا في تقديم وهَمْ «البلطجية» للمشاهدين على طبق من (فضة) على الشاشة (الفضية) التي لا يكف ضيوفها عن النعيق والزعيق طيلة الوقت، اللهم إلا في وقت الخروج إلى فاصلٍ إعلاني، ونعود!

وفي واقع الأمر، أرى أن «البلطجة» المزعومة في مصر، هي محض وهم كبير شارك كثيرون في صنعه، لأغراض متعدِّدة لن نخوض فيها الآن. فدعونا معًا، ننظر في مفهوم هذه اللفظة (بلطجي) ومعناها، لنعرف حقيقة هذا المفهوم الذي تم الترويج له بكثافةٍ لافتة، عقب قيام الثورة المصرية في يناير الماضي.. وفي ذلك نقول:

من حيث اللفظ فإن كلمة «بلطجي» هي مفردة تركية الأصل، يستعملها العامة في مصر على نحوٍ مخالف لمفهومها الأصلي. فالبلطجي من حيث اللغة (التركية) هو حامل «البلطة» الذي يتولى تنفيذ حكم الإعدام، أو يخرج مع الجنود للقتال مستعملًا سلاحه ثقيل الوطأة.. وعلى المنوال ذاته جاءت مفردات كثيرة، منها: عربجي (سائق العربة) حملجي (الخارج مع حملة الأمن) قلعجي (جندي القلعة)

ثورجي (محترف الهياج) قهوجي (صانع القهوة).. هؤلاء الموصوفون بالبلطجية لا يحملون بلطة في أيديهم بالضرورة، أي أنهم من حيث ظاهر اللفظ ليسوا بلطجية بالمعنى الحرفي للكلمة.

أما من حيث المعنى العام والدلالة الأعم، التي هي الأهم، فإن مفهوم «البلطجي» هو الشخص الذي يعتمد على قوته البدنية من أجل تحصيل المال بانتظام ممَّن يقومون بأعمالهم، ويحتاجون حمايته أو يدفعون عنهم أذاه بتقديم قدر من المال. وقد رأينا صورًا لهؤلاء البلطجية والفتوات[1]، في بعض أعمال الأستاذ «نجيب محفوظ» خصوصًا في ملحمة الحرافيش. والذين عاشوا في مناطق شعبية قبل عقود لا بد أنهم رءوا ظاهرة البلطجة والفتوة عيانًا، لأنها كانت منتشرة آنذاك.

والعجيب في الأمر، أن «البلطجي» بمفهومه الكلاسيكي لا بد أن يكون حريصًا على استقرار الأعمال، وإلا لم يحصل على المال ممن يقومون بأعمالهم. ولا بد أن يحقق الحالة الأمنية في الحارة أو الشارع أو المنطقة التي يقوم فيها بدور البلطجي أو الفتوة، وإلا ساد الاضطراب واحتاج الناسُ إلى بلطجي آخر يقوم بما عجز عنه البلطجي الذي انتهت صلاحيته. ولا بد أن يمتاز البلطجي والفتوة ببعض المزايا الخلقية على الرغم من اعتماده على قوته البدنية وقوة أتباعه، وإلا انتقل من خانة البلطجة والفتوة إلى خانة «الإجرام» والبونُ بينهما شاسعٌ! فهل الذين يهددون أمن الناس في مصر اليوم، بلطجية بهذا المفهوم؟ .. بالطبع لا، فما هم في واقع الأمر إلا خليط يجمع بين الفارين من السجون والهاربين من تنفيذ الأحكام (وهؤلاء مجرمون) وبين سكان العشوائيات الذين صاروا مع فقدان الأمل يكرهون المجتمع العام الذي ظلمهم (وهؤلاء معذورون) وبين الذين أسرفوا في تناول المخدرات القوية فأقعدهم ذلك عن العمل مع إلحاح الاحتياج للمخدرات الطبيعية والكيميائية (وهؤلاء مدمنون) وبين صغار الشباب اليافع في المناطق المهملة تنمويًّا، ويجوسون خلال الديار في

---

(١) الفتوة في أصلها، صفة محمودة يُمتدح بها الشخص المبادر بالخير (في الحديث الشريف: لا فتى إلا عليّ) وقد اكتسبت هذه اللفظة معاني خاصة في المصطلح الصوفي، لكن المقام هنا لا يتسع لشرحها. وشعبيًّا، صارت للكلمة منذ القرن التاسع عشر، دلالةٌ خاصةٌ تقترب من مفهوم البلطجي.

المناطق المرفهة (وهؤلاء مظلومون).. أما الزعم بأن هؤلاء جميعًا بلطجية، فهو زعم لا يتوافق مع طبيعة لفظ «البلطجي» ومعناه.

في ليلة السبت الموافق للسادس والعشرين من شهر نوفمبر (٢٠١١) كنتُ بمنطقة «سموحة» التي صارت منذ قيام الموجة الثانية من الثورة المصرية، مستقرًا للكاميرات التي تنقل إلى الناس ما يسميه الإعلام (أحداث البلطجة) وكان معي صديقٌ يسكن هناك، فجاء من يخبره أن البلطجية يتجمعون خلف مبني يسمى «زهران مول» استعدادًا للهجوم على مديرية الأمن والشقق والمحلات الفاخرة بالمنطقة، ولكن الشرطة وشباب ثورة يناير وسكان المنطقة يستعدون لصدِّهم! طلبت من صديقي أن نقترب من المكان، فوافق على مضض، وهناك رأيتُ العجب:

هؤلاء الموصوفون بالبلطجية محضُ مراهقين بائسين يحملون في أيديهم العِصِيَّ والسكاكين، وقوَّادهم يحملون أسلحة خفيفة. وليس في هؤلاء (البلطجية) بلطجي واحد بالمعنى الحقيقي، فما هم إلا مجموعةٍ من يافعين جوعي أو جهلة أو متشردين، عيونهم زائغة وأبدانهم شديدة الجفاف وملابسهم رَثَّة. هم باختصار، ضحايا عصر مبارك الذين قاموا أو قام القريبون منهم بالإغارة على سوق «كارفور» القريب منهم، فنهبوا في يناير الماضي برعاية الشرطة المنحرفة والمنحرفين من رجال الحزب الوطني، كل ما وجدوه من أجهزة وأطعمة ما كانوا يحلمون يومًا بتذوقها، حتى أنهم يومها نهبوا الألبان والأجبان الغالية والرخيصة، والخضروات أيضًا! ولا شك في أنها كانت بالنسبة لهم لحظة فرح وانتصار وشبع من بعد جوع. فلما وجدوا ما يدعوهم لتكرار الأمر، خرجوا معه يحلمون بتكرار الأمر! أما هؤلاء الذين يصدونهم، فهم «الشرطة» التي قيل لهم إنها انهارت، أو سكان الحي الذين قيل لهم إنهم «الحرامية الذين سرقوا البلد» و «أكلوها والعة» وإجمالًا فإن مَنْ يصدونهم، هم من وجهة نظرهم الظالمون.

ولم تحدث يومها مواجهات، فقد تجمع في الظلام هؤلاء الموصوفون زورًا بالبلطجية خلف محطة بنزين سموحة، واجتمع أفراد الشرطة حول مديرية الأمن من دون أن يتقدموا، واجتمع سكان الحي وشباب الثورة حول ميدان فيكتور عمانويل..

وظل الحال حينًا على هذا النحو، ثم تبدَّدت الجموع وانصرف أولئك وهؤلاء بعدما حصلت الكاميرات التلفزيونية على المشاهد المرجوَّة!

إن وَهْم انتشار «البلطجية» لا بد لنا من إعادة النظر فيه من زاوية أخرى، غير تلفزيونية، ترى في هؤلاء جانبًا آخر لا يقلل من خطورة أمرهم، وإنما يمهِّد لتفكيك ظاهرتهم وتقليل ظهورهم بدلًا من استعمالهم بخبث في تعميق حالة التقلُّب في الترقُّب، التي هي واحدة من أدوات «إجهاض الثورة وإبقاء الفورة».

التوجُّسُ من السلفيين والخوفُ من الإخوان

عقب انحسار الموجة (الأولى) من الثورة المصرية، فور تحقيقها للأهداف (الأولية) ونجاحها في إيصال صوت الشارع إلى أذن الحاكم بعد طول صممٍ منه وصراخٍ منهم بغير مجيب، وتبديد مشروع توريث الحكم «الجمهوري» للنجل غيرِ النجيب، وإنهاء هيمنة أسرة «مبارك» وتنحيته عن الكرسي الذي التصق به، والقضاء على رءوس الفساد ومقاضاتهم. وغير ذلك من الأماني العامة التي طالما راودت خيال الناس في مصر، حتى جعلتها ثورة يناير واقعًا ملموسًا ما كان أحدهم يتوقع تحقيقه في بضعة أسابيع.

وعلى نحوٍ حادِّ الانعطاف، بالغ الدرامية، بدا المشهد المصري العام على صورةٍ أخرى غير تلك التي كانت معتادة قبل الثورة، وكان من ملامح المشهد المدهش الجديد استعلانُ وظهورُ الجماعات الدينية الإسلامية ذات التوجهات السياسية، كالإخوان المسلمين والسلفيين والجماعات المسماة بالإسلامية. وبالمناسبة، فهذه التسميات كلها تحتاج إعادة نظر، فالأصل في المسلمين جميعًا أنهم (إخوان) فلماذا يختص بهذا الوصف فريق منهم؟ والسلفية سمةٌ عامة لفكرنا المعاصر ولا يكاد معناها الاصطلاحي الجديد يقع على مفهوم محدَّد، فلماذا نسمِّي مَنْ أطلق لحيته واحتقر المرأة وكره السياحة بالسَّلفي؟ وقد يكون من المستساغ أن تكون في «الغربة» جماعةٌ مغايرةٌ عقائديًّا للمجتمع الذي تعيش فيه، فيصحُّ آنذاك تسميتها بما يميزها عن بقية الناس المحيطين بهم، فيقال مثلًا الجماعة البوذية في المجتمع المسيحي أو الجماعة

الهندوسية في المجتمع الإسلامي. لكنه من غير المفهوم أن تكون داخل المجتمع الإسلامي العام، جماعة تتميز عن بقية «المسلمين» باسم الجماعة الإسلامية، وإلا صار غيرهم خارج نطاق الإسلام.. المهم أنه جرى في غمرة انحسار الموجة الأولى من الثورة، بعد شهر مارس ٢٠١١ التخطيط لإجهاض «الثورة» المصرية بإحلال «الفورة» في محلها، لتبديد الطاقة الهائلة الدافعة للتغيير، خشية امتداد الأثر الثوري المصري الذي يهدِّد مصالح مصيرية داخلية وخارجية. داخلية من مثل الإمساك بخناق كبار العسكر ممن شاركوا في حكم مبارك لعدة عقود، أو ملاحقة كبار المرتبطين بالنظام السابق الساقط، أو الثأر من رموز الشرطة التي صارت لها دولة غير مسبوقة في تاريخ البلاد. وخارجية من مثل تعويق مصر عن القيام بدور إقليمي يعيد لها الريادة في المنطقة، أو تفريق الجهود الثورية العربية حتى لا تسير على نهج الثورة المصرية فتطيح بمصالح دولية يدافع عنها المستفيدون منها، أو تقزيم الدور الذي تلعبه أمريكا وإسرائيل في هذا الجزء من العالم.. ومن هنا اجتمعت عدة قوى توافقت أغراضها على ضرورة تشتيت عمومية «الثورة» والحطّ بها إلى المستوى الجزئي المتمثل في «الفورة» وفرعياتها، ليسهل بذلك التعامل مع الثورة المصرية والتقليل من آثارها إذا امتد بها المسار.

ولما استطال انتظارُ مصر «الثائرة» لنتائج ثورتها، امتد التشويش بالربوع والنواحي «الفائرة» فوجد الثوار أن عليهم معاودة العزف على الإيقاع الثوري بإطلاق الموجة الثانية من الثورة المصرية، فاحتشدوا في ميادين التحرير من جديد، فوجدوا من جديد قوات «الأمن المركزي» وقد استعادت بعضًا من قواها القديمة، وهي تقف لهم بالمرصاد. وفي الشارع المسمَّى «محمد محمود» في قول، وفي قول آخر يسمَّى «عيون الحرية». سالت على الأسفلت دماءٌ مصرية بريئة، وفُقئت عيونٌ كانت ترنو لمستقبل أفضل للبلاد، فعاد الحاكمون إلى نهجهم الرامي إلى إجهاض الثورة وإبقاء الفورة، بأن تم الإعلان الحاسم عن أن انتخابات مجلس الشعب سوف تجري في موعدها (بعد يومين) بينما دماءُ المقتولين لم تزل على الأسفلت طريةً، وجثثُ القتلى (الشهداء) التي كانت قبل بضعة أيام ملقاة فوق أكوام القمامة، لم تزل في المشرحة ولم تُدفن بعد.. وعبثًا، نادى بعض المخلصين بتأجيل «الانتخابات البرلمانية» ولو لأسبوعين فقط، فلم يسمع لندائهم أحد.

وما كادت الانتخابات تبدأ، حتى أعلن المتحدث باسم «المجلس العسكري» أن البرلمان القادم لن يشكِّل الحكومة. وما كادت هذه الانتخابات تُنهي يومها الثاني، حتى صدحت الأبواق الإعلامية زاعقةً بأن الإسلاميين قادمون للأخذ بزمام الحكم في مصر. وما كادت الناس في مصر تفرح بمرور يوميّ الانتخابات من دون «الانفلات الأمني» الذي كان متوقعًا، حتى خرجت نتائج أولية تقول إن الإخوان والسلفيين اكتسحوا صناديق الانتخابات كلها. وما كانت الانتخاباتُ فيما أرى، إلا دورة جديدة من دورات «الفوران» الذي سيمتد بنا لفترة، تثور خلالها المخاوف وتهيج الظنون وتكثر الطعون، فتبقى الأمور بيدِ (المجلس) من جديد، إلى حين إشعار آخر.. وإشهار آخر.. وإبهار آخر يشوِّس عيون «زرقاء اليمامة» الرانية نحو مستقبل مصر[1].

في طريقي إلى لجنة الانتخابات سألني أحد الأصدقاء مستنكرًا: كيف تكون مناصرًا للثورة المصرية ومتأكِّدًا من أن هذه الانتخابات هي خدعةٌ لتشتيت الأنظار، ثم تذهب للإدلاء بصوتك؟ .. أجبته بضرورة أن نفعل هذا وذاك، فنشارك الراغبين في ضبط الأمور بأداء الواجب الانتخابي، ونشارك الحالمين بمستقبلٍ أفضل بتأييد الموجة الثانية من الثورة المصرية؛ ومهما بدا من خلافٍ بين هذا الموقف وذاك، فكلا الأمرين يرتجي الخير لمصر ولا بد من القيام به.. عاد الصديقُ فسألني مستفهمًا: وماذا عن الوزارة الجديدة التي يشكلها الآن «الجنزوري» أليست هي حركة جديدة لإجهاض الثورة وإبقاء الفورة؟ قلت : بلى.

وبلا تحفظٍ ثارت المخاوفُ عقب تباشير الانتخابات، وعسعس التوجُّسُ من (الإسلاميين) حتى من قبل الإعلان عن النتائج الرسمية للدور الأول من المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية. وظهر بالإعلام بعض السلفيين مبتهجين وساكبين على نار التوجُّس العام زيتًا جديدًا، فمنهم مَنْ قال بأن أدب الأستاذ «نجيب محفوظ» يدعو للدعارة! ومنهم مَنْ قال إن وجه المرأة مثل فرجها! ومنهم مَنْ قال بأنهم حين يحكمون سوف يقبلون غيرهم على مضضٍ، لكنهم لن يسمحوا المسيحيِّ بتولِّي أيِّ منصبٍ قياديٍّ

(١) بعد شهور، وأثناء مراجعتي لبروفات هذا الكتاب، كان حُكم المحكمة الدستورية العليا في مصر قد صدر بحلِّ مجلس الشعب (البرلمان) لأن الانتخابات التي أتت به، كان يشوبها عوارٌ قانوني!

! ومنهم مَنْ أكد أن «السلفية» آتيةٌ للحكم لا محالة والإسلاميين قادمون بلا بديل.. وما هذه فيما أرى، إلا ترهات إعلامية تقترب من التهريج والبهرجة التلفزيونية، بأكثر مما تتصل بطبيعة هؤلاء الناطقين باسم الإسلام الصحراوي الأصفر في وطن الإيمان السمح الأخضر.

وبلا تردُّد، أميلُ إلى القول بأن (السلفيين) ليسوا مؤهلين لقيادة مصر، ذلك لأنهم مهما كان من وفرة الأصوات الانتخابية التي أُعطيت لهم، ومهما سيكون من نتائج في الخطى الانتخابية القادمة، ومهما سينتهي إليه النظر في «الطعون» الكثيرة المقدَّمة ضدهم، ومهما كان من «الملاعبة» التي تجري في الخفاء بينهم وبين قادة العسكر الحاكمين[1]. فإن مصر لن تكون يومًا بلدًا (سلفيًّا) بالمعنى الذي انتشر مؤخرًا، والسلفيون ليسوا جماعة واحدة حتى تتآزر لقيادة البلاد، واللعب السياسي سوف يفسد السلفيين مثلما هو مفسدٌ للعسكر.

وبلا تطويل، فإن ما ينطبق على الموصوفين بالسلفية ينسحب أيضًا على المعروفين بالإخوان المسلمين، فهؤلاء وأولئك بينهم خلافات لا تكاد تقع تحت الحصر. وليس صحيحًا ما يشاع من أنهم سوف يتوافقون جميعًا على قلب رجلٍ واحد تحت قبة البرلمان، إذا طُرح أحد الموضوعات التي تبدو صريحة الحكم في الشريعة الإسلامية، كإباحة المشروبات الكحولية، أو تلك الموضوعات الملتبسة وليس فيها حكمٌ شرعيٌّ محدَّدٌ كأن يثار مثلًا موضوع حظر السياحة لأنها نشاطٌ اقتصادي كريهٍ لا تدعو إليه الشريعة! ففي هذه الحالة سوف يجري بينهم الخلاف على أُسسٍ شرعيةٍ أيضًا، وتُساق على لسان بعضهم حُجج تقدح في موقف بعضهم الآخر، كأن يستعمل أحدهم المبدأ الشرعي القائل «درء المفاسد أولى من جلب المنافع» أو يُلتفتُ آخر على الأمر، ويستعمل القاعدة المطاطية «السياحة مثل كل شيء، رديئها رديء وجيدها جيد».. وغير ذلك من (الحيل الفقهية) على النحو الذي شهدناه قبل عشرين عامًا على الساحة (السلفية) بصدد الموقف من التلفزيون، وكان معظم «السلفيين» لا يضعون في بيوتهم أجهزة

---

(١) هذه الفقرة نُشرت بنَّصها هذا، قبل إعلان نتائج الإنتخابات وفوز السلفيين مع الإخوان بالأغلبية الساحقة للبرلمان الذي انحلَّ لاحقًا بحكمٍ «قضائي، دستوري» حسبما سبقت الإشارة.

تلفزيونية، ثم أقبلوا على الأمر وصارت لهم بعد حين قنوات تلفزيونية «خاصة» كثيرة، لا يملك مثلها اليساريون ولا العلمانيون ولا الليبراليون.

.. إن التوجُّس من السلفيين والخوف من الإخوان، أو الخوف والتوجس من كليهما، هو شعورٌ عامٌّ عامرٌ إعلاميًّا، لكنه في غير محله أو غير مبرَّر. وقد ساهم في إذكائه وتهييجه أصحاب المصالح في الإذكاء والتهييج، ابتداءً من البرامج الحوارية التلفزيونية «المنقِّبة» عن كل مثيرٍ لضمان أرباح «الفقرة الإعلانية»، وانتهاءً بالحاكمين الذين ذكرتُ في مقالةٍ سابقةٍ أنهم لم يجلسوا سابقًا على كرسي الحكم ثم يتركوه طوعًا.

يتساءلون: كيف نجح الإخوان والسلفيون في الانتخابات؟ الإجابة عن هذا السؤال السهل، سهلة. فالانتخابات هي أحد تجليات «اللعبة» السياسية، وقد كان «الملعب» خاليًا. والانتخابات هي الحصر العددي لأصوات الناخبين والنسب المئوية لهذه الأعداد، والمناطق التي تصوِّت للسلفيين والإخوان هي الأكثر عددًا. ومن هنا، فإن الأعداد والإعداد، كان كلاهما بيدِ أصحاب الاتجاهات الدينية ومن اللازم أن يكون كلا الأمرين (العدة والعدد) بأيديهم. لماذا؟ .. سوف أقصُّ أولًا، واقعة جرت قبل عامين:

مع ازدحام طريق الكورنيش صيفًا لكثرة الوافدين على الإسكندرية، كنت أعود عصرًا من مكتبة الإسكندرية إلى منزلي بالمعمورة، بالالتفاف حول المدينة من الطريق المسمَّى بالدائري (وما هو بالدائري) وفي أحد الأيام كنت أثناء القيادة مشغولًا بمكالمة هاتفية، فدخلت سهوًا في غمرة الزحام إلى طريقٍ جانبيٍّ، أسبق من الطريق الذي كان يجب أن أدخل منه. وإن هي إلا دقائق معدودات، حتى ضاق الطريق واختلفت المعالم المعتادة! فأنهيت المكالمة لأجد نفسي في منطقةٍ ما كنت أظن أن يوجد بالإسكندرية مثلها، فما هي في واقع الأمر إلا مستعمرةٌ عشوائيةٌ لحقت بالإسكندرية على جوانب الشارع المهول المسمَّى (خمسة وأربعين) .. وقد قضيت يومها ساعتين، حتى أستطيع الخروج من بين الشوارع الضيقة، والأزقة التي لا يزيد عرض بعضها عن مترين. وقد شعرت بالعار العام، لأن بمصر أناسًا يعيشون بهذه الكثافة في هذا البؤس. وشعرت بعارٍ خاصٍّ لأنني كنت قبلها، أتوهَّمُ أنني أعرف كل شبر في شوارع الإسكندرية، فإذا بي يومها يأخذني «التيه» مع أول انحرافٍ يسيرٍ عن الطريق المرسوم.. بعدها

بأيام رأيت من واجبي التعرف على الإسكندرية من جديد، لأن مدينتي التي هي مرآة وجودي كان لها دومًا جانبان (منذ عصرها البطلمي الأول حتى سنوات قريبة) جانبٌ «شعبيّ» يضم مناطق محرم بك وكرموز وبحري، وجانبٌ متفرنج يسمى «خط الرمل» لأنه يبدأ من محطة ترام الرمل، ويمر بمناطق الشاطبي والإبراهيمية وكليوباترا وجليم ولوران. وكان كلا الجانبين نظيفًا، ومعتزًّا بذاته (هما في الواقع صورة معاصرة للحي الملكي، وحي المصريين بالإسكندرية البطلمية) وكان للجانبين دومًا ملحقات تشبه «الضواحي» بالنسبة لمدينة الإسكندرية، فمن الغرب «العجمي» ومن الشرق «أبو قير» ومن الجنوب «أبيس».. ولم نكن نسمِّي هذه الملحقات (الإسكندرية) لأنها خارجة عنها، وليست متصلة عُمرانيًّا بها.

ومع التحيُّز الحكومي للمناطق الحضرية، وإهمال برامج التنمية في الريف والأطراف، جرى نزوحٌ عشوائيٌّ هائلٌ أحاط سكانه بالمدن الكبيرة عمومًا، وبالإسكندرية خصوصًا، فاتصلت المناطق السكانية التي كانت فيما سبق (ضواحي) ثم التحقت بها المناطق التي زرتها بعد يوم (التيه) الذي أشرت إليه. فلما مررت بالحواف الجديدة للإسكندرية، رأيتُ الهول وفرط الفقر في مناطق «محسن الكبيرة» و «محسن الصغيرة» و «الطوبجية» و «المأوى» و «أبيس» وغيرها. وكنت أيامها أكتب رواية (النبطي) وأستحضر في ذاتي الشخصية الرئيسة في الرواية، وهي الفتاة المصرية «مارية» التي عاشت روائيًّا قبل ألف وأربعمائة عام، فوجدتني أقول على لسانها في القسم الثاني من الرواية: أهذه البلاد بلادي؟

وملايين الناس الذين يعيشون بؤسهم في هذه المناطق الجديدة، كان لا بد لهم من وسائل ضبط اجتماعي. ومعروفٌ أن لهذا الضبط نوعين، ضبطًا (رسميًّا) يتمثل في القانون العام والسيطرة الشرطية، وضبطًا (غير رسمي) يتمثل في منظومة الأعراف الاجتماعية وموروث التقاليد عند الجماعات المتجانسة. ولأن هذا الحشد الكبير، غير المتجانس أصلًا، جرى اجتماعه بهذه المناطق على نحوٍ عشوائي من دون إقرارٍ لوسائل الضبط الرسمي وغير الرسمي، فقد كان أمام الناس هناك طريقان. إما أن تصير هذه المناطق مرتعًا للإجرام والانحراف بعيدًا عن أي ضوابط، أو أن ينصاع الناسُ هناك

للضبط البديل المتاح (الإسلاميين الجدد) باعتبارهم قوة الضبط الوحيدة الفاعلة في هذه التجمعات.

ومن هنا توهَّم كثيرون أن الإسكندرية هي معقل للسلفيين، وأن نجاح الإسلاميين مضمون بالذات في الإسكندرية. وفي واقع الأمر، ليست هذه المناطق أصلًا (الإسكندرية) التي عرفها التاريخ القديم والمعاصر، وهذه المستعمرات الملحقة بالمدينة ليس لأهلها بديلٌ عن الاستمساك بالإسلاميين، بل هم لا يعرفون غيرهم، وذلك من أجل إقرار أي «نظام» في تلك الأحياء الجديدة العامرة[1]. وفي واقع الأمر، فقد صنع نظام مبارك هذا الواقع بإهماله لهؤلاء المصريين الذين لا ذنب لهم إلا أن الله خلقهم في زمن مبارك، ومن ثم فليس مدهشًا أن يتقدم الإسلاميون في هذه الأماكن التي يجب أن نسميها (لواحق الإسكندرية) أو أطراف قطاعها الحضري المتصل، ولا يجوز أن نعمِّم القول بأن الإسكندرية هي معقل السلفية، لأنه قول غير صحيح، إلا إذا قصد «ملحقات» الإسكندرية وأحياءها الفقيرة لا قلب المدينة ذاتها.

وحين قامت الموجة الأولى من الثورة، هابها السلفيون الذين كانوا يعانون مع بقية المصريين من ظلم نظام مبارك، وقال بعض شيوخهم بتحريم الخروج على الحاكم التزامًا منهم ببعض المواقف الفقهية القديمة، بينما تأخر الإخوان في اتخاذ قرار. لكن الشباب من أولئك وهؤلاء، انهمكوا بدافعٍ وطنيٍّ (لا عقائدي) في الثورة، وكانت لهم مواقف مجيدة منذ يوم الخزي الحكوميِّ المسمَّى إعلاميًّا «موقعة الجمل».. ولما انحسرت الموجة الثورية، انكشف قاع المجتمع المصري وتقلَّبت أرضه فأخرجت ما أدهش الناس، وكان من هذه المدهشات: اكتشاف انتشار المذهب السلفي في عموم البلاد، والانتباه إلى تغلغل الإخوان في بنية المجتمع.. ولم يدرك الجاهلون المندهشون، أن هذا كان أمرًا طبيعيًّا لا بد أن يعقب الثورة، وهذا الظهور (المفاجئ) لم يقتصر على (الإسلاميين) وحدهم وإنما دفع (المظاليم) كلهم، على كثرتهم، إلى قلب الأحداث وبؤرة المشهد. فمثلما طفا على السطح الإسلاميون، ظهر أيضًا نقيضهم! وإلا فما

---

(١) عادت الإسكندرية بعد الانتخابات البرلمانية، ببضعة أشهر، وأعطت أغلبية أصواتها في الانتخابات الرئاسية (المرحلة الأولى) للمرشح اليساري: حمدين صباحي.. الذي يمثل «نقيض» الاتجاهين السلفي والإخواني.

بال تلك الفتاة التي تعرَّت على الملأ ونشرت صورها عاريةً، وجهها وفرجها؟ وما هذا النجاح الكبير للفيلم الفقير فنيًّا، المثير جنسيًّا: شارع الهرم؟ ولماذا كان (شارع الهرم) ذاته، هو أول الأنشطة التي استعادت حيويتها بمصر، فور انحسار الموجة الأولى للثورة؟ وما سر انتشار قنوات (الرقص الشرقي) التي تحظى اليوم بقبول واسع عند المصريين في غمرة المناخ الثوري؟ .. ولا يعني ذلك أنني أدين الرقص الشرقي، وإنما مرادي الإشارة إلى أن تقليب بواطن المجتمع المصري بعد الثورة، أظهر المتناقض (المختفي) من الأمور جميعها.. وسوف أختم هذا الكلام بذكر واقعةٍ أخرى جرت قبل سنوات قليلة، لعلها تلقي مزيدًا من الضوء على هذه الجماعة المصرية المسماة إجمالًا (السلفية) وطبيعتها. وهي واقعة ملخصها الآتي:

كنتُ أتألم كثيرًا من المصير الذي لقيه الباحث والمفكر المصري، الصديق: نصر حامد أبو زيد. وكنتُ وما زلتُ، أعتقد بأنه راح ضحيةً لضجةٍ إعلامية مفتعلة انتهت بخروجه إلى منفاه الاختياري بهولندا. وكان إذا جاء في زيارة، يجريها سرًّا ثم تُنشر أنباء ولقاءات إعلامية معه، بعد انتهاء الزيارة، تحسبًا للإسلاميين الذين سوف يقتلونه إذا عرفوا بوجوده في مصر (هذا ما كان يزعمه أيامها الزاعمون) .. وفي منتصف العام ٢٠٠٨ اتصلت تلفونيًّا بالدكتور نصر أبو زيد، ودعوته للمجيء إلى الإسكندرية والبقاء فيها ثلاثة أسابيع للمشاركة في برنامج (الباحث المقيم) الذي أقيمه ضمن أنشطة مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، ويقدم خلاله كبار الباحثين مجموعةَ محاضرات تضم خلاصة أفكارهم في المجال الذي تخصَّصوا فيه.. قلتُ ذلك له، فضحك وهو يقول:

- يا عم يوسف حرام عليك، إنت عاوزني أموت عندك؟

- يا نصر سيبك من الكلام الخرافي ده. وبعدين كلنا ها نموت في الآخر، خلِّينا نموت في بلدنا أحسن.

- طيب، هل سأعبِّر عن أفكاري بحرية أم ستحجر عليَّ لأني في ضيافتك؟

- يا نصر، قل ما تشاء، وسيكون ما تقول مطروحًا للمناقشة العامة.

- موافق.

عند الإعلان عن البرنامج، اعترض مدير أمن المكتبة ونقل لمديرها العام أن الجهات الأمنية العليا ترفض إقامة هذا الحدث بالمكتبة، خشية حدوث أعمال عنف من الجماعات الإسلامية والسلفيين. قلتُ لهم وقتها إنهم يتاجرون بالأوهام، ولا بد لنا في مكتبة الإسكندرية من القيام بما يجب علينا القيام به، وإلا فلا معنى لعملي بالمكتبة. قالوا إن الأمر بيدِ جهاز أمن الدولة المسمَّى في الإسكندرية (الفراعنة) نسبةً إلى اسم الشارع الذي يقوم بقربه المبني الحصينُ لجهاز أمن الدولة. فذهبتُ إليهم، وفاوضت اللواء الذي يرأسهم حتى أقنعته بأهمية الأمر، وضرورة استضافة الدكتور نصر حامد أبو زيد.. سألني: وماذا عن تأمين الدكتور نصر؟ فأجبت بأنني لا أرى خطرًا حقيقيًّا يتهدَّده، وسأكون معه دومًا ولن أسمح بوقوع مكروهٍ له.. قال:

ـ وليه انت مهتم بنصر أبو زيد؟

ـ لأنه لحمنا ودمنا، ووجوده خارج مصر حتى اليوم فضيحةٌ لنا في العالم كله.

ـ طيب، أنا موافق.

قبل المحاضرة الأولى بيومين، سألني سلفيون إن كان يمكنهم حضور الندوات، فأكدت لهم أنها ندوات عامة وحضورها غير محظور. ويوم المحاضرة الأولى جاء بعضهم مبكرًا، ودخلوا مع بقية الناس واتخذوا موضعًا في القاعة (جلسوا متجاورين) وما كدت أشرع في تقديم الدكتور نصر أبو زيد مشيرًا إلى بعض جهوده في مجال علوم القرآن، حتى علت من خارج القاعة جلبةٌ لأن فريقًا آخر من السلفيين جاءوا في الجلابيب البيضاء، فمنعهم الأمن (الداخلي) وكادت تحدث بين الفريقين مشادة، لولا أن نزل مدير المكتبة بنفسه وكفَّ تعنُّت الأمن وأدخل (الإخوة) إلى القاعة، فجاءوا زرافات في الأردية البيضاء واللحى الطويلة.. واستمعوا، وناقشوا، وتحاوروا بهدوء. ثم واظبوا على الحضور، وكان يأتي أحيانًا معهم بعض الأجلّة من مشايخهم، ولم يحدث منهم أيُّ فعلٍ مذموم أو قول، خلال حضورهم الجلسات والمؤتمرات التالية.. فعرفت أن ما اشتهر عنهم سابقًا، كان محض خدعةٍ أمنيةٍ يقوم بها بعضُ المنتفعين.

وتوالى مجيء نصر حامد أبو زيد، ومجيء السلفيين أيضًا، بل صار أول متحدث

رسمي باسم «حزب النور» واحدًا من تلامذتي العاملين تحت إدارتي بمركز المخطوطات[1]، وصار «نصر أبو زيد» قبل وفاته بعامين عضوًا في مجلس إدارة مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، وهو المجلس الذي يشرف أيضًا بعضوية رجالٍ من أمثال «محمد سليم العوا، بشار عواد معروف» وهما من رموز الفكر الديني الإسلامي المعاصر.. ولطالما جلس هؤلاء جميعًا على منصةٍ واحدةٍ أمام جمهورٍ واحدٍ يجمع بين العلمانيين والسلفيين، والمتفلسفين والإخوان، وإخوان الصفا وخلان الوفا.

الحالةُ الحدوديةُ الحرجة (ليبيا نموذجًا)

تأتي ضرورة النظر في «حرج» الحالة الحدودية، وخطورة انعكاساتها، في إطار استعراض الأثر العميق للعملية العجيبة الجارية في مصر الآن. وهي عملية تفريغ الثورة المصرية التي انطلقت في يناير الماضي من محتواها، وإحلال الفورة (وبالأحرى الفورات) في محلها لصرف الأنظار عن المسار العام للثورة المصرية، بإشعال الحرائق (المحدودة) المشوِّشة على التوجهات الأساسية لثورة المصريين (الأولى) في تاريخهم.. لماذا؟ لأن الثورة المصرية الحقة التي انطلقت في يناير الماضي، تهدِّد سلطان البعض أو بتعبير أدق: تهدد مصالح بعض الذين ارتبطوا بالسلطان السياسي (الساقط) الذي كان الرئيس المخلوع مبارك هو رمزه الأول، لكنه بالطبع لم يكن المستفيد الوحيد منه.

والأحداث التي التهبَت فجأةً في البلاد، مع مجيء الموجة الثانية من الثورة المصرية، ثم قمعها في شارع «محمد محمود» على النحو المريع الذي رأينا خلاله عيونًا تُفقأ وشهداء تُلقى جثثهم على أكوام القمامة (إلى آخر هذه الشناعات) شغلت النظر بالداخلي عن الخارجي، لا سيما أن الأحداث تتلاحق على وتيرة أسرع من قدرة العقل الجمعي على استيعابها.. فمن شائعاتٍ لا تنتهي إلى انفلاتٍ أمني متعمَّد، ومن حسرة الثورة

(١) هو الدكتور محمد يسري سلامة، الذي توفِّي (فجأة) قبيل صدور هذا الكتاب، بأيامٍ قلائل.

إلى فورة الانتخابات وتهييج الخوف من جماعات الإسلام السياسي. وغير ذلك من الوقائع العجيبة الداعية إلى تأجيل النظر في الآثار (الخارجية) للثورة المصرية، من أجل النظر في الأمور الداخلية الأكثر خطورةً وإلحاحًا.. ولكن ذلك لا يعني بالطبع، أن المسائل الخارجية المرتبطة بالثورة، أقل أهميةً وإلحاحًا من مثيلاتها الداخلية.

وقد رأينا سابقًا، كيف كان تعاملنا مع المسألة الإسرائيلية غير رشيد (قبل قيام الثورة) وكانت ثورة يناير فرصة لإعادة بناء التصورات المصرية الإسرائيلية، على نحو مختلف يخالف النهج العشوائي (التهويني والتهويلي) الذي هيمن على نظرتنا لإسرائيل. غير أن خمود الروح الثوري وانقلاب الثورة الحقة إلى فورة فارغة، أدى بنا إلى العودة لعبثية المواقف المصرية تجاه إسرائيل، وتم اختزال المواجهات المعقدة في (لعبة) إنزال العلم الإسرائيلي من فوق (السفارة) التي هي مجرد شقةٍ في عمارةٍ بوسط القاهرة كانت محاطةً قبل الاعتداء عليها بسور إسمنتي (جدار عازل) يثير السخرية، وفجأةً أُخلي الطريق لإفساح المجال لمتسلقي مواسير الصرف الصحي، ليصلوا إلى العلم المرفرف فوق العمارة العالية وينكِّسونه وسط تهليل الجمهور، كأننا بذلك حققنا إنجازا ثوريًّا وتم لنا الانتقام من إسرائيل.

وحرجُ الحالة الحدودية لا يتوقف على ما يجري مع إسرائيل القابعة على الحدود الشرقية لمصر، وإنما يعمُّ الجوانب الحدودية كلها ومن بينها الجانب الغربي لمصر.. وبيان الأمر كما يلي: عندما خرج الثائرون على القذافي من «بني غازي» قاصدين إسقاط القذافي ودولته العتيدة، ومن قبل أن يتم دعم الثوار الليبيين بأسلحة وقاصفات حلف الناتو، كتبت ما نصه: «أيام القذافي صارت معدودة، لكن دماءً كثيرة سوف تسيل على الأرض الليبية» وكنت أيامها أتوقع من مصر تحت ولاية المجلس العسكري، الحاكم، أن تسرع بمد يد العون للثوار في ليبيا، لأن ذلك من الأمور التي يُفترض أن تجري بشكلٍ تلقائيٍّ لعدة أسبابٍ، من أهمها:

أولًا: ابتدأت ثورة ليبيا من جانبها الشرقي وتحديدًا من بني غازي، وهي المنطقة التي كانت دومًا امتدادًا طبيعيًّا لمصر، بل ظلت جزءًا منها طيلة التاريخ. فمنذ الزمن المصري القديم، لم ينظر أهل مصر إلى شرق ليبيا على اعتبار أنه بلد

آخر، ولم يجد المصريون القدماء غضاضةً في أن تكون إحدى الأسرات التي حكمت مصر زمنًا طويلًا، وهي الأسرة الثانية والعشرون «ليبية»، لأن أجيالها الأقدم كانت قد تداخلت مع الكيان المصري المعاصر ومع الجيش، من قبل وصولهم إلى حكم البلاد بفترة طويلة.. وبالطبع، لم يكن هناك آنذاك ما يسمى «ليبيا» وإنما هي فحسب: الإقليم الغربي لمصر.

وفي الزمن اليوناني الروماني (البطلمي) الذي امتد لمئات السنين، كانت المنطقة الشرقية من ليبيا تسمى «بنتا بوليس» أي المدن الخمس الغربية التابعة للإسكندرية «عاصمة مصر» آنذاك، ومن هناك جاء «مرقس الرسول» كاروز الديار المصرية، وجاء أيضًا «آريوس» الهرطوقي الأعظم في نظر الكنيسة المرقسية، والموحِّد الأول في نظر المسلمين من بعد[1]. وهو الأمر الذي يدل على انعدام الفوارق الحدودية وعدم وقوفها حائلًا أمام الناس جميعهم، على اعتبار أنهم في نهاية الأمر تابعون للإسكندرية ومصر وليسوا غرباء.. وكذلك كان الحال في الزمن الإسلامي، حيث «البلد» الذي يلي مصر من جهة الغرب، هو ما أسماه العرب «إفريقيا» ونسميه اليوم «تونس» ولم يكن هناك تمييز نوعي لهذه المنطقة التي سميت قبل مائة عام فقط «ليبيا».

ولما سبق، ولغيره، كان لا بد لمصر الثورة أن تستعين بالوعي التاريخي، لوضع الأسس التي يقوم عليها التفاعل الرشيد مع الجهة الغربية للبلاد، لا سيما أن ثورةً عارمة تجري في البلدين.

ثانيًا: إن الثائر الحق بكل ما فيه من نُبل، لا بد له من الالتحام مع الروح الثوري في كل مكانٍ فضلًا عن الأماكن اللصيقة التي هي امتداد طبيعي لبلاده في قول، وفي قولٍ آخر جزء منها. وقد رأينا مصر بعد ثورة الضباط عام ١٩٥٢ (على اختلاف الآراء حولها) تلتحم مع الحكومات الثورية في أنحاء الأرض من كوبا إلى باندونج.. ومن ثم، فقد كان الأَوْلى بنا ما دمنا ثوارًا حقيقيين أن

(١) في بعض كتب التاريخ الإسلامي، يُشار إلى آريوس بالتالي: عبد الله بن أريس، رضي الله عنه!

تتفاعل بعمق مع الثورة الليبية التي وإن كانت تجري في بلد مجاور (بالمعايير الحدودية الكولونيالية، الاستعمارية) إلا أنها في نهاية الأمر ثورة تقوم بمحاذاة بلدٍ ثائر، ومن المنطقي أن تتفاعل الثورتان وتتمازجا. لا سيما أن الهدف من وراء الثورتين المصرية والليبية كان متشابهًا، بل متطابقًا فكلاهما كان يسعى إلى: إسقاط استبداد حاكم استمر فوق الكرسي عقودًا .. القضاء على فكرة التوريث لجمال مبارك ولسيف الإسلام القذافي.. إيقاف النزيف العام والنهب الغشوم لثروات البلاد، اعتمادًا على الذراع الاستخباراتية وسطوة الجيش. وغير ذلك من أوجه الشبه بين الثورتين، مما يجعل المسارعة المصرية إلى دعم الثورة الليبية، أمرًا منطقيًّا ومتوقعًا.

ثالثًا: يعيش في شرق ليبيا وغربها، مئات الآلاف من المصريين الذين لا يعلم إلا الله عددهم. فالبعض يؤكد أن عددهم يبلغ المليون مصري، بينما البعض الآخر يزيد العدد إلى ما فوق المليونين. وأيا ما كان، فإن هؤلاء المصريين يعدُّون بمئات الآلاف وكان الواجب على مصر (الثورة) أن تنشغل بهؤلاء المحصورين بين مطرقة السندان الثوري، وسندان الغباوة القذافية.

رابعًا: ما دامت مصر (الثورة) تريد استعادة الدور المصري «الحيوي» في المنطقة، فقد كان الواجب عليها المسارعة إلى إعلان موقف واضح من الثورة الليبية، ولو على مستوى التأييد السياسي للثوار. وهو أمر لا يمكن الاحتجاج ضده بأننا كنا مشغولين بالداخل، فمهما كان من درجة هذا الانشغال فهو لم يكن ليمنع من إعلان موقف «رسمي» من مصر، يدعم حركة التحرر الليبي الوليدة.. ولا أريد أن أزيد أو أتزيد، بالإشارة إلى الدور الذي سارعت إليه «قطر» بينما مصر مشغولة باللعب السياسي بمسألة الأولية: الدستور أولًا، الانتخابات الرئاسية أولًا، محاكمة مبارك أولًا، استعادة ثروات مصر أولًا، إدارة عجلة الإنتاج أولًا.. إلخ، مع أنني لم أفهم المانع في أن تتم هذه الأمور جميعها (معًا) في خطوط متوازية تهدف كلها إلى الخروج بمصر، والمنطقة، من حضرة الغياب الذي امتد عقودًا من الزمان.

..غير أن الدواعي والأسباب السابقة، لم تحرِّك مصر في اتجاه الدعم اللازم للثورة الليبية. أو بعبارة أدق، لم تدفع المجلس العسكري لوضع (إستراتيجية) للتعامل مع ما يجري في ليبيا، لأنه انشغل عنها بما يجري في الشارع المصري، أو ما يجريه المجلس عن عمدٍ أحيانًا، أو بغير قصدٍ في أحيانٍ أخرى. غير أن هذا (التقصير) لم يقتصر على المجلس العسكري، بل شمل أيضًا القوى السياسية التي لم نر لها موقفًا معلنًا مما يجري في ليبيا، كأن الأحزاب والجماعات السياسية المصرية لا تدري بما يجري من حولنا. وحتى الجموع الثائرة في مصر، غاب ذلك عن وعيها بسبب انشغالها بما يتفاقم في (حوش البيت) المصري، أو في الحوش المصري للبيت الليبي.

ومع تصاعد العنف إبان المواجهات التي جرت بين الثائرين في ليبيا وحاكمهم الدموي (الهزلي) معمر القذافي، عانى المصريون المغتربون في ليبيا من ويلات عديدة، ولم يجدوا سبيلًا للخروج من هناك حتى بادرت دولٌ أخرى لنقلهم بالسفن والطائرات، ثم تحركت (القيادة المصرية) تحت الضغط، وأرسلت بعض السفن لنقل بعض هؤلاء البائسين، بينما دولة عربية مثل «قطر» الواقعة جغرافيًّا عند أبعد نقطة عن ليبيا!، تضع يدها في الأرض الليبية وكأنها الأرض المجاورة للقطريين، لا للمصريين.. وقد كان ذلك عندي من عجائب الأمور.

طيب. لو قلنا إن ما جرى من تقصير مصري تجاه الأحداث في ليبيا، كان مرجعه إلى الاضطراب العام الواقع بمصر، بسبب الابتداء المفاجئ للثورة المصرية في يناير الماضي. فماذا سنقول في الإهمال الحالي للحالة الليبية، والأحوال الحدودية كلها، بعد شهور من قيام الثورة في مصر؟ وهل سنظل متغافلين عما يجري هناك؟ وإلى متى سيدوم هذا التغافل، على الرغم من الروابط الوثيقة بين البلدين والأثر القوي المتبادل بينهما؟.. إن التشويش على الثورة المصرية، والحرص على إجهاضها وإحلال «الفورة» مكانها بسبب التكالب على المكاسب، أو لأي سبب آخر، يؤدي إلى إهمالٍ للوقائع التي تجري بسرعة على الحدود المصرية، سواءً في ليبيا أو السودان أو السعودية أو إسرائيل. وهو إهمالٌ سوف ندفع ثمنه غاليًا بعد حين، لأن الأحداث المتلاحقة في النواحي الحدودية اللصيقة (والبعيدة أيضًا) لا بد لها في نهاية الأمر أن تنعكس بشكل

مباشر على الواقع المصري، وتؤثرُ فيه بشكلٍ كبيرٍ لا يمكن التغافل عنه إلى الأبد، بل لا بد من توجيه أنظارنا نحوه واتخاذ ما يلزم من تدابير تتلافى التقصير المصري تجاه ليبيا.

على أن الأمور الليبية لم تستقر بعد مقتل القذافي والتنكيل بجثته، ولم تتوقَّف مع قطع أصابع ابنه عقابًا على إشارته بها وهو يهدد الناس أثناء الثورة الليبية، مستهينًا بالثائرين على طريقة «مَنْ أنتم» - التي ابتكرها أبوه - ولم تقتصر على مشاهد العنف التي رأيناها على الشاشات والمشاهد الأخرى التي لم نرها، لأن الذين يتحكمون في الإعلام لا يريدون لها أن تُرى، أعني مشاهد من نوع: مقتل قائد الثوار «عبد الحميد يونس» على أيدي الثوار، تغيير التحية المعتادة «السلام عليكم» لتكون بعد الثورة: الله أكبر، حوادث الاغتصاب التي جرت من الفريقين، الميليشيات والثوار.. ما لا حصر له من أسلحة مكدسة في بيوت الناس، ومستعدة في أي وقت للإطلاق على المخالفين للمسلَّحين.. قطع الطرق الحدودية مع مصر وتونس.. تهريب الأسلحة المتقدمة من ليبيا إلى مصر.. القلاقل التي تثور هناك في كل حين ولا نعلم إلا القليل عن القليل منها.. التداخل بين القبائل الليبية الممتدة في غرب مصر، وأصولها في ليبيا.. ضرورة إعادة إعمار ليبيا بعد دفع تكاليف ثورتها عالية التكلفة.

لا مناص من الإقرار بأننا نحن المصريين لا نعيش في العالم وحدنا، ولسوف نتأثر بشدة بكل ما يجري من حولنا، خاصةً خلف حدودنا القريبة. ولا بد من الإشارة إلى أن الحالة الليبية لا تزال حُبلى بحوادث عنف سوف تقع متفرقة، ثم تتأجج مع اقتراب الصيف القادم وابتعاد الوهج الثوري.. وهذه الأمور كلها، لا ينبغي علينا في مصر أن نهملها ونتقاعس عن النظر إليها بما تستوجب من اهتمام، لأنها ستكون مؤثِّرة لا محالة في الواقع المصري(١).

إن الواقع المصري، والمستقبل أيضًا، لا يتشكل في الفراغ بعيدًا عن تلك الحوادث الجارية خلف الحدود في ليبيا وفي غيرها من البلاد المتماسَّة معنا حدوديًّا، أو تلك

---

(١) من الوقائع المبشرة، والمحيرة، التي جرت أثناء مراجعتي بروفات هذا الكتاب (شهر يولية ٢٠١٢) أن الانتخابات البرلمانية في ليبيا شهدت فوزًا ساحقًا للمستنيرين والليبراليين في عموم البلاد، عدا منطقة الزنتان التي فاز فيها الإسلاميون.. بينما اكتسح الإسلاميون الانتخابات البرلمانية في تونس ومصر.

الأبعد قليلًا من حيث الجغرافيا، لكنها ليست بعيدة من حيث المصالح والتوازنات الدولية.. غير أن المصالح والتوازنات (الداخلية) تذهلنا عن ذلك، وتتشوَّش الرؤى العامة بفعل الفورات المفاجئة التي تطفر في مصر كل حين، ومعظمها لا مبرر له إلا حماية مصالح أفراد محدودين لا يتورَّعون عن إشعال الحرائق الصغيرة هنا وهناك، وليس هدفهم (النار) وإنما الدخان الذي يُعمي الأبصار إلى حين، حتى يتمكنوا من ترتيب أوضاعهم لتناسب الواقع الجديد الذي فرضته ثورة يناير على نواحي مصر.

تعليقُ الحكْم

ما قيمةُ «العقل» وما هي فائدته؟.. العقلُ هو ما به يتميَّز الإنسانُ عن البهائم، وبه يكون تمييز الأشياء والحكم عليها، تمهيدًا للوقوف منها موقفًا رشيدًا والتصرف حيالها بحكمة. ما معنى «الحضارة» وما أهميتها؟ .. الحضارة هي الموروثُ الفكري والمادي، اللامحسوس والملموس، للجماعة الإنسانية. وهي الخبرةُ المتراكمة في العقل الجمعي عبر الأجيال، وصولًا بالفرد والجماعة إلى حالة «التحضر» التي يمكن معها الحكم على الأشياء بشكل رشيد والتصرف حيالها بحكمة. ما الصلة إذن، بين العقل والحضارة؟ .. الصلةُ هي التفاعلُ الداخليُّ بينهما، فالحضارةُ نتاجُ العقل والتعقل والرشد الإنساني، وفي المقابل فإن قدرات العقل تتطور بفعل الموروث الحضاري الجامع للأحكام والأفعال الرشيدة.

ما ورد في الفقرة السابقة، هو «بديهيات» إذا غابت عن الأذهان، حطَّت من مكانة الإنسان وجعلته في مرتبة الكائنات الدنيا، بل جعلته أدنى من الحيوان الأدنى. لأن الفرد والجماعة الإنسانية، كليهما، إذا غاب عنهما الحكمُ العقلي والفعلُ المتحضِّر صارا أسوأ حالًا من بهيمة الأنعام.. وقد أشرتُ سابقًا إلى خطورة الحالة الذهنية العامة التي أسميتها استنادًا إلى فلسفة ديكارت «المواجهة مع الجنون» ولسوف أشير فيما يلي إلى حالةٍ ذهنيةٍ أخرى «خطيرة» طالما أشار إليها الفلاسفة، بل جعلها بعضهم كما سنرى موقفًا عامًّا من الوجود. هو الموقف المعروف في تاريخ الفكر الإنساني، باسم «مذهب تعليق الحكم».

..حسبما يرى غالبية المؤرخين، فقد بدأت «الفلسفة» من اليونان القديمة. وإن كنتُ أرى خلافًا لهم أن اليونان القديمة لم تخترع الفلسفة (ولا المنطق) ولكنها كتبتها ونشرتها، بعدما تسلَّمت أصولها من مصر القديمة ثم طوَّرتها وتفنَّنت فيها، فليس مصادفةً أن أوائل فلاسفة اليونان وكبارهم جاءوا إلى مصر وتعلَّموا فيها، فمن هؤلاء: طاليس «أول الفلاسفة» وفيثاغورس «أبدع الفلاسفة» وأفلاطون «أشهر الفلاسفة».. المهم، أن الفلسفة انتسبت إلى اليونان القديمة، وقد ظل العقل اليوناني الوهَّاج يتطور بالفكر الفلسفي والعلمي حتى بلغ القمة مع العملاق «أرسطو» الذي أسماه العرب المسلمون (المعلِّم الأول) ولكن، لا يبقى بعد بلوغ القمة غير النزول والانحدار، إذ لا يمكن المكوث فوق أي «قمة» فإما أن يواصل الإنسان الصعود أو يبدأ في الهبوط من الجهة الأخرى. وقد «استراح» العقل الإنساني برهةً من بعد أرسطو، وهو الأمر الذي هبط بمستوى الفلسفة في اليونان، فظهرت هناك ثم انتشرت المذاهبُ الفلسفيةُ المتأخرةُ التي منها مذهب «الشُّكَّاك» الذين قرروا مبدأ تعليق الحكم.

في الفترة اليونانية «المتأخرة» التي هي الفترة «المبكرة» من المسيحية، انتشرت مذاهب فلسفية متواضعة رأت أنه من المريح للإنسان أن يتخذ من العالم موقفًا سلبيًّا رافضًا، وهو الأمر الذي نراه عند «الكلبيين» و«الشكاك» وأولئك الذين قال بعضهم إنه من العسير على العقل الإنساني أن يحكم على الأشياء بالإيجاب أو بالسلب، لأن الحجج كلها متعادلة. ففي كل خيرٍ شرٌّ، وبالعكس، وفي كل حقٍّ شيءٌ من الباطل الملتبس معه، وبالعكس؛ وفي كل موقفٍ صائبٍ جانبٌ من الخطأ إذا نظرنا من زاوية أخرى، وبالعكس. وعلى هذا الأساس، رأى هؤلاء أن الأسلم والأكثر راحة للذهن، هو عدم اتخاذ أي موقف من أي شيء، وتعليق الحكم (العقلي) على أي قضية.

وقد طوَّر الفيلسوف الألماني الشهير «إدموند هوسِّرل» هذه الفكرة، وذهب بها مذهبًا جديدًا في إطار فلسفته المسماة بالظاهراتية (الفينومينولوجيا) مستخدمًا الكلمة اليونانية القديمة «إيبوخي» للتعبير عن المصطلح الفلسفي الذي صار اليوم مشهورًا على الألسنة، ويستعمله كثيرٌ من الناس وهم لا يعلمون أصله وفحواه، أعني مصطلح: الوضع بين قوسين. والمصطلح المشتق من الفكرة التي يشرحها لنا د. زكريا إبراهيم في

كتابه (دراسات في الفلسفة المعاصرة) بقوله: لا تستطيع الفينومينولوجيا عند هوسرل، اصطناع منهج الشك الديكارتي الذي يرتاب في كل شيء، بل تتبع منهج التوقف عن الحكم. وهو ما يسميه «هوسرل» إيبوكيا (إيبوخي) بأن يضع بعض القضايا بين قوسين، دون الاهتمام بالتوقف عندها أو الاهتمام بها والحكم عليها.. إلخ.

هذا ما قرره «هوسِّرل» الذي اخترع تعبير: الوضع بين القوسين، واستعمله كمبرر للتوقف عن إصدار الأحكام في حالات معينة. وحسبما أرى، فإن فكرة «هوسرل» هذه، هي نقضٌ للفلسفة ونقيض لها. لأن العقل الإنساني حين يصل به الترفُ الذهني إلى الدرجة التي فيها يتوقف عن إصدار الأحكام، ويستطيب «تعليق الحكم» يكون بذلك قد فقد قيمته وقلَّل من جدواه.. فإذا صار «العقل الجمعي» يفعل الشيء ذاته، ويعلِّق الأحكام، حدث في الجماعة الإنسانية ما يحدث مع الفرد حين يستسهل اللجوء إلى «تعليق الحكم» وهو الحالُ الذي نمر به في مصر الآن كما سيأتي بيانه.

في الليلة التي كتبتُ فيها هذه الكلمات[1] كانت النار تأكل مبنى الجمعية العلمية المصرية (المجمع العلمي) وكانت أرواحٌ مصرية بريئة تُزهق في الشوارع بغير رحمة، فيزيد في الأمهات المصريات عدد الثكالى ويتأكد فشل «المجلس العسكري» في إدارة شئون مصر. مع فضيحة جديدة تنضاف للرصيد الثقيل، الجامع لفضائح من مثل: فقء العيون بالطلقات في شارع محمد محمود، الصفقات الخفية مع ممثلي الإسلام السياسي، اللعب بورقة الانتخابات لاختيار برلمان «محدود الصلاحيات» والتبشير برئيس للبلاد سيأتي بعد شهور «محدود الصلاحيات» مع الزعم بأن رئيس الوزراء لديه صلاحيات غير محدودة.. ومن قبل ذلك: تسريب مشاهد فيديو موحية بأن «العسكر» هم الذين انقلبوا على «مبارك» قلبوه من فوق الكرسي إلى مزبلة التاريخ، مع أن الحقيقة التي لا يمكن الشك فيها، أو تعليق الحكم عليها، هي أن ثوار مصر هم الذين (قلبوا) مبارك، وسوف يقلبون من بعده كل الذين يستحقون الإلقاء في المزابل، مهما بادر هؤلاء بالقهر وبإلقاء جثث الشهداء فوق أكوام القمامة، وقاموا بتعرية الفتيات في الطرقات ودَسِّ أصابع بعضهم في مكمن الكاتبة الصحفية والكشف عن عذرية

(١) يوم السبت الموافق ١٧/ ١٢/ ٢٠١١.

المتظاهرات في ميدان التحرير إمعانًا في إهانتهن.. ومهما كان من ترديد العبارة الجوفاء «الجيش حمى الثورة» من دون تمييز بين الجيش ومجلسه العسكري، ومن دون بيان لمن تمت الحماية منه.



قطعٌ لازم:

إلى هذه المرأة المصرية (أيًّا مَنْ كانت) التي سحلها جنود الخسة والخيبة، وقاموا في يوم عارٍ عليهم بتعرية جسمها، إهانةً لشرفها. إلى هذه المرأة المصرية الشريفة الحرة أقول: إن عُريك العلني الذي رأيناه بعين الحسرة، هو عنوان شرفك. وقد تعرَّتْ من قبلك وسُحلتْ، الفيلسوفة السكندرية البديعة «هيباتيا» فما زادها ذلك إلا شرفًا وهيبة. ولو جرى مع ابنتي «آية» الويل الذي جرى معك، لافتخرتُ بها بقية عمري وقضيته ثائرًا لها.

..قلبي يسيل بين ضلوعي.. دمعاتُ ألمي تسقط الآن على الأوراق، وأشطب كثيرًا من الكلمات.. لا أستطيع مواصلة الكتابة.. سوف أكمل هذه المقالة فجر الغد، بعدما أبثُّ للبحر بعضًا من لوعتي وجزعي على ضمير مصر المهان على الملأ، على يد فئة فقدت الضمير في شوارع مصر، وفي قنوات التلفزيون المصرية.. مصر التي أبدعت للإنسانية، لأول مرة، فكرة الضمير.. كيف سأنام الليلة.. لو ينفجر دماغي، فأستريح للأبد[١]..

إن ما يجري أمام مجلس الوزراء، موصولٌ بما جرى من قبل أمام ماسبيرو، وبما

---

(١) في تلك الليلة، خرجتُ من منزلي هائمًا على وجهي، من شدة الألم على حال المرأة المنتقبة التي سُحِلت في القاهرة، أمام أنظار ملايين من الناس، وداسها بالأحذية الجنودُ.. وفي عتمة الليل جلستُ قبالة البحر، وحدي، ذاهلًا عن الوجود جميعه. وفي اليوم التالي جرى أمرٌ غريب، فقد اتصل بي تلميذي وزميلي في العمل بمكتبة الإسكندرية، الدكتور محمد يسري (أول متحدِّث رسمي لحزب النور السلفي) ليخبرني بأن شيخه الجليل، العالم الورع «محمد إسماعيل المقدِّم» الذي هو واحدٌ من أجلاَّء المحدِّثين (المشتغلين بعلم الحديث النبوي) ولا صلة له بالسياسة من قريبٍ أو بعيد، يريد الاطمئنان عليَّ لأنه رآني أجلسُ وحيدًا حزينًا عند حافة البحر.
ولا أعرف إلى الآن، كيف رآني الشيخ في تلك الليلة الظلماء، وما الذي ذهب به أصلًا إلى المكان الذي جلستُ فيه في هذا الوقت المتأخِّر من الليل.

سيجري مستقبلًا أمام كل أمام. وقد صار واضحًا للجميع أنها فورات مصنوعة، مقصودة، تهدف للانحراف بمسار الثورة المصرية وتأخير نتائجها بقدر المستطاع، وتشتيت التوجهات العامة بالإصرار على إجهاض الثورة وإبقاء الفورة. صار هذا واضحًا اليوم للجميع، ومع ذلك فإن غيومًا إعلامية وإجهادًا ذهنيًا مدعومًا بما لا حصر له من ألاعيب سياسية، أدى بعموم المصريين إلى حالة من فقدان القدرة على إصدار الأحكام، أو بعبارة أوضح: أوصل الناس إلى حالة تعليق الحكم.

لم يعد المصريون في مجموعهم يتفقون على حكم واحد بصدد أي موقف، والأنكى من ذلك أننا صرنا نصدر أحكامًا متناقضة على الشيء ذاته، وصار فينا من يقول هذا أو يقول ذاك، على الرغم من التناقض التام بين القولين صرنا نسمع: الثوارُ هم ضميرُ مصر الحي، الثوارُ هم نكبةٌ على البلاد.. الثورةُ تعني الإصلاح الجذري للفساد العام، الثورةُ تعني الفوضى وقطع الأرزاق.. الجنزوري مقبول كرئيس للوزراء، الجنزوري مرفوض كرئيس للوزراء.. الجيش حمى الثورة بإخلاص قواده للبلاد، الثورة حمت الجيش وحققت مصالح قواده في البلاد.. القواد قواد حقًا، حقًا القواد قواد.. المشيرُ بشيرٌ، المشيرُ خطيرٌ.. إلخ.

ولا يظننَّ واحدٌ من الساذجين أو البُلهاء أن ما سبق من تناقض، هو دليلٌ على «الديمقراطية» أو الرأي والرأي الآخر، أو الخلاف في الرأي الذي لا يفسد للود قضية.. إلى آخر هذه التعبيرات الساقطة الممجوجة. فالذي يجري حقًا هو حالة من التخبط المقصود إحداثه، للوصول بالناس إلى «الحيرة» ومن ثم إلى «تعليق الحكم». ولكن موقف تعليق الحكم في هذه الفترة الحرجة، معناه أن تزداد الفترة المقبلة حرجًا وإحراجًا وإخراجًا للثورة المصرية عن مسارها، وهو ما سوف يقود إلى كوارث مقبلة أشنع مما رأيناه سابقًا ونراه حاليًا.. هذا ما ينطبق على (المأساة) في عموم الديار المصرية، فماذا عن مأساة مكتبة الإسكندرية؟

الفصل الرابع

وقائعُ انهيار مكتبة الإسكندرية

يوم الأربعاء الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠١١ ألحقت بمقالتي «تعليق الحكم» ما سوف أورده فيما يلي، وسأورد بعده مقالتي التي نُشرت في اليوم الأول من شهر فبراير ٢٠١٢ وكانت بعنوان «النداء الأخير لإنقاذ مكتبة الإسكندرية» وسأتلو ذلك بمقالتي المنشورة بعد أسبوعٍ واحد (يوم ٨ فبراير ٢٠١٢) بعنوان: وداعًا مكتبة الإسكندرية.. وفيما يلي نصُّ المقالات الثلاث من دون أي تغيير في نصِّها المنشور، أو إضافة أو حذف، للحفاظ على الجانب التوثيقي لهذه اللحظات الحرجة التي شهدت الانهيار التدريجي لكيانٍ هائلٍ، كان المبتغى منه بناء مؤسسة لصناعة المعرفة في مصر، وإقامة قاعدة للتفاعل الرشيد مع العالم المتقدم[1].

(١) بالإضافة إلى الجهود الجبارة التي بُذلت لإحياء المكتبة، بمشاركات ومساعدات دولية لا تقع تحت الحصر؛ كانت التكلفة الإجمالية لبناء المكتبة وتشغيلها قد بلغت ما يزيد على العشرين مليارًا من الجنيهات المصرية .. فتأمَّلْ!

مأساةُ مكتبة الإسكندرية

قبل قيام ثورة يناير بقرابة عامين، كانت حكومة مبارك وأهل بيته قد قلبوا للمكتبة ظهر المِجَنّ (أي انقضى شهر العسل وبدأت أيام البصل) وهو ما ظهر واضحًا في انصراف الرئيس المخلوع عن الاهتمام بأمر المكتبة، التي من المفروض أنه رئيسها. وندرت زيارات زوجته التي كانت تزعم قبلها أن المكتبة أحد إنجازاتها العالمية (وهو زعم غير صحيح بالمرة، فالمكتبة صرح شيدته أيادٍ مصرية مخلصة خلال التسعينيات، بمعاونة دولية كبيرة).. وقد ظهر هذا الحالُ الرئاسيُّ الجديد تجاه المكتبة، في عدة تجليات أشهرها تقليص الميزانية السنوية، والاستيلاء على وديعة المكتبة وتبرعاتها التي بلغت مليار جنيه مصري، أدخلها الرئيس المخلوع في حساب خاص له ثم دخل لينام عليها مستدفئًا برصيدٍ ماليٍّ لا يعلم إلا الله مقداره[1].

وقبل قرابة عام، كان الشاغل الرئيس لنا في مكتبة الإسكندرية، هو كيف يمكن ضبط إيقاع الأنشطة ونفقات الإدارات، لتناسب التخفيض المتوالي للميزانية الحكومية (مع أن للمكتبة وديعة منهوبة تتجاوز المليار جنيه) وكان الطريق الأنسب هو عمل شراكات مع الجهات الدولية لإنجاز أعمال مموَّلة. وهو الأمر الذي كان نجاحه قد بدأ، مع عدة مشروعات مشتركة وفرت كثيرًا من وجوه التمويل لأنشطة المكتبة (الأمثلة على ذلك لا تقع تحت الحصر).

---

(١) يزيد هذا المبلغ على مليار جنيه!

وقبل عدة شهور، بدأ البعض هجومًا إعلاميًّا على المكتبة ومديرها، وتقلصت الميزانية التي كانت متقلِّصة من قبل، واعترف المخلوع بنهبه أموال المكتبة، لكن المنهوب لم يعد ملكًا للمكتبة (لا تسألني لماذا؟) وبدأت القلاقل تزحف إلى ساحة المكتبة المسماة «البلازا» فصارت محلًا للمتظاهرين وللمطالبين بالإصلاح وللناعقين الزاعقين في كل وادٍ.. واضطربت الأحوال، فارتبك المدير (د. إسماعيل سراج الدين) وكادت المشروعات والخدمات تتوقف مع إهمال المسألة برمتها، نظرًا للانشغال العام بما هو أعمّ. وقبل شهرين، انتشرت شائعة أو خبر خطير يقول إن مدير المكتبة «إسماعيل سراج الدين» ينوي إنهاء تعاقد ستة من العاملين، تعسفيًّا، فخرج جماعة من العاملين للتظاهر في ساحة المكتبة، وأعلنوا على لافتة كتبوها على عجل، عبارة (عفوًا المكتبة مغلقة للإصلاح) فنزل إليهم المدير للتحاور فحاصروه وكادوا يفتكون به، فجاء إليهم ضابط من الجيش وأخبرهم بما نصه «سيادة المشير مهتم شخصيًّا بمطالبكم، وسوف يأتيكم رده خلال ساعات، أو غدًا على الأكثر» فهاجت مع هذا التشجيع الضمني خواطرُ الكثير من العاملين، وانضموا للمتظاهرين ضد المدير، وأجمعوا على مطلب واحد هو رحيل إسماعيل سراج الدين (دون طرح بديل له) وجمعوا على ذلك توقيعات بلغت ألفًا وسبعمائة.. وبعد ثلاثة أيام، أعلن مجلس الوزراء (حكومة شرف) الذي كان يقوم بدور السكرتارية للمجلس العسكري، عن تجديده للثقة في المدير..



قطعٌ آخر: رنَّ جرس تلفوني طويلًا، فتركت الكتابة لأردَّ على المتصل اللحوح، فجاءني صوت شاب مصري قال إنه واحد من قرائي، وإنه يتكلم من أمام مبنى «المجمع العلمي» ومعه أوراق كثيرة وخرائط أثرية من التي كانت محفوظة هناك (الساعة الآن بلغت الثانية عشرة، من ظهر الأحد ١٨ ديسمبر) وأكَّد لي أن هناك الآلاف من هذه الوثائق النادرة ملقاة في الطرقات، وهو يريدني أن أرسل سيارة من مكتبة الإسكندرية لنقل هذا التراث، لأن بعض الناس يقدمونه للجيش وهو ليس جهة اختصاص.. قلت له، ضع ما معك في كنيسة «قصر الدوبارة» مع ما تم جمعه هناك منذ الأمس، فسألني: هل سترسل سيارة

الآن؟ قلت: لا أعرف، فالعمل معطل في المكتبة لأن الموظفين المناصرين لإسماعيل سراج الدين خرجوا في تظاهرة لمواجهة الموظفين الثائرين ضده، وقد يتقاتل الجمعان أو يندسُّ بينهم من يؤجج نار الخلاف فتحتدم المأساة.



جدَّد مجلس الوزراء (ومجلس الأمناء) الثقة في إسماعيل سراج الدين مديرًا للمكتبة فهاج الثائرون ضده ونشروا ما أسموه (ملفات الفساد) وأسماه المدير (أخطاء إدارية سوف يتم تصحيحها).. اللافت للنظر هنا، أن أكثر من مائة واقعة من هذه الموصوفة بالوصفين المذكورين، يجري التحقيق فيها في (النيابة) منذ عدة شهور. ولم تصل النيابة إلى قرار، فلا هي حفظت التحقيقات وأبرأت ذمة المدير من التهم، ولا هي أحالتها إلى المحكمة كي يدافع عن نفسه بالطرق القانونية.. وظل الأمر معلَّقًا، واختلفت الآراء مع المدير وضده، حتى صار من العسير إصدار حكم على المسألة. بعبارةٍ أخرى، أدت حالة (تعليق الحكم) وعدم (حسم الحكم) إلى مأساة مكتبة الإسكندرية، التي تنذر بانهيارٍ ودمارٍ تامٍّ لن تستطيع مصر (المحروسة) ولا غير مصر، تعويضه.. بينما تتسارع مستويات الهبوط والانحدار، ويجري حاليًا تبادل الاتهام بين أولئك وهؤلاء (المؤيدين للمدير والمعارضين).. المدير ومؤيدوه يؤكدون أنهم ماضون قُدمًا في طريق الإصلاح، لكن الثائرين يصرون على تعطيل العمل.. المدير يقول إنه بدأ بالفعل في تصحيح الأخطاء السابقة (التي تشفع لها إنجازات كثيرة) والثائرون على المدير يقولون إنه يسير على خُطى مبارك، ويخرِّب المكتبة بسيلٍ من القرارات التي لا يمكن معها إصلاح المكتبة مستقبلًا.. والمراقبون للأمر والمتابعون له من قريب ومن بعيد، لا يملكون في غمرة هذا الاضطراب (المقصود وقوعه) اتخاذ موقف واضح، لغلبة الحيرة ونزعة (تعليق الحكم) على أذهانهم[١]..

---

(١) اختتمتُ المقالة المنشورة يومها، بقولي:

«ماذا بعد؟.. لن نقع في فخ «تعليق الحكم» أكثر من ذلك، بل نقول بإصرارٍ وعقلانية وتحضُّر: مهما كان من حالة الذهول الذهني العام، ومن المواجهة العامة مع الجنون، ومن فقدان العقل الجمعي للقدرة على الحكم العقلاني، ومن الصخب المفتعل المشوِّش على الناس، ومن الحيل التي كانت مستورة فصارت مكشوفة.. مهما كان من ذلك كله، فلسوف تستفيق هذه البلاد وتنتصر ثورتها في خاتمة المطاف، لا محالة».

كم كنتُ ساعتها مستبشرًا بالآتي، ومصدِّقًا!

النداءُ الأخيرُ لإنقاذ مكتبة الإسكندرية

للأسبوع الثاني على التوالي، أجدني مضطرًّا للخروج عن سياق السباعية «المعرفية» التي أكتبها حاليًا، تلبيةً لأمرٍ عاجلٍ يستدعي كتابة مقالة اليوم الممزوجة بالحسرة والأسى. لأنها تنعي الأحوال التي تدهورت مؤخرًا بمكتبة الإسكندرية (القلعة المعرفية المصرية التي كانت أملًا مُبهجًا فصارت ألمًا مُوجعًا) وصارت تنذر بسقوطٍ وشيك لن يكون إلا مروِّعًا.. والأمرُ بيانه كالتالي:

عندما اندلعت الشرارة الأولى لثورة يناير، سعى المدير العام لمكتبة الإسكندرية «محمد إسماعيل أنيس سراج الدين» بكل جهده، كي يركب موجة المدِّ الثوري عبر استعراضات مسرحية، مثل الإعلان عن تخصيصه لموضع متميز في ساحة المكتبة ليكون نُصُبًا تذكاريًّا لشهداء الثورة (وهو أمرٌ لم يتم بالطبع) أو قيامه بعمل عَلَم طويل لمصر يمتد لعشرات الأمتار، لتعليقه على جدران المكتبة الخارجية لتأكيد «ثورية» المبنى وصاحبه (وهو العَلَمُ الذي لم يعلَّق) ووقوفه ملوِّحًا بإشارة النصر للمسيرات الحاشدة العابرة من أمام المكتبة، بعد سقوط مبارك، وكأنها إشارة إلى أنه مع الثوار (وهو الأمر الذي لم يكترث به أحد) .. وكان كثيرٌ من العاملين قد انضموا لثورة يناير من يومها الأول، وفي يومها الثاني طالبوا مدير المكتبة بعمل إصلاحات داخلية فأخذ يراوغهم حتى ظنَّ أن أمور البلاد قد هدأت، وأن الناس قد نسيت، فقام في حركة مفاجئة لم تكن متوقعة بإقالة بعض العاملين الثوريين (أو بالأدق: إنهاء تعاقدهم مع المكتبة) فثار عليه غالبيةُ العاملين واحتشدوا في ساحة المكتبة مندِّدين بهذا الفعل وبأفعال أخرى رءوها شائنةً، منها عشرات الوقائع الدالة على إهدار الملايين من ميزانية المكتبة لتحقيق رغباتٍ شخصية للمدير العام والذين حوله من المنتفعين، فنزل إليهم من مكتبه بالدور الأعلى، في هيئةٍ طاووسية، فما كان منهم إلا أن أهانوه وكادوا يفتكون

به على النحو الذي أشرتُ إليه في مقالتي المنشورة هنا قبل شهر، تحت عنوان: مأساة مكتبة الإسكندرية.

وتزامن ذلك مع إجراء تحقيقات موسَّعة بالرقابة الإدارية والنيابة، شملت المدير ومساعديه الماليين والإداريين الذين بدت شواهدُ عدةٌ على أنهم متورطون في مخالفات مالية فادحة. ولما استطالت مدة التحقيقات، وراح المدير يلوح بأنه لا يزال «مسنودًا» من المجلس العسكري، بدليل أن حكومة عصام شرف (التي انهارت بعدها بيومين فقط) أكَّدت ثقتها به، وبإدارته الحكيمة للمكتبة، مما دعا العاملين للرد على ذلك بجمع توقيعات تطالب بإقالته، بلغ عددها الألف وسبعمائة، وهو ما يزيد على نصف عدد العاملين.. وبسرعة، تألفت فئة مناصرة للمدير (على شاكلة: أبناء مبارك) وراحوا يتغنَّون بفضائله على الفيس بوك! ويعدِّدون ما يسمونه زورًا وبهتانًا بإنجازات سراج الدين، متناسين أنها في واقع الأمر منجزات المخلصين من موظفي المكتبة.. طلب الثائرون تعديل اللائحة الداخلية، فوافق المدير على المبدأ للحصول على رضاهم، والتفَّ على الأمر بعمل «لجان» لم تعمل شيئًا ذا بال.. وطالب العاملون الحكوميون بمعاملة واحدة مع بقية الموظفين المتعاقدين، فوافق المدير على المبدأ وأصدر قرارًا بتشكيل لجنة لتثبيت جميع العاملين بالمكتبة، وهو يعلم بأن ذلك غير ممكن.. وطلب عدد من العاملين الموسميين (عمال وفنيين) من المدير تعيينهم بالمكتبة، واعترضوا طريق صعوده إلى مكتبه، فأصدر قرارًا فوريًّا بالتعيين والتعاقد معهم اعتبارًا من يومها (عددهم ١٤٣ شخصًا) فبلغ بذلك عدد الذين بالإدارة الهندسية، تسعمائة وعشرين شخصًا! وهو عدد راح العاملون بالمكتبة يتهكمون عليه بأن فرع شركة المقاولون العرب بالإسكندرية، لا يضم نصفه، وراح الأكثر عقلانية منهم يتألم لعلمه أن هذا التضخم في الإدارة الهندسية، كان الغرض منه تلبية طلبات سوزان مبارك بإنشاء كيانات تابعة لها في القاهرة وفي غيرها، مثل (حديقة مكتبة الأسرة) ومنصات الاحتفال المرحِّبة بها في كل مرة تزور المكتبة، وعمل المهرجانات المسماة بأنشطة المرأة والطفولة ومؤتمرات «الإصلاح» المتوالية.. وطلب العاملون بإدارة الأمن ترقيتهم، فأصدر قرارًا واحدًا بترقية ١٩٦ شخصًا منهم في يوم واحد، واختار من بينهم طائفة من طوال القامة كي يمشوا بين يديه حمايةً له من بطش الثائرين عليه، وهو الذي أزعج العاملين

بالإدارة المالية لعلمهم بأن هناك نقصًا كبيرًا في ميزانية المكتبة لهذا العام، وقد لا يجد العاملون جميعهم مرتباتهم في شهر إبريل القادم ما لم تتدارك الحكومة الأمر بدعم الميزانية العامة للمكتبة.. وطلب العاملون بالمعمل الرقمي الانفصال عن إدارة تكنولوجيا المعلومات (عددهم قرابة المائة والخمسين) فوافق المدير مع علمه بأنهم ثائرون على مديرتهم المقرَّبة منه، فبدلًا من إنهاء انتداب «المقرَّبة» استبقاها وأحال إدارة المعمل الرقمي «التكنولوجي» إلى ما يسمى بالقطاع الثقافي والأكاديمي، على الرغم من انقطاع الصلة بين هذا وذاك، وعلى الرغم من أن الشخص الذي جعله المدير رئيسًا لهذا القطاع منذ سنوات، وهو «طبيب» تجاوز السبعين من عمره.

وفي غمرة هذا الاضطراب، احتشد الثائرون ضد (إسماعيل سراج الدين) في ساحة المكتبة للمطالبة بإقالته عملًا بقانون العزل السياسي، حيث إنه كان عضوًا بالمجموعة (الثقافية) التي تشكَّلت من أعضاء الحزب الوطني الذي انحل، وكانت تسعى لتلبية رؤى الرئيس الوارث لمصر (جمال مبارك) وتجتمع تحت رئاسته قبل الثورة التي أطاحت بمشروع التوريث، وألقت بمن كان رئيسًا منتظرًا خلف القضبان. فما كان من المدير العام، كي يواجه المحتشدين ضده، إلا أن طلب من مناصريه الاحتشاد في ساحة المكتبة (على طريقة مظاهرة العباسية المناوئة لمظاهرات التحرير) ووقف من شرفته يلوِّح لهم وهو سعيد! وبالطبع، ثار العاملون أكثر وبادروا بعدها بأيام إلى الاحتشاد أمام المكتبة ومنعوا المدير من دخولها، فاستعان بقوات الأمن ودخل. وبعدها بأيام احتشدوا أمام جراج المكتبة لمنع سيارته من الخروج لإحضاره من منزله القريب، فسكن يومين ثم عاد إلى التردُّد على مكتبه، وقد تردَّدت وقتها الأنباءُ التي تأكدت لاحقًا، ومفادها أن النيابة جادة في التحقيقات التي تقوم بها، وقد ظهرت لهم شواهد جديدة تدل على أن نصف الاتهامات الموجهة للمدير (على الأقل، عددها مائة وسبعة) قد تكون صحيحة، لأن ملفًا واحدًا منها (وهو ليس الأخطر على كل حال) دعا النيابة إلى إصدار قرار بمنع المدير «سراج الدين» من السفر إلى خارج البلاد خشية هروبه، وإصدار حكم بالحبس لمدة خمسة عشر يومًا (ويُراعى التجديد) على نائبه الدائم أثناء سفرياته، الذي هو رئيس الحسابات «يحيى منصور» المحبوس حاليًا، والإفراج عن شخصين آخرين يعملان تحت يديه، بكفالة عشرين ألف جنيه لكل منهما.

وقبل أسبوعين، هاج العاملون بالمكتبة على المدير وحصروه في مكتبه بالدور الأعلى (الخامس) من مبنى المكتبة، فاستغاث بقوات الأمن والجيش، فجاءوا إليه وسألوه عما يريد مادام لا يريد الاستقالة، فقال إنه يريد الآن أن يخرج من مكتبه! فحملته مجموعة من رجال (القوات الخاصة) واستطاعوا تهريبه من المبنى قبل أن يفتك به الثائرون، بالقفز به من شباك الدور الخامس. وبذلك نجا إلى حينٍ، وبقي عدة أيام في منزله يتخذ القرارات الإدارية، ويرسل بالعبارات المنمقة على موقع «تويتر» وكلها غير ذات صلة بما يجري من كوارث بالمكتبة، ثم عاد فجأةً للظهور الخاطف وراح يدور بسرعة في أدوار المكتبة، محميًّا بالإخوة طوال القامة من أفراد الأمن الداخلي.

وفي غمرة ذلك كله، قرَّ في عقول كثيرين أن المدير قد أيقن من أنه هالكٌ لا محالة، لكنه يقوم بعملية تخريب منظمة للمكتبة، لتسقط معه. خاصة أن عديدًا من التهم التي يواجهها في النيابة، منها التدليس الواضح حين قام باستعمال أموال المكتبة في تأسيس شركات خاصة، سجل فيها اسمه على النحو التالي «محمد إسماعيل أنيس» ولم يذكر لقبه أو وظيفته، وهي شركات خسرت ميزانيتها من دون أن تحقق أي مكاسب.. ومنها أن الذين كانوا بمكتبه يوم القفز من الشباك، وجدوا هناك أوراقًا خطيرة ونشروها الأيام الماضية بالصحف، وفيها أوراق تدل على قيام المدير بتحويل أموال تخص «حركة سوزان مبارك» من بنوك مصر إلى بنوك سويسرا[١]، وأوراق تدل على أن المدير يلتمس من رئيس الوزراء رفع قرار النيابة بحظر سفره إلى الخارج[٢]، وقرارات تدل على أن المدير العام يحرص على دفع مديري الإدارات للاستقالة لتكون المكتبة من بعده مخرَّبةً تمامًا[٣].. وغير ذلك كثير.

---

(١) بحسب ما أذاعته وسائل الإعلام، لاحقًا، بلغت هذه التحويلات ١٩٢ مليون دولار.

(٢) بعد ثمانية أشهر من نشر المقالة «الأصل» تم تأجيل النطق بالحكم في القضايا المنظورة ضد المدير (في اليوم الذي كانت فيه القضية قد حُجزت للحكم) إلى حين إحالتها لخبيرٍ مالي لتقدير حجم الإهدار في المال العام! كما تم قبول التماس المدير، والتصريح له بالسفر بعد شهور من حظر سفره.. ولا تزال جلسات محاكمة «المدير» جارية إلى وقت صدور هذا الكتاب (آخر أبريل ٢٠١٣) ولا يزال، مع ذلك، يُدير المكتبة!

(٣) خلت المكتبة من معظم مديريها بعد شهرين من نشر المقالة، يوم ١/ ٢/ ٢٠١٢.

طَيِّب، أين كنتُ «أنا» من ذلك كله؟.. لا بد لي من رواية الحكاية منذ ابتدائها حتى المنتهى، وهاك ملخص الأمر في عبارات موجزة: بدأتُ العمل بمكتبة الإسكندرية منذ أواخر العام ١٩٩٤ وكنت مستشارًا للتراث والمخطوطات، ومشرفًا على تزويد المكتبة بمحتواها من الكتب والمراجع والمصادر الإلكترونية، وهي الوظيفة التي تم تعديل اسمها عند افتتاح المكتبة قبل عشر سنوات إلى (مدير مركز المخطوطات ومتحف المخطوطات) ولم تتم لي أي ترقيات وظيفية ولو على سبيل التعمية، من نوع «نائب رئيس قطاع» أو «رئيس قطاع» أو نحو ذلك. وكنت أصلًا لا أرغب في ذلك، راضيًا بانهماكي فيما أقوم به من مهام أحبها ولا تشغلني عنها التسميات الوظيفية.. وقد اندهش المدير «سراج الدين» حين جاء محمولًا على أجنحة الرفق السامي، الرئاسي، من أن راتبي في المكتبة خلال السنوات السبع الماضية، كان مائتين وسبعة من الجنيهات المصرية! فأخبرته بأنني لا أكترث بذلك، وأنني أعيش من عائد كتاباتي، وهو وفير (تقاضيت عن الطبعة الأولى من كتاب الشامل، ما يكفيني لعشر سنوات تالية) وأنني أعمل في وظائف أخرى غير المكتبة ويأتيني منها عائد كبير. فسألني أن أتفرَّغ تمامًا للمكتبة نظير راتب شهري قدره ثمانية آلاف جنيه، وهو المرتب الذي ظل طيلة السنوات العشر الماضية يتزايد بنسبة الخمس عشرة بالمائة المقررة للعاملين بالدولة، وقد وافقت على عرضه وصدَّقت أننا سوف نقوم بعمل من شأنه أن يرفع اسم «مصر» عاليًا في سماء العالم، واجتهدتُ لتحقيق هذا الأمر الذي انقطعتُ له طيلة السنوات الخمس التالية، حتى العام ٢٠٠٥ (ولذلك لم أنشر في هذه المدة كتابًا، ولم أكتب مقالة) وكنت سعيدًا بما أقوم به، وبالخطوات الكبيرة التي يقطعها مركز المخطوطات وصولًا إلى الهدف المرجو: أن يكون أفضل مركز من نوعه على مستوى العالم (وهو ما شهد به كبار المتخصصين من العالم كله).

وقبل خمس سنوات، طلبت من المدير العام «سراج الدين» على سبيل النصح والمحبة، أن يبتعد بالمكتبة عن رجال الرئيس مبارك وحاشيته؛ لأنهم سوف يضرون بالمكتبة، ونحن لا نحتاجهم حتى على الصعيد المالي، لأننا قادرون على تمويل مشروعاتنا كلها بطريقة ذاتية، فرفض.. ثم فعل الضدّ، حين فتح أبواب المكتبة وقاعاتها للفضيحة المسمَّاة «مؤتمرات الإصلاح» وحضر الرئيس مبارك المؤتمر الأول منها، وقد

دعاني د. سراج الدين أيامها للاشتراك فيها، فقلت له بالحرف الواحد: لن أسمح لنفسي بالدخول في مهزلة كهذه، لأن الذين أفسدوا في الأرض لن يكونوا يومًا مصلحين (وهي العبارة التي نشرتها بعد ذلك مرارًا) فامتعض ومضى في سبيله، وظل ينفق الملايين من أجل مؤتمرات المكياج السياسي المسماة زورًا بالإصلاح، حتى أنه أقام آخر مؤتمر منها قبل شهور (بعد الثورة) ونقله إلى فندق فلسطين بمنطقة المنتزه، فذهب إليه هناك الثائرون ضده من العاملين بالمكتبة، واعتصموا أمام الفندق!

وتدريجيًّا، بدت لي خلال السنوات الخمس السابقة على الثورة، مظاهر الريبة في التوجهات العامة للمكتبة، كأن يقام معرض كبير في قلب قاعة الاطلاع الكبرى للرسومات الماسونية، وحين اعترضتُ على ذلك أظهر لي المدير بأن هذا الأمر مرفوض، ودعا القائمين على المعرض لإزالته (ثم أعاد إقامته بعد أيام في موضع آخر متميز بالمكتبة).. وكأن يُولي مدير المكتبة مهامَّ خطيرة لكثير من الناس غير المؤهلين، بل يختار الأقل كفاءة من المديرين ويقرِّبهم منه، ويطلق أيديهم بغير رقيب؛ منهم مديرة كادت ترسل كتبًا نادرة إلى المفرمة، لولا دخولي بالصدفة إلى حيث تكدست الكتب بالجراج تمهيدًا لإخراجها والتقاطي كتابًا منهم كان فوق الأكوام، فرأيتُ عليه توقيع إهدائه من مؤلفه «أحمد أمين» لطه حسين فتمَّ إنقاذ المجموعة في اللحظة الأخيرة بعد ثورتي العارمة.. وكأن يدور المدير العام على عموم أنحاء الأرض، ضيفًا على المؤتمرات والمحافل التي لا صلة لها بأعمال المكتبة، مثل منتدى دافوس الاقتصادي وكل ندوات البيئة (آخر مؤتمر حضره قبل منعه من السفر، كان قد انعقد بإيطاليا قبل شهرين حول ظاهرة ارتفاع حرارة الأرض! وكانت معه مدير تكنولوجيا المعلومات المنتدبة من الجامعة وتتقاضى سبعة وثلاثين ألف جنيه نظير العمل بالمكتبة يومين أسبوعيًّا) حتى أن متوسط غياب المدير عن المكتبة خلال سنة، كان يصل لقرابة مائتين وخمسين يومًا (السنة ٣٦٥ يومًا) .. وكأن يكدِّس مكاتب العاملين بالإدارات، كي يخلي مواضع لجهات ليست لها علاقة بأعمالنا، مثل: حركة سوزان مبارك للسلام، مؤسسة أناليند، مجموعة مستشاري مدير المكتبة.. وكأن يُنشئ المدير عدة «محال» تجارية في ساحة المكتبة، على الرغم من اعتراضي العلني على ذلك حفاظًا على وقار المكتبة، ثم يقوم بتأجيرها إلى شركات بعينها من دون أي إجراءات قانونية، وهو الأمر

الذي اقتضى حبس رئيس القطاع المالي (الأسبوع الماضي) لمدة خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق في هذه المخالفة وحدها.. وغير ذلك كثيرٌ.

كان الحل الأمثل حسبما رأيت وقتها، هو أن أبتعد بنفسي، وأبعد العاملين معي عن هذه البلايا. فقصرتُ اهتمامي ووجَّهت اهتمامهم إلى ما يخص عملنا التخصصي في التراث والمخطوطات، وألزمت نفسي بأمور يعرفها معظم العاملين بالمكتبة، منها أنني لا أدخل المكتبة في أيام الزيارات الرئاسية، كي لا أكون شاهد عيان على البهرجة والكذب السياسي المهين لكيان المكتبة، ولا أخرج من مكتبي أثناء انعقاد مؤتمرات الإصلاح بكل ما كان يجري فيها من تزييف وبطلان وادعاء، ولا أطلب أي شيء من المدير العام إلا عدم الإضرار بالعاملين معي والصراع معه من أجل ترقية مَنْ يجب ترقيته منهم، وهو ما كان يوافق عليه بعد طول مماطلة، مع أنه كان يسكب الترقيات جزافًا على الإدارات المرضي عنها.. وغير ذلك كثيرٌ.

وعندما اندلعت الشرارة الأولى للثورة المصرية، قلتُ للمدير ظهر يوم الخميس الموافق ٢٧ يناير ٢٠١١ في اجتماع عام، بينما كان يتفاخر أمام الحاضرين بقوة صلته بمؤسسة الرئاسة، أن يدعو الرئيس مبارك لإقالة الوزارة فورًا. وأن يأخذ مطالب الناس على محمل الجد، ويحترم إرادتهم، ويكفَّ عن التعامل معهم على قاعدة الاحتقار. فابتسم المديرُ وهو يقول أمام الحاضرين جميعهم بلسان الاستخفاف: لا تبالغ .. ثم وقع ما نعرفه جميعًا، ووقع المدير في حالة «الحيص بيص» ولم يجد له من دون الثورة موئلًا، فسعى لركوب موجتها الأولى حسبما أسلفتُ، لكنه سرعان ما انزلق ولم يجد من دون التخبط سبيلًا.

وانزوى الرئيس مبارك بالتنحي، وغابت زوجته عن المشهد العام بالتستر أملًا في الإفلات من المحاسبات، وصار المديرُ في حيرة غامرة. وفي شهر مارس الماضي، اتصلتْ بي «د.هبة رءوف» وهي المرأة الحكيمة التي تزعم أنها تلميذتي مع أنني أتعلم منها منذ سنواتٍ الكثير، لتدعوني بأن أخبر الدكتور سراج الدين بضرورة استقالته الآن، حفاظًا على المكتبة وعلى شخصه. فقلت لها إنني لم أعد قريبًا منه مثلما يعتقد معظم الناس، وهو لن يسمعني إذا نصحته بذلك. فأخذتْ مني الأختُ الصديقة وسيلة الاتصال بالمدير العام، كي تخبره هي بما تراه صوابًا، فلم يلتفت إلى رسالتها.. فلما بدت الشواهد المهدِّدة لكيان المكتبة، تحدثتُ إلى المدير العام تلفونيًا في شهر مايو

الماضي، واقترحت عليه أن يستقيل إنقاذًا للمكتبة فوجدته يقول لي ما معناه: وهل تستقيل معي، ونقدم استقالةً جماعيةً؟ فأجبته على الفور بأنني موافقٌ على ذلك، قال: إنك لم تفكر في الأمر؟ فقلتُ: بل أفكر في المكتبة ولا أريد لها أن تنهار، لأن مصر لن تستطيع إقامتها ثانيةً إذا انهارت.. صمت برهةً ثم قال: لن أستقيل.

وتوالت الاعتصامات وثورات العاملين ضد المدير العام، وكان من بين قادة هذه الحركة الثائرة، جماعةٌ ممن يعملون معي بالمخطوطات، فظن المدير العام أنني أدفعهم لذلك طمعًا في أن أجلس على كرسيه البائس، أو أوهمه بذلك ناصحوه من قصار النظر والمنظر. فعاودتُ الاتصال به نافيًا ما يتوهمون ومؤكدًا له ما أعلنته بعد ذلك بعدة وسائل نشر على الإنترنت والفيس بوك، ليكون عشرات الآلاف من المطالعين شاهدين على كلامي المنشور، ونصُّه الواضح: «إلى توافه الناس الذين يروِّجون أنني السبب في تظاهرات مكتبة الإسكندرية ضد الدكتور إسماعيل سراج الدين لأنني أتوق لمنصبه، أقول: لا شأن لي بهذا الأمر من قريب أو بعيد، ولا أريد على الإطلاق أن أكون مكانه، ولو عرضوا منصبه يومًا عليَّ فسوف أرفضه، مثلما رفضت مناصب كثيرة عُرضت عليَّ قبل الثورة المصرية، وبعدها، لأن عملي الأول والأهم هو الكتابة، ولا أطمح إلى غيرها. فليبحث مروِّجو الإشاعات عن سخافةٍ أخرى غير تلك، يشوِّشون بها على السذج من الناس..» نشرتُ ذلك يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١١، وقبلها بعشرين يومًا كتبتُ ما نصُّه: «مكتبة الإسكندرية التي بنيت في عشر سنوات، وظلت تعمل لعشرة أعوام، إذا استمرت مأساتها الحالية فسوف تنهار في عشرة أيام ولن نعوِّضها أبدًا».. والشهر الماضي، كتبت هنا مقالتي المحذِّرة من تداعي المكتبة وتدهور أحوالها، وحاولت أن أكون محايدًا في عرضي للمأساة، فغضب مني الثائرون لأنني لم أتحيَّز لهم، وغضب مني المدير لأنني لم أتحيَّز له، وظن كل فريق أنني أميل إلى الآخر المضاد له. وغاب عنهم جميعًا، ذلك المعنى الذي قرره «ابن عربي» في عبارته البليغة: مَنْ مال متحرِّفًا إلى فئةٍ أو متحيزًا إلى قتال، فما مال.

وهكذا، كان عبثًا كل ما أقول وصار عبثًا كل ما يفعلون، حتى وصل الأمر في المكتبة إلى حالة مزرية وتوقفت الأنشطة كلها أو كادت، بينما المدير العام يجاهد للبقاء فوق كرسيه ويجاهر بأنه لن يستقيل أبدًا. مع أن بقاءه أصلًا في وظيفته باطل، ليس فقط بموجب ما يسمى «قانون العزل» وإنما أيضًا لأنه تجاوز السن القانونية غير المسموح

بعدها بالعمل في المكتبة (٦٢ سنة) بعدة سنوات، ولأنه فقد الهيبة التي لا بد منها لأي مدير مهما كان عدد مرءوسيه صغيرًا. فما بال الأمر في المكتبة التي أوصل المدير عدد العاملين فيها إلى ثلاثة آلاف موظف، مائة منهم يعملون في التراث والمخطوطات والأنشطة الأكاديمية (في مقابل ألف وخمسمائة من أفراد الأمن والفنيين، فضلًا عن مئات العمال والمعاونين والفلاحين العاملين فيما يسمى المشتل).

والأعجب مما سبق، ما تم اكتشافه مؤخرًا من أن المدير العام الذي لم ينفِّذ قرار الحكومة بزيادة رواتب العاملين بنسبة الخمس عشرة بالمائة، وحرم منها الكبار والصغار، قام في الوقت ذاته (الصيف الماضي) بإعلان مفاجئ غريب، نصه: قررتُ خصم عشرة بالمائة من رواتب كبار المديرين (وذلك دون الرجوع إليهم) وتخصيص المبلغ المخصوم على هيئة منح شهرية لذوي المرتبات الصغيرة. ولم يلتفت إلى أن ذلك مخالف لكل القوانين، وإلى أن كثيرًا من العاملين رفضوا لاحقًا قبول هذه المنح الخيرية، وإلى أن الأَوْلى من ذلك كان الالتزام بالحدَّين الأدنى والأقصى للأجور. ثم ظهرت بعد حينٍ مفاجأة. كان المدير العام يوقف الزيادة السنوية، ويخصم من مرتبات المديرين بغير حقٍّ ولا هدى ولا كتابٍ مبين، وهو يقبل في الوقت نفسه (سرًّا) زيادة مرتبه الشهري بمقدار ثلاثين ألف جنيه، ليصل مجموع ما يتقاضاه شهريًّا «مائة وعشرين ألف جنيه» عدا البدلات التي ما عادت تُصرف لغيره، والامتيازات المالية التي لا تحقّ لأحدٍ سواه.

واستمرارًا لمسلسل السقوط، وبالأحرى: الإسقاط، اتخذ المديرُ هذا الشهر (إحياءً فيما يبدو لذكرى الثورة) عدة قرارات من شأنها تدمير كيان المكتبة في المستقبل، إذا ما حفظها الزمنُ من الانهيار التام. فمن ذلك إصداره لقرار يلزمني مع كبار المديرين بالتوقيع اليومي (حضور، وانصراف) وإلا اتخذ ضدهم ما يراه مناسبًا من عقوبات، فقدَّم بعض المديرين استقالتهم. وكان منهم المايسترو «شريف محيي الدين» الذي أراد بعد استقالته أن يصرف مكافأة نهاية خدمته، فاكتشف منذ أيام أنه كان يعمل لتسع سنوات في المكتبة من غير أساس، وليس في ملف خدمته ما يفيد بأنه منتدب من أي جهة، وهو ليس من المتعاقدين وبالتالي فلا مكافأة له، لأنه لا خدمة له أصلًا طيلة السنوات التي كان «يخدم» المكتبة فيها.

وتلا المديرُ العامُ ذلك بأن طلب من المديرين تحديد الأوقات التي يعتصم فيها ضده

العاملون، من العاملين تحت إدارتهم حتى يوقع جزاءات مالية على هؤلاء الشباب الذين لا أراهم أشرارًا، ولا أبرارًا، وإنما أعتبرهم جزءًا من السواعد التي قامت عليها المكتبة. وأتفَّهم ثورتهم، لأنهم في الأصل ثائرون شاركوا في الثورة المصرية منذ يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ وليس غريبًا أن يثوروا من أجل ما يرونه في صالح المكتبة. المهم أنني رفضتُ ما طلبه مني المدير العام (تقديم كشف بأسمائهم للخصم من رواتبهم) بينما وافق على ذلك كثيرٌ من مديري الإدارات، فكانت النتيجة الآتي: تم عمل خصومات مالية من مرتب شهر يناير لكثير من الثائرين، ولم يحدث ذلك مع العاملين تحت إدارتي .. فكانت النتيجة الآتي: بلغ الحنق بالمدير العام أن طلب مني ضرورة التوقيع يوميًّا (حضور، وانصراف) فقلتُ له إن مديرًا مثلي حصل قبل اثني عشر عامًا على درجة الأستاذية في الفلسفة، وأعطى عمره لبناء المكتبة، لا يليق أن يُطلب منه ذلك.. فكانت النتيجة الآتي: اخترع معاونو المدير العام وجوهًا وطرقًا مبتكرة لمضايقتي يوميًّا، منها ضرورة تفتيش سيارتي بدقة عند الدخول إلى المكتبة، على يد أفراد الأمن وبأمر مباشر وصريح من المدير العام، ولما اعترضتُ كلَّمني في ضرورة عمل ذلك، فقلت له إنني سأوافق على مضض حرصًا على عدم اضطراب المكتبة.. ولما لم يجد ما يشتهيه، كانت النتيجة الآتي: تكررت الزيارات الخاطفة للمدير العام المحاط بالحرس الجديد، ومباغتة العاملين معي في مكاتبهم بمركز المخطوطات، كلما تغيبتُ عن العمل لأداء إحدى المهام خارج المكتبة. مع أنني الذي ظللت لسنوات أدعوه للمرور على المركز، الذي لا يبعد عن مكتبه غير ستة أدوار بالمصعد الأنيق الذي خصَّصه لنفسه، فكان يعتذر بضيق وقته وبأنه يطمئن على سير العمل عندي من التقرير اليومي لأداء العاملين بالمخطوطات. وأعلن المدير العام على الملأ في النشرة الداخلية أنه تمت إحالتي إلى التحقيق، مع عدم تبيان السبب. فظل الناسُ يومين يضربون أخماسًا في أسداس لمعرفة سبب التحقيق، الذي لم يكن عندي به خبر، وليته ما صار عندي الخبر التعيس الذي ظهر، ومفاده أن المدير العام أحالني إلى التحقيق «الداخلي» أمام موظف منتدب من إدارة جامعة الإسكندرية، لأمثُل أمامه كالمذنبين (قال أبو الطيب: أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي، وأسمعتُ كلماتي من به صممُ) لأن موظفًا صغيرًا رآني في مكتبي أُدخِّن سيجارة.. فكانت النتيجةُ الآتي: قرَّ في نفسي أن هناك عملية تهريج وتخريب منظم تجري في المكتبة، فقررت اعتبارًا من تاريخ نشر هذه المقالة ألا أدخل مكتبة الإسكندرية ما دام هذا المدير العام «سراج الدين» يديرها، وهو أقصى ما أمكنني

عمله لتلافي المضايقات اليومية التي يخترعها لي «أبناء مبارك» بالمكتبة، أملًا في تحقيق الأمنية التي صارت عندهم أملًا غاليًا: أن أتقدم إليهم باستقالتي.

ويوم (الثلاثاء الموافق آخر يناير ٢٠١٢) وبعدما بلغ بي السيلُ الزُّبى وضاقت عليَّ الأرضُ بما رحُبت، قدمتُ إجازة سنوية لأسبوعين قادمين، هو الحدُّ الأقصى المسموح به سنويًّا للإجازات الاعتيادية. ولسوف أتبعها بإجازةٍ مفتوحةٍ من ذلك النوع المسمى (إجازة بدون أجر) حتى يرحل إسماعيل سراج الدين عن مكتبة الإسكندرية، أو تقضي فيه النيابةُ التي تحقق معه في أربعين تهمة جادة، أمرًا كان مفعولًا.. أو يتدخل المجلس العسكري باعتباره ممثل رئيس الجمهورية (رئيس المكتبة الشرفي) لإنقاذ هذا الصرح الفريد من الانهيار، فيعزل عن رئاسة مجلس الأمناء السيدة «سوزان مبارك» فيسقط بعدها أتباعها في هاوية النسيان.. أو يجد رئيس الوزراء «الجنزوري» وقتًا لاستعمال الصلاحيات المعطاة إليه، فيمنع الممنوع من السفر، من مباشرة مهامه الإدارية (الإصلاحية) بمكتبة الإسكندرية، ويلغي قراراته الإدارية المدمِّرة التي أصدرها في الشهور الثلاثة الماضية، وذلك استنقاذًا لما تبقى من كيان المكتبة، بعد عامٍ عامرٍ بالأحداث الجسام التي تلت قيام الثورة وانكشاف المستور.. أو يرحمنا الله برحمةٍ منه، ما دام «تعالى» هو أرحمُ الراحمين، وهو الذي يعلم خائنة الأعين (وخائن الأمانة) وما تخفي الصدور، وهو القائل: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾.

هذا ندائي الأخير لإنقاذ مكتبة الإسكندرية، فهل من مجيب؟

وداعًا مكتبة الإسكندرية

ويوم نُشرتْ مقالتي التي كان عنوانها ومبتغاها (النداءُ الأخيرُ لإنقاذ مكتبة الإسكندرية) وعرضتُ فيها لما أراه من عمليات الإسقاط المتعمَّد للمكتبة، على يد مديرها العام «د. محمد إسماعيل أنيس سراج الدين» وعرضتُ لوقائع متسلسلة، تحتفُّ بها قرائنُ كثيرة دالة على أن المكتبة تترنَّح، وتتهيَّأ لسقوطها الذي لن يكون إلا

مروِّعًا. وأنهيتُ المقالة بدعوة المجلس العسكري باعتباره الممثل الشرعي لرئيس الجمهورية (رئيس المكتبة بحسب ما ينص عليه قانون إنشائها) ورئيس الوزراء «د. الجنزوري» بصفته صاحب صلاحيات واسعة، للتدخل بسرعة لإنقاذ المكتبة. وأنهيتُ المقالة بقولي إنني لن أدخل مكتبة الإسكندرية حتى يرحل عنها مديرها العام «سراج».

فلما كان اليوم التالي مباشرةً على نشر المقالة (يوم الخميس ٢/ ٢/ ٢٠١٢) وبينما قلوب المصريين مكلومة على الفظائع التي جرت ليلًا ببورسعيد، جاء ندائي لإنقاذ المكتبة باستجابةٍ سريعةٍ من المدير العام «سراج» الذي أصدر قرارًا بإلغاء مناصبي ومهامي بالمكتبة، فجعلني بذلك مجرد (موظف) بلا صفة، مثله كمثل الموقوف عن العمل أو المفصول.. ثم مَرَّ يوما الإجازة (الجمعة، السبت) داميين في شوارع مصر بسبب تداعيات ما جرى في بورسعيد.

فلما كان اليوم التالي على اليومين الفاجعين للعباد، كنت في طريقي إلى تقديم بلاغ للنائب العام، مفاده أن قرار «سراج» بإلغاء مهامي في المكتبة (مع أنه لم يكلِّفني بهذه المهام أصلًا) هو قرار غير قانوني ولا يستند إلى اللوائح والنظم المعمول بها في المكتبة أو خارجها، وفوق ذلك كله هو «قرار» صادر عن شخصٍ يخالف القانون؛ لأنه يبلغ من العمر سبعةً وستين عامًا، والسن الأقصى للعاملين في المكتبة (المعاش) هو الثانية والستون، علاوة على أن مجلس إدارة المكتبة، وهو الكيان الذي يستمد منه المديرُ العام «سراج» صلاحياته، ترأسه حتى الآن «سوزان مبارك» زوجة الرئيس المحبوس حاليًا على ذمة المحاكمات، ومعروفٌ أن ما يُبنى على باطلٍ فهو باطل. لكن القرار، علاوةً على ما سبق كله، كان فاحش البطلان، لأنه لم يُرجع فيه إلى مجلس إدارة مركز المخطوطات، ولم يُستشر أيُّ واحد منهم.. لماذا؟ لأنهم علماء كبار في التراث العربي، ولن يرضوا عن مثل هذا التهريج الإداري.

في طريقي إلى النائب العام عرفتُ تلفونيًّا بأمورٍ فاضحة، أدركتُ معها أن ندائي لإنقاذ المكتبة راح سُدًى وأن محاولتي حفظها من السقوط لن تجدي؛ لأن الحال وصل إلى مستوى القفز من الشبابيك. وتوالت على مسامعي تلك الأمور التي منها أن المدير العام «سراج» غفر الله له، سوف يتحدث في معرض القاهرة الدولي للكتاب عن

(التراث الإسلامي).. يا سلام.. وأن طائفة المنتفعين به في المكتبة يدعون له بالتوفيق، لكن الجلسة تحوَّلت إلى منبر للتلفيق، حتى أن رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب (وهو المنصب الذي عُرض عليَّ قبل عامين فاعتذرت عنه لارتباطي بالمكتبة) صرَّح بأن «سراج» لم يكن مدعوًّا لندوة المعرض، ولا بد من محاسبة المسئول عن اعتلاء هذا الرجل لمنصة الندوات، في أول معرض كتابٍ بعد الثورة.. بالمناسبة، قبل قرابة أسبوعين، دعاني رئيس هيئة الكتاب نفسه «د. أحمد مجاهد» لعمل ندوة بالمعرض عن روايتي الأخيرة، فاعتذرت منه لانشغالي بالدواهي الجارية في مكتبة الإسكندرية!.. وبلغني بالتلفون أيضًا، أن بطاقة دخولي إلى مكتبي تم إلغاؤها! وأن الإجازة التي تقدمتُ بها تم استبعادها سرًّا والسكوت عنها، حتى أصير بمثابة (موظف منقطع عن العمل) فيصدر بعد خمسة أيام قرارٌ بفصلي نهائيًّا عن العمل بسبب الانقطاع! وأن العاملين معي منقسمون على بعضهم البعض، فريقٌ منهم يجمع التوقيعات الرافضة لقرار «سراج» بإلغاء مهامي الوظيفية بالمكتبة، وفريقٌ يلتزم بما طلبته من الجميع بعدم التدخل في مواجهتي الأخيرة مع «سراج» حيث قلتُ لهم بالحرف الواحد، في آخر يومٍ كنتُ فيه بالمكتبة الأسبوع الماضي: هذه حربي الأخيرة من أجل مكتبة الإسكندرية، فلا تتدخلوا فيها كيلا يتم البطش بكم في غيابي.

فلما كان اليوم التالي على ذلك (الاثنين) وجدت المدير العام «سراج» ينشر في المصري اليوم مقالًا لطيفًا ناعمًا مثل بطن الحرباء، يتَّشح فيه بمسوح الفلاسفة والحكماء ويجعل عنوانه (تأملات..) ويرميني بالسعي إلى الجلوس على كرسيه البائس، الذي أعلنتُ مرارًا أنني لن أقبل به وأشهدتُ الجميع على التزامي بذلك. ثم يزعم «سراج» سامحه الله، أنه كان «يظنني مثقفًا وكاتبًا، ولكنه اكتشف أنني أريد منصبًا» ثم يتحدث كالمخلصين وهو يدلِّس على الناس، فيقول بأنه تبرع للمكتبة بمليون ونصف، نتيجة محاضرات ألقاها في أنحاء العالم عن المكتبة، بينما لم أتبرع أنا بشيء (كأنه حين يذهب لاستلام مبلغ من جهةٍ مانحةٍ فيلقي هناك كلمة، يكون هو الذي منح) ثم يتحدث كالحملان عن نشاط المكتبة المزدهر، ثم يلاطف العاملين بالأمن الداخلي والإدارة الهندسية كأنني هاجمتهم في مقالتي، بينما يواسيهم هو بمعسول الكلمات، آملًا في احتشادهم ضدي بعد ذلك.. ثم الأهم من ذلك كله، أنه لم يردّ في مقالة «الرد» التي

نشرتْها له الجريدة، ردٌّ على أيِّ واقعة من تلك التي ذكرتُها يوم الأربعاء الماضي في مقالتي، التي من المفترض أنه يرد عليها، بل بلغتْ به الأمور أن يقول في نهاية مقالته، إنه لن يعود مجدَّدًا للرد على أي شيء سأكتبه ثانيةً، كأنه ردَّ أولًا.

فلما كان ذلك كله، ولما لم أجد أيَّ استجابة لندائي لإنقاذ المكتبة، إلا ما قام به المدير المتألِّه. ولما رأيتُ الانقسام يقع بين العاملين، وجدتُ أن الورقة الأخيرة التي يجب أن أقدمها لمكتبة الإسكندرية، بعد سبعة عشر عامًا من العمل المتصل فيها، هي ورقة استقالتي التي كتبتُ فيها فقط: أتقدم باستقالتي من العمل بالمكتبة اعتبارًا من اليوم (الاثنين ٦/ ٢/ ٢٠١٢).

.. ما الذي يتبقَّى لي من بعد ذلك، تبقى «متاريس» ثقافية ومعرفية كثيرة سوف أتحصَّن خلفها لاستكمال الدور الذي أقوم به. فإذا كان «متراس» المكتبة قد سقط وتم تخريبه عن عمد، فلا يزال هناك: الكتابة، التأليف الأدبي، المحاضرات، المناقشات الفلسفية والمعرفية.. وغير ذلك الكثير.

ويبقى من بعد ذلك، أنني تركت ورائي في مكتبة الإسكندرية رصيدًا لا يمكن حسابه بالعملات النقدية، فمن ذلك قرابة تسعين ألف مخطوطة مصوَّرة، كان المفترض أن تتكلف عشرات الملايين من الجنيهات، لكنني جمعتها لتكون في خدمة الباحثين من دون أن أكلِّف ميزانية المكتبة أي شيء.. ومعمل ترميم هو الأفضل من نوعه على مستوى العالم، وقد أقمته في المكتبة بمنحة حصلت عليها من الحكومة الإيطالية قدرها مليون دولار.. وقاعة عرض متحفي للمخطوطات، شهد الجميع بأنها الأجمل من نوعها والأكفأ في مجال التعريف بالتراث والمخطوطات[1].. وقرابة العشرين مجلدًا من المؤلفات التراثية المحقَّقة والفهارس وأعمال المؤتمرات الدولية المتخصصة في

---

(١) من عجائب ما جرى، علنًا، ما قام به المدير بعد نشر هذه المقالة بأسبوع، من إعادة نشر التقرير الصحفي الذي كنتُ عند افتتاح متحف المخطوطات (سنة ٢٠٠٨) قد أرسلته للجرائد، وتمَّ نشره في عدة صحف.. مع تعديل بسيط قام به «المدير» هو نزع اسمي من التقرير، ووضع اسمه هو بدلًا منه. وقد نشرت عدة جرائد هذا التقرير المعنون «افتتاح متحف المخطوطات بمكتبة الإسكندرية بعد تجديده» مجدَّدًا، من دون انتباهٍ لهذا التدليس، مع أنه لم يكن هناك آنذاك أيُّ افتتاحٍ ولا تجديد.

مجال المخطوطات.. ووحدات فنية لا يزال الخبراء يحسدون مكتبة الإسكندرية على أعمالها.

والأهم عندي مما سبق، أنني أترك «إدارة المخطوطات» بالمكتبة بعد هذه السنوات الطوال التي سبقت ظهور المدير العام بسبع سنين، وفيها قرابة المائة متخصِّص في الفروع التراثية. أعطيتهم من قلبي وعقلي، ما جعلهم قادرين على استكمال مسيرة العمل التراثي بمكتبة الإسكندرية، إذا ما قدَّر الزمانُ للمكتبة أن تعود يومًا لدورها الريادي في مصر والعالم.. ولهؤلاء أقول: كونوا على استعداد لاستكمال مسيرتكم من بعدي، فقد قدمتُ كل ما أمكنني تقديمه لهذا الكيان الهائل الذي كان حلمًا وأملًا، فصار كابوسًا وألمًا؛ ولعل الله يُحدث من بعد ذلك أمرًا.

الفصل الخامس

الأسئلةُ التأسيسيةُ

- ما معنى سباق الرئاسة؟
- هل تقومُ بمصر دولةٌ دينيةٌ؟
- هل هذه الديمقراطيةُ خداعٌ وتخييل؟
- متى تعبرُ مصرُ المرحلةَ الانتقالية؟
- ما معنى ميادين التحرير؟
- هل يقع الفرعونُ الجديدُ في ثالوث سقوطه؟
- مَنْ يسكبُ الزيتَ ليلًا؟
- السيفُ والخنجر في كشف مسار مرسي والعسكر.
- النداءُ الأخيرُ لإنقاذ الإسكندرية.

ما معنى سباق الرئاسة[1]؟

خلافًا لما هو سائد في أذهان الناس، كنتُ قد طرحتُ رؤية مغايرة عن شخصية الفرعون المصري القديم (إخناتون) وجعلتُ ذلك مستفادًا من كلام الملكة نفرتيتي، على النحو المجازي «الرؤياوي» الذي ورد في الفصل الأخير من هذا الكتاب، فأثار ما طرحته بواطن كثيرين ممن اعتادوا مديح إخناتون بأنه «أولُ من نادى بالتوحيد.. الفرعونُ الذي عرف طريق الحق.. الملكُ الذي جعل الفن المصري القديم واقعيًّا» وغير ذلك من الخرافات والأوهام التي تلقَّاها أهلونا وهم صغار، عن طريق المقررات الدراسية المتخلِّفة ووسائل الإعلام الأكثر تخلفًا. وقد راسلني بعضُ القراء لعرض اعتراضهم على وجهة نظري (المخالفة) في إخناتون، فطرحتُ الأمر للنقاش على صفحتي الشخصية بالفيس بوك، وهي الصفحة التي يبلغ أعضاؤها خمسة آلاف صديق، وأربعين ألف متابع، بالإضافة إلى خمسة وعشرين ألف عضو في الصفحات المرتبطة بها. وكان من المفترض أن نبدأ النقاش حول هذه المسألة، مساء يوم الخميس العاشر من شهر مايو، فإذا بكثيرين يطلبون تأجيل الأمر لليوم التالي لأن «مناظرة رئاسية» سوف تجرى مساءً وتجذب أنظار الناس، لأهميتها، والأنسب أن يكون نقاشنا صباح يوم الجمعة. فكان الأمر كما طلبوا.

وهكذا وجدتني ليلة الخميس خالي الوفاض والبال، ولا يشغلني شيءٌ مهمٌ،

(١) العنوان الأصلي للمقالة المنشورة يوم ١٦ مايو ٢٠١٢ هو «هل تحتاج مصر رئيسًا للجمهورية؟».. وجاء نشرها متزامنًا مع احتدام التنافس بين المرشحين للرئاسة.

فشاهدتُ المناظرة التي امتدت لقرابة خمس ساعات سبقتها لحظاتٌ طوالٌ مفعمة بحركات التشويق السينمائي والتهويل الإعلامي والإيقاعات الموسيقية القوية، المبشرة بأننا على وشك الدخول في اللحظة الفارقة التي فيها يظهر النبأ العظيم وتتجلّى الواقعة المروِّعة. وغير ذلك من التهاويل التي لم تكن تعني بالنسبة لي الكثير، لأنني حسبما أعلنتُ قبل الانتخابات بشهرين، لن أشترك في هذه العملية الهزلية التي أراها إحدى حلقات مسلسل الإلهاء العام.

كان الأمر بالنسبة لي مسألة (فُرجة) لا أكثر، وما دام الناسُ يهتمون بالمناظرة الرئاسية هذه، فلأهتمَّ بها لأنني مهتمٌّ بهم. غير أنني بقيتُ طيلة (المناظرة) أتميَّزُ غيظًا وحنقًا بسبب الوقت الذي يفوت هدرًا على البلاد، وبسبب الأسئلة الموجَّهة والإجابات المترهلة. حتى بلغ بي السيلُ الزُّبى، عندما قال أحدُ المرشحَيْنِ ما مفاده أنه يزكي نفسه على الناس لأنه الأنسب لقيادة مصر في بداية «الجمهورية الثانية». بينما قال المرشحُ الآخرُ وهو يدفع عنه تهمة التشدُّد الديني، إنه يؤمن بحرية العقيدة استنادًا إلى الآية القرآنية ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾.

وعندئذٍ رأيتُ من المحال ومن غير المنطقي، أن أبدأ في واحدةٍ من سباعيات الحكمة. لأن الخبل العام وصل بنا إلى درجةٍ لا يمكن معها استقبال أيِّ حكمة من أيِّ نوع، لا شرقية ولا غربية، والأَوْلى تأجيل الكلام الذي كنتُ أنوي الخوض فيه والإفاضة. لأن الأهمَّ فيما رأيتُ، والأَوْلى، توجيه الأنظار إلى بديهيات معرفية قد تكون أبسط من «الحكمة» لكنها أَدْعى وأكثر إلحاحًا، ولا بد من طَرْحها على وعيٍ جمعيٍّ يزعم فيه «مُرشَّح رئاسي» أننا بصدد الدخول إلى الجمهورية الثانية كأننا خرجنا من زمن الجمهورية الأولى التي ابتدأت بثورة «ناصر» وأنصاره، وانهارت بانهيار مبارك وأعوانه. ما هذا الخلط والتخليط؟ هل كان الحكم في مصر طيلة الستين سنة التي سبقت ثورة يناير، جمهوريًا؟ فما هو إذن الحكمُ الاستبدادي، وما هو إذن سيطرةُ العسكر على الحكم، وما هو إذن دولةُ التواطؤ بين السلطات ورأس المال؟

إن معنى «الجمهورية» حسبما عرفناه لأول مرة في التاريخ من محاورة أفلاطون

التي تحمل هذا العنوان نفسه، هو أن الجمهورية شكلٌ من أشكال الحكم السياسي، يختلف عن «الأوليجاركية» أي التحالف الفاسد بين أصحاب السلطة وأصحاب المال (وهو ما رأيناه في زمن مبارك) ويختلف عن «الاستبداد» أي انفراد حاكم واحد بالرأي وبكرسي الحكم حتى انقضاء أجله بالوفاء (وهو ما رأيناه في الزمانين الناصري والساداتي) فأين هي أصلًا الجمهورية الأولى، حتى يمكن الكلام عن جمهورية ثانية أو ثالثة؟ .. إن أخطر شيء على العقل الإنساني، الفردي والجماعي، هو أن تكون البديهيات فيه منكفئة. وقد يكون هذا «الانكفاء» أقل خطورةً لو كان في أذهان الجهلة والبسطاء من الناس، لكنه بالقطع أخطر وأنكى حين يكون في ذهن أحد المرشحين، المتناظرين.

وأما المرشحُ الآخر، الزاعمُ بأن الإسلام لا يجد بأسًا في حرية العقيدة، بدليل الآية القرآنية ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ فهو لا يخرج بأمره عن موقفين لا ثالث لهما، كلاهما كارثيٌّ. لأنه إما لا يعلم معنى الآية القرآنية وسياقها وما يتلوها من آيات تحدِّد معناها، أو أنه يعلم ذلك ويُخفيه ويراوغ به. فتلك الآية التي طالما استشهد بها المستشهدون، لا تعني التخيير وإنما التحذير، وليس المراد منها فتح الباب أمام «من شاء» أن يؤمن أو يكفر، بل هي تُنذر غير المؤمن بالويلات. ونصُّها الكامل، المقطوع دومًا على ألسنة المستشهدين، هو: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ صدق الله العظيم. أين التخيير هنا، وحرية العقيدة؟ وكيف يتفق ما يزعمه الواهمون من معنى للآية، مع معانٍ أخرى كثيرة في آيات وأحاديث نبوية، من نوع: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» (الحديث) ﴿ مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (الآية) «جُعل رزقي تحت ظل سيفي» (الحديث) ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ (الآية).. هل أزيدُ من الشواهد الدالة على أن الإسلام لا يقول بهذا المعنى «السياسي» المتداول إعلاميًّا، اعتمادًا على مجزوء القول القرآني ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ بلا اعتبار لما يسبقه ويتلوه من معانٍ قوية واضحة، لا تقبل التأويل لفرط صرامتها.

وبصرف النظر عن هذه المسألة التفصيلية (المناظرة الرئاسية) فإنني أرى الأمر كله هزليًّا، ولذلك صرَّحت على الهواء قبل شهرين بأنني عازفٌ تمامًا عن الاشتراك في هذه الملهاة المسماة بانتخابات الرئاسة، ولما اندهشت المذيعة (أظنها كانت السيدة لميس الحديدي) من كلامي وموقفي، ذكرتُ لها سببًا واحدًا من أسباب اتخاذي هذا الموقف، وهو أن كل حاكم لا بد أن يكون محكومًا، وكل رئيس لا بد له من معيار رئيس. فإذا انعدم ذلك، ما عادت المسألة الرئاسية تعني شيئًا حقيقيًّا، بل تصير بابًا للمزيد من الاضطراب العام في البلاد.. ولمزيد من التوضيح لذلك، أقول:

عندما تولى أبو بكر الصديق الخلافة بعد وفاة النبي، خطب في الناس قائلًا عباراته المشهورة من بعد «لقد وُليت عليكم ولستُ بخيركم، فأطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا سلطان لي عليكم» إذن هو قد أبان منذ يومه الأول، عن أنه سيحكم الناس وفقًا لنظام يحكمه هو، ويقيِّد خطاه، ويجعل حكمه مرهونًا بأحكام أعلى منه. بعبارة أخرى: هو حاكمٌ ومحكوم. وهذه صيغة مبكرة لما سيعرف بعد ذلك في المجال السياسي والفلسفي، بنظرية «العقد الاجتماعي» التي تتلخص في أن هناك عقدًا غير مكتوب بين الحاكم والرعية، يُلزم الطرفين بالآتي: الرعية تطيع الحاكم ما دام الحاكم يعمل للصالح العام.. وبالتالي، فالحاكم محكوم بالتزامه بالعمل من أجل صالح الجماعة، وإلا فلا سلطان له عليهم.

طيب. هذا الرئيس الذي سيأتي ليحكم مصر، ما الذي سيحكمه؟ هل سيكون حاكمًا محكومًا بشرع الله، وبالتالي سيراقبه الإخوان والسلفيون الذين يؤكدون دومًا أنهم أهل الله؟ أم سيكون المعيار الحاكم عليه هو «الصالح العام» فيكون لمجموع الشعب الحق في الحكم على أدائه؟ .. أم أن الرئيس الآتي، سيأتي ليدخل المعمعة ويركب العوَّامة التي يحتشد فيها: مجلسٌ عسكريٌّ سيجلس دومًا، بالسلم إن أمكن وبالعنف إن لزم.. برلمانٌ منتخب في ظروف عجيبة، انتهت إلى تشكيلة عجيبة من أناس قلوبهم شتى.. شعبٌ طفا فوق سطحه كل زاعق وناعق وقاطع للطريق ومتظاهر فئويًّا ومتخلف عقليًّا وفاسد قلبيًّا، وتوارى من مشهده العام كل مخلص ومستنير ومحب لأهله ووطنه (لأن العملة الرديئة تطرد من السوق العملة الجيدة!).

والآن، سيقول أحد المتحذلقين: ما هذه السوداوية، وما هذا التخلف عن الركب، وكيف تسير البلاد بدون رئيس، وما البديل؟ .. ولمثل هذا أقول: إن فهم مفردات الواقع لوضع تصوُّر متكامل، هو عمل لا يكترث صاحبه بوصف سوداوية أو بيضاوية، وإنما يهتم بأمور أخرى مثل دقة الفهم ومصداقية الصورة الكلية، ثم لتكن الصورة النهائية سوداء أو بيضاء أو رمادية أو ملوَّنة بأي لون. ولن يتلوَّن قلمي في هذه الأيام المدلهمة، كيلا يتهمني أحد بالاسوداد.. وأما التخلُّف عن الركب، فما هو إلا تخييل وتضليل. اللهم إلا إن كان هذا (الركب) هو مصالح مجموعاتٍ معينةٍ رأت في الواقع المصري الحالي فرصة للقفز على أي كرسي والركوب على كل مقعد، من دون العناية بأثر ذلك في مجموع المصريين.. وأما تسيير البلاد، فلا بد من اعتبار حقيقةٍ مهمةٍ تتلخص في أن الرئيس المرتجى، هو رأس مؤسسة الرئاسة التي هي رأس لبقية المؤسسات في المجتمع، فكيف يتسنى ذلك في وقتٍ تركنا فيه المؤسسات المصرية تهترئ عن عمد.. عن عمد.. عن عمد، أقولها ثلاثًا لأنني رأيت مثلما رأى الجميع، رئيس مؤسسة يُحاكم حاليًا بسبب مخالفات ارتكبها في مؤسسته، ومع ذلك يظل رئيسًا لها ومديرًا لأمورها.

ما البديلُ؟.. إنه الكفُّ عن الإلهاء، والتوقفُ عن شغل الرأي العام كل يوم بقصةٍ جديدة ملتبسة، واحترام عقول الناس بدلًا من حالة الطبل والزمر الصاخبة في ديارنا.. ما البديل؟ إنه البدءُ بصدقٍ في بناء مستقبل مصر، لأن النهايات لا تصح إلا بصحة البدايات، ولأن الملهاة الرئاسية سوف تنتهي إلى مأساةٍ كل ملهاةٍ سابقة، فلا نحظى إلا برئيس يشارك حاله أحوال البرلمان، الذي يشارك حاله أحوال الهائمين بكل وادٍ بحثًا عن الكلأ الشحيح.. ما البديل؟ إنه احترامٌ لتضحيات هذا الشعب وآلامه ومعاناته الطويلة، على يد جماعة معدودة لا تزال تحظى بالرعاية حتى وهي مسجونة، رهن المحاكمة، بينما يعاني الذين هم خارج السجون من كل الويلات.

ولا شك في أن مصر تحتاج رئيسًا، شريطة أن يكون بالفعل رئيسًا محدَّد السمات يكون للبلاد حاكمًا ومحكومًا على النحو المشار إليه سابقًا، فيرأس مؤسسات لا تبهرج على الناس وهي في واقع الأمر منهارة، وينزاح عن المشهد الشائه من الوجوه

كي ينفسح المجال لظهور المشرق منها، سواء كان رئيسًا للبلاد أو مرءوسًا للرئيس. لأن كُلَّ رئيسٍ، مرءوس[1].

هل تقومُ بمصر دولةٌ دينية ؟

هذا السؤالُ البسيطُ، البريءُ، ترتبطُ به ثلاثةُ أسئلةٍ أخرى ركيزية هي: ما هي أصلًا الدولةُ الدينية؟ هل سبق أن قامت بمصر دولةٌ دينية؟ ماذا سيكون حال مصر إذا قامت بها دولةٌ دينية؟.. وأعتقد أن السؤال «العنوان» يأتي في موعده، بل يصير اليوم مع الأسئلة المتفرِّعة عنه أكثر إلحاحًا وخطورةً منه في أي وقتٍ مضى، لأن اليوم «الأربعاء» هو اليوم الأول للمرحلة الأولى (غير الحاسمة) من انتخابات الرئاسة التي ستنحسم الأسبوع القادم، فتصير مؤشِّرًا مُهمًّا لما سوف يجري بديارنا في الفترة القادمة، وما سوف يجري أيضًا في المنطقة المحيطة بنا، نظرًا للأثر الإقليمي الكبير لمصر. ومن هنا وجب علينا الشروعُ في بحث هذا الأمر المصيري، على الترتيب التالي:

ما هي الدولة الدينية؟.. لا يعرف المتخصِّصون في السياسة وفي الفلسفة وفي تاريخ الأفكار شيئًا يسمى «الدولة الدينية» وإنما يعرفون المفهوم الاصطلاحي «الثيوقراطية» الدال على نظام الحكم السياسي الذي يستمد فيه الحاكمُ سلطاته من الإله الأعلى، ومن هنا جاء هذا المصطلح القديم جامعًا بين كلمتين من أصل يوناني: ثيو (إله) كراتيس (حُكم). على الطريقة ذاتها التي تمَّ بها اشتقاق المصطلحات الشهيرة الدالة على أنظمة الحكم الأخرى، كالديمقراطية (حُكم الشعب) والأوتوقراطية (حكم الفرد الواحد) وغير ذلك.

ولأن «الثيوقراطية» محدَّدة المعنى ومثقلةٌ باعتراضاتٍ كثيرة، فقد تمَّ مؤخرًا طرح مصطلح بديل لها هو: الدولة الدينية. وقد اشتهر هذا المصطلح الجديد على ألسنة

---

(١) بعد شهورٍ ثلاثة من نشر المقالة، كان رئيس الجمهورية المنتخب قد اتخذ أول قرار رئاسي له بعودة مجلس الشعب للانعقاد.. فتم إلغاء القرار بحكم المحكمة.

الناس في مصر عقب نجاح ثورة يناير في إزاحة الرئيس مبارك عن كرسي الحكم الذي تأبّد عليه، وكان يتمنى توريثه لابنه الباهت المتحذلق الذي كان يظن نفسه حاذقًا وبقية الناس بلهاء. المهم، أنه بمجرد أن لاحت في الأفق علامات الفراغ السياسي الذي كانت مصر مقبلة عليه عقب سقوط مبارك وبعض رجاله، مَهَرَ الماهرون ونهض الناهضون من قادة الاتجاه المعروف باسم «الإسلام السياسي» وخصوصًا الإخوان المسلمين منهم، فطرحوا على واقعنا مفهومًا جديدًا بديلًا للثيوقراطية، ألطف وَقْعًا على الأسماع، هو (الدولة الدينية) وصاغوا له تعريفًا، هو: دولة مدنية بمرجعية إسلامية.. وهكذا صار أمل الساعين إلى بناء دولةٍ مدنيةٍ متحقِّقًا في مشروع الإسلاميين الموافق للشريعة، وهكذا اجتمع النقيضان (الدولة المدنية والدولة الدينية) مع أن النقيضين في المنطق لا يجتمعان. لكن الجمهور العام، ولا سيما عوامَّ المتدينين منهم (وهم كثيرون بمصر) لا يعتمدون عادةً على التفكير المنطقي، وإنما تروق لهم المعاني العامة الفضفاضة التي عبَّرت عنها الشعارات الشهيرة، من مثل «إسلامية إسلامية، لا شرقية ولا غربية» أو «الإسلام هو الحل» فضلًا عما كان يثار بين الحين والحين، ويلهب الحرائق، على قاعدة أن الإسلام في خطر وأنه لا بد من تحرير «الأخت كاميليا» وغير ذلك من الترّهات التي ظلت تشغل الرأي العام، وتشعل في الديار النار. بينما الماهرون من المشايخ اللاعبين في الفراغ السياسي، يؤكِّدون على الملأ ما مفاده أن الإسلام دينٌ ودنيا، وأن العدل هو أساس الملك، وأن هوية مصر في خطر. ثم يزيدون الأمر توضيحًا، بتأكيدهم أنهم يسعون إلى حكم مدنيٍّ ذي مرجعية «إسلامية» لأن لكل جماعة مرجعية، وغالبيةَ أهل مصر مسلمون، فمن الطبيعي أن يكون الإسلام هو المصدر والمرجعية. ثم يزيدون حُججهم إقناعًا بتوزيع عبوات الزيت وأكياس السُّكر وأنابيب الغاز التي شحَّت من دون سبب مفهوم، وعند العوام وسكان العشوائيات والمهمَّشين، كانت هذه الوسائل (الإقناعية) ناجحة. وقد ظهر نجاحها الباهر في نتائج الانتخابات البرلمانية، وربما يظهر اليوم وغدًا في نتائج الانتخابات الرئاسية، فتصير «الدولة الدينية» قاب قوسين أو أدنى من ذلك.

طَيِّب، دعونا نتعقَّل هذا التعريف «دولة مدنية بمرجعية إسلامية» ونفكِّر فيه بشكلٍ منطقيٍّ لنكتشف ببساطة أن الإسلام (دين) وبالتالي يصير التعريف: دولة مدنية بمرجعية

دينية. ثم نكتشف أن الدولة المدنية لها مرجعيةٌ واحدةٌ هي القانون، وليس الفقه والنصوص الدينية. وهنا يظهر التعارض بين «مرجعية» هذه وتلك، وهو ما سوف يجري علاجه ورفع تعارضه بعملية مراجعة شاملة لنصوص القانون، كي تتوافق مع «شرع الله» لأن القانون وضعيٌّ وغيرُ مقدسٍ، بينما الشريعة إلهيةٌ ومقدسة. والآياتُ القرآنية تقول بحسم: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.. ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾.. ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (وردت الآياتُ الثلاثُ في سورة المائدة).

وآنذاك، سوف نكتشف أن «دولة مدنية بمرجعية إسلامية» هو بالتمام والكمال نظام الحكم الثيوقراطي، ولن يقدر أحدٌ على المعارضة وإلا شُهرت في وجهه النصال الرهاف المقتطعة من السياق القرآني، والسيوف التي طالما قطعت رقاب «الخارجين» عن «الجماعة».

السؤال الثاني: هل قامت بمصر، سابقًا، دولة دينية؟.. على سبيل المخايلة وطمأنة الناس بالباطل، يؤكد كثيرٌ من المشايخ أن تاريخ الإسلام لم يعرف الثيوقراطية، والبعض منهم يبالغ فيقول إن الدولة الثيوقراطية الصرفة، هي مجرد وَهْم لم تعرفه مصر خلال تاريخها الطويل. وهم يستدلون على ذلك بأن دولة الإسلام الأولى في يثرب (المدينة المنوَّرة) لم تكن دولة ثيوقراطية. والشواهد على ذلك على زعمهم، كثيرةٌ، منها: أنتم أعلم بشئون دنياكم (الحديث الشريف) درءُ المفاسد أَوْلى من جلب المنافع (القاعدة الأصولية) مَنْ شاء فليؤمن ومَنْ شاء فليكفر (مجزوء الآية القرآنية).. جواز ولاية الصالح مع وجود الأصلح (القاعدة الأصولية) لستُ بملكٍ ولا جبار (الحديث الشريف) لا إكراه في الدين (مجزوء الآية القرآنية) وغير ذلك من الدلائل الحاسمة، المؤكِّدة «مدنية» الدولة في الإسلام. ولن يفسِّر لنا هؤلاء الداعون إلى «دولة مدنية بمرجعية إسلامية» ولا أولئك المدَّعون بأن تاريخ الإسلام لم يعرف الثيوقراطية، كيف يستقيم ذلك كله مع القاعدة الأساسية التي ظلت قرونًا تتحكم في الجانب السياسي من تاريخ الإسلام، أعني قولهم: الأئمة من قريش (الحديث) .. وهل كانت لقريش أي أولوية على بقية العرب، إلا بالدين؟ وكيف يصحُّ ما يزعمون وعليه يستدلُّون، مع

الحقائق المعروفة تاريخيًّا في دول الإسلام ابتداءً من دولة الخلفاء الراشدين إلى دولة آل عثمان في الأناضول، حيث كانت السلطة السياسية تستند دومًا إلى الصلة بالنبيِّ من خلال الصحبة أو القرابة الممتدة عبر الأجيال على اعتبار أنها ذريةٌ بعضها من بعض؟ ولماذا، إذا كان الكلام الذي يروِّجون له صحيحًا، كان يُقال دومًا: الحاكم ظل الإله في الأرض.. السمع والطاعة ولو لعبدٍ حبشيٍّ (لو، حرف امتناع لامتناع) .. مَنْ شقَّ عصا الطاعة، فاقتلوه.

ما علينا من هذا الكلام النظري، ولننظر في الوقائع: ألم يكن اختيار المهاجرين للحكم وليس الأنصار، نابعًا من أنهم الأقرب إلى النبي؟ وكذلك كان المعيار في اختيار الخليفة «أبي بكر» لأنه ناب عن النبي في إمامة الصلاة؟ ومن بعد الخليفة الأول توالى الخلفاء بحسب قربهم من نبي الإسلام، وبالتالي كان «الدين» هو المرجِّح والمؤهِّل للحكم الدنيوي؟ .. وفي التاريخ الخاص بمصر: ألم تكن دولة «المقوقس» في مصر يوم جاءها الإسلامُ، دولةً دينية؟ وأليس الأئمة «الفاطميون» كانوا يحكمون باعتبارهم آل بيت النبوة، وبالتالي فهم أحقُّ الناس بالأمر؟ .. وبعيدًا عن مصر: هل إيران الآن هي دولة مدنية؟ أم هي دولة مدنية بمرجعية دينية شيعية؟ أم هي دولة ثيوقراطية ينطق فيها الملالي وآياتُ الله بالحق الإلهي الذي لا حقَّ غيره؟.. وقريبًا من مصر: ألم يتوسَّل حكام السودان بحكاية «تطبيق الشريعة» حتى وصلوا إلى كرسي الحكم وانقسمت البلاد في عهدهم، بينما بشيرهم يرقص بعصاه في المناسبات؟ أليست المملكة السعودية دولة ثيوقراطية تستمد قوتها من المذهب الوهابي؟ ودولة عُمان القريبة منها، أليست تقوم على أساس المذهب الإباضي الذي هو أحد مذاهب «الخوارج» الذين هم في نهاية الأمر جماعةٌ مذهبيةٌ دينية؟

كيف نقول بعد ذلك كله، إن تاريخ الإسلام وتاريخ مصر لا يعرفان النظام السياسي «الثيوقراطي» الذي يقول بالحق الديني في الحكم الدنيويِ؟ وكيف نتعامى، عامدين، عن حقيقةٍ واضحةٍ تقول إن الذين يتقافزون اليوم للجلوس على الكراسي الوثيرة، يهدفون إلى إرساء دعائم الثيوقراطية تحت مسمى آخر، هو: الدولة المدنية بمرجعية إسلامية. وهم يُضمرون في أنفسهم أن مصر بعد حين، لن تكون إلا «إسلامية، إسلامية،

لا شرقية ولا غربية» وأنهم اليوم يخاطبون الناس على قدر عقولهم، لكنهم في يومٍ آتٍ لن يراعوا إلا حكم الله حسبما يفهمونه.. (الآن سيغضب مني قواد الإخوان المسلمين).

ومن جهة أخرى، فقد رأينا قبل سنوات كيف رفض البابا شنودة حكم القضاء المصري «واجب التنفيذ» في مسألة طلاق الأقباط، وأصرَّ على موقفه مُنطلقًا من أنه لا يأخذ الأوامر إلا من الله. فهل كان ذلك يعني شيئًا آخر غير الدولة الثيوقراطية التي تعيش داخل الدولة المباركية المهترئة التي انهارت بعد ثورة يناير بهذا الشكل المروِّع، فخلَّفت في البلاد فراغًا سلطويًّا يسعى الإسلاميون اليوم لاقتناص فرصته السانحة.. (الآن سيغضب مني قادةُ الأقباط وقادةُ البرلمان).

وعلى الجانب الأخفى، المصري أيضًا، هل يخفى على أحد هذا التناغم الدائم بين العسكر والإسلاميين، منذ قيام الثورة المصرية التي أُجهضت فصارت «فورة». ألَم نَرَ كيف جرى إعلاء الرموز الدينية تمهيدًا لما أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية، وربما تُسفر عنه بعد ساعاتٍ الانتخاباتُ الرئاسية[1]. لأن النسق العسكري أقرب دومًا إلى النسق السلطوي الديني، حيث يشتركان في طبيعة الترتيب الهرمي للسلطة، وفي نظرتهم الدونية للمرأة، وفي التزامهم بالطاعة العمياء للأوامر الصادرة من أعلى، وفي تقديسهم لمن هم فوقهم، وفي احتقارهم لغيرهم.. (الآن سيغضب مني القادة العسكريون).

على أنني في واقع الأمر، لا أسعى لإغضاب أولئك أو هؤلاء، ولا أهدف إلا لبيان أن الدولة الدينية (الثيوقراطية) كانت دومًا موجودة في تاريخ الإسلام وتاريخ مصر، وهي تبدو الآن وشيكة العودة إلى مصر. لا سيما إذا فاز مرشح (إسلامي) بالرئاسة، وبذلك تجتمع القوتان (البرلمانية والرئاسية) وتنزوي عن المشهد العام رويدًا، سلطة المجلس العسكري، وتكمن في الظل قانعةً بما حققته لها ثورة يناير من مكاسب مثل: القضاء على فكرة التوريث غير المناسبة للنسق العسكري العام الذي لا يستسيغ أن يكون شخصًا مثل «جمال مبارك» قائدًا أعلى للقوات المسلحة.. تأكيد قدرة الجيش على

---

(١) وقد أسفرت!

حسم المواقف (الداخلية) عند اللزوم، باعتباره المؤسسة الوحيدة القوية والمتماسكة في مصر.. الاحتفاظ بالمكاسب التي تحققت للعسكريين في زمن مبارك، وفي زمن الثورة على مبارك، وفي زمن ورثة مبارك من الإخوان المسلمين (سؤال: ألسنا جميعًا في مصر إخوانًا ومسلمين، فلماذا يختص بعضنا بهذه الصفة؟)

ماذا سيكون حال مصر، حين تقوم بها دولة دينية؟.. لن يحدث فيما أرى انقلابٌ درامي في الواقع، لأن «الإخوان» أمهر من القيام بذلك. وإنما سيجري الأمر تدريجيًّا على النحو التالي: توالي الرسائل السياسية المطمئنة لعموم الناس، وخصوصًا الأقباط منهم والمعارضين للإسلام السياسي.. تتالى هجرة المستنيرين من مصر، لاستشعارهم خطورة الأيام المقبلة.. تسلسل (الإسلاميين) إلى المناصب العامة لإحكام القبضة على البلاد.. تحوُّل المتحولين دومًا إلى مشايعة النظام الجديد، لا سيما أولئك الذين لا يرون بأسًا في التعامي وقبول الإهانات من أجل البقاء في المناصب.. انزواء الفنون.. المعارضة الاجتماعية الصامتة للنظام الجديد وتسامح السلطة الحاكمة مع المعارضين في الشهور المقبلة.. مبالغة الفتيات والنساء المتحرِّرات في العري خلال هذا الصيف، كأسلوبٍ للتحدي، وصبر الإسلاميين عليهم (على مضض).. وبعد هذه المرحلة «الانتقالية» سوف يطلُّ الهولُ علينا، وعلى الأجيال القادمة، وينعدم الأمل في ثورة مصرية أخرى لتصحيح الأحوال.. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

هل هذه الديمقراطيةُ خداعٌ وتخييل؟

بعد بدء اندلاع ثورة يناير وفور نجاحها في تنحية (مبارك) عن الكرسي الذي تأبَّد عليه حتى راح يحلم بتوريثه، رأيتُ من الواجب أن نستشرف الزمن المصري الآتي، فكتبت سباعية «الآفاق المصيرية للثورة المصرية» وكانت المقالة الأولى فيها، بعنوان: داءُ الديمقراطية ودواؤها. في تلك المقالة ترنَّمتُ كعادتي وسط الصخب، وحلَّقتُ بعيدًا عن السِّرْب كي أرى الأفق من زاوية مغايرة، ونبَّهت إلى أمرٍ لم ينتبه إليه كثيرون.

فقد كان المصريون قد أدمنوا الإيمان بالحلم الديمقراطي، حتى تخيلوا خلال الستين عامًا الضباطية الأحرارية، أن الديمقراطية تفعل بذاتها العجائب، بصرف النظر عن أداء المتفاعلين فيها أو الفاعلين بها أو الفَعَلة المشوِّهين لها.. والناس في بلادنا كانوا في ظنهم هذا معذورون، لأن الأمل الذي ظل يلوح في وجدانهم طيلة عشرات السنين، مثلما يلوح باقي الوشم في ظاهر اليد؛ أدَّى بهم إلى (يقين) بأن الديمقراطية هي الحلُّ السحريُّ لكل المشكلات، ما ظهر منها وما بطن. لا سيما وقد تنسَّمت البلاد بعضًا من رحيق الحرية والديمقراطية، في النصف الأول من القرن العشرين الذي كان في نظر كثيرين أنموذجًا للزمن المصري الليبرالي، الذي مهما حفل بمشكلات كبرى من نوع (إعلان دولة إسرائيل في الجوار، خَوَار الإخوان المسلمين الطامحين إلى الحكم، حيرة القصر الملكي بين حراك الشارع وتحكُّمات الإنجليز) فإنه كان يحفل أيضًا بمؤشراتٍ جيدةٍ مثل الاقتصاد القوي الذي جعل الجنيه المصري أعلى قيمةً من مثيله الذهبي وقرينه الإسترليني، ومثل التعليم الجامعي المتطوِّر آنذاك بحيث يساوق مثيله في أوروبا وأمريكا، ومثل النضج السياسي والحراك الرشيد في الفترة التي كان فيها «الوفد» مع بقية الأحزاب المصرية، يلعب دورًا سياسيًّا ملموسًا (لا مطموسًا مثل حاله اليوم).

لم تكن الديمقراطية إذن، غريبةً عن الواقع المصري في النصف الأول من القرن العشرين، لكنها صارت مغتربةً في النصف الثاني منه. فاهتاج إليها حنينُ الناس، بعد عقودٍ من الحكم العسكري الشمولي، وأضحت مع مرور الأيام كالحلم الهانئ المستحيل. ولما انزاح الوجه القبيح وما حوله من الوجوه الشائهة عن مؤسسة الرئاسة، بفعل ثورة يناير، بدا للناس أن الحلم المستحيل بات قريبَ التحقُّق وصارت البلاد قابَ خطوتين من الديمقراطية، أو أدنى من ذلك. ولذلك كان ما كتبتُه في مقالتي المشار إليها، يشبه آنذاك الكفر السياسي بالحلم العام، لأنني انتقدتُ قبول الديمقراطية على عِلاَّتها، وقُلتُ إن أفلاطون (وهو أول من تحدَّث عن الديمقراطية) اعتبرها أسوأ أنظمة الحكم السياسي، لأنها تؤدي إلى غلبة الغوغائية وتغليب رأي العوامِّ الذين هم في غالب الأمر ليسوا مؤهَّلين للحكم الصائب على الأمور، لجهلهم وقلة معرفتهم وخبرتهم. فاغتاظ كثيرون من هذا الكلام! وقُلتُ في مناسباتٍ عدَّة إن النظام الديمقراطي تطوَّر

في الغرب مع تطوير القوى الاجتماعية التي صارت أكثر رشدًا وقدرةً على الممارسة الديمقراطية، وهو ما لم يحدث في مصر التي خرجت لتوِّها من الزمن العقيم الذي امتد ستين سنة توارث فيها العسكريون الحكم ضابطًا عن ضابط.. ولذلك، كان الرأي عندي أن نُقصر العملية الانتخابية في المرة الأولى على عددٍ محدود من الناخبين، وهو في الواقع عددٌ وفير، فيكون حقُّ الإدلاء بالصوت الانتخابي في أول مرة نختار برلمانًا ورئيسًا للجمهورية مقصورًا على المتعلِّمين ثم يصير بعد سنواتٍ مشاعًا للجميع. فاغتاظ الأكثرون من هذا الكلام! ومع أنني أوضحت مرارًا أن هذا الرأي لا يُقلِّل من قيمة غير المتعلِّمين، وإنما يحصر الأمر في دائرةٍ أضيق تضمن نوعًا ما، أن يكون اختيارنا للنواب والرئيس أرشد. لا سيما أن الحاصلين على شهادات متوسطة، والجامعيين، عددهم في مصر يصل إلى الملايين، ومن هنا قلتُ ما نصُّه: «تحقيق الحلم الديمقراطي في مصر، بحسب الصورة المثلى للديمقراطية، لا بد أن يقترن في المرحلة المقبلة بتصوُّرات ثورية تتواءم مع الروح السارية في أنحاء مصر.. ووجود الملايين من المصريين في دائرة «الأُمية» يجعل حُكم هؤلاء على المرشحين مرتبطًا بالأمية التعليمية والأمية السياسية، ومع أنني أعرف بعض الناس ممن لم يحصلوا على قسطٍ من التعليم لكنهم أكثر ذكاءً وحكمةً من المتعلِّمين، إلا أن نسبة هؤلاء تظل دومًا قليلةً ونادرة، والقليل النادر لا يُقاس عليه.. والذين حصلوا على نصيب مقبول من التعليم، سوف يكونون نسبيًّا أرشد رأيًا من العوام، وأقل انصياعًا لمغريات الرشوة ومُرعبات البلطجة».

المهم، لم يلتفت أحدٌ لهذا الكلام فخرجنا في ختام أول انتخابات برلمانية بهذا المجلس العجيب الذي لا يفتأ أصحابُ «الأغلبية» فيه يذكِّروننا بأنه «المختار» ديمقراطيًّا. ولا يكلُّ الواحدُ منهم عن ترديد زعمهم بأنهم جاءوا بحكم (الصناديق) المعبرة عن غالبية المصريين، ثم يصل بهم الأمر غايته حين يصفون أنفسهم بأنهم برلمان الثورة (وهم لا يقصدون بذلك التنكيت، وإنما التبكيت) ولا بأس عندهم في الاستيلاء أيضًا على مؤسسة الرئاسة أيضًا، وربما يكرمهم الله فتكون بأيديهم «لجان حفظ الأمن» بديلًا للشرطة، وبعض «الميليشيات المسلَّحة» بديلًا للجيش النظامي.. طيب، إن كان هذا هو حلمهم وطريقهم للتخلُّص من ميراث القهر بالقهر، وسبيلهم

للبُرء من موروث الاضطهاد بالاضطهاد (مثلما هو الحال دومًا في تاريخ الجماعات الدينية اللاعبة سياسيًّا) فهل نُضفي نحن على مساعيهم مشروعيةً وغطاءً بهذا الهرج المسمَّى ممارسة ديمقراطية؟

ولما بدأ الكلام عن انتخابات الرئاسة، وكثر هرج المتقدِّمين للترشُّح أعلنتُ أنني سوف أقاطع هذه «اللعبة» لسببٍ بسيطٍ، هو أنني لا أفهم كيف يترشَّح أحدهم لوظيفةٍ ما، من دون تحديدٍ لحدودها ومهامها الرئيسة، وكيف نأمن ألا نعود إلى المأساة البرلمانية المغطاة بالقشرة الديمقراطية الحقة قبل الشروع (أو الوقوع) في عملية كارثية جديدة، وما الضامن ونحن تحت هيمنة العسكر ألا تصير اللعبة الديمقراطية خداعًا وتضليلًا؟.. ومع أنني لم أدعُ أحدًا للاقتناع بموقفي الفردي، إلا أن كثيرين اعتبروا ذلك (سلبية) من دون أن يدركوا المعنى البسيط التالي: لا يجب أن نقدِّم أصواتنا جُزافًا وتكون حُجةً علينا، فيأتي أحدهم بعد ذلك ليقول إنها إرادة الشعب، ويتنطَّع علينا بقوله: هل تعارض إرادة الشعب؟ ثم يقول إنها كانت إرادة الله عزَّ وجلَّ، وهي إرادةٌ نافذة، ويتبجَّح بقوله: هل تعارض إرادة الله؟ ثم بعد حينٍ يستريح على الكرسي، وينسى وننسى، فيفجُر على قاعدة إن سلطته شرعية، فهل يجرؤ أحدٌ على معارضة شرعية السّلطة (بضم السين أو بفتحها).

ومع أن اثنين من مشاهير المرشحين للرئاسة، تربطني بهم صلةٌ قديمة تجعلني على ثقة من أنهما صادقَيْنِ في المسعى، إلا أنني آثرتُ الابتعاد عن مسعاهما للرئاسة في ظلِّ الغوغائية وعدم وضوح الطريق الذي سارا فيه (أحدهما مفكر إسلامي، والآخر مناضل يساري).. ولما دعاني الصديق المخرج خالد يوسف، مرارًا لتأييد المرشح الناصري الذي ينحاز إليه، على اعتبار أنه «مرشح الثورة» اعتذرت منه بأنني غير مقتنع بالسياق العام للعملية الانتخابية، وغير مقتنع بما يُسمى الناصرية.. والتهب السباق الرئاسي، وراح كل فريق يُغنِّي نشازًا في معزوفة (كل قومٍ بما لديهم فرحون) ورأينا العجب العجاب.. وبقيتُ أترقَّب، حتى أسفرت الأيامُ عن النتيجة العجيبة التي نعرفها، وتساوق مرشحان لا بد من الإعادة بينهما على طريقة الاختيار بين جهنم والجحيم، فيكون (الشعب) كالمستجير من الرمضاء بالنار، أو كالمختار بين أخفِّ الضررين.

شريطة أن يُضفي المشروعية على الضرر الأخفّ، حسبما تقتضي أصول (المشاركة) الإيجابية في العملية الديمقراطية.

وعلى هذا النحو وجدتُ نفسي أراقب ما يجري في البلاد، والقلب فيه ما فيه، فلما استقرَّ الأمرُ غيرُ المستقرِّ على ما نعرفه، صارت أهواءُ الناس في مصر متفرقةً وباتت قلوبهم شَتيَّ. فالأكثرية تشكو الإحباط وتتبرَّم بما صارت إليه الأمور، وجماعةٌ تنادي بالحذر من (الجماعة) فتؤيِّد مَنْ كانت تسميه سابقًا (فلول) وجماعة تسعى للاستيلاء على الأخضر واليابس، وتبشِّر الناس بقرب قيام دولة الدين. وجماعة صارت أقصى أمانيها، المستحيلة، أن يدخل المرشح اليساري الناصري في التصفية، فيفوز فيناكف البرلمان أو يحلّه فلا يعود أصحاب اللحى إلى صدارة المشهد. بعبارة جامعة: صار الكلُّ في ظلماتٍ يعمهون.

ومؤخرًا، سألني الأحبَّةُ والأصدقاء عن موقفي، فأكَّدت أن مقاطعة هذه الانتخابات التي أراها حلقة جديدة من حلقات الإلهاء السياسي العام، لا تزال أسبابها ودواعيها عندي قائمة. فاغتاظ ثانيةً الأكثرون، واتهمني الفريقُ المؤمن بأنني بذلك أدعم «الفريق» والفريقُ المضادُ بأن موقفي يدعم «الجماعة».. مع أن الأمر عندي يتجاوز هذا الدعم الموهوم، هنا وهناك، إلى ما أراه صوابًا ولا أُلزم أحدًا به. وهو باختصار، ألا نُسهم في لعبة الخداع والتخييل، ونُضفي المشروعية على ممارسةٍ هزلية ليس الغرض منها بناء البلاد، بل إتاحة مزيد من الوقت لتسوية الأوضاع المعلَّقة، مع تضييع مزيد من الوقت على البلاد في تلك المرحلة الحرجة، وإبقاء الهيمنة العسكرية على البلاد سرًّا أو علانية (بالعنف إن لزم، وبالرفق إن أمكن) وتحصيل المكاسب غير المشروعة بالسبل المشروعة، والانهماك في الهرج الذي لا يفضي إلا للهرج.

طيب، وما الحل الآن؟ .. فيما أرى، لا توجد في الحالات المشابهة لما نعيشه اليوم، إلا الحلول المرحلية. ومرحليًّا، أجد أن الإقبال على انتخاب أحد الرجلين اللذين فازا بأكثر الأصوات سوف يؤكِّد مشروعية حُكم الذي سيفوز منهما، أما إذا انخفض عدد المشاركين وفاز أحدهم بشكلٍ هزيل وعددٍ محدود، فسوف يبقى حق «الرفض» مكفولًا لشعبٍ لم يشارك أغلبه في الملهاة. وبالطبع، سوف نقبل أي نتيجة

لانتخابات الإعادة وندين بالطاعة للرئيس الجديد، ولكن على مضضٍ يحفظ لنا حقَّ الاعتراض عليه لاحقًا، وعلى هونٍ لا يمكِّنه من الاستبداد يومًا. لأنه سوف يعلم دومًا أن الذين اختاروه هم عددٌ ضئيل، بناءً على إعادةٍ لم يحظ فيها أحدهما إلا بنسبة واحدٍ على عشرين من مجموع المصريين. وبهذا يبقى للجموع حقُّ اتخاذ الموقف الذي تراه صوابًا في مُقبل الأيام، دون أن تقام عليها الحجة المعتادة التي طالما استعملها مبارك بقوله عن نفسه «زعيم الأغلبية الصامتة» وسوف يستعملها الفائز بالرئاسة مدعيًا أنه «الحاصل على الأغلبية» .. فلا كانت هذه الأغلبية الوهمية، ولا نامت أعين الجبناء، ولا قطف الحاصدون ثمار الأرض اليَباب (الخراب) ولا مورست علينا عمليات الخداع والتخييل باعتبارها : العملية الديمقراطية.

.. سألني بالأمس بلسان البراءة طفلٌ قال: ماذا أفعل مع هذه الانتخابات المقيتة؟ فقلت: إنني مقاطع لها.. قال: الحمد لله أنه لا صوت لي الآن، فذلك يعفيني من المشاركة في هذا الهزل، ويومًا ما سيكون اختياري حرًّا ويكون الشعب أقوى من حاكمه، وعندئذٍ سأعطي صوتي لمن يستحقه ما دام هذا المستحق موجودًا، وإلا سأحتفظ به حتى لا أهدره فيضيع هباءً.. سكت الطفلُ لحظةً ثم قال: لكن هذا الهرج الدائر في زمانكم، وبأيديكم، قد يدفعني إلى الهجرة عن البلاد بالكُلِّية، لأنني سأتعلَّم جيدًا ولن يكون في بلاد الجهلة مكانٌ لمثلي.. ثم لمعت عيناه وهو يهمس لنفسه، قائلًا: بالهجرة سوف أنجو بنفسي، فإذا اعتدل الحال العام بعد ذلك، عدتُ إلى البلاد؛ وإذا تدهور أكون قد حفظت نفسي.. بعدها سكت الطفلُ مجدَّدًا، وأطال النظر باندهاشٍ إلى البعيد، ثم قال بلغةٍ فرنسيةٍ رشيقة: تبًّا لكم.

متى تعبرُ مصرُ المرحلةَ الانتقالية ؟

حين نجحت ثورة يناير، في فبراير، مرحليًّا. فاستطاعت (بقدرةٍ قادر) إزاحة الرئيس السابق عن كرسيه الملتصق به لثلاثين سنة من الأعوام العجاف، اندفع معظم المصريين إلى الشوارع يحتفلون بالمرة الأولى التي تنتصر فيها «الإرادة الشعبية» وقد تولَّد في

نفوسهم آنذاك إحساسٌ بأن الخلاص التام بات وشيكًا، واستخفَّ بهم الفرحُ فظنُّوا أن زمن الفساد قد ولَّى عن البلاد إلى غير رجعة، لا سيما أن (السمكة) التي كان يُشاع مجازًا أنها تفسد في رأسها، قد انقطعت رءوسها وأذنابها المتمثلة في الرئيس ونجليه (المحروسين) ورئيس وزرائه ووزير داخليته ورئيس ديوانه الرئاسي ورئيس مجلس الشعب (الوديع) الموصوف سابقًا بالأغلبية الصامتة.

غير أن هذه الأغلبية الصامتة صارت ناطقةً زاعقة، وتهلَّلت وهلَّلت وقد استعجلت النتائج وقطف الثمار من قبل الحرث وزراعة الشجرة، أو توهَّمت أن الفجر آتٍ بشكلٍ تلقائيٍّ لا محالة قياسًا على أن الشمس تُشرق تلقائيًّا كل يومٍ فتزيح الظلام وتملأ الأنحاء نورًا.. أيامها، كنتُ كلما سألني أحدٌ عن المدَّة المتوقعة للفترة الانتقالية المسماة «التحول الديمقراطي» أقول إن كل سنة سابقة على الثورة، تحتاج شهرًا، بشرط الانتباه إلى أننا نمرّ بفترة نقاهة من مرض مزمن دام ثلاثين عامًا مباركية تحتاج ثلاثين شهرًا، وستين عامًا ضباطية أحرارية تحتاج خمس سنوات، فكان السامعون يتأفَّفون من ذلك ولا يتقبَّلون الحقيقة البسيطة القائلة إن البنايات الضخمة عسيرٌ رفعها إذا هوت، وسقوطها لا يكون إلا مروِّعًا.

وبعد مرور عام ونصف العام على اندلاع الثورة، يبدو المشهد المصري العام «محيِّرًا» ودومًا يرتدُّ عنه البصرُ وهو حسير، وذلك لتسارع الأحداث وتواليها المتواتر على غير نظام، وكثرة المفاجآت المدهشات للعقول. فما كان أحدنا مثلًا يتخيَّل قبل شهر، أن تكون القضية الكبرى التي سوف تشغل بال المصريين هي: مرسي أم شفيق؟ أو يتصوَّر أحدنا أننا بعد كل هذا العناء سوف نُضطر إلى الاستجارة من الرمضاء بالنار، فهذا «الفريق» الذي يباهي بأنه قَتَل وقُتِل، موصولٌ بالمشير الذي يباهي بأنه منذ أربعين سنةً يقاتل (مع أن مصر لم تدخل حروبًا طيلة هذه السنوات) وهما مجتمعَيْن من وجوه العسكر الحاكمين منذ ستين سنة، قد تزيد.. وهذا «الإخواني» الذي يتملَّق اليوم الثوار طمعًا في ضمِّ أصواتهم إلى أصوات مؤيديه، لا يفتأ في وسائل الإعلام يُطمئن النسوة والأقباط وعموم المصريين بمخايلات لا آخر لها، ولها من بعد ذلك تصريف! وكأن الثورة قامت ليستولي الإسلاميون على البرلمان والشورى والرئاسة والنقابات، فلا يبقى

للناس من بعد ذلك إلا النفايات. وكأن مصر لم تعانِ طيلة الثمانين عامًا الماضية من خَوَار الإخوان الطامحين إلى السلطان بكل وسيلة ممكنة: التنظيمات السرية، النضال المسلَّح، التحالف مع ثوار يوليو ثم الاكتواء بنارهم، الإرهاب، صناديق الانتخابات. فالوسيلة لا تهمهم ولا تشغلهم عن الهدف.

وعلى كل حال، فلن أخوض في تفاصيل «الحالة» الحالية الموحولة فيها البلاد، فهي تفاصيلُ معلومةٌ للصغير والكبير. والأجدى من ذلك عندي، أن نتطلع إلى الأمام ونستشرف الآتي من خلال النظر في «إجابة» السؤال الذي جعلته عنوانًا للمقالة.. وفي ذلك أقول والله المستعان على هيجان الخواطر:

الشرطُ الأولُ لعبور المرحلة الانتقالية، وتحديد مُدَّتها، هو أن تكون بالفعل «انتقالية» بمعنى إدراك أنها فترة مؤقتة، وأنها بمثابة مرحلة النقاهة بعد طول المعاناة من مرض مزمن كانت أهم أعراضه: سرطان السلطة السياسية المستدامة المؤبَّدة، سريان الفساد في البر والبحر بما فيه من أسماكٍ كبار وصغار. غير أن الحال المصري العام، لا يدلُّ على هذا «الإدراك» على الإطلاق، فعلى سبيل المثال: صار «الدستور» هو قصة القصص وحكاية الحكايات الكامنة خلف كل الحواديت، مع أن المسألة كانت أيسر من ذلك مأخذًا لو حذفنا فحسب تلك البنود الخبيثة التي دسَّها مبارك وترزية القوانين، ثم مضينا قُدُمًا في تحقيق آمال الناس الفعلية.. وعلى سبيل المثال: طَرْحَ المرشحين برامج تستغرق سنواتٍ طوالًا، وبعضهم صرَّح من قبل أن يفوز بأنه يحتاج فترتين رئاسيتين (مبدئيًا) ليحقق برنامجه الذي لم يتضمن أصلًا طبيعة صلاحيات الرئيس وعلاقته بالبرلمان والمجلس العسكري وسلطاته وميزانيته.. وعلى سبيل المثال: انهمار الملايين من التبرعات لبناء مدينة الصِّديق د. أحمد زويل (العلمية) من دون المبادرة إلى إنقاذ ملايين المصريين الساكنين في العشوائيات المقيتة، التي منها تخرج الفضائح المصرية وتنكشف العورات.

هذه محض أمثلة على عدم وعينا بأننا نمر بفترة انتقالية، وعلى أن (حكمة جُحا) الذي طلب مهلةً لعشرة أعوامٍ أو خمسةٍ ليُنطق الحمار، هي حيلةٌ نمطيةٌ لا تزال فاعلة في مجتمع يستقي وعيه العامّ من برامج التلفزيون القائمة أصلًا على قاعدة «فاصل

إعلاني ونعود».. ولو أدركنا انتقالية الفترة الانتقالية، لكان مسلكنا العام مختلفًا ولكانت مساعينا بالفعل هادفة للانتهاء على خير من تلك المرحلة التي أسميها «النقاهة».

والشرط الثاني، وهو أيضًا مؤشّرٌ دال على المدة الفعلية للفترة الانتقالية، ألا تكون فترة انتقامية. بمعنى أن نحترم «دم الشهداء» ولا نجعله مضغة في أفواه الذين يريدون الثأر ممن لم يثبت تورطهم في إراقة هذا الدم، وبمعنى أن يتخلَّى الإسلاميون عن اهتبال الفرصة السانحة للانتقام من النظام السابق الذي ظلمهم وسجنهم، مثلما ظلم بقية أهل مصر وجعلها أشبه بالسجن الكبير الذي يعمل سكانه لخدمة «المأمور» والآمر الأعلى الذي لا يعلم إلا الله ما نهبه من أموال البلاد، وبمعنى ألّا يتاجر كل مشارك في الثورة من قريب أو بعيد بهذه المشاركة فيطرح نفسه على الناس باعتباره الناطق باسمها والمنتقم من النظام السابق.. بعبارة موجزة، فإن (الانتقال) لا بد لإنجازه من التخلِّي عن (الانتقام) والتحلِّي بقواعد (النظام) الذي يؤسِّس لمجتمع جديد تعوِّض فيه البلاد ما فاتها طيلة الثلاثين عامًا الماضية، وطيلة الستين.

والشرط الثالث، وهو كذلك مؤشّرٌ مهمٌّ يدل على العبور الآمن من الفترة الانتقالية، يتمثل في قاعدة أساسية لا بد من إرسائها. وهي ببساطة، أننا لن نخطو للأمام بالخبط العشوائي وبالسير في مسلك واحدٍ وإهمال بقية الدروب والمسالك. بمعنى أنه لا معنى للانشغال بالانتخابات على طريقة (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) بينما تجري في أرض الواقع ويلات يمكن منعها بأقل مجهود، ولا هي تحتاج برلمانًا ولا رئيسًا لا يعرف حدود صلاحياته ولا مجلسًا عسكريًّا يلاعب الثوار (الاستغمابة) وهي ويلات سوف تلحق آثارها المدمرة بعد حين بالبلاد، سواءٌ كان فيها أو لم يكن: برلمانٌ حُرٌّ حقًّا ورئيسٌ يكون كالرأس وجيشٌ يُرهب الأعداء لا الأبناء.. فمن هذه الويلات التي تجري اليوم على قدم وساق: تجريفُ الأرض الزراعية للبناء عليها بمخالفة القانون، ارتفاعُ الشواهق من العمارات في الأزقة ومسارعة المقاولين لاغتنام الملهاة الشاغلة للناس ببناء مقابر طائرة سوف تفجع البلاد بعشرات الآلاف من الضحايا عند وقوع أول زلزال، سبهللةُ الباعة الجائلين الذين احتلوا الميادين فصارت مرتعًا لهم على قاعدة (الاستعباط والتناحة) التي توشك أن تصير سمةً للمصريين، بقاءُ مديرٍ على

رأس مؤسسة قامت شواهد كثيرة على أنه يخرِّبها عن عمدٍ مع أنه في الوقت ذاته يُحاكم رسميًّا بسبب جنايات ارتكبها من خلال مؤسسته المسماة اصطلاحًا (العزبة) فإذا به يعود من جلسات المحاكمات التي هو فيها «المتهم» إلى مكتبه في المؤسسة ذاتها التي هو فيها «المدير» ليستكمل مساره التخريبي تحت سمع وبصر الجميع، على قاعدة اخترعها تقول إن (المدير) لا بد أن يكون جلده مثل جلد الخرتيت! وبالمخالفة لقاعدة إدارية بديهية، تقول إن المدير لا يدير إذا سقطت هيبته وقفز من شباك مكتبه أمام موظفيه.. وهناك غير ذلك كثيرٌ من الأمور الفاجعة والويلات التي تجري في مصر على قدم وساق، الآن، بينما هي لا تحتاج انتظارًا لحين انتخاب الرئيس وتسليم السلطة وتطوير أداء البرلمان وإعلان تشكيل لجنة الدستور إيذانًا باقتراح دستور على طريقة (دستور يا اسيادنا) فيكفي مثلًا تطبيق القرار العسكري السابق واعتقال عشرة مجرمين من المجرفين للأرض الزراعية وعشرة مقاولين من أولئك الذين يتعالون بالبنيان المميت بعد حين، وساعتها سوف يرتدع الباقون. ويكفي أن تحشد الشرطة والجيش قوات مناسبة (مثلما تفعل أيام الانتخابات) لعمل إزالات لهذه التعديات الصارخة من تلك القوة الوليدة «الباعة الجائلين» وهم في ذلك لا يحتاجون سَنَّ قانون (ربما فقط سَنّ السكين) ولا يعوزهم توجيهات السيد الرئيس المنتظر كـ(المهدي) ولا تنقصهم العدة أو العدد. ويكفي أن يحترم المجلس العسكري الناس، فيوقف أمثال هذا المدير الذي لا يحترم نفسه ولا الآخرين، لحين البتِّ في محاكماته والانتهاء من التحقيقات الجارية معه على قدم وساق منذ عام كامل أو يزيد، تقاضى خلالها قرابة المليون ونصف جنيه كمرتب رسمي (حلالي بلالي) بلا حقٍّ ولا هدًى ولا صراطٍ مستقيم.

ومع أنني لم أكن يومًا ماركسيًّا، ولا أظنني سأكون مستقبلًا، إلا أن بعض المبادئ العامة في الفلسفة الماركسية تُعجبني كثيرًا وأرى فيها دلائل حكمة (والحكمة ضالة المؤمن) فمن ذلك المبدأ الماركسي الذي جعلته العام الماضي عنوانًا لمقالتي المنشورة هنا، وهو «سلبُ السَّلْب» بمعنى أن كل حركةٍ تطوريةٍ في المجتمع ينبغي أن تسلب السالب فقط من المرحلة السابقة، وسلبُ السلبِ إيجاب. بمعنى أن الثورة على النظام القديم قد تؤتي ثمارها، ولا تصير مجرد فورة، حين تضيف موجبًا جديدًا للموجب السابق (مهما كان قليلًا) وتسلب السالب منه، من دون خلط بين هذا وذاك.. فالثورة

المصرية التي قامت في يناير لم تهدف إلى صياغة دستور أو تعويض الإخوان عما لحق بهم من أذى على يد مبارك، أو اختيار رئيس من بين «مشروبين» أحلاهما مُرٌّ.

لقد قامت الثورة كصرخةٍ عامة في وجه الفساد، وليس لهدم البلاد وإعادة بنائها من جديد، فلا معنى لازدياد الفساد المتمثل فيما ذكرناه قبل قليل، في ظل الحالة الثورية. فحتى في الوقت المقيت الذي استدام فيه حكم مبارك، ما كانت السفلة من الناس تجرؤ على تجريف الأرض الزراعية، وما كان المقاولون الفاسدون يتبجَّحون على هذا النحو في بناء ناطحات الهواء في الحواري والأزقَّة، وما كان المستهبلون من الباعة الجائلين يحتلون الشوارع والميادين، وما كان هناك مديرٌ يُحاكم وهو مدير فيرتِّب الأوراق من مؤسسته ليحصل على البراءة ويظل مديرًا مثلما كان دومًا (ولا عزاء للثائرين).

ومن مبادئ الماركسية التي لا تتعارض مع العقل أو الدين أو المنطق السليم، مبدأ عنوانه «وحدة الأضداد وصراعها» وهو المبدأ الذي استعمله كارل ماركس في إطار ما يُسمى في فلسفته «المادية الجدلية» وكان يقصد به أن المجتمع الرأسمالي ينطوي على تناقض صارخ بين طبقة أصحاب رءوس الأموال وطبقة العمال «البروليتاريا» ولكن ذلك التناقض لا يمنع أنهما معًا، مع الطبقة البرجوازية، يشكلان مجتمعًا واحدًا.. لكن مرادي من هذا المبدأ الآن، هو تبيان أن حالة الصراع المجتمعي بين الطبقات أو القوى، لا تنفي أنها تدخل في إطارٍ واحدٍ يجمعها. فالمعارض السابق وكذلك المؤيد، كلاهما ينتمي إلى «وحدة» بعينها ولا يمكن إدراك دوره السالب أو الموجب، إلا في نطاقٍ واحد يجمع هذه المتناقضات. ولا يعني ذلك منطقيًّا، أن يكون المعارض السابق بالضرورة هو «المختار» اللاحق! بمعنى أنه كان يعارض جيدًا في نطاق نظام سابق، ووفق شروط كانت قائمة، وليس شرطًا أن يكون معارضًا ناجحًا أو مُعترضًا عليه في نظام جديد له شروط أخرى. بعبارة أوضح: ليس البطل بطلًا إلا في سياقه، فمن الوارد أن يكون موقفه العام في مرحلةٍ سابقة مشتقًّا من البطولة، ثم يكون في مرحلة لاحقة مشتقًّا من البُطلان.. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، يمكن أن نكتشفها بيُسرٍ إذا أمعنَّا النظر فيما يجري حولنا.

إن عبور مصر بسلام من المرحلة الانتقالية يقتضي مراعاة الشروط المذكورة سابقًا،

ويقتضي أيضًا أمورًا مكمِّلة من أهمها «صدق النوايا» والكفّ عن حالة الترنُّح العام والمراوحة حول النقطة الواحدة والدوران حولها، ولنعلم أن النهضة العامة مسارٌ طويل بمقدوره أن يصحِّح أخطاءه كلما مضى قُدُمًا إلى الأمام ولم يتلفَّت كل حين إلى الخلف وإلى اليمين الفلولي واليسار الناصري والوسط الإسلامي الذي يذكرني بالأنشودة التي كُنا نحفظها في المدارس الابتدائية ومطلعها: خرج الثعلب يومًا في ثياب الواعظينا..

ومن الأمور المهمة، المكمِّلة، بل التي لا غنى لنا عنها.. «المعرفة» .. بمعنى أن أي فعل اجتماعي أو فردي، لا يقوم على أساس من المعرفة فهو لا محالة بائسٌ وسوف يفسد أكثر مما يصلح، وكذلك كل فعلٍ فردي أو جماعي ينطلق عن الجهل (وهو بالمناسبة غير الأمية) لأن الجاهل من شأنه أن يُخطِئ من حيث يظن أنه مُصيب، أو هو ببساطة لديه «النية» لكنه يفتقد «القدرة».. والمعرفة قدرةٌ.. وهي سُلطةٌ بيضاءُ خيِّرةٌ.. وهي قائمة بالضرورة على المنطق.

ما معنى ميادين التحرير؟

تتخذ الحالةُ السياسيةُ المصريةُ الراهنةُ أشكالًا غرائبية، تجعل حياتنا شبيهةً برواية أدبية من ذلك النوع المسمَّى «الواقعية السحرية» حيث يمتزج المعقول باللامعقول، والمنطقي بالخيال، على نحو يجعل واقعنا في بعض الأحيان يتجاوز الفانتازيا والكوميديا السوداء. وعلى المعترض على ذلك أن يتأمل حالاتٍ معروفةٍ، من مثل: ظهورِ الجاسوس الإسرائيلي على الهواء في برنامج «توك شو» وانتشار الصور التي اُلتقطت له في ميدان التحرير وهو يضحك! ثم القبض عليه في زمن ثورة، فلا يعدم ! ثم مبادلته بمساجين مصريين، لا تريدهم مصر أصلًا ولا يعرف أحدٌ شيئًا عن الأفعال التي نالوا عنها العقوبات التي كانوا يقضونها في إسرائيل!.. ومن مثل: الظهورِ المفاجِئ للجماعات الدينية وتسابقها لاحتلال كل المقاعد الإدارية والسياسية، الوثيرة منها والبلاستيكية، وكأن الثورة قد قامت لإعلاء منارات الدين في بلدٍ دلَّت الدراسات التي ظهرت قبل الثورة، على أنه «أكثر

شعوب العالم تدينًا» وجاءت بنجلاديش في المرتبة الثانية! وقد تزامن مع ذلك من إعلان أن الإسكندرية هي «معقل السلفية» في مصر، وبعد أربعة أشهر يكتشف الناسُ أن الإسكندرانيين المزعوم أنهم سلفيون، أعطوا أغلب أصواتهم للمرشح الرئاسي اليساري «الناصري» الذي لم ينتصر، ولم يقنع بالهزيمة فراح يقترح أفكارًا تقدح في فكرة الانتخابات التي خسرها (ماذا لو كان نجح؟).. ومن مثل: الظهورِ المريب، ثم الاختفاء العجيب، لشخصيات بعينها تظل تحتلُّ المشهد العام وتؤكد أن «السي دي موجود» ثم يتلاشى كل شيء كأنه لم يكن، فلا يهتمّ الناسُ اليوم بما جرى بالأمس، ولا يهتمون غدًا بما يجري اليوم.. ظهورِ مشكلاتٍ وأزمات لا معنى لها، وانعدام القدرة على استيعاب معظمها، فهذا مرشح رئاسي يتم استبعاده لشكٍّ في أن والدته المتوفاة كانت تحمل الجنسية الأمريكية، وبقاء مرشحٍ آخر في المنافسة مع أن الجميع يؤكد أن أبناءه يحملون الجنسية الأمريكية.. ظهورِ معانٍ متعاقبة للثورة، ولا ارتباط فيما بينها. فحينًا يطلب الثوار «الحرية» ويبذلون أرواحهم فداءً لها، وبعد حين يطلب الثائرون زيادة المرتبات خمسين جنيهًا وصرف بدل وجبة غداء، وغير ذلك مما يُسمي بالمطالب الفئوية العادلة!

لن أورد مزيدًا من الأمثلة الدالة على أن مصر تجتاحها حالةُ جنونٍ من نوعٍ خاصٍ، لا يستطيع أمهر المحللين النفسيين أن يجد سبيلًا لفهمه أو علاجه (على افتراض أنهم أصلًا يفهمون أو يعالجون الحالات النفسية).. ومع ذلك فلا بد للعقل، نظرًا لطبيعته الأساسية، أن يترصَّد هذه الوقائع جميعها لفهمها، ويسعى جاهدًا للوعي بمفردات هذا الواقع الغرائبي (الواقعي السحري) وإلا ساد الجنون وأطبق على الجميع بحسب القاعدة التي أشار إليها «ديكارت» حين قال إن استعمال العقل يستبعد خطر الجنون. ومن هنا، نطرح «الأسئلة التأسيسية» الساعية إلى استعادة الوعي العقلاني بالواقع، وبالتالي إبعاد شبح الجنون عن العقل الجمعي.

.. منذ بداياتها، ارتبطت ثورة يناير المصرية بمفهوم «الميدان» وارتفعت بمعناه عاليًا، حتى صار معادلًا موضوعيًّا للثورة ذاتها، فإذا ما أشار أحدهم إلى أن «الميدان موجود» فهذا يعني أنه يهدِّد بالثوران، وإذا دعا أحدهم إلى «النزول للميدان» فهو من

دون شكٍّ يدعو للتثوير العام.. فكيف نشأ هذا الارتباط، وكيف تطور بسرعة وتم استغلاله سياسيًّا، وكيف انطلت الحيل «الميدانية» على عموم الحالة المصرية؟

كانت الشرارة الأولى لثورة يناير قد اشتعلت ثم اندلعت في ميدان «الأربعين» بالسويس، في وقتٍ كان الثائرون بالقاهرة يتحلَّقون حول دار القضاء العالي ويتحصَّنون بالأزقَّة المحيطة، وهم يتحسَّبون من الوقوع في دائرة ميدان التحرير المجاور، ويحتاطون منه، خشية أن تحيط بهم هناك قوات «الأمن المركزي» المتحركة بأوامر «أمن الدولة» المدفوعة بهاجس «الأمن العام» الذي كان يعني في واقع الأمر، أمن الرئيس المخلوع والذين اجتمعوا حوله (كل رجال الرئيس).

وقد ساد الاعتقاد في أول يومين للثورة في القاهرة، أن ميدان التحرير هو آخر مكان يصلح لاستعلان الثورة وبلوغها المدى، لكن البطش الشرطي بالثائرين ثم تعاطف الجمهور مع المبطوش بهم وقطع وسائل الاتصال (ومن ثم، زيادة رغبة الناس في معرفة ما يجري) وتناقُل وسائل الإعلام للفظائع الجارية حول الميدان، وانهيار عزم الشرطة بعد يومَيْ عمل متصلين، وتدفق المصريين. أدى ذلك كله إلى الاحتشاد بميدان الأربعين بالسويس، وإلى دخول الناس إلى ميدان التحرير بالقاهرة.

أما الإسكندرية فقد اتخذت فيها الثورة المصرية شكلًا آخر، لا يرتبط بميدانٍ بعينه. فالناس تتجمع عادةً في ميدان المنشية ونواحي «محطة الرمل» وتملأ الحديقة المطلة على البحر أمام مسجد القائد إبراهيم (ربيب محمد علي باشا وقائد جيوشه) ثم تتحرك في مسار يعرفه الإسكندرانيون: من محطة الرمل إلى كورنيش الشاطبي، ثم الدخول إلى شارع أبي قير للابتعاد عن المكتبة خوفًا عليها (ما كان الناسُ يعلمون آنذاك أن السُّوس ينخر في قلبها) ثم الوقوف بحركة الجماهير عند محطة سيدي جابر للقطارات، وهناك تتفرَّق الجموع ويذهب البعض منهم إلى منطقة سموحة ذات الشوارع الواسعة، لتكون «المحطة الأخيرة» لهم هي البناية الفاخرة لمديرية أمن الإسكندرية. وبعد شهور، ستكون المنطقة العسكرية الشمالية هي المحطة الأخيرة.

إذن، كانت الثورة المصرية «احتشادية» واعتصامية في القاهرة وفي السويس، وبتعبير آخر: كانت مكانية. أما في الإسكندرية، فقد كانت الثورة متحرِّكة، حيث لا تسمح

طبيعة المكان وخصوصية السُّكَّان باستقرارها في مكان بعينه، يتم فيه صخبُ الناس وإعلانهم للعصيان.. وقد عُرفت الإسكندرية من زمنها الأول، بأن أهلها أكثر الناس صخبًا وميلًا للعصيان.

ولما استقر الثوار القاهريون الأوائل (الأنقياء) بميدان التحرير واعتصموا فيه، وشهدوا هناك المحاولة الهزلية لإجهاض الثورة، أعني تلك المسماة إعلاميًّا «موقعة الجمل». وصبر الثوار وصابروا، حتى استطاعوا مع بقية التجلِّيات الثورية التي عمَّت مصر، دفع رئيس الجمهورية إلى «التخلِّي» عن الكرسي الذي تأبَّد عليه وكان يستعد لتوريثه للمحروس الذي ظهر لاحقًا أنه غير محروسٍ وإنما هو محض متعوسٍ مهووسٍ.. انتصر الميدان وصار معادلًا موضوعيًّا للثورة فانهالت عليه التهنئات من كل حدبٍ وصوب، وهفت إليه القلوب، وشدَّ الناسُ الرحالَ إليه فكانوا يأتونه من كل ساحةٍ أو فجٍّ عميق.

وسرعان ما انطرد الثوار الأوائل (الأنقياء) من ميدان التحرير، أو بالأحرى من ميادين التحرير المصرية، على قاعدة أن العملة الرديئة تطرد الجيدة. فالزاحفون إلى الميدان بعد سقوط الرئيس، والمتزحفون إليه من كل صوب، كان فيهم كثيرون ممن لم يهتموا يومًا بالشأن العام ولا كانت الثورة تخطر لهم يومًا على بال. وكانت أهواؤهم شتى، ما بين آتٍ للفُرجة وزيارة الميدان كنوعٍ من السياحة الداخلية، وآتٍ لتفريغ شحنة غضبٍ مكبوتٍ لا علاقة له بالواقع السياسي بشكل مباشر، وآتٍ يفتش عن الهوى غير العذري، وآتٍ لبيع المأكولات والمشروبات، وآتٍ لإحداث جلبة مدفوعة الأجر (وهو ما سُمِّي بعد ذلك، البلطجة).

وقد أدى ذلك كله إلى تغيُّر جوهري في مفهوم «الميدان» وصار فضاؤه مفتوحًا لكل المتناقضات، بينما الذين يحترفون «التقافز» يسكبون المديح على الميدان ويُشبعون أهله ملاطفةً وتبجيلًا، فيزداد مع ذلك (التلميع) هوى الناس إليه. وهنا، أدرك أصحاب المصالح فعالية الميدان، فصار الذين يعادون الثورة أو يناصرون النظام السابق (أبناء مبارك) يتجمعون في ميدانٍ قاهريٍّ آخر هو «مصطفى محمود» ثم وجدوا أن الأنسب لهم هو ميدان «العباسية» فكان ذلك استعلانًا ثوريًّا مضادًا (ثورة مضادة) لما هو جارٍ

في ميدان التحرير. وانحصر هذا الأمر في القاهرة التي تنوءُ ديارها بملايين الناس، بينما لم يظهر «أبناء مبارك» في أي مدينة مصرية أخرى، ولم تعرف الإسكندرية ولا السويس ميدانًا خاصًا بهؤلاء الدافعين في عكس الاتجاه، والمدفوعين بالأموال والأماني الخبيثة أملًا في عودة النظام السابق لحضن المستفيدين منه.. وهنا صارت «الميادين» معادلًا موضوعيًا للقوة الجماهيرية بصرف النظر عن توجهاتها العامة.

وفجأة، انتبه الإسلاميون (أي الذين يلعبون بالدين في السياسة) إلى أن دلالة الميدان لم تعد قاصرة على «الثورة» وإنما هي مؤشر يدل على السطوة والقدرة وكيفية استعمال الحشود وقت الحاجة.. وهكذا كانت «جمعة قندهار» التي روَّعت الناس، ومهَّدت لحكم الإسلاميين للبرلمان، وأكَّدت أن الثورة صارت فورة.

ولما جرت الفظائع في «محمد محمود» وفي «العباسية» عرف الناس أن الميادين لم تعد كما كانت في فجر الثورة، وكان على الثوار أن يطوِّروا من تقنياتهم ويعلموا أن التظاهر هو أحد أشكال وتجليات الثورة. فالميدان قد يكون دالًّا على متناقضات، ومؤشرًا: على الثورة، وعلى الفورة، وعلى العهر السياسي، وعلى الحيرة، وعلى الأفخاخ المنصوبة، وعلى اهتبال الفرص، وعلى الخلاعة، وعلى الفجور، وعلى دمٍ قد يجري جزافًا.

وتعيَّن على الثوار الحقيقيين أن يعلموا أن ضرر المندسِّ بينهم أشد من ضرر المقاومين لهم، وأن المقاولين بهم أخطر من المواجهين لهم، وأن الشكل لا يجب أن يصير هو المضمون. وأنْ يدركوا أنَّ الثورة ليست زعيقًا في الشوارع، وتنفيسًا عن غضب مكتوم أو رغباتٍ مستترة لا تجد محلًّا آخر تُمارس فيه.. الثورة انقلابٌ في الوعي العام، ورُشدٌ نبيلٌ لا يقتصر على الطمع في متاعٍ زائل، وتحليقٌ فوق الواقع لاستشراف المستقبل بنظرةٍ حالمةٍ.. طموحٍ.. واعية.

لقد رفع «الميدان» رايات الثورة المصرية في تجلِّيها الأول، ثم صار اليوم غير مناسبٍ لما كان مناسبًا له في فبراير ٢٠١١ لأن الأحوال والظروف العامة قد اختلفت. ولا معنى عندي لما يقوله المتقوِّلون المخادعون، من أن «الميدان موجود» لأن الميادين لا تفعل بذاتها، وإنما بصدق الموجودين فيها وبوعيهم. فالثورة بلا وعيٍ لا تلبث أن

تصير فورة، وهي من دون المعرفة ستفقد البوصلة لا محالة، ولا مجال للحديث عن ثورة تكتفي بالتظاهر وإظهار الرفض، وتقنع بذلك.

وأخيرًا، فالثورات لا تصنع تاريخ البلاد. هي تُغيِّر مسار هذا التاريخ وتأخذ بناصية البلاد إلى وجهةٍ جديدة، أما الذي يصنع التاريخ حقًا، فهو الجهد المتوالي والعمل الدءوب والوعي الذي يتراكم حتى يصير منهاجًا للقوم الذين ثاروا وما حاروا، وأرادوا الإصلاح فما كانوا هم المفسدين.. الثورة بدايةٌ لطريقٍ طويلٍ، وليست نهايةً أو هدفًا في ذاتها.

هل يقع الفرعونُ الجديدُ في ثالوث سقوطه ؟

بغير حقٍّ، وبتأثير توراتيٍّ، تمَّ الترويجُ لصورةٍ مشوَّهة لحاكم مصر القديمة المسمى عند الناس «الفرعون» وجرى رسم صورةٍ كاذبةٍ عنه في أذهان الجهال والعوام من «شعب الله المختار» على اعتبار أن كلمة فرعون تعني الحاكم المستبد الذي يدَّعي الألوهية الكاذبة، ولا ينصاع للدين لأنه شخصٌ متجبِّرٌ بطبعه يدعوه غروره إلى معارضة الشرائع التي جاء بها الأنبياءُ، ومن هنا يصير مصيره الخزي المؤدي بمصر إلى الهلاك. وبهذا الشكل المشوَّه للفرعون، تم تواراتيًّا التنفيسُ عن الغلِّ اليهوديِّ تجاه مصر وأهلها ابتداءً من الحاكم الأعلى للبلاد، ومرورًا بالمرأة المصرية التي صورتها التوراةُ كاذبةً مخادعةً تنساق وراء شهواتها، فتسعى هي وصويحباتها للاستمتاع بالشاب العبراني اللقيط، الذي يستعصم منهنَّ ولا يقبل السقوط في المعاصي.. وانتهاءً بالخراب الذي يحلُّ على البلاد نتيجة لتجبُّر الفرعون، وهو ما أدى إلى نزول الربِّ التوراتي بنفسه لتدمير مصر وإلحاق الويل بها، يوم العبور (بالعبرية الفصح) وهو اليوم الذي لا يزال الناسُ يحتفلون به، في مصر، مع أنه العيد اليهودي السنوي للاحتفال بخراب مصر.

ومع أن القرآن الكريم لم يستعمل كلمة «الفرعون» إلا في سياق سيرة النبي موسى، ولم يتعرَّض قَطُّ للقصة التوراتية الخاصة بإهداء زوجة البطريرك (أبو الأنبياء) المسمى في التوراة «إبرام» إلى الفرعون، أملًا في الحصول منه على بعض المنافع نظير استمتاعه

بها، وذلك وفق ما تزعمه التوراة في سِفر التكوين. حين تنصُّ صراحةً على أن إبرام المسمى من بعدُ إبراهيم (بالعبرية أبو الجمهور) قال لزوجته ساراي «سارة» عندما دخل مصر: قولي إنك أختي حتى يحصل لي خيرٌ بسببك. وقدَّمها هدية للفرعون الذي سرعان ما اكتشف الأمر، فردَّ المرأة لزوجها ولم يسترد الجارية «هاجر» التي أعطاها له الفرعون في المقابل، ولا استرد الخيرات التي أنعم بها عليه، واكتفى بطرده من البلاد! لم يتعرض القرآن الكريم لهذه الواقعة، ولم يذكر لفظ الفرعون في قصة النبي يوسف والمصريات الخليعات، وإنما أسماه «عزيز مصر» وهي لفظة قد تقال لأي رجلٍ غنيٍّ أو حاكم محليٍّ لناحيةٍ ما.. وأما المرة التي صرَّح فيها القرآن بلفظ «الفرعون» فكانت في سياق قصة خروج (هروب) اليهود من مصر أيام النبي موسى، سارق ذهب المصريين.

وقد قرأ الجهَّالُ القصة القرآنية بعيونٍ عبرانية (توراتية) فشاع عندهم الوهمُ القائل بأن الفرعون عمومًا، هو الحاكم المتجبِّر المتألِّه الزاعم ظُلمًا بأنه الإله الأعلى. وهي صورةٌ ظالمة استقرت في أذهان المعاصرين، مدعومة بتراث شعبي تراكم في الثقافة العامة ببطءٍ حتى صار راسخًا، مع أنه يجانب الحقيقة. إذ الأصل في كلمة «فرعون» بحسب النطق المصري القديم (بر، عو) التي تعني حرفيًّا «البيت الكبير» هو أنه المعادل الموضوعي لمفهوم الملك أو الحاكم، مثلما يُقال لمثيله الفارسي «كسرى» من دون الذم بذلك أو المدح به، إذ لا تعني الكلمة أكثر من دلالتها على ملك البلاد أو حاكمها الأعلى، بصرف النظر عن كونه شخصًا خسيسًا أو مجيدًا.

وفي الزمن المصري القديم، كان يقال للحاكم فرعون (بر، عو) لأنه كان يسكن البيتِ الكبير، وهو تعبيرٌ مجازيٌّ عن مركز إدارة البلاد التي يطمرها الفيضان شهورًا طويلةً لا بد خلالها من عملٍ تنظيمي دقيق لإعاشة الناس، لا سيما أولئك الذين يعملون في بناء الأهرامات والمعابد، فيتولى «البيت الكبير» إعاشة ذويهم وتوفير احتياجاتهم الحياتية. ولم يكن (الفرعون) يتعامل مع شعبه تعاملًا مباشرًا، وكان مثلَهم يخضع للآلهة المعبودة في البلاد، ولذلك نرى على توابيت (نواويس) الفراعنة صورة الملك منقوشة على غطاء التابوت تحت صورة الإلهة «ماعت» رمز العدالة، وعلى رأس الملك مكتوبٌ: عاش في ماعت.

ولم تكن ماعت يومًا هي الإله الأعلى في مصر القديمة، وإنما كان ذلك هو «آمون» الذي يعني لفظه حرفيًا: المختفي، المحتجب. ولم يُعرف ادعاء الصلة بالآلهة أو الزعم بأن الفرعون هو الإله، إلا في حالات قليلة معروفة بلغ فيها (الخبلان) أو (اللسعان) ببعض الملوك من أمثال المهووس «إخناتون» وأبيه من قبله، الذين زعموا أنهم صورة كاملة للإله. وفيما عدا ذلك، فقد رأينا ما لا حصر له من نصوص كتب فيها ملوك مصر (الفراعنة) أعمالهم، وابتهلوا إلى الآلهة وتقرَّبوا منها. ولم يرد في نصوصهم الكثيرة أنهم آلهة أو أشباه آلهة، وإنما كانوا يعتزون بتسمية أنفسهم بأسماء تصلهم بالآلهة المعبودة مثل «سيتّي، رعمسيس» وهي ألقاب لا تدل على كونهم متألهين.

نخرج من ذلك بنتيجة واضحة، هي أن كلمة «بر عو» أو «بر عا» التي تحرَّفت فصارت بالعربية فرعون وبالأعجمية فارو، لا تعني بالضرورة أيَّ شيءٍ سلبيٍّ. وبعيدًا عن التهويلات التوراتية والتفسيرات القرآنية المغلوطة، فإن الفرعون هو لقب حاكم مصر، بصرف النظر عن شخصه أو أفكاره أو الاسم الخاص الذي يختاره لنفسه، فما هو في نهاية المطاف إلا: الحاكم، الرئيس، ساكن البيت الكبير.

.. ولأول مرة في تاريخ مصر، اختار الناس لهم فرعونًا جديدًا لم يأت إلى سُدة الحكم بالوراثة، أو بالسطوة العسكرية، أو بادعاء صلة خاصة ببعض الآلهة، أو بانقلاب. فقد اختار المصريون فرعونهم المنتخب بأغلبيةٍ ضئيلةٍ، وقبلوا ما جاءت به صناديق الاقتراع التي صيرت د. محمد مرسي العيَّاط رئيسًا لمصر، أو حاكمًا لها، أو فرعونًا (بالمعنى الأصلي للكلمة).. وفرعون مصر الجديد أمامه فرصةٌ عظيمة لدخول التاريخ إذا ما سلك الطريق القويم في إدارة البلاد، ولكن من حوله «ثالوث سقوط» أو بعبارة أخرى «ثلاثة مخاطر محدقة» يمكن أن تُودي به، وبمصر، إلى موارد الهلاك (لا قدَّر الله) ولسوف أسوقها فيما يلي على جهة الإيجاز:

إن أول زاوية في ثالوث الخطر المحدق بالفرعون (الرئيس) الجديد، فيما أرى، هي المذهبية الدينية. فقد جاء رئيسنا الجديد ليجلس على الكرسي محمولًا على أجنحة الانتماء الديني المذهبي لجماعة الإخوان المسلمين، وهي بصرف النظر عن اختلاف الآراء حولها، تظل في نهاية الأمر (جماعة مذهبية) ذات مرجعية دينية

«إسلامية، سُنية» لعبت دورًا سياسيًا متقلِّب الأوجه حتى انتهى بها السعي السياسي إلى سُدة الحكم. لكن هذه «المذهبية» التي أعانت د. محمد مرسي على الوصول إلى الرئاسة وسُكنى البيت الكبير (القصر الجمهوري) سرعان ما سوف تصير عبئًا عليه. فبعيدًا عن تلك الإعلانات السياسية التي جرت مؤخرًا، مثل حلّ المرشد العام لبيعة الرئيس المنتخب له، ثم مبايعته هو للرئيس! وبعيدًا عن تلك العبارات التي أعلنها الرئيس وسُميت (التطمينات) وهي لفظة لا أحبها في السياق السياسي، وبعيدًا عن وعود الفرعون (الرئيس الجديد) للمصريين في خطبة توليه الأمر.. فهناك شبحُ مذهبيةٍ دينيةٍ قد تودي بالأمر كله، وقد ظهرت تجلياتها يوم إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية وتمثلت في «تصريحات» تفوّه بها منتمون إلى الإخوان المسلمين، صاروا يتكلمون على اعتبار أن «الأمر» صار إليهم. ولا أحب هنا أن أشير إلى أقوالهم التي أذيعت (وبعضها بالغ القبح) وإنما المراد هو التنبيه إلى أن هؤلاء سوف تُسكرهم نشوةُ الفوز فيسعون للاستيلاء على مظاهر السلطة كلها في مصر: الوزارة، البرلمان، الشورى، المحليات، الأنشطة الاقتصادية، العلاقات الخارجية.. إلخ، وفي ذلك خطرٌ كبير يحدق بالرئيس والمرءوسين، ويأخذ بناصية الناس نحو مصير لا أحب لمصر أن تصير إليه.

ومن مظاهر خطر «المذهبية» البطش بالمخالفين، وهو أمرٌ قد لا يقوم به الفرعون الجديد بنفسه، لكنه قد يسمح به أو يسكت عنه أو يتغافل، فتكون النتيجة كارثية. والمثال على ذلك، ما صرَّح به أحد المهلِّلين من حاشية الفرعون الجديد، يوم إعلان النتيجة، من قوله البذيء بأنه يجب «قصّ ريش الأفراخ التي أعطت أصواتها للمنافس» ومثل ذلك كثيرٌ، ولسوف يكثر مستقبلًا بسبب ميل المذهبيين إلى الحماقة والاستئثار بالحق الذي يرونه ولا يرون غيره، فلا يعتدون بغيرهم.. فعلى الفرعون الجديد، أن يحذر من ذلك الأمر المريع، وأن يحظره.

.. والزاوية الثانية في ثالوث السقوط الذي يهدِّد الرئيس والمرءوسين، معًا، هي الوقوع في فخِّ الاستهانة. ولا يجب علينا أن نستهين بهذه «الاستهانة» لأن خطرها عظيم، ومدمِّر، وهي تتسلل إلى النفوس رويدًا فلا تكاد فريستها تشعر بها إلا بعد فوات الأوان. فصاحب السطوة والسلطان يغويه دومًا أنه «الأعلى» وبالتالي فالآخرون

أقل منه، ثم يتسلَّط على نفسه الاعتقاد بأنه دومًا في الجانب الأصح، وبالتالي فإن معارضيه مخطئون لا محالة. وقد رأينا كيف استهان الرئيس المخلوع ثم انقلب الأمر إلى احتقار عام اكتست به مظاهر الحياة في مصر، حسبما ذكرت في مقالتي «الثورة على الاحتقار».. وإذا استهان الرئيس الجديد بمخالفيه والمختلفين معه، أو بأنصاره ومؤيديه، فسوف يكون ذلك مقدمةً لسقوطه وسقوط البلاد معه في هاوية بعيدة القرار، فنحن اليوم على شفا جرفٍ هار، ولا بد من استقامة في الرأي والنظر بحيث يُعطي كل ذي حقٍّ حقه، بلا تزيدٍ أو إنقاص لقدر أحد. فلا يظننَّ الرئيس الجديد أن الإخواني أفضل من السلفي الأفضل من الليبرالي، ولا يتوهمنَّ أن مواطنة غير المتدين أقل من مثيله الذي يُطلق لحيته (وسوف يطلق كثيرون لحاهم الأيام القادمة) أو أن المسيحي المصري له وضع أدنى من المسلم. ومن ثم تتسلل الاستهانة بهؤلاء (الأباعد) وبعد حين تصبح الاستهانة استحفافًا لا يلبث أن ينقلب احتقارًا عامًّا يسود بنية المجتمع.

من هنا، أرجو من الله أن يحفظ عقل الرئيس وقلبه من الاستعلاء، والاستهانة بالآخرين، ونسيان أن الاحتقار الناتج عن استهانة سابقه، هو الذي أسقط السابق وجاء باللاحق. ولو كان «مبارك» قد احترم الآخرين، لكان قد احترم نفسه وحفظها من الانهيار المروّع الذي أزرى به هو وكل المحيطين به، فصار عبرةً للعالمين.

.. والزاوية الثالثة الأخيرة في ثالوث الخطر المحدق بفرعون مصر الجديد، هي «المركزية» التي كانت يومًا، هي الأساس الذي يعتمد عليه حكم مصر. لكن ذلك جرى في أزمنة قديمة، ما كانت الحياة فيها مطابقة لما يعيشه الناسُ اليوم. ففي مصر القديمة، والوسيطة، كانت السلطات كلها تتركّز في المركز (العاصمة، البيت الكبير) وهو أمر ربما كان مناسبًا لهذه الأزمنة، لكنه لن يستقيم اليوم في غمرة التدفق الإعلامي ووسائل الربط الإلكتروني والطفرة في مجال الاتصالات.

إن الواقع المعاصر يتيح الحكم (والتحكم) عن بُعد، بالاعتماد على الوسائل المعاصرة، فيُعفي مؤسسة الرئاسة من تلك الكثافة المقيتة للسلطة في مكانٍ واحد، أو يدٍ واحدة. ولا يجب على الفرعون الجديد أن ينسى أن «الثورة» هي التي جاءت به، ولولاها ما كان لجماعة الإخوان أو لأصوات الناخبين أو مساندة المعاونين، أي أثر.

وما دام الفرعون قد جاء نتاجًا لثورة، فعليه أن يتواءم مع ذلك بالسير قدمًا بهذه الثورة حتى تبلغ مداها، ولن يكون ذلك إلا بقدرته على التفكير واتخاذ القرار بشكل «ثوري» لا يقع في أحابيل الحيل والأنماط السلطوية السكونية.. وختامًا، أقول: على الرئيس الجديد لمصر، أن يعرف حقًّا وصدقًا أننا نعيش عالمًا جديدًا لا يقاس على سابقه، ومن هنا عليه أن يؤسس لعصرٍ جديد وعقلٍ جديدٍ ونهجٍ جديد، لعالم جديد(١).

مَنْ يسكبُ الزيتَ ليلًا ؟

ما مرادي من عنوان المقالة، ما يجري على ألسنة الناس من تعبيرٍ شهير نصُّه «سكب الزيت على النار» كإشارة إلى ما يسمى في الفصحى (الإذكاء) وما يسمى بالعامية (شعللة) أو (توليع) .. وإنما مرادي هو الإشارة إلى، ثم البحث عن، أولئك الذين يسكبون الزيت على الماء لا النار، بهدف الإفساد الخبيث. وقبل الإبانة عن تفاصيل مقصدي هذا المشار إليه، أرى من الواجب لفت الأنظار إلى أن عملية (إفساد الماء) هي حيلةٌ حقيرة، قديمةٌ وجديدةٌ، طالما أدَّت إلى نتائج خطيرة. فقد جرى قديمًا على يد الرومان إفساد خزانات الماء التي كان الأنباط يحتفظون فيها بمياه السيول في بطن الجبال، فاحتال في الحرب أعداؤهم من الرومان حتى عرفوا مواضع تخزين المياه وألقوا فيها سُمًّا قاتلًا، فكانت النتيجة أن انهارت حضارة الأنباط (إحدى الصور المبكرة للحضارة العربية قبل الإسلام) وهجر النبط عواصمهم التي طالما اعتصموا بها بين شواهق الجبال في «البترا» و«البيضا» و«مدائن صالح».. جرى ذلك في القرن الثالث الميلادي، وفي القرن الثالث عشر (السابع الهجري) جرى أمرٌ لا يقل خسةً وخطورةً، إذ لجأ المغول أثناء اجتياحهم الشام إلى حيلةٍ رخيصةٍ، هي حصار الحصون والقلاع الحامية للمدن ثم مفاوضة قائد الحصن أو القلعة على أساس أنهم إذا تأكَّدوا من وفرة مخزون الطعام والماء في هذا الحصن أو تلك القلعة، فسوف يفكون الحصار

(١) لم أُغيِّر حرفًا واحدًا في هذه «المقالة» التي نُشرت بنصِّها هذا عقب فوز «مرسي» بالكرسي.. ولم يلتفت الرجل ومعاونوه إلى ما جاء فيها، فوقع الفرعون الجديد في ثالوث سقوطه.

ويرحلون بجيشهم إلى ناحيةٍ أخرى. وقد وافق على ذلك كثيرٌ من قُوَّاد الحصون والقلاع الإسلامية، فكان الوفدُ المغوليُّ يتفقَّد مخازن الطعام والقوت ثم يُبدي للمسلمين المحاصرين شيئًا من الاقتناع بأن هذا المخزون وفيرٌ، وبالتالي فلا تبدو هناك فائدةٌ من ذلك الحصار. فيفرح المحصورون بهذا الكلام، لكن وفد المغول سرعان ما يقول لهم إن عليه أن يتريث حتى يتأكد أيضًا من وفرة المياه في بئر القلعة أو الحصن، وذلك بمقياسٍ خشبي كانوا يأتون به. وبعد غمس المقياس في البئر، يُخبرون المحصورين بأنهم تأكَّدوا من عدم جدوى الحصار، لوفرة الماء والقوت، وسوف يرحلون في اليوم التالي. وفي اليوم التالي لا يرحلون بل يحصلون على الموضع الحصين، لأن المسلمين المحصورين فيه يكتشفون بعد زيارة الوفد المغولي، أن مقياس الماء الخشبي كان مشبعًا بسُمٍّ زعافٍ جعل الماء قاتلًا، فليس أمامهم إلا التسليم.. وكان المسلمون يطلبون عهد أمان مقابل تسليم حصنهم المسمَّم ماؤه، فيعطيهم المغول العهد ثم ينقضونه فور إلقاء الجند المستسلمين لسلاحهم، ويقتلونهم كلهم ثم يتوجَّهون إلى الحصن فينهبونه ويخربون أسواره.

وفي زماننا هذا المليء بالشجون والخيبات العربية، رأينا كيف لجأ «صدام حسين» إلى الحيلة الحقيرة ذاتها، بعد اجتياحه للكويت واجتماع الجيوش ضده. فإذا به يُطلق مضخات النفط في مياه الخليج فيجعله كبقعة زيتٍ مريعة ثم يشعل النار في الآبار، وهي أفعال خِسَّةٍ، تكلفت بعد انهزام صدام مئات الملايين من الدولارات دفعتها الكويت لشركات إطفاء الحرائق وتنقية المياه، للتقليل من آثار هذه الكارثة البيئية الكبيرة.

إذن، إفسادُ الماء حيلةٌ طالما استعملها الحقراءُ في الحروب والمواجهات، قديمًا وحديثًا، وحصلوا بها على مرادهم. وهم اليوم يستعملونها علانيةً ضد مصر، بالمعنى الحرفي والمعنى المجازي.. فكيف يتمُّ الأمران؟ وما الذي قصدت إليه؟ ولماذا صار سؤالي واحدًا من الأسئلة التأسيسية (المحورية) المطروحة على العقل الجمعي المصري في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا؟.. الأمر يحتاج شرحًا وتوضيحًا سوف نوجزه فيما يلي، فنبدأ بالعملية (الفعلية) لإفساد المياه المصرية، ثم نشير بعد ذلك إلى الإفساد (المجازي) للمياه المصرية الجارية في نهر الأحداث منذ اندلاع ثورة يناير الماضي:

.. كنتُ منذ الصغر، أستغربُ من اختلاف حال البحر في الإسكندرية عنه في الساحل الشمالي ومرسى مطروح، ولا أجد سببًا لقتامة لون الماء وفقدانه اللون الفيروزي في شواطئ (عروس البحر المتوسط) مع أنه خارجها ناصعٌ برَّاق بالنقاء. بدا لي أولًا أن ذلك قد يكون بسبب اختلاف طبيعة القاع الصخري لحواف البحر هنا وهناك، ثم ظهر لي أن ذلك غير صحيح علميًّا وجغرافيًّا (مورفولوجيًّا) ثم عرفتُ أن المدينة المسماة مجازًا «العروس» ظلّت لسنواتٍ بائسةٍ طوال تصرف المجاري وأنابيب الصرف الصحي في البحر، مما كان يلوِّث ماء البحر ويصيِّر لونه قاتمًا. ولما تعالت أصواتُ المعترضين آنذاك، ونشر أحدهم كتابًا بعنوان (عدو الشعب في الإسكندرية) وكان يقصد بذلك محافظ الإسكندرية، ردَّ عليه المحافظ بأن استأجر كاتبًا نشر له كتابًا فاحش الكذب عنوانه (حبيب الشعب في الإسكندرية) وقد صَمَّتْ الحكومةُ آنذاك آذانها عن مناشدات المخلصين ودعوتهم إلى إقالة هذا المحافظ، غير المحافظ، الذي كان يلقِّب نفسه «حاكم الإقليم» ويتباهى بصلته المتينة بالرئيس المتنحِّي (المخلوع) مبارك، الذي كان أيامها يلعب بكل أمور مصر وهو حُرٌّ تمامًا، ثم صار اليوم ملعوبًا به وهو محبوس.. المهم أنه قبيل افتتاح مكتبة الإسكندرية، ونظرًا للحالة المزرية التي كانت المدينة قد وصلت إليها، وسوف يطلُّ العالم عليها عند افتتاح المكتبة؛ فقد صار لازمًا على الحكومة أن تُبعد المحافظ غير المحافظ، وتستبدل به ذلك المحافظ الاستثنائي البديع «محمد عبد السلام المحجوب» الذي قام من فوره بعملية إنقاذٍ للإسكندرية، كان من ملامحها أنه أنهى تلك السُّبَّة المسماة (الصرف في البحر) وقام بتوسعة الكورنيش وأزال المباني الجاثمة على حوافّه: نادي القوات المسلحة، نادي الشرطة، نادي القضاة، نادي المعلمين، نادي المهندسين.. إلخ، فاستعادت الإسكندرية رونقها ونصع ماء البحر فيها، لا سيما أن المشرف آنذاك على الميناء والترسانه البحرية كان مهندسًا مخلصًا لعمله ولا يتهاون مع المتهاونين والملوثين للمياه.

وبعد اندلاع ثورة يناير، التي أخرجت أفضل ما في المصريين في الأسابيع الأولى ثم كشفت عن أسوأ ما فيهم بعد ذلك، ظللتُ ألاحظ أمرًا مريعًا لا يزال يتكرر بانتظامٍ إلى اليوم. وذلك أن مياه الشواطئ السكندرية لا تكاد تصفو وينصع ماؤها لمدة يوم أو يومين، حتى تأتي في ليلٍ بهيمٍ أيادٍ خفيَّةٍ تسكب من مركبٍ كبيرة،

مئات الجالونات من زيت المحركات التي تدير السفن الكبيرة الداخلة إلى الميناء. فتصير الزيوت السوداء القذرة مثل بقعةٍ طافيةٍ تظل تقترب رويدًا حتى يحدث الآتي: يتغير لون الماء فيصير قاتمًا من بعد نصوع، تهرب الأسماك وينعدم الصيد، تختفي رائحة اليود المميزة لنسيم البحر، تكتسي الشواطئ الرملية والصخرية باللون القاتم القميء، تدفع مصر غراماتٍ دوريةً للجهات الدولية القائمة بمراقبة الموانئ، وهي غرامات تصل لمئات الآلاف من الدولارات.. وغير ذلك من الآثار المترتِّبة على هذا الفعل القبيح (سكب الزيت في الماء) الذي يتكرر بانتظام كل بضعة أيام، ولا يهتم به أحدٌ، كما لو كُنا نعيش في الصومال.

وقد عرفتُ أن هذا الأمر يسهل القضاء عليه لو قام هؤلاء (الملاحظون) في الميناء بالكشف عن مخزون الزيت في السفن الداخلة إلى الميناء، ولم يتقاضوا هذه الرشاوى البائسة التي تدفع البلاد بسببها مئات الأضعاف كغرامات. ولا أريد أن أُطيل الكلام عن هذا المعنى الحرفي لعملية سكب الزيت في الماء، ليلًا، لأنني أرجو أن يكون فيما سبق كفاية (لكي يتحركَ المسئولون عن هذه الفضيحة دائمة التكرار) ولأنني أريد الإشارة إلى عمليات سكب الزيت في الماء، بالمعنى المجازي.

.. من البديهي، والمنطقي، أن ثورة يناير أطاحت بمصالح كثيرين ممن كان يناسبهم الفساد المستشري في مصر، أو بالأحرى يناسب أغراضهم الخبيثة. ومن هنا، كان لا بد لهؤلاء من العمل لتعويق مسار الثورة التي قضت على الحال الذي كانوا به يستمتعون ويستهبلون الفرص لتفتيت هذه الثورة وجعلها محض فورة. وقد ظل هؤلاء يعملون في الخفاء، بأسلوب سكب الزيت على الماء في الليل، وفي الصباح نرى نهر الأحداث وقد تلوَّث. ولا يكاد الواقع المصري يهدأ لأيام، حتى تفجؤنا بقع الزيت الطافية على الملأ في وسائل الإعلام، من مثل: إطلاق المساجين من الحبوس، انطلاق (البلطجة) في الشوارع، إشاعة المعلومات المغلوطة، أحداث العنف في حواف التحرير، ماسبيرو، شارع محمد محمود، مديريات الأمن.. وغير ذلك من بقع الزيت التي ظلت تتوالى طيلة الفترة الماضية، ولا أظنها سوف تنقطع فجأة إلا إذا قُطعت بحزمٍ تلك الأيادي الخفية التي تسكب الزيت في الماء، وعلى

النار أيضًا، أملًا في امتداد حالة الاضطراب العام التي يتيسَّر معها لهؤلاء استمرار فسادهم، أو إغلاق ملفات فسادهم السابق وفق مصالحهم.

وكيلا يكون كلامي رمزيًّا، ومُعَمَّى، فإن عمليات سكب الزيت يمكن حصرها (أو الإشارة لبعضها) في ظواهر مثل: تفويت فرص ملاحقة الفاسدين بالتفاوت المريع في سير عمليات المحاكمة، وفي الأحكام الصادرة.. التهاون غير المفهوم مع أولئك المنحرفين من المخالفين لقانون المباني بالتعلية أو بالبناء بغير تصريح، تسخين السخط العام ضد كل شخصٍ يتصدَّر المشهد العام بتشويه سمعته (وهو الأمر الذي جرى مع كثيرين) بإطلاق شائعات أو بإبراز صفةٍ فيه لا تتعلق بدوره العام، تشكيك العامة في كل أمرٍ إيجابي يجري في الواقع بحيث يظلُّ القلق ساريًا في النفوس، حشد المطالب الفئوية حتى تقف في بلعوم البلاد وتسبب حالة من الاضطراب العام، قطع الطرق.. إلخ.

إن الدافعين لمثل هذه الأعمال، إنما يسكبون الزيت في مجرى الأحداث العامة. ولن يستقيم الحالُ المصري، إلا بتعقُّب هؤلاء والكشف عن تدابيرهم الليلية. فمثلًا، المقاول الذي يعلو بالشواهق مخالفًا قانون البناء، يجعل الأوراق التعاقدية باسم بائسٍ من البؤساء التابعين له، وبالتالي فلن يكون مسئولًا إذا ما انهارت العمائر ومات السكان عند أول زلزال! فهو في ليلٍ بهيم (سَكَبَ الزيت) من حيث لا يراه أحد، وخلص في النهار بتلك الملايين من الجنيهات التي حصل عليها بالمخالفة للقانون، ثم اختفى عن أنظار الملاحقة القانونية.. وبالطبع، يمكن القضاء على هذه الحيلة الخبيثة، بقليلٍ من العمل المباحثي الرشيد (لا سيما أن الشرطة تستعيد اليوم عافيتها، وأرجو أيضًا أن تستعيد الدور الرشيد المطلوب منها).

ومثالٌ آخر، فاحش، يظهر لنا فيما كان يجري بسيناء، ولا يزال يجري، من تفجير لأنابيب الغاز(١). ومن القلق الأمني العام وكثرة الأسلحة بين السكان من بدو سيناء. ومن التلويح باختراق «حماس» للسيادة المصرية واللعب على وتر التوتر مع إسرائيل، لصرف الأنظار عن أمور مدلهمة تتم في قلب البلاد.

(١) بعد نشر المقالة بأيام معدودات، تم تفجير خط الغاز للمرة الخامسة عشرة.

إن «الفاعل» المختفي وراء ما يجري في سيناء، هو ساكبٌ للزيت في الماء (وعلى النار) ولا بد من حزمٍ في الكشف عن سبب تلك الأعمال التي تتكرَّر بانتظام، وتفجؤنا دومًا بحدوثها في النهار بعدما تمَّ التخطيط لها ليلًا. وها هنا نقطة دقيقة لا بد لنا من الانتباه إليها، وهي أن القضاء على ظواهر ومظاهر (سكب الزيت) ليس من مهام الرئيس الجديد لمصر، أو بالأحرى «الفرعون» المنتخب (بالمعنى المحايد الذي عرضت له سابقًا) لأن التشويش عليه وإخراجه عن مهامه العامة بملاحقة ساكبي الزيت، سوف يؤدي إلى نتائج غير طيبة على المدى البعيد، والقصير أيضًا، لأن كفَّ الأكُفِّ الخفية التي تسكب بالليل الزيت هي واجبٌ عام على الجهات الرقابية عمومًا، التي تراخت لسببٍ أو لآخر في أداء مهامها العمومية، فادلهمَّ الليل وراح الخبثاء في خوضهم يلعبون خفيةً، بلا خشيةٍ من انكشاف أمرهم.

السيفُ والخنجر في كشف مسار مرسي والعسكر[1]

بعد حمد الله الذي لا يُحمد على مكروهٍ سواه، فإنني أنوي أن تكون هذه المقالة هي آخرُ كتاباتي في الشأن العام، خصوصًا السياسي، وذلك تجنُّبًا للخوض فيما لا طائل تحته من أمورٍ صارت أقرب إلى العهر الرخيص العام الذي لا يعرف الخجل، والتزامًا بعهدٍ قطعته على نفسي يوم الجمعة الماضي حين ختمتُ إشارتي المنشورة على صفحتي الشخصية بالفيس بوك، بعبارةٍ: هذا آخرُ كلامٍ لي على ملأ، لأن القلب قد امتلأ! .. ولسوف أذكر فيما يلي أسباب هذا (العهد الآتي) وأورد دواعيه الدالة على صدق ما قاله قدماؤنا من كلامٍ حكيمٍ سوف أذكره في موضعه.

كنتُ قد اختتمتُ سباعية «الأسئلة التأسيسية» بالإشارة إلى عمليات إفساد الواقع المصري العام من خلال «سكب الزيت في الماء» سواءً بالمعنى الفعلي المباشر الحرفي، أو بالمعنى المجازي الإشاري. وبعدما نُشرت المقالة ومرَّت كالمعتاد نحو طريق التية

(١) هذه المقالة والتالية عليها، كانتا بمثابة تتميمٍ لسباعية «الأسئلة التأسيسية» واستطرادٍ ملحقٍ بها.

والنسيان والإهمال، أطلَّ صباحُ يوم الجمعة الماضي المليء بساعات النحس بحسب اعتقاد العوام، وبدتْ من حولي الأشياءُ على ضوء الفجر، فرأيتُ الآتي:

بقعة كبيرة من الزيت الأسود الفاسد المفسد، تُقبل رويدًا من الموضع المعتاد لسكب الزيت، وهو تقريبًا مسافة ألفيْ متر من شاطئ المنطقة المسماة اليوم «الشاطبي» وكانت قديمًا تسمى الحيّ الملكي «البروخيون». وراحت البقعة تقترب من الشاطئ شيئًا فشيئًا، حتى تحقق المطلوب في اليوم التالي بفضل التيارات البحرية، وطمَّت المياه المخلوطة بالزيت، واسودَّ الماءُ، واختفى الصيادون الذين كانوا قبلها بيومين يؤدون أعمالهم كأنهم يمرحون بالمراكب الصغيرة والشِّباك ذات الحصيلة الوفيرة. ولسوف يبقى الحال على هذا النحو قرابة سبعة أيام، ثم يعود الصفاء للماء من جديد، تدريجيًّا، مع آخر الأسبوع. فيعود ساكبو الزيت إلى تكْرار ما يفعلون، من دون صبرٍ لأيامٍ معدودات.. ما هذا الفجورُ العلني في وضح النهار، وبلا أي اكتراثٍ بأن الأمر صار مفضوحًا؟

قلتُ في نفسي ما معناه: طيب، لعل الأمر لم يعد بيدي، ما دام التنبيهُ لهذه العملية الخطيرة قد تمَّ على الملأ، وليس بمقدوري إلا (الكتابة) التي جرت ولم تحرِّك ساكنًا، فقد بلَّغت وشهد الناس. ومن ثم فلا داعي لهذا الألم النفسي، ولا بأس على الذين اعتادوا التعايش مع التلويث البيئي الفاجر، ولا بأس على القائمين بمراقبة المياه الإقليمية من العسكر والحرامية، ولا بأس على السفينة التي قامت بسكب الزيت في الليل ولم تُحتجز بالنهار، ولا بأس على الملاحظين المرتشين الذين تعاموا عن الأمر عندما كشفوا عن زيت السفن القادمة للميناء، ولا بأس على قواتنا البحرية الباسلة التي تعجز عن مواجهة هذه الأخطار الصغيرة لكنها قد تستطيع في حالة الحرب حماية بحرنا من الأخطار الكبيرة[١].. لا بأس على الجميع!

وفي أوان الضحى من يوم الجمعة (السعيد) ذاته، عرفتُ من كثيرين أن انهيار مكتبة الإسكندرية قد صار علنيًّا. ففي الليلة السابقة كانت هناك حفلة للموسيقار «عمر خيرت» وجرت على أسوأ نحو، وفي الأيام السابقة كانت هناك دعاوى قانونية متبادلة

(١) لا يزال الزيت الفاسد يُسكب كل بضعة أيامٍ أمام شواطئ الإسكندرية.. حتى الآن (أبريل ٢٠١٣ وقت المراجعة النهائية لبروفات هذا الكتاب).

بالمحاكم بين المدير العام للمكتبة والموظفين العاملين تحت إدارته، وفي الشهور السابقة اهتُرئ قلبُ المكتبة للأسباب التي عرضت لها في مقالة نُشرت بعنوان «مأساة مكتبة الإسكندرية» ذكرتُ فيها بوضوح أن أسلوب العسكر سوف يهدم هذا الكيان من داخله، ثم عرضتُ لاحتدام الأمر في مقالة تالية نُشرت هنا تحت عنوان «النداء الأخير لإنقاذ مكتبة الإسكندرية» فدفعتُ فيها ثمنًا فاحشًا ذكرته في مقالتي التي نُشرت تحت عنوان: وداعًا مكتبة الإسكندرية.. وكان الطيبون يقولون آنذاك إن مشكلات المكتبة (وليست مأساتها) هينةٌ بالقياس إلى ما تمر به البلاد، فلا عجب أن يهمل المصريون الأمر. وكأن المليارات العشرين من الجنيهات التي أُنفقت على إنشاء وتشغيل المكتبة، لم تكن من أموال مصر. وكانوا يقولون إن الأحوال لن تستقيم بالمكتبة لأنه لا رئيس لها حاليًا، نظرًا لأن رئيس الجمهورية هو بحكم وظيفته رئيس المكتبة، وكأن المجلس العسكري لم يكن يملك صلاحيات الرئيس الذي انخلع. وكانوا يقولون إن انتخاب رئيس جديد للبلاد، سوف يحل مشكلات كثيرة من بينها حسم الأمور المزرية الجارية.. ثم جاء الرئيس مرسي.

يوم الجمعة الماضي ذاته، نشرتْ الصحفُ كلها أخبارًا عن زيارة الرئيس للإسكندرية.. فما الذي قام به الرئيس عند زيارته؟ قام بحضور حفل تخريج دفعة جديدة من طلاب الكلية الجوية، والكلية العسكرية البحرية (عددها أربعةٌ ومائةُ ضابط «١٠٤» بعضهم من غير المصريين أصلًا) وقد حضر الحفل البهيج مع سيادةِ الرئيس سيادةُ المشير طنطاوي وسيادةُ الفريق عنان.. إلى عنان السماء أردتُ أن تصل صرختي الناعية على سُلَّم الأولويات الرئاسية والسلطوية في بلادنا، فكتبتُ إشارتي التي كان نصُّها: «الآن اتضحت الصورةُ الكليةُ، فالرئيسُ الجديد الذي هو بحكم وظيفته رئيس مكتبة الإسكندرية، أتى لزيارة المدينة فلم يكترث بالمرور على المكتبة التي تنهار منذ شهور ويُحاكم بسببها مديرُها ويُديرها في نفس الوقت، وقد حصل مؤخرًا على تصريح بالسفر، وسافر. وإنما كان الذي فعله رئيس البلاد المنتخب أثناء زيارته للإسكندرية، هو حضور حفل تخريج دفعة جديدة من ضباط الكلية العسكرية البحرية، وكان معه في الحفل المشير طنطاوي والفريق عنان، تمامًا مثلما كان مبارك يفعل في زمانه الذي غبر. ولا معنى لذلك عندي إلا الآتي: لن تكون مصر يومًا وطنًا للمعرفة، ولن تجدي الجهود المفردة، ولن تتحقق الأماني الفردية. هذا آخر كلامٍ لي على ملأ، لأن القلب قد امتلأ».

وتتالت عشرات التعليقات التي كان من بينها بطبيعة الحال، بعضُ تجليات «قلة الأدب» التي صارت ملمحًا مهمًّا من ملامح الفيس بوك (العالم الافتراضي) والشارع المصري (الواقع الفعلى) فحذفتُ معظمها ومعظم كاتبيها من صفحتي، لسوء الأسلوب، مع أنه لا بأس عندي في إيراد أفكارهم والتعبير عن آرائهم التي كانت (إذا صيغت بلغة مهذبة) تقول ما مفاده أنني أخلط بين الشخصي والعام، لطموحي في منصب مدير المكتبة بعد إزاحة الحالي! وأنني لا أحب الرئيس الجديد، لأنني علماني وهو متدين! وأنني أحملُ على العسكر الذين حموا الثورة وسلَّموا السلطة حسبما وعدوا .. ولهؤلاء الجهال وأمثالهم أقول:

مكتبةُ الإسكندرية ليست شأنًا خاصا، بل هي عمل عظيم تعاونَ العالمُ كله لإنجازه، فتمَّ إحياءُ المكتبة وقامت كالعنقاء بعدما ظلت قرونًا تلوح في وجدان الإنسانية مثلما يلوح باقي الوشم في ظاهر اليد .. وأما الزعمُ بأن لي مسعًى وطموحًا فيها، فها أنا أكرر على الملأ بأنني لن أدخل مكتبة الإسكندرية ما دام مديرها الذي خرَّبها عن عمدٍ موجودًا، ولن أقبل في ظل الحالة الحالية بأي وظيفةٍ فيها، اكتفاءً وقناعةً بالدور المعرفي والثقافي الذي أقوم به بقدر المستطاع. على الرغم من يقيني بأن مصر لن تكون في المدى القريب وطنًا للمعرفة وعاصمة للثقافة، لكنني على طريقة التراجيديا الأرسطية أسعى لإبقاء الشمعة مشتعلة في مهب الريح، أملًا في مجيء يومٍ لا تكون فيه بلادنا وطنًا للجهل والأمية والتدين المغلوط المشبوه المرتبط باللعب السياسي.. وأما الزعم بأنني لا أحب الرئيس الجديد بسبب علمانيتي وتديُّنه، فالصواب بصدد ذلك أني لا أحب الرئيس الجديد ولا أكرهه، وكنتُ أرجو أن تنجح به أحوال البلاد والعباد. ولستُ علمانيًّا على النحو الذي يفهمه الجهَّالُ، بل أكَّدتُ دومًا أن العلمانية في بلادنا خرافةٌ يؤمن بها غير العارفين.. وأما موقفي من العسكر فقد كفاني أمر الإعلان عنه، شاعرُنا المصري «أمل دنقل» الذي قال قصيدةً قبل قرابة أربعين سنة، كان مطلعها: قلتُ لكم في السنة البعيدة، عن خطر الجندي وعن همَّته القعيدة.. (إلى آخر القصيدة).

ماذا بعد؟.. لقد أردتُ الفرار من هجمات المعنى الذي سطره قدماؤنا بقولهم: اليأس إحدى الراحتين! فخرجتُ قاصدًا اللسان الصخري الممتد في البحر، حيث يتجلى

أحيانًا «العقلُ الفعال» ويفيض بالحقائق والأسرار الكامنة خلف الأشكال والمظاهر. وقد استفسرتُ منه عن المسار الآتي، وماذا سوف يسفر عنه حالُ الرئيس مرسي مع العسكر، وكيف سينعكس المسار على الأحوال العامة. فقال العقلُ الفعالُ من دون أن يبدو عليه أي انفعال، أمورًا عجيبةً بكلماتٍ أعجب. كان منها قوله:

العسكرُ سيفٌ قديم، والإخوان خنجر. وسوف يتقارب الفريقان إلى حينٍ بحكم التشابه واحتكاك المصالح، ومن هنا حرص العسكرُ على إبراز دور ذوي اللحى، منذ وقع الفراغُ وتكاثر الفُرَّاغُ في الأزقَّة. ولا يجب أن يتشتَّت نظرك بملاحقة ما يفعله الأشخاصُ، فما هم إلا الواجهة لكل فريق. فريقُ العسكر واجهته المجلسُ، وفريقُ الإخوان واجهته الرئيسُ. ولا غرابة في التقارب، فكلاهما يجتمع أمره على الهيئة الهرمية التي رأسها مرشدٌ أو مشير، وقاعدتها المقعدون من فُرادى الجند وعوام المؤمنين. وفي قلب الهرمين احتقارٌ أصيلٌ لكل مخالفٍ، وللنساء، ولا عزاء عندهم لمن فاته القطارُ أو شاءت له الأقدارُ أن يكون خارج هذا الهرم أو ذاك.

لا بأس من تحيةٍ عسكريةٍ لمدني، ولا بأس من خفض الجناح لمن أتيح له أمرٌ مباح، ولا بأس من نكوصٍ قليلٍ لتحقيق المصالح الممكنة في زمن عليل.. العسكرُ سيفٌ ليس باستطاعته أن يبقى دومًا مُشهرًا، فهو يتوق دومًا إلى العودة لغمده، ليأمن من ظهور الصدأ على صفحته والثَّلَم على نصله والانطفاء على ذؤابته. ولسوف يعود السيف الذي استُلَّ، رويدًا، إلى غمده مستغرقًا في ذلك بضعة شهور قد تطول لعامين لطول الاضطراب.

ولا بأس في المقابل من تقاربٍ يموِّه على الناس بأن الاضطراب انعدم وعاد الوئام، فلا ضير من إرجاء الضروري والبدء بالتوافه التي منها تخريج عشرات الضباط في غير زمن الحرب، ولن يشكو الذين يخرجون من مصر إلى غير رجعةٍ بالهجرة أو يخرجونها منهم فيهاجرون وهم مقيمون. فالمهم أن يسود الوئامُ بين العسكر والإخوان، ولا تسودّ الأيامُ إلى حين النجاح في التحايل لقطف الثمار والانشغال عن زراعة الأشجار. ولا عبرة بالذي يحتار بسبب عموم العوار، فلن تأتي ثورةٌ عن قريب لأن العدو صار يحتضن الحبيب، والمهان استعلى بجلوس المدان على مقعد القاضي الذي أُهين وهان.

فإذا استشرفتَ الآتي رأيتَ في الأفق تدرُّج الأمور على ترتيب مخصوص.. أولًا، يتراجع السيفُ إلى غمده هانئًا بما نال، ويتدبَّر فُرادى المتأسلمين بكل الحيل الرامية إلى التغلغل لملء الفراغ، يدعمهم المتديِّنون اللاعبون في ساحة السياسة. وسوف تُطلق اللحى وتُعفى الشوارب وتضحك على الجاهلين الأممُ.. وثانيًا، تضيق الأرضُ السوداء «كيمي» المسماة الآن مِصْر، على كل مُصِرّ، فلا يصير إصلاحٌ إلا في مراد أهل الإصلاح. ولا تكون نهضةٌ إلا عند حزب النهضة، ولا يكون نورٌ إلا عند حزب النور الذي سيمكر به إخوانه المسلمون، بعدما يستعملونه، فيصيِّرونه بعد حين عنوانًا للتطرف والإرهاب، مؤكِّدين بذلك أنهم الوسط الذي هو خير الأمور. ولن يُمسّ العسكرُ ولن يمسوا اللاعبين ما داموا يلعبون، ويطمحون أن يمسوا خنجرًا.. وثالثًا، سوف يتناغم السيفُ والخنجرُ للوخز، إذا كثر الغمزُ واللمز.. ورابعًا، يطل الهولُ..

هذا ما يتمناه الفريقان وفيه يلعبان، لكن الأمور قد تجري بحسب المقدور الذي لن يقدر أولئك وهؤلاء على دفعه أو اتقاء شرار ناره.. ففكِّرْ تعثُرْ.. وتدبَّرْ تأمن العثرات! فإن الساعة قد اقتربت وانشقَّ القمرُ إلى نصفين، سيفٍ وخنجر.. فليهنأ الفائزون، ويأرق المخبولون المنتظرون فجرًا لن تأتي شمسه في غدٍ قريب.

إشارة أخيرة: بعد أيام قلائل من الهدوء بمصر، انسكب بليلٍ بهيم زيتٌ جديد في نهر الحياة المصرية، سوف يحدث بقعة تلوثٍ لا يعلم مداها إلا الله! فقد أصدر الرئيس المرسي بعد ملاطفات مع المجلس العسكري، قرارًا جمهوريًّا بإعادة البرلمان المنحلّ.. فما الحلّ؟

النداءُ الأخيرُ لإنقاذ الإسكندرية(١)

تعد هذه المقالة خروجًا عن «السياق» الذي هو أصلًا خروجٌ عن السياق. ففي غمرة الهوس والتهوس الذي ساد مصر خلال العام الماضي (المنصرم، الصارم) رأيتُ من الواجب الخروج عن السياق بالكفِّ عن الخوض في معامع الكلام السياسي العام الذي

(١) راجع فيما سبق: النداء الأخير لإنقاذ «مكتبة» الإسكندرية!

يتعالى صخبُهُ وتتواضع فوائده، والاقتصار في الكتابة على الموضوعات المعرفية المفيدة. غير أن هذا (الخروج) عن السياق، كانت الأحوال العامة تضطرني إلى الخروج عنه أحيانًا، تلبيةً لإلحاح أحد الموضوعات العاجلة الخطيرة. مثلما فعلت مثلًا في المقالات الثلاث: مأساة مكتبة الإسكندرية، النداء الأخير لإنقاذ مكتبة الإسكندرية، وداعًا مكتبة الإسكندرية. أو ما كتبته بعد ذلك مستكملًا به سباعية «الأسئلة التأسيسية» تحت عنوان: مَنْ يسكب الزيت ليلًا. لأنني رأيت من اللازم والضروري، أن أردفها بمقالة: السيفُ والخنجر في مسار «مرسي» والعسكر.. وفي هاتين المقالتين تحدثت بوضوحٍ عن الفواجع المحتملة، التي طالما نبَّهتُ إليها طيلة الشهور الماضية، فلم ينتبه إليها كثيرون، وكثيرون ممن انتبهوا لم يهتموا بما هو مكتوب. وقد كان من هذا (المكتوب) قولي «إن عمليات سكب الزيت ليلًا في الماء، بالمعنى المجازي، يمكن حصرها أو الإشارة لبعضها عبر ظواهر من مثل: تفويتِ فرص ملاحقة الفاسدين بالتفاوت المريع في سير عمليات المحاكمة وفي الأحكام الصادرة. التهاونِ غير المفهوم مع أولئك المنحرفين من المخالفين لقانون المباني بالتعلية أو البناء بغير تصريح».. كان ذلك هو نصُّ كلامي المنشور هنا، والمهمل كالمعتاد، من قبل أن تسقط بالإسكندرية تلك العمارة المخالفة التي انهارت في منطقة المنشية بقلب الإسكندرية، وأودت بحياة عديد من الناس(١). ولم يكن سقوطها بفعل زلزالٍ أو تقادمِ عهدٍ، وإنما بسبب الاستخفاف التام والإسفاف العام الذي نشر الموت المجاني وستر هروب الجاني.. سوف أحكي فيما يلي، ابتداء هذه القصة السكندرية (والمصرية عمومًا) ثم أُشير إلى نهاياتها المتوقعة:

منذ ابتدأت مدينةُ الإسكندرية الدخول إلى «الحداثة» في منتصف القرن التاسع عشر، شرعت برعاية أهلها ومجلسها البلدي (السناتو، مجلس الشيوخ) الذي كان أعضاؤه معروفين بلقب بديع هو «آباء المدينة» في سَنِّ لوائح وقوانين مُلزمة لكل مَنْ أراد البناء على الكورنيش، فكان من شروط ذلك أن ارتفاع العمائر لا يزيد على أربعة أدوار. ولما قامت ثورة يوليو المباركة (جدًّا) على يد الضباط الأحرار (جدًّا) تم خرق كافة القواعد والقوانين فتدهورت الأحوال (جدًّا) وكان من مظاهر تدهورها الجرأة

(١) وسقطت بعدها عدة عمارات خلال الأشهر الماضية، وسوف يسقط المزيد خلال الأشهر القادمة، للأسف.

على الارتفاع بالمباني قبالة البحر. جرى ذلك أولًا في زمن الرئيس السادات الذي قام في زمنه بمنطقة حدائق المنشية (بجوار نُصْب الجندي المجهول) مبنى بائس، شاهق الارتفاع، بالغ القبح، أسموه آنذاك باسمٍ بائسٍ مثله «قصر القطن» ولم يُعَمَّر هذا المبنى بالكامل منذ بنائه قبل قرابة الأربعين عامًا.

ثم كان أول خرق صريح للقانون، على يد رجال القانون الذين ارتفعوا ببناءٍ هائل يطل على البحر، بحذاء الجندي المجهول أيضًا، ليكون محكمة وسكنًا للقضاء.. عجيب.. ثم اخترق العسكر القانون بتعلية العمائر الكثيرة المسماة اليوم (مساكن الضباط بسيدي جابر) وتم تخصيصها لكبار «الرتب» والسماح لهم ببيعها، فباعوها شققًا وحصلوا على أرباح وفيرة. ثم تسارعت من بعد ذلك خطى المخالفات، وقامت عمارات تطل على البحر تصل عدة أدوارها إلى العشرة أو أكثر من ذلك.

ثم كانت الفاجعة الكبرى في هذا السياق، عندما احتالت شركة «طلعت مصطفى» وشركاؤها، وحصلت على فندق وحدائق (سان ستيفانو) وترخيص ببناء ما أسموه آنذاك باسمٍ مخايلٍ هو (مجمع فندقي وسكني) وكانوا يملئون المنطقة أثناء إقامته بلافتاتٍ داعرةٍ مكتوبٍ عليها: سان ستيفانو مشروع صديق للبيئة.. والتهم هذا المشروعُ، صديق البيئة، الحدائقَ الواسعةَ التي كانت تحيط بالفندق القديم المكوَّن من طابقين، فقط، وكانت متنفَّسًا لمنطقةٍ سكنيةٍ واسعةٍ تحيط بالفندق القديم ذي الطراز الإنجليزي. وعلى المساحة الهائلة، قام مبنى مهولٌ هو المعروف اليوم بفندق «فورسيزون» ومول «سان ستيفانو» وهو مبنى فاحش الفخامة، قميء العمارة، أسميته سابقًا في مقالة (الوحش) نُشرت تحت هذا العنوان بجريدة الوفد «مرتين» قبل عدة سنوات. فلما اتجهت الأنظارُ إلى قُبح هذا المبنى، وفداحة أثره على المنطقة المحيطة، والخداع العام الذي تمَّ به (إذ اتضح أن الفندق لا يضم سوى ١٢٨ غرفة، فقط، والباقي شقق سكنية ومحلات تجارية) فضلًا عن المخالفة القانونية الصريحة التي سمحت بتعلية هذه الأدوار إلى قرابة الثلاثين طابقًا. كادت الأقلامُ من بعدي تخوض في عِرض المبنى (الوحش) لولا أن الرئيس السابق، المخلوع، أسكت الأصوات جميعها بزيارةٍ رئاسية للمشروع الموصوف بالفندقي كذبًا وزورًا. وفي يومٍ مشهودٍ جاء الرئيس وافتتح هذا الفندق ذا

الغرف القليلة فازدحمت الطرقُ وبلغ السيلُ بالناس الزبى، حتى استجار من الزحام أهلُ الإسكندرية جميعهم (يومها حُصِرتُ في منطقة المنتزه لأربع ساعات، لأن الرئيس كان بعد افتتاح الفندق ذهب لتخريج دفعة ضباط عسكريين جدد، مثلما يفعل «المرسي» منذ تولى الرئاسة).

وبالطبع، فما دام الرئيسُ مبارك قد بارك هذا البناء، فليس ثمة جدوى من أي انتقادٍ. وهكذا تقبَّل الناسُ الأمر. وعلى مقربة من المبنى (الوحش) قام أحد المقاولين السكندريين المعروفين ببناء عمارة فخمة تطل على البحر، ترتفع ثمانية أدوارٍ في كل دورٍ منها ثلاث شقق مساحة الواحدة منها ستمائة مترٍ، وتعدَّي سعر الشقة الواحدة عشرة ملايين من الجنيهات.

.. ولما اندلعت الثورة المصرية في نهاية يناير ٢٠١١، ثم وقع التصعيد التدريجي للحركة الشعبية التي انتهت بإعلان المخلوع «التنحّي» كان الفاسدون من رجال الأعمال يترقبون بوجلٍ ما سوف تُسفر عنه الأحداثُ الجسامُ المنعكسةُ بالضرورة على أعمالهم. وقد رأى بعضهم أن الحل الأفضل بالنسبة إليه هو الهروب، فهرب، بينما رأى البعضُ الآخر منهم أن الأنسب بالنسبة إليه هو الكمون، وكمن. وفريقٌ ثالث رأى الفرصة سانحةً أمامه لمزيد من الكسب غير المشروع، فشرع في أعمال تخالف القانون مخالفةً صريحة، مستغلًا سقوط الجهات الرقابية وارتباكها، ومستفيدًا من الفوضى العامة التي نشرت أجنحتها على عموم البلاد. وكان من بين هؤلاء مقاولون محترفون من ذي قبل، ومقاولون دخلوا مجال البناء من أقذر أبوابه في أحلك الظروف، ومقاولون تحالفوا فيما بينهم للحصول على مالٍ حرامٍ متاحٍ في غمرة الاضطراب العام. وهؤلاء جميعًا سارعوا إلى تعلية أدوار العمارات بالمخالفة لصريح القانون، وإلى البناء على الأرض الفضاء من دون تصريح أصلًا.

وكان «الرائد» السكندري في هذا المجال، هو المقاول المعروف الذي استطاع قبل الثورة بناء العمارة الفخمة المطلة على البحر، قُرب مبنى «الفورسيزون» المعروف في منتصف كورنيش الإسكندرية. إذ سارع هذا المقاول عقب سقوط «مبارك» بتعلية عمارته طابقين، في أسبوعين، مستخفًّا بكل مشاعر العابرين الذين يرون فجوره العلني على الملأ. فلما قام (المجلس العسكري) في غيبة الشرطة، باعتقال نجل المقاول، ارتاع

جميعُ المقاولين الذين كانوا يفكِّرون في تعلية أدوار عمائرهم. وداخلهم خوفٌ قامعٌ لرغباتهم الدفينة.. ولسرٍّ لا يعلمه إلا الله، والراسخون في العلم، تمَّ الإفراج عن نجل المقاول الفاجر الذي سارع بإضافة طابقٍ جديدٍ لم يستغرق بناؤه أكثر من عشرة أيام، فقط، فكانت النتيجة العلنية أن الرجل حصل على قرابة مائة مليون جنيه قيمة بيع الشقق! وسال لعاب الجميع، وتأكَّدوا أن المجال قد انفسح، فتسارعت خطاهم بهذا الإجرام العلني الذي لم تشهد الإسكندرية مثيلًا له في تاريخها. إذ قامت بالأزقة عمارات تعلو طوابقها لتصل إلى الدور العشرين، وجرت عملية محمومة لإزالة البيوت الصغيرة المطلة على أضيق الشوارع، والمسارعة إلى بناء شواهق يسميها الناسُ عمائر، وأسميها مقابر. وكان من بين ذلك، العمارة التي سقطت وقتلت الناس، وعشرات بل مئات من عمائر أخرى تقوم اليوم في الإسكندرية على غير أساسٍ، وتُنذر بسقوطٍ مريعٍ متتالٍ، سوف يقطف في الأيام القادمة الآلاف من أرواح الناس، حتى إنه لن يمكن إتاحة الفرصة لإنقاذ حياة الذين ستركب فوقهم الأنقاض، لأن المداخل الضيقة لن تسمح بمرور وسائل الإنقاذ.. مثلما جرى مع العمارة الفاجعة التي سقطت مؤخرًا بالإسكندرية، وكان سقوطها مروعًا.

متى نتحركُ لإيقاف هذا الانتحار؟ .. كثيرًا ما كنتُ أسأل نفسي هذا السؤال فلا أجدُ إجابةً، وكثيرًا ما كنتُ أشير في مقالاتي إلى هذا الخطر الماثل أمام العيون الوَسْنَى، فلا أجدُ صدًى، وكثيرًا ما سوف نبكي بعد فوات الأوان على اللبن المسكوب.

من الناحية الأخرى، وامتدادًا للكلام السابق عن عمليات سكب الزيت الفاسد في البحر المطلة عليه شواطئ الإسكندرية، واستكمالًا لما طرحته من قبل، أقول: فقد بدأ الماء يصفو في شواطئ الإسكندرية جميعها، ويشفُّ لونه حتى ينكشف القاعُ الرملي والصخري. وراح ماءُ البحر يتموَّج بأطياف الزرقة والاخضرار، وقد اختفت بقايا الزيت المسكوب وكل الآثار الناجمة عن هذا الفعل الشنيع.. وكان الصفاء قد بلغ غايته، حتى إنني كتبتُ للأحبة والأصدقاء على صفحتي بالفيس بوك: صباح الصفاء! ولم أخبرهم عن سبب هذه التحية غير المعتادة التي ردَّ عليها عشراتٌ. وبالطبع، تهكم البعض منهم بعبارات من مثل: صباح المغنية، تقصد صفاء أبو السعود.. لا بأس.

فقد كان اليوم يومًا بديعًا على الشواطئ جميعها. فقد رأيت بحرنا على نحوٍ لم

أُشاهد مثله منذ زمن، فالماء صار شبيهًا في صفائه بما كنتُ أراه في شاطئ «سيدي برّاني» أيام كنتُ مجنَّدًا هناك، ومكلَّفًا بما يسمى (مراقبة جوية بالنظر) فكنت أقضي الساعات مع جهاز اللاسلكي، محدِّقًا في الأفق البحري الممتد أمامي، ترقبًا للإبلاغ عن أي طائرة تدخل إلى مصر من هذا الموضع، منخفضة عن مستوى رصد الرادار.. لم تدخل أي طائرات طيلة الشهور التي قضيتها هناك، ولكن دخلت عقلي أفكارٌ صافية كثيرة، وداخلني يقين جازمٌ بأن شواطئ مصر هي أجمل شواطئ العالم.. هكذا اعتقدتُ أيامها، وعلى مثل هذا رأيت شواطئ الإسكندرية يوم السبت الماضي.

ولا أريد هنا أن أطيل في وصف رونق الماء، وتلك الأسراب من الأسماك الهاربة من مطاردة وحوش البحر كالقرش والسمك الكبير المسمى بلسان السكندريين «الإنش» حيث كانت صفحة الماء تموج بعشرات الآلاف من الأسماك الصغيرة المتقافزة إلى قرب الشواطئ، بينما طيور النورس تلتقط منها غذاءها الشهي، وفي الأجواء الأعلى صقورٌ كثيرةٌ تحوم في الأفق ثم تنقض إلى جوف الماء كي تقتنص ما تراه من عليائها عائمًا تحت السطح.. قلتُ في نفسي يومها، مبتهجًا، لا بد أن هذه المشاهد قد رآها من قبل أرشميدس وكلوديوس بطليموس وجالينوس وآمونيوس ساكاس وأفلوطين وكاليماخوس، وغيرهم من أعمدة العلم في الإسكندرية القديمة. ولا بد أن هيباتيا قد جلست هنا قبل ألف وستمائة عام، وعلت بأنظارها إلى السماء لترى هذا الأفق المزدان بالنجوم.

ظهر يوم الأحد الماضي، مرت سفينة على مسافة ألف متر من الشواطئ، وضخَّت زيتًا مريعًا امتدَّ في قلب البحر كلسان السوء، ابتداءً من منطقة الشاطبي حتى المنتزه. وبعد ساعتين وصلت بقعة الزيت إلى الشواطئ، وعاد الزبد الأبيض إلى لونه المصفر القبيح، والقاع اختفى وهربت الأسماك والطيور التي كانت تحلق هنا.. وفجر يوم الاثنين، انسكب في البحر قبل الفجر، مجدَّدًا، زيتٌ جديد..

ما فائدةُ الكتابةِ في هذا الوطن المسمَّى مصر، وما جدوى الكلام[1]؟

(١) بعد نشر هذه المقالة، وتجاهل ما جاء بها.. توقَّفتُ عن كتابة مقالاتي «السباعيات» في جريدة المصري اليوم، وودَّعتُ قراء الجريدة بمقالة كان عنوانها: طنطنةُ الخطَابة وعبثية الكتابة.

الفصل السادس

مناراتُ الحكمة العربية

كُتبت هذه المقالات ونُشرت في الأيام المدلهمَّة التي ابتدأ بها العام ٢٠١٢ المفعم بالزوابع والقلاقل السياسية في مصر والدول العربية المحيطة بها.

عامُ المعرفة، على خُطى العلاء

قبل انقضاء العام ٢٠١١، اقترحتُ على القرَّاء والأصدقاء المتابعين لي، أن نُعلن العام ٢٠١٢ عامًا للمعرفة. وعن هذا الموضوع كتبتُ على صفحتي الشخصية بالفيس بوك وصفحات الأصدقاء المرتبطة بها (مجموع المتفاعلين عبر هذه الصفحات يصل لقرابة التسعين ألفًا) ما نصُّه: سؤال للأصدقاء جميعهم «ما رأيكم في أن نعلن العام الذي يدق أبوابنا، عامًا للمعرفة، وأن نحتشد فيه بفاعليات كثيرة تحتفي بالمعرفة التي صرنا نفتقدها، قبل أن نفقدها؟».. وبعد دقائق معدودات بلغت الاستجابات المئات، ما بين مستحسنٍ للفكرة ومؤيِّدٍ لها بشدة وممتدحٍ.

وبطبيعة الحال (الثوري) الذي نعيشه حاليًا، فإن التعليقات لم تخل من رافضين للفكرة، وناقمين على المقترح. لأنهم في واقع الأمر ناقمون على واقعنا كله، وميَّالون للتبرم والرفض لكل قولٍ أو فعلٍ أو فكرة، لكثرة الإحباطات التي يعانون منها بعد خمود الوهج الثوري. ولعلهم في ذلك معذورون، مثلما هم محزونون، لأن «مشعلو الحرائق» المضادة للثورة أجهضوا أحلامهم.. وكانت الأولى من بين هؤلاء الرافضين، فتاةٌ أو امرأة (بالمناسبة، في فصيح اللغة ولغة القرآن يقال للفتاة امرأة) كتبتْ تعليقًا بالعامية يقول: حال المعرفة زي الزفت.. ثم ألحقت ذلك بعبارة أخرى تشير إلى أن أربعين بالمائة من المصريين أميون لا يقرءون ولا يكتبون، وأن التعليم في مصر منهار منذ سنين؛ فما معنى الدعوة لعام المعرفة في مجتمع كهذا؟ رددتُ عليها بما ملخصه أن «الزفت» مفيدٌ في رصف الطرق ونحن ننشد الآن طريقًا نحو المستقبل، وانتشارُ

الأمية بين المصريين لا يقدح في أهمية الدعوة إلى «عام المعرفة» بل على العكس من ذلك، يدعونا إلى الاهتمام بهذا الأمر أكثر، كيلا يزداد الأميون أميةً وعددًا فتزيد أحوالنا سوءًا وتدهورًا.

أما بقية المعترضين على الدعوة، وهم قليلون ولا يزيد عددهم على أصابع يدٍ واحدة، فقد قالوا ما مفاده أننا نمر اليوم في مصر وفي المنطقة العربية عمومًا، بفترةٍ حرجة لا تجعل من «المعرفة» مطلبًا مهمًّا أو حيويًّا، والأهم لنا الآن هو الانشغال بالواقع السياسي المضطرب، والأحوال العامة المتدهورة.. وهنا تذكرتُ العلاء ابن النفيس.

عاش علاء الدين ابن النفيس بالقاهرة (وكان رئيس أطباء مصر والشام) في زمنٍ يعدُّ ما نعيشه اليوم «نعيمًا مقيمًا» بالمقارنة به، بل لا يوجد أصلًا وجه للمقارنة. فقد عاصر هذا العلاَّمة زمنًا مصريًّا هصورًا، تقلَّبت فيه الكوارثُ الكبرى وعاثت في البلاد المفاسدُ، وتعاقبت الويلاتُ. كان مولد علاء الدين على (ابن النفيس) القَرَشي، في قرية قرب دمشق اسمها «القَرش» سنة ٦٠٧ هجرية، ودفعه سوء الأحوال العامة بالشام إلى النزوح نحو مصر (القاهرة) التي وصلها وهو في العشرينيات من عمره، وظل مقيمًا بها من دون أن يفارقها من بعد ذلك قَطّ. حتى توفي بالقاهرة وقد بلغ الثمانين من عمره، سنة ٦٨٧ هجرية الموافقة لسنة ١١٢٢ ميلادية.

عاصر العلاءُ ابن النفيس أحداثًا جسامًا، ففي زمانه مرت بمصر أهوالٌ منها الاجتياحُ المغولي للمشرق الإسلامي وسقوط بغداد على أيديهم وهجماتهم الهمجية (سنة ٦٥٦ هجرية) ثم اجتياحهم الشام وتخريبهم لها، بعد تدميرهم للممالك الإسلامية في وسط آسيا ونواحي فارس. لكنهم وقفوا عند حدود مصر وتفرَّق غزلهم بسبب الانقسامات الداخلية، فانهزمت مؤخرة جيشهم في «عين جالوت» وصاروا فلولًا هاربة إلى المشرق الذي جاءوا منه قبلها بستين سنةً، دامية. ومن الأهوال التي عاصرها العلاءُ الصراعُ المرير على الحكم وقتل المماليك الحاكمين مصر بعضهم بعضًا، فمن مصرع «عز الدين أيبك» إلى الفتك بشجرة الدر، ثم تشفِّي ضُرّتها «أم علي» في مقتلها بتوزيع الوجبة التي لا تزال إلى

اليوم معروفة باسمها (وقد أعدتها على عجلٍ حين وصلها خبر قتل شجرة الدر) ثم الأذى المفرط بتاريخنا السياسي على يد «قطز» الذي أقرَّ لأول مرة القاعدة الرهيبة التي ظل العسكريون يطبقونها لعدة قرون تالية، وهي قاعدة «الحكم لمن غلب» وقد اكتوى هو بنارها حين غدر به جماعةٌ من أصحابه، كان منهم «بيبرس» العنيف المهووس الذي حكم البلاد لأنه «غلب» وانتزع السلطة انتزاعًا. وبالمناسبة، فقد قدم لنا ابن النفيس بشكل غير مباشر، صورةً دقيقةً لملامح بيبرس وأخلاقه واضطراباته النفسية في رسالةٍ قصصيةٍ بعنوان (فاضل بن ناطق) عارض بها ابن النفيس قصة (حيّ بن يقظان) لابن سينا. وليست هناك أي شكوك فيما أورده ابن النفيس عن «بيبرس» مع أنه لم يصرِّح باسمه، نظرًا للصلة التي جمعت بينهما؛ فقد كان ابن النفيس هو طبيبه الخاص.

ومن الويلات التي عاصرها ابن النفيس: الحملاتُ الصليبية المتكررة على سواحل الشام وشمال دلتا النيل، واحتلالهم دمياط.. وخروج ملوك النوبة على سلطان القاهرة، واضطراب الأحوال بسبب الحرب (الانفصالية) في جنوب الوادي.. والمجاعات والطواعين التي فتكت بأهل مصر حتى أكلوا القطط والكلاب وجثث الموتى ولحوم البشر الأحياء.. والغلاء الفاحش.. والفوضى الأمنية وانتشار البلطجية والشطَّار والعيَّارين[1].. وغير ذلك كثيرٌ من البلايا.

ولكن على الرغم من هذه الأهوال والويلات التي عصفت بمصر آنذاك، فقد عكف العلاء ابن النفيس على هدفٍ وحيدٍ لحياته كلها، هو المعرفة. وعاش حياته مخلصًا لرسالته المعرفية، ومستمسكًا بالبحث العلمي والتأليف الابتكاري، ومؤمنًا بأن أعماله سوف تبقى من بعده لأمدٍ طويل. حتى أن المؤرخين تناقلوا عبارةً خطيرةً له، يقول فيها: لو لم أعلم أن تصانيفي (مؤلَّفاتي) تبقى بعدي عشرة آلاف سنة، ما وضعتها.. وقد فتشتُ عن هذه العبارة في آلاف الصفحات التي كتبها ابن النفيس (أغلبها مخطوطات لم تُنشر) فلم أجدها، فالظاهر أنه صرَّح بذلك شفاهةً

(١) الشُّطَّار والعيَّارون، هم الذين يسميهم الناسُ اليوم بمصر: الصيِّع والحرامية.

لبعض المقرَّبين منه في غمرة النشوة المعرفية وتوهُّج العبقرية.. فبأيِّ معنى كان ابن النفيس عبقريًّا؟ إذا سألت اليوم أحد «المتعلِّمين» عن هذا العلاَّمة المنسيّ، فقد يقول على الفور ما معناه: «نعم، هو مكتشف الدورة الدموية قبل هارفي» ثم يصمت! وقد لا يقول أيَّ شيء، لأنه لا يعرف عن الرجل غير اسمه. وقد نسأل أحد المثقفين، فيقول بإيجاز ما مفاده: «نعم، هو مكتشف الدورة الدموية الصغرى قبل هارفي بقرابة قرنين من الزمان» ثم يصمت! وقد يزيد على ذلك بعض المعلومات السطحية عن العلاء ابن النفيس.

وفي واقع الأمر، فإن فكرة دوران الدم في الجسم هي في الأساس اكتشافٌ سكندريٌّ قديمٌ يعود الفضل فيه إلى «هيروفيلوس» الذي ذكر في كتاباته أن الدم يدور في العروق، لكنه لم يوضح كيفية هذا الدوران. حتى جاء العلاء ابن النفيس وشرح هذه الكيفية، مسجِّلًا اكتشافه في كتابٍ مدرسيٍّ له (كان يقرِّره على تلامذته بالقاهرة) عنوانه: شرح تشريح القانون. أي شرح الأجزاء المتعلقة بالتشريح، من كتاب ابن سينا «القانون في الطب». وفي هذا الشرح المدرسي، أبان ابن النفيس عن أن الدم يدور بين القلب والرئة، كي يحمل إلى الجسم الطاقة التي كان يسميها «الأرواح» أو «القوى» مشيرًا بوضوح إلى أن مقصوده بها ليس «الروح» بالمعنى الديني، وإنما الطاقة الحسية اللازمة لتسيير الجسم.. وهو ما نعرفه اليوم باسم: الأوكسجين.

وفي موسوعته الهائلة «الشامل في الصناعة الطبية» شرح ابن النفيس دورة الدم الكاملة في الجسم، أي الدورة الصغرى (الرئوية) والدورة الكبرى الموصلة بين القلب والأطراف. ومع ذلك فإنني أعتبر اكتشاف ابن النفيس لهاتين الدورتين، على الرغم من أهميته؛ هو أحد الدلائل المتواضعة على عبقرية «العلاء» العلمية. فقد كان هذا العلامة عبقريًّا ومبدعًا، ليس فقط لاكتشافاته العلمية التي يفوق بعضها «الدورة الدموية» أهميةً، وإنما للمنهجية البديعة التي كان يلتزم بها، ويشير كثيرًا إليها في أثناء مؤلفاته. كأن يقول مثلًا تلك العبارة البديعة التي بدأتُ بها روايتي الجديدة «محال» وقد رأيتها أول مرة في مخطوطة كتابه الخطير «المختصر في أصول علم الحديث النبوي» حيث كتب: وأما الأخبار التي بأيدينا الآن، فإنما نتَّبعُ فيها غالبَ الظن لا العلمَ المحقَّق، خلافًا لقومٍ .. (يقصد: مخالفةً لما

قد يعتقده كثيرون). ومن بدائع العلاء المنهجية، تلك القاعدة الذهبية التي لا أَمَلُّ ذِكْرها والتذكير بها، لإعجابي المفرط بمعانيها وصياغتها. يقول العلاء ابن النفيس:

«وربما أوجب استقصاؤنا النظر، عدولًا عن المشهور والمتعارف. فمن قرع سمعه خلافُ ما عهده، فلا يبادرنا بالإنكار. فذلك طيشٌ. فرُبَّ شَنِعٍ[1] حقٌّ، ومألوفٍ محمودٍ كاذبٌ. والحقُّ حقٌّ في نفسه، لا لقول الناس له، ولنذكر دومًا قولهم «إذا تساوتِ الأذهانُ والهمم، فمتأخرُ كُلِّ صناعةٍ خيرٌ من متقدمها»[2].

وبالإضافة إلى هذه «المنهجية العامة» المتعلقة بطريقة التفكير الإنساني، الكلي، أكد العلاءُ على مجموعة من القواعد المنهجية التطبيقية، منها ما يتعلق بالممارسة الطبية حيث اعتمد على ذلك التدرُّج الوارد في قوله: «ينبغي ألا تعوِّد الطبيعة[3] الكسل، بأن تعالج كل انحرافٍ عن حال الصحة. وحيث يمكن العلاج بالأغذية، فلا تلجأ للأدوية. وإنّا لا نؤثر على الدواء المفرد دواءً مركبًا، لكنّا قد نُضطر إلى التركيب».. وكان من قواعده المنهجية، ما يتعلق بضبط المفردات والاصطلاحات قبل البحث، على النحو الذي تناولته تفصيلًا في كتابي الذي صدر قبل خمسة عشر عامًا ولم يلق من القراء اهتمامًا مناسبًا، وكان عنوانه: إعادة اكتشاف ابن النفيس. وفيه أعدت النظر في كثير من المعلومات الخاطئة التي طالما ردَّدها المؤرِّخون والباحثون عن «ابن النفيس» بما في ذلك هذا اللقب ذاته، الذي رجَّحتُ أنه اشتهر بطريق الخطأ والخلط بين «علاء الدين عليّ، رئيس أطباء مصر والشام» و معاصره «علاء الدين عليّ بن النفيس البغدادي، الطبيب».. ويلحق بذلك ما اشتهر من أن «العلاء» الذي نتحدث عنه هنا عاش حياته أعزبًا ومتفرغًا عن الزواج للعلم، وهذا خطأ، فقد وجدته يذكر في مخطوطة له عنوانها «شرح كليات القانون» ابنًا له. وقد أشار إليه عَرَضًا في معرض كلامه عن ابتداء عمل الحواس الخمس عند المواليد (حديثي الولادة) إذ يقول: «وهذا ولدي محمد، في زمن طفولته، كان قد ارتضع من أمه عقيب أكلها بصلةً، فنفر منها؛ فعرفتُ أنه أدرك رائحة البصل..»

---

(١) يقصد: غريب.

(٢) سؤال: لماذا لا نقرِّر هذه العبارة على الطلاب في مدارسنا، ونشرحها دومًا لهم.

(٣) المقصود بالطبيعة في كلام الأطباء القدماء، هو القوى الحيوية للجسم.

إذن، لم يتوقَّف العلاء الذي نعرفه بلقب (ابن النفيس) عن العمل المعرفي، بسبب تدهور الواقع المصري والاضطرابات الكثيرة التي عانى منها في زمانه. فمهما كان، فإن «المجلس العسكري» اليوم هو أرحم بكثير من عنت «المماليك» الذين كانوا يحكمون مصر آنذاك (وهذا ليس مدحًا في المجلس المعاصر) ومهما كان من الغلاء الذي نعاني اليوم منه، وسوف نعاني من ازدياده في الفترة القادمة؛ فإنه لا يقارن بالقحط والمجاعات والأوبئة التي اجتاحت مصر في زمن العلاء (وهذا ليس تهوينًا من شأن الأزمة الاقتصادية الحالية) ومهما كان من اضطراب الواقع السياسي المعاصر بمصر، وما يسمى اليوم باجتياح الإسلاميين لصناديق الانتخابات؛ فإنه لا يُقارن بفوضى السلطة السياسية في زمن العلامة المشهور بابن النفيس (وهذا لا يعني التقليل من آثار اللعب السياسي المعاصر بورقة الدين) ومهما كان مما يسمى اليوم بالأجندات الخارجية وعمليات التمويل الأجنبي لإفساد الأحوال المصرية، فهو أمرٌ يهون كثيرًا بجانب الاقتحامات المغولية والصليبية لأنحاء البلاد (وهذا ليس تقليلًا من خطورة التدخلات الخارجية المعاصرة) ومهما كان من الأسى العام على دماء الشباب المصري السيَّالة في الشوارع، وعيونهم التي تُفقأ بالطلقات؛ فلا وجه للمقارنة بينها وبين المذابح التي كانت تجري على أرضنا آنذاك.. المهم، أن هذه الأهوال جميعها لم تمنع العلاء (ابن النفيس) عن العمل المعرفي، وبالتالي فإن ما نعانيه اليوم لا يجب أن يعوقنا عن رفع راية «المعرفة» والعمل العلمي. بعبارة جامعة: علينا أن نسير على خطى ابن النفيس، بلا اعتبارٍ للحجة الزاعمة بأن الاهتمام بالواقع السياسي المضطرب اليوم في بلادنا، أولى بالاهتمام من العمل المعرفي والإبداعي.

وحسبما ذكرت سابقًا، فإنني أنظر لاكتشاف العلاء (ابن النفيس) للدورة الدموية، على أنه مجرد جانب من إبداعاته العلمية وتجليات حكمته. ومن وراء ذلك، فقد كانت للرجل إسهامات مبهرة رفعته إلى مصاف «أعمدة الحكمة» ليس على النطاق العربي الإسلامي فحسب، وإنما على الساحة التاريخية الإنسانية بعامة. فمن إسهاماته المبهرة، نظريته المبتكرة في الإدراك الحسي، وكيفية حدوث (الرؤية) في الدماغ وعدم اقتصارها على الفعل الميكانيكي للعين. ومنها كلامه العلمي البديع عن أنواع

«الحرارة» وتفرقته بين الحرارة الغريزية في الأجسام، والحرارة الغريبة الوافدة من خارج[1]. ومنها الشغف المعرفي الذي دعاه لتأليف كتاب «الشامل في الصناعة الطبية» الذي يعد أكبر موسوعة علمية في التاريخ الإنساني، يكتبها شخصٌ واحد (وبخط يده) وكان ينوي أن يُتمها في ثلاثمائة مجلد، لكنه توفي ولم يكمل منها غير ثمانين جزءًا. وقد نشرتُ قبل سنوات «الجزء الثاني من الفن الثالث من كتاب الشامل، في الأدوية المفردة والأغذية» فقط، فوقع في ثلاثين جزءًا، تضم أكثر من سبعة آلاف صفحة.

إذن، سوف نسير على خطى «العلاء» المعرفية رافعين راية حكمته التي صاغها في عبارته المبهرة التي يقول فيها: وأما نصرة الحق وإعلاء مناره، ومخالفة الباطل وطمس آثاره؛ فهو أمرٌ قد التزمناه في كل فنٍّ[2].. وقد التزم العلاء بذلك فعلاً في أعماله العلمية والفكرية كلها (عدا مسألتين اثنتين أراه قد أخطأ فيهما، ولا أحب أن أذكرهما الآن) فكان بحق واحدًا من أعمدة الحكمة التي قام عليها البنيان المعرفي العربي خصوصًا، والإنساني عمومًا.

ومن تجليات حكمة العلاء «ابن النفيس» جانبٌ مهم، يجب علينا مراعاته إذا عزمنا على السير في الطريق المعرفي، تأسيًا به. أقصد بذلك حرصه على البدء دومًا بما أبدعه من قبله السابقون عليه، وعكوفه على أعمالهم بالتحليل والنقد. لأن المعرفة لا تبدأ أبدًا من فراغ، وإنما هي ذات طابعٍ تراكميٍّ بنائيٍّ يؤسَّس دومًا على الإسهامات السابقة، ويستكملها. ومن هنا اهتم العلاءُ بتراث السابقين، فشرح أعمالهم العلمية وانتقد بعض كلامهم وصوَّبه بحسب ما انتهى إليه هو. فعل ذلك مع أعمال الطبيب اليوناني النابه «أبقراط» ومع مؤلفات الطبيب الشهير «جالينوس» ومع إبداعات العلامة البديع «ابن سينا».. وقد اهتم العلاء ابن النفيس بشكلٍ خاص، بكتابات ابن سينا «الشيخ الرئيس» في وقتٍ كادت فيه أن تنطمس، حتى أنه وضع عدة شروح على

---

(١) فيما أعلم، فقد كان تصنيف العلاء لأنواع الحرارة، هو أول عمل من نوعه في ميدان الطبيعيات. وبالطبع، فقد سبق فيه بمئات السنين، دراسةَ «فرنسيس بيكون» الشهيرة في هذا الموضوع الفيزيائي.

(٢) المقصود بكلمة «الفن» هنا، هو أصناف وأنواع العلم والمعرفة.

كتاب القانون في الطب لابن سينا، قال بعض المؤرِّخين إنها بلغت عشرين شرحًا (لدينا منها الآن خمسة) وقال مؤرِّخون آخرون إن ابن النفيس: هو الذي جَسَّر الناس على كتاب القانون لابن سينا[1].

الشيخُ الرئيسُ ابنُ سينا، العلاّمةُ البديع

في أيامنا الحالية تحمل كلمة (شيخ) معاني ودلالات كثيرة، من أهمها: الداعيةُ الديني، الفقيهُ الشرعي، الرجلُ إذا استطالت لحيته. وفي أصل اللغة، فإن الكلمة تشير إلى مرحلةٍ عمريةٍ من حياة الرجل إذا مَرَّ بالمراحل المحددة (جنين، وليد، طفل، ولد، يافع، فتي، شاب، رجل، كهل، شيخ..) مثلما تمرُّ المرأة بمراحل عمريةٍ محدَّدةٍ لها أسماء أخرى، مثل: بنت، جارية، صبية، كاعب، ناهد، امرأة، عجوزٌ. وبالمناسبة، لا يجوز في فصيح اللغة العربية أن يوصف الرجل بأنه «عجوز» لأنها صفةٌ للنساء، كما لا يجوز وصف «الشيخ» إلا للرجل الأشيب، أما صفة «الكهل» فالمراد بها الرجل إذا كان متوسط العمر، أي بين الثلاثين والأربعين.

لماذا يوصف «ابن سينا» بالشيخ، والرئيس، وهو الذي لم يتقدم في العمر، وإنما مات وقد تخطى بالكاد سنَّ الخمسين؟ ولماذا يعد في نظر الأكثرين واحدًا من أعمدة الحكمة العربية، مع أنه من عرق غير عربي؟ وبأي معنى كان هذا العلامة عبقريًّا بديعًا.. وما أهمية استحضاره في غمرة بحثنا عن «الحكمة» في العام الحالي الذي نريده عامًا للمعرفة. وما دلالة العطاء الذي قدَّمه هذا الرجل للإنسانية جمعاء، ولتراثنا العربي على وجه الخصوص. وما ارتباط ابن سينا بسلسلة الحكماء الكبار، الذين أتوا من قبله أو جاءوا بعده؟ .. تلك هي الآفاق التي نستشرفها فيما يلي:

تتفق المصادرُ التاريخية والدراساتُ المعاصرة، على أن هذا الحكيم الملقب بالشيخ الرئيس للدلالة على علو مكانته في عدة علوم، هو: الطبيب النابغة والفيلسوف

(١) يقصد: جرَّأ المتعلمين على بحث الكتاب، من بعد إهماله.

العميق، أبو علي الحسين بن عبد الله، المعروف بابن سينا. عاش حياته الحافلة، في الفترة الممتدة بين عامي ٣٧٥، ٤٢٨ هجرية. ومع أن عديدًا من الاجتهادات البحثية المعاصرة، تفنَّنت وتحايلت لإيجاد تفسير لهذا الاسم العجيب الفريد (ابن سينا) الذي يكتبه البعض «ابن سيناء» إلا أن هذه الاجتهادات لم تزل فيما أرى غير مقنعة.

وقد يتبادر إلى أذهان بعض القراء وَهْمٌ جديد، أو ظنٌّ خاطئٌ، بأن هذا الاسم مرتبطٌ بسيناء المصرية التي نعرفها اليوم، وكان القدماء يعرفونها بهذا الاسم من قبل «التيه اليهودي» الذي دام فيها على ما يزعمون، أربعين سنة (لماذا لم يستدلوا طيلة هذه السنوات بالنجوم، فيخرجوا) ولكن الشيخ الرئيس ابن سينا لم يأتِ يومًا لمصر، ولم يمرّ يومًا بصحراء سيناء. ومع ذلك، فإن أفكار ابن سينا ونظرياته ومؤلفاته كادت جميعًا تنطمر بعد وفاته، لولا تمَّ إحياؤها في مصر بعد ثلاثة قرون من وفاة الشيخ الرئيس، وذلك على يد ابن النفيس «علاء الدين» رئيس أطباء مصر الذي تحدثنا عنه فيما سبق.

وبحسب سيرة حياة الشيخ الرئيس، فقد كان مولد «ابن سينا» لأبٍ من بلدة بلخ، الواقعة اليوم في (أفغانستان) ومن أمٍّ كانت تعيش ببلدة بخارى، الواقعة اليوم في (أوزبكستان).. وهنا قد يقول قائلٌ معترضٌ: ما دام ابن سينا من أصول أفغانية، وأمه أوزبكية (وهي أعراقٌ غير عربية) فلماذا نعدُّه عالمًا عربيًّا، وواحدًا من أعمدة الحكمة العربية؟ .. ولهذا المعترض نقول: لأن ابن سينا كتب أعماله بالعربية، وكان يتكلم بها ويفكر، ويضع نفسه في سلسلة المعرفة والحكمة التي انتظمت في إطار الثقافة العربية والدين الإسلامي (عربي اللغة) وباستثناء بعض الرسائل القصيرة التي كتبها بالفارسية، مع أنه غير فارسي الأصل أيضًا، فإن مجموع أعماله ومفردات أفكاره، كانت عربية صريحة. وقد نعى عليه بعض أمراء زمانه أنه لم يدرس أصول اللغة العربية وقواعدها، فقام ابن سينا بتأليف ثلاثة كتب في النحو واللغة، أورد فيها عديدًا من البدائع العلمية. ولا يفوتنا هنا، أن ما لا حصر له من القبائل العربية، كانت قد هاجرت واستقرت بالبلاد التي فتحها الإسلام من قبل مولد ابن سينا بقرون، وتزاوج هؤلاء مع أهل تلك البلاد (مثلما حدث في صعيد مصر من قبل دخول الإسلام) فصاروا بعد حينٍ من الزمان أمة واحدة، لها لسانٌ واحدٌ.. إذن، كان ابن سينا عالمًا عربيًّا، وواحدًا من أعمدة الحكمة

العربية، لأنه انتمى للثقافة العربية ونطق بلغتها ووضع المؤلفات فيها، فكان ابنًا لها ثم صار واحدًا من آبائها الكبار.

وقد عاش الشيخ الرئيس حياته الحافلة بوسط آسيا، في المنطقة المسماة اليوم الجمهوريات الإسلامية، وتحديدًا في «أفغانستان» و «أوزبكستان». فقد كان مولده بلدة أبيه (بَلْخ) ونشأته ببلدة أمه (بخارى) وهناك أتمَّ حفظه للقرآن وهو في العاشرة من عمره، ثم تبحَّر في العلوم بدعمٍ من والده الذي حكى عنه الشيخُ الرئيسُ فيما بعد، أنه كان قد استجاب للداعي المصري[1] وتآخى معه على المذهب الذي كان يسمى آنذاك هناك «مذهب المصريين» نظرًا لأن مصر في زمن ابن سينا، كانت المقر العالمي للدعوة والتبشير (الكرازة) لنشر العقيدة الشيعية الإسماعيلية في عموم البلدان الإسلامية، وهي الدعوة التي استجاب لها كثيرٌ من الأفراد والجماعات، ليس من بينهم أهل مصر!.. وقد حكى ابنُ سينا أنه كان يسمع محاورات أبيه مع الداعي الفاطمي، والجماعة الشيعية، فلا تميل نفسه إلى كلامهم ومعتقداتهم.

ولا توجد أي مشكلات توثيقية أو تاريخية تتعلق بحياة ابن سينا ومراحلها المختلفة، فقد كان الرجل مشهورًا في زمانه منذ الصغر، نظرًا لنباهته الفائقة في تحصيل العلوم وممارسة الطب. بالإضافة إلى أن ابن سينا كان قد حكى كثيرًا من تفاصيل حياته لتلميذه أبي عبيد الجوزجاني، فكتبها الأخيرُ وتناقلها عنه المؤرِّخون. كما أن تلميذ الشيخ الرئيس، المعروف باسم «ابن زيلة» حكى كثيرًا من تفاصيل حياة أستاذه ابن سينا، فصارت لدينا (سيرة حياة) معتمدة. وبحسب هذه «السيرة» المشهورة، فقد بدأ سطوع نجم الشيخ الرئيس كطبيب ماهر، وهو في سن الثامنة عشرة حين عالج سلطان بخارى «نوح بن منصور» من مرضٍ عضالٍ ألمَّ به، حتى شُفي. وعالج أميرًا آخر، فشفي من داء القولنج (القولون) فكان ذلك مقدمةً وباعثًا على اختياره وزيرًا، وهو المنصب الذي ابتلي به ابن سينا مرتين (كلمة «وزير» مشتقة من الوزر) واللافت للنظر، أن الشيخ الرئيس الذي طالما عالج الناس من «القولنج» فبرءوا منه، مات بالداء ذاته! لأنه تناول أدوية قوية، قيل إن بعض الخدم دسُّوا له في تلك الأدوية مقادير كبيرة

(١) يقصد: أحد الدعاة السريين للمذهب الفاطمي (الشيعي الإسماعيلي).

من الأفيون، لأنهم كانوا قد سرقوا منه أشياء وخشوا أن يكتشفها إذا شُفي من دائه. ولأنه، وهذا سبب آخر مباشر لوفاته، كان لا يكفُّ أثناء فترة نقاهته عن إتيان النساء! وقد أشار تلميذه «ابن زيلة» إلى أن الشيخ الرئيس يعدُّ استثناءً بين الحكماء، لأنه كان يحب النساء.. وهذا كلامٌ غريبٌ من ابن زيلة، حسبما أرى. صحيحٌ أن بعض الحكماء اشتهر عنهم كراهية النساء (مثل أفلاطون) لكن معظم أهل الحكمة اشتهروا بخلاف ذلك. فقد كان الحكيم اليوناني المبهر «فيثاغورس» أول من قام بتعليم البنات وانحاز إليهنَّ، فثار عليه أهل مدينته اليونانية (ساموس) وأحرقوا مدرسته. ونحن لم نعرف عن حكماء العرب المسلمين نزوعًا للابتعاد عن المرأة، أو الكراهية لها، حتى يكون «ابن سينا» استثناءً بينهم بسبب ميله الجارف للمرأة. وفي الحديث الشريف الشهير تأتي النساء كأول الأشياء الثلاثة التي أحبها النبي، وفي سيرة كبار العلماء والحكماء ما يدل على شغف كثيرين منهم بالمرأة، حتى الصوفية الزاهدين أمثال الشيخ الأكبر «ابن عربي» وحتى «الحنابلة» الذين اشتهر بين الناس أنهم متشدِّدون، فمنهم مَنْ كانت له أربع زوجاتٍ مجتمعاتٍ كالإمام الصوفي الحنبلي الجليل «عبد القادر الجيلاني» ومنهم مَنْ اشتهرت عنه وقائعُ الصبابة، مثل الإمام العظيم «ابن الجوزي» الذي ذكر عنه المؤرِّخون أنه: كان لا ينفك عن جاريةٍ حسناء .. (جارية في اللغة، تعني الفتاة صغيرة السن التي تودُّ لو تجري بين أقرانها وتلعب) كما عُرف عن «ابن الجوزي» براعته في الغزل، ومن وقائعه المشهورة أنه كان يحب امرأة باهرة الحسن اسمها «نسيم الصبا» وسعى حتى تزوَّج منها، لكنه بعد حينٍ طلَّقها لأمرٍ وقع بينهما، لكنهما ظلا من بعد ذلك متحابَّين. فكانت «نسيم الصبا» تأتي لدروس الإمام «ابن الجوزي» وتجلس في مقدمة مقصورة النساء بحيث يراها من فوق المنبر، ولطالما بثَّ لها في ثنايا دروسه بإشاراتٍ عشقية، شعريةٍ ونثرية، تفهمها المحبوبة ولا يغيب معناها عن الجمهور الغفير الذي كان يحضر دروس الإمام. وبينما هو على ذلك، جاءت للدرس في أحد الأيام امرأتان بدينتان، فجلستا في مقدمة المقصورة وحجبتا «نسيم الصبا» عن الإمام فأنشد من فوره شعرًا: أيا جبليّ نُعمان بالله خلِّيا، نسيم الصبا يخلص إليَّ نسيمُها.

وعلى ما سبق، فليس الشيخ الرئيس ابن سينا بدعًا بين الحكماء، أو حالة استثنائية حسبما زعم ابن زيلة، لأنه أحبَّ النساء. بل الاستثناء، هو عكس ما كان عليه ابن سينا.

إذ كيف يمكن للرجل أن يكون حكيمًا (أي متوغلًا في الإنسانية) وهو لا يحب «المرأة» التي بها تكتمل معاني الإنسانية، وبها ارتبطت الحكمة والتأله منذ فجر الحضارة الإنسانية وحتى ظهرت الديانة اليهودية فدنَّست المرأة بعين ما تقدَّست به على نحو ما جاء في رواية ظل الأفعى.

وبعيدًا عن هذين السببين اللذين ذكرهما المؤرخون لوفاة ابن سينا المبكرة نسبيًّا وهو في سن الثالثة والخمسين (الثانية والخمسين بالسنوات «الميلادية» التي تزيد على الهجرية في عدد الأيام) يمكن أن نقول إن الشيخ الرئيس بدأ مبكرًا، فانتهى مبكرًا. ففي سن الثامنة عشرة كان قد استكمل تحصيل ما وقع بين يديه من كتبٍ وما أُتيح له من معارف، وهو يشير إلى ذلك بعبارات قوية نقلها لنا «الجوزجاني» منها قوله:

«كنت أرجع بالليل إلى داري وأضع السراج (القنديل) بين يديَّ، وأشتغل بالقراءة والكتابة، فمهما غلبني النوم أو شعرت بضعف، عدلت إلى شُرب قدح من الشراب (الخمر) ريثما تعود إليَّ قوَّتي، ثم أرجع إلى القراءة. ومهما أخذني أدنى نومٍ، أحلم بتلك المسائل وأعيانها حتى أن كثيرًا من المسائل اتضح لي وجوهها (حقائقها) في المنام. وكذلك، حتى استحكمت معي جميع العلوم، ووقفتُ عليها بحسب الإمكان الإنساني. وكل ما علمته في ذلك الوقت فهو كما أعلمه الآن، ورأيتُ من الكتب ما لم يقع اسمه إلى كثير من الناس.. فلما بلغت ثماني عشرة سنة من عمري، فرغتُ من هذه العلوم كلها. وكنتُ إذ ذاك للعلم أحفظ، لكنه اليوم معي أنضج، وإلا فالعلمُ واحدٌ لم يتجدَّد لي بعده شيء. ثم مات والدي وتصرَّفتْ بي الأحوال، وتقلَّدتُ شيئًا من أعمال السلطان.. وكنتُ آنذاك على زيّ الفقهاء، بطيلسانٍ وتحت الحنك».

وبالإضافة إلى ما تفيده الفقرة السابقة من معلومات عن نشأة الشيخ الرئيس، وبدايته المعرفية القوية (يقول الصوفية: النهايات لا تصح إلى بصحة البدايات) فإن الفقرة تلقي الضوء أيضًا على مسألتين على درجة من الأهمية، المسألة الأولى تتمثل في تلك الإشارة إلى أن العلم والمعرفة والفقه، لها مستويان: التحصيل والحفظ والاستذكار، ثم التأمل والفهم والاستظهار. ولذلك فكثيرًا ما يعرض لنا عند التقدُّم في السن، أن نفهم

أشياء كنا قد علمناها في سنٍّ مبكرة، لكننا لم نعرفها حق المعرفة. أي أن العكوف على المعارف بالتأمل الناضج، شرطٌ لحصول المعرفة في النفوس. وذلك هو الترقي من العلم إلى المعرفة، ومن البصر إلى البصيرة، ومن الإدراك إلى الوعي.

والمسألة الثانية تتمثل في التعبير الأخير الوارد في كلام الشيخ الرئيس، وهو قوله: تخت الحنك. وقد رأيتها في بعض المخطوطات والنشرات، مكتوبة بصيغة «تحت الحنك» فلم أفهمها زمنًا. وحتى تلك الصيغة التي أوردتها فيما سبق اعتمادًا على مخطوطات أخرى، وهي «تخت الحنك» لم تكن مفهومة بالنسبة لي. فلما احتشدتُ قبل أيام لكتابة هذه المقالة، وأعدتُ النظر في هذا التعبير العجيب الذي مَرَّ بي من قبل مرارًا، لكنه ظل بالنسبة لي غامضًا وغير مفهوم.. تجلَّى معناه، على النحو التالي:

في القرنين الرابع والخامس الهجريين (زمن حياة ابن سينا) كان قد انتشر من مصر تقليدٌ خاصٌّ لأزياء العلماء الكبار، وهو تقليدٌ فاطميٌّ على وجه الخصوص، يقضي بأن يلفَّ الواحد من «العلماء المتبحِّرين» حول وجهه سترًا حريريًّا ينزل من عمامته ويدور من عند رقبته تحت الفم (الحنك).. ولذلك نقول إلى اليوم في وصف الخبير الماهر، والشخص البارع، أنه «محنَّك» في إشارةٍ إلى ما كان معمولًا به أيام الفاطميين. وقد مَرَّ بنا قبل قليل، أن الدعاة المصريين «علماء الفاطميين» كانوا ينتشرون في أنحاء العالم الإسلامي للدعوة والتبشير (الكرازة) بالمذهب الشيعي الإسماعيلي، الفاطمي، وقد كان هؤلاء «محنَّكين» ومنهم انتشر هذا التقليد في لباس العلماء كسمةٍ مميزة للفقهاء والعارفين، بصرف النظر عن مذهبهم. فكان ابن سينا في شبابه يتبع هذا التقليد كغيره من العلماء، ويخرج إلى الناس في لباس العلماء: الطيلسان (الجبَّة المفتوحة من الأمام) وتخت الحنك. أو بعبارة أخرى، كان يتخذ هيئة وزيّ «المحنكين» وبالتالي فلا خلاف كبيرًا بين الكلمتين: تحت الحنك (وهو إشارة إلى طرف العمامة الملفوف تحت الفم أو الحنك) وتخت الحنك (بمعنى مجازيٍّ، إذ التخت هو السرير والثوب، مضافًا إلى الفم أو الحنك).

إذن، لم يكن ابن سينا عبقريًّا بالصدفة (ولا يمكن ذلك أصلًا لأي شخص) وإنما

صار رئيسًا للحكماء لأنه انهمك من صغره في تحصيل المعارف، ثم عكف بإصرارٍ على التأمل فيها واستخراج الغامض من المعاني، وصبر على ذلك مجاهدًا نفسه (والعبقرية كما قال تشارلز داروين: صبرٌ طويل) بالإضافة إلى المنهجية الصارمة التي كان يلتزم بها في المجالات المعرفية المختلفة. فهو في الطب يقدِّم لنا أول عرض منهجيٍّ (نسقيٍّ) للمعرفة الطبية في زمانه، من خلال كتابه الأشهر الذي لا يمكن التأريخ للطب الإنساني إلا بالوقوف طويلًا عنده، وهو كتاب «القانون في الطب» الذي نُظر إليه دومًا على أنه أتم وأشمل موسوعة طبية في تاريخ الطب، وقد تجاوزت أهميته مؤلفات «أبقراط» الملقَّب بأبي الطب وجالينوس الملقب بالفاضل. وقد رأيت في إيطاليا الطبعات الأولى التي قام بها الأوروبيون في عصر النهضة، فكان «القانون» أسبق ظهورًا من أعمال أبقراط وجالينوس.

كما ارتبطت عبقرية ابن سينا بقدرته على التخلص من «الخرافة» وإزاحتها جانبًا عند التناول العلمي والمعرفي للموضوعات. فمن ذلك مثلًا، ما نراه في كتاب «القانون» عندما بدأ الشيخ الرئيس في بحث حالة الجنون السوداوي المسماة قديمًا بلفظها اليوناني «المالنخوليا» وهي ينطقها العامة (منخوليا) فقال: قد زعم البعضُ أن هذا المرض يقع عن «الجن» ونحن من حيث نتعلم الطب، لا يعنينا إن كان ذلك عن جنٍّ أو غير جن، بل نبحث في سببه القريب..

إن ما أشار إليه ابن سينا من وجوب البحث (العلمي) عن السبب القريب للظاهرة، هو الأمر الذي صار بعد ألف سنةٍ تاليةٍ قاعدةً علميةً تؤكدها «الميثودولوجيا» أو علم المناهج، حيث استقر الرأي على أن «العلم هو البحث عن السبب القريب لحدوث الظاهرة» بصرف النظر عما قد يأتي خلف ذلك من معتقدات أو تصوُّرات خيالية أو خرافات، تبرِّر وقوع الظواهر.. إلا أن ابن سينا لم يخترع هذا المبدأ العلمي، وإنما التزم به وانتظم في سلسلة الحكماء الذين جعلوه قاعدة لهم. فهو المنهج ذاته الذي قرَّره حكماء آخرون قبل ابن سينا، وبعده، فمنهم الطبيب اليوناني العظيم «أبقراط» الذي عاش في جزيرة كُوس قبل ابن سينا بألف عام، حيث نراه في بداية كتابه عن «الصَّرع» الذي كان يسمى في زمانه (المرض المقدس) يستهل كلامه بقوله: «سأبحث الآن في

المرض المسمّى بالمقدس، ولست أرى فيه أي قداسة تميزه عن غيره من الأمراض..»

وهو ما نراه أيضًا عند العلاء «ابن النفيس» الذي لم يخلط بين المعتقد الذي يؤمن به ويلتزم، وهو الشريعة الإسلامية، وبين ما أدى إليه النظر العلمي في أمور كثيرة، منها تقريره في موسوعة «الشامل» أن لحم الخنزير هو أفضل اللحوم وأكثرها مناسبةً لجسم الإنسان (وقدَّم أدلة كثيرة على ذلك) وهو الذي رفض تناول الخمر للتداوي من علة مرضه الأخير، وهو الذي كان يعرف «ما قاله مالكٌ في الخمر» إلا أنه كتب في (الشامل) ما نصه: وقد ينبغي أن يكون السُّكرُ في الشهر ولو مرتين، خاصةً لأصحاب الفكر الكثير والمشتغلين بالعلوم، فإن هؤلاء تكلُّ قوى أدمغتهم، فيكون السُّكرُ نافعًا لهم بإخماده لحركتها.. (تنبيه مهم: هذه بطبيعة الحال ليست دعوة لاحتساء الخمور، وأرجو ألا تكون سببًا لهجومٍ غشومٍ على ابن النفيس).

كتب ابن سينا كثيرًا (ومن يكتب لا يمت) وأبدعَ فيما كتبه، فاستحق احترام العالمين وتقديرهم، وكان واحدًا من الأعمدة التي قامت عليها النهضة الأوروبية الحديثة. ولذلك أطلقوا اسمه على واحدة من كبريات القاعات بالسربون، ونشروا أعماله في طبعات بديعة (قبل أن ننشرها في مصر بقرابة ثلاثة قرون) وتفننوا في دراسة أعماله الطبية والفلسفية. ولو كان المجال هنا يسمح بالإطالة، لذكرت كثيرًا من إبداعات ابن سينا العلمية التي أهملنا النظر فيها، واكتفينا بترديد اسمه ضمن علماء الإنسانية دون وعي بما قدَّمه، ودون الاهتمام بقراءة ما كتب.

حنين بن إسحاق، العِبَاديُّ الوديع

مع أن العرب المعاصرين، والمصريين، عندهم ميلٌ جارفٌ وشغفٌ عظيم بالتغنِّي بأمجاد الماضي العريق، ويستطيبون وصف بلادهم بعباراتٍ من مثل: مهد الحضارة، مهبط الديانات، قلب العالم القديم. ومع أننا نرتاح كثيرًا عند سماع تعبيراتٍ عامة تقول ما مفاده: مصر علَّمت العالم، العلماء العرب المسلمون حملوا مشعل الحضارة الإنسانية لعدة قرونٍ، النهضة الأوروبية بدأت بترجمة العلوم عن اللغة العربية.. ومع

ذلك كله، فنحن لا نهتم كثيرًا (ولا قليلًا) بمعرفة أصول الإسهام الحضاري الذي قدَّمه أجدادُنا، والقواعد التي قامت عليها الحضارات على أرضنا، ومنارات المعرفة التي أضاءت التاريخ الإنساني العام ودفعته إلى الأمام.

وقد يقول قائل إننا لا نهتم بتلك الأمور المعرفية، لأننا صرنا نعاني من الجهل والأمية والتخلُّف الحضاري. لكن هذا مردودٌ على القائل، بأن ما نعاني منه يجب أن يكون دافعًا (لا مثبِّطًا) يحدو بنا إلى اللحاق بركب المعرفة، فحسبما كانت العرب قديمًا: تقول «في الليلة الظلماء يُفتقد البدرُ».. ومن الغريب والمدهش، أن معظم معاصرينا لا يعرفون شيئًا عن أشهر المترجمين في تاريخنا (حنين بن إسحاق) الذي أعدُّه واحدًا من منارات الحكمة العربية، ليس لكونه أهمَّ «مترجم» في تاريخنا فحسب، ولكن لأنه جمع بين الحكمتين النظرية (الترجمة) والعملية (الطب والطبيعيات) وامتاز بصفةٍ إنسانيةٍ بديعةٍ هي «الوداعة» التي بها تزهو حكمة الإنسان وتزدان. وفي بدء التعريف بهذا الرجل العلاَّمة، دعونا نستعرض بعضًا مما قاله المؤرِّخون والعلماء في حقِّه، بعد سنواتٍ طوالٍ من وفاته:

حنينُ بن إسحاق، هو شيخُ الأطباء بالعراق في زمانه (الذهبي: كتاب العِبر في خبر مَنْ غبر) كان فاضلًا في صناعة الطب، فصيحًا باللغات اليونانية والسُّريانية والعربية، دار البلاد لجمع الكتب القديمة (النديم: الفهرست) وكان طبيبًا حسن النظر في التأليف والعلاج، ماهرًا في صناعة الكحل[1] (القفطي: تاريخ الحكماء) لم تُوجِد الأزمنةُ، منذ عصر الإسكندر، أعلمَ من حنين بن إسحاق باللغتين العربية واليونانية (البيهقي: تاريخ حكماء الإسلام).. وأرجو من القارئ، أن يلاحظ هنا دلالة الكلام عن «حنين» ضمن حكماء الإسلام، مع أنه كان مسيحي الديانة، فيدرك أن الإسلام ثقافةٌ تجمع المتفرِّق. على كل حال، كانت تلك «بعض» شهادات القدماء في حق حنين بن إسحاق، فماذا عن شهادات المعاصرين الذين درسوا أعماله وتعمَّقوا في بحث تراثه الخالد.. قالوا: حنين بن إسحاق هو أهمُّ شخصية علمية في القرن التاسع الميلادي «الثالث الهجري»

(١) كلمة «الكحل» عند العلماء القدامى والأطباء، تعني ما نسميه اليوم: طب العيون.. وكان طبيب العيون يسمى «الكحَّال».

وواحدٌ من أذكى البشر، تحمَّل المشاق في سبيل المعرفة حتى احتل مكان الصدارة في عصره (لوسيان لوكلير: تاريخ الطب العربي).. هو الفيلسوف العبقري العظيم، وزعيم المترجمين العرب بلا منازع، بدأ الترجمة وهو في السابعة عشرة من عمره، وصار الشخصية الرئيسة في عصر المترجمين (ماكس مايرهوف: من الإسكندرية إلى بغداد).. طاف حنين بن إسحاق على البلاد بحثًا عن المخطوطات القديمة، وسعى لمعرفة ما قدَّمه العالم القديم (ألفريد جيوم: الفلسفة وعلم الكلام).

وأرجو من القارئ، مجددًا، أن يلاحظ في «الشهادات» السابقة، أن قائليها ليسوا من العرب وإنما من المستشرقين الأوروبيين الذين درسوا التراث العربي واهتموا به، بأكثر مما فعل العرب المعاصرون.

.. في منطقة «الحيرة» بجنوب العراق، وُلد حنين بن إسحاق سنة ١٩٤ هجرية، لأسرة مسيحية. وبدأ حياته العلمية مبكرًا بتشجيع من والده الذي كان «صيدلانيًّا» وقيل بل كان صيرفيًّا (تاجر عملة) فدرس الطب على يد أشهر أطباء زمانه «يوحنا بن ماسويه» وتفقَّه باللغة العربية وتبحَّر فيها حتى توهَّم بعضهم أنه درسها على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (وهو قولٌ غير صحيح) وكان نبوغه العلمي مبكرًا، حتى أن أستاذه «يوحنا بن ماسويه» غار منه واحتدَّ عليه أثناء مناقشةٍ علميةٍ، فصاح فيه: ما لأهل «الحيرة» وصناعة الطب، اذهب إلى قريب لك ليقرضك خمسين درهمًا تشتري بها قفافًا صغارًا، وتقعد لتبيعها على الطريق، فهذا أنفع (أفضل) لك من هذه الصناعة (الطب).. وطرده، فخرج حنين باكيا مكروبًا وحسيرًا، ولم يعد لمجلس «ابن ماسويه» إلا بعد سنتين.

ورحل «حنين» للإقامة ببغداد عاصمة الدنيا آنذاك، وهناك التقى بالعلامة الشهير جبرائيل بن بختيشوع الذي تنبأ له بمستقبل مبهر في الطب والترجمة، لا سيما بعدما رأى ترجمته لنصٍّ يوناني يُعرف بعنوان (الفاعلات) فقال ابن بختيشوع عن حنين : «هذا الفتى لئن مدّ له في العمر ليفضحنَّ سرجس».. يقصد أن «حنين» سيكون بعد حين، متفوقًا على المترجم الشهير والطبيب النابه سرجيوس الراسعيني[1]. وبموجب

(١) هي بلدة عراقية اسمها (رأس عين) وتُنطق مخفَّفَةً: راسعين.

هذه الشهادة في حقِّه، توسَّل «حنين» السبل المتاحة حتى عاد لمجلس أستاذه الأول ابن ماسويه، واستكمل التعلُّم على يديه.

وامتد العمر بحنين، وقام بترجماتٍ كثيرة (بل هي الأكثر من نوعها) لأعمال أبقراط وجالينوس، فكان أحد الأسباب التي أدت إلى تطور الطب العربي. لا سيما أنه عاد مجدَّدًا إلى ترجماته الأولى، فأعادها ونقَّح صياغتها حتى صارت نصوصًا عربيةً مبينة، فمهَّد بها الطريق أمام الأطباء من بعده، لدراستها وشرحها وتطوير مباحثها وفقًا لخبراتهم الجديدة. ومعروفٌ أن الطب يتطوَّر بالخبرة، لا بالبحث النظري وقراءة الكتب.

ولم يقتصر جهد «حنين» على الترجمة من اللغتين اليونانية والسريانية إلى العربية، في ميدان الطب، وإنما شارك أيضًا في هذا الميدان بتأليف عشرات من الكتب والمقالات بلغت التسعين عملًا، من أهمها وأكثرها أثرًا في تاريخ الطب العربي: المسائل في الطب للمتعلمين، العشر مقالات في العين، اختصار مؤلفات جالينوس (وهي منتخبات الإسكندرانيين الستة عشر من أعمال جالينوس).. كما كانت له كتابات في الحكمة والفلسفة والديانة، منها: مقالة في سبب ملوحة ماء البحر، كتاب الفلاحة، مقالة قوس قزح، كتاب تاريخ العالم، مقالة في تولُّد النار من الحجرين، مقالة في المد والجزر، رسالة فيما أصابه من المحن والشدائد.. وفي هذه الرسالة الأخيرة، يحكي «حنين» الوقائع المريرة التي مرت به منذ ابتدأ السير في طريق المعرفة، حتى صار رئيسًا لبيت الحكمة في بغداد، ومشرفًا على قرابة المائة مترجمٍ ممن كانوا يعملون تحت إدارته، ويقومون بالترجمات التي يتولَّى مراجعتها واعتمادها قبل إخراجها إلى الناس. وقد مَرَّ بنا كيف تعامل يوحنا بن ماسويه مع «حنين» بفظاظةٍ وغلظة، فلم يمنعه ذلك من العودة إلى مجلسه لاستكمال الدراسة. لكن هذه لم تكن إلا أخفّ المحن التي لحقت بحنين الذي حظي بمكانةٍ خاصةٍ عند الخليفة المأمون بن هارون الرشيد الذي كان محبًّا للمعرفة، وعند الخليفة الواثق بالله الذي كان محبًّا للعلماء. أما الخليفة «المتوكل» فقد نكَّل بحنين بن إسحاق، وحوَّل حياته جحيمًا بسبب احتيال الحاسدين. ففي غمرة ما يسمى في التاريخ المسيحي بحرب الأيقونات، أي الخلاف العقائدي حول قداسة صور المسيح والعذراء، ويُحكى أن «بختيشوع بن جبرائيل بن بختيشوع» أوقع بسبب

الحسد بمعاصره «حنين» حين أخبره بأن الخليفة «المتوكل» يختبر عقائد النصارى بأن يطلب منهم إبداء رأيهم في أيقونة (صورة) للمسيح، فإذا بصقوا عليها تركهم وإن قالوا «هي صورة ربنا» عاقبهم. ولم يكن للخليفة أي دخلٍ بهذه الخدعة في واقع الأمر، ولا يعرف بها أصلا، فدخل عليه «بختيشوع» شاكيًا من حنين بن إسحاق الذي يهين العقيدة المسيحية ويبصق على الأيقونات، فاستدعى الخليفةُ «حنين» وسأله عن رأيه في أيقونة أحضرها أمامه، فيها صورة المسيح والسيدة العذراء. فقال حنين إنها محض صورة لا تضر ولا تنفع، فاستغرب منه الخليفة وقال: أليست هذه صورة ربكم وأمه؟ فردَّ حنين بالنفي، فسأله هل يبصق عليها فأجاب «حنين» بالإيجاب وبادر بالبصق على الصورة، فارتاع الخليفة وغضب منه (لأن السيدة مريم مقدسة أيضًا عند المسلمين) واستدعى كبير الكنيسة الملقب آنذاك بالجاثليق[1]، وكان اسمه «ثيوذسيوس» فجاء الرجل على عجل إلى مجلس الخليفة، ولما دخل ورأى الأيقونة ملقاةً على الأرض قبَّلها وهو يبكي، ورفعها إلى صدره وهو يقول للخليفة إن ديانته (المسيحية) لا تسمح له بأن يدع الصورة ملقاة على الأرض. فوهبها له الخليفة، وسأله عن جزاء من يبصق عليها (وحنين حاضر) فقال الجاثليق: إن كان مسلمًا يُلام ويوبَّخ، حتى لا يكرر فعله، وإن كان نصرانيًّا يُعاقب..

ضرب الخليفة «حنين» بالسوط مائة جلدة، واعتقله، وهدم بيته، وسلب منه كل كتبه. أما الكنيسة فحرمته (طردته من حظيرة الدين) ولعنته سبعين لعنةً، وأهانته بين أهله.. يقول حنين بن إسحاق في رسالته: ولقد لحق بجالينوس محنٌ عظيمة، إلا أنها لم تكن تبلغ إلى ما بلغت بي أنا هذه المحن، وإنما ذكرت ما جرى ليعلم العاقل أن المحن تنزل بالعاقل والجاهل، والشديد والضعيف، والكبير والصغير، وليس سبيل العاقل أن ييأس من فضل الله، بل يثق ويحسن الظن بخالقه، ويزيد في تعظيمه وتمجيده.

وبعد فترة من وقوع هذه المحنة، انكشف ذلك (الملعوب) أو الخدعة التي أودت بمكانة «حنين» وكادت تودي بحياته. فما الذي كان منه؟ لا شيء، لقد عاد الرجل إلى عمله وانكبَّ عليه من جديد، ونسي ما كان، كله، وقدَّم المزيد من الإبداعات العلمية

(١) هو لقب البطريرك (البابا) في المذهب النسطوري.

والنصوص المترجمة والإسهامات التي دفعت المسيرة الحضارية للعرب والمسلمين إلى الأمام.

واليوم، لا يختلف المشتغلون بالتراث العربي والعارفون به، في أهمية هذا العلاَّمة الحكيم. وقد بالغ بعض معاصرينا وجرفته الحماسة، فزعم أن «العبقرية العربية الإسلامية في العلوم، تدفقت بفضل حنين بن إسحاق» وهذه المبالغة لا تجوز في حق أيِّ شخص، مهما كان عبقريا ومبدعًا، لأن حضارة أمة كبيرة كحضارتنا العربية الإسلامية لا يبدؤها رجلٌ واحدٌ (مهما كان) حتى يصحَّ القول بأنها تدفقت من بين يديه، فالحضارة ظاهرة إنسانية مركَّبة. لا بد لها من مقدمات وتمهيدات كثيرة، ولا بد لها من اشتراك كبير بين العناصر الدافعة إليها، ولا بد لها من تآزر جهود عديد من المبدعين المخلصين والمتوهِّجين المتوغلين والحازمين الحالمين. ولو سمع «حنين» من يمتدحه بمثل هذه العبارات الحماسية، لما قبل ذلك أو ارتضى به، خصوصًا مع ما عرفناه عن «حنين بن إسحاق» من وداعةٍ وإيثارٍ للسلامة، وميلٍ إلى السكون النفسي والحركي، وانهماكٍ تامٍّ في العمل. وهي قيمٌ إنسانية نحتاجها اليوم بشدة، كي تهدِّئ من فوران «الثورة» المهتاجة في القلوب، وتنقلها إلى طور جديد يتجاوز الفعل الظاهر (التظاهر) إلى العمق الباهر للروح الثوري الذي يقود المجتمعات المتحرِّرة إلى الإمام.

وفي مقابل الحماسة الشديدة، والمبالغة، في تقدير قيمة «حنين بن إسحاق» وترجماته. نجد موقفًا متطرفًا في الجهة الأخرى، يهوِّن من شأن هذا المترجم المهم، وهو موقف قديم يعود إلى زمن «حنين» نفسه. فقد روى المؤرِّخون كثيرًا من شكاوى حنين بن إسحاق، ونعيه على أهل زمانه الذين تفنَّنوا في إيذائه، فكان من ذلك قوله: «يقولون، من هو حنين؟ إنما هو ناقلٌ (مترجم) لهذه الكتب ليأخذ على نقله الأجرة، كما يأخذ الصناع الأجرة على صناعتهم.. فهو خادمٌ لأداتنا (ما نطلبه منه) وليس هو عاملًا بها، كما أن الحدَّاد وإن كان يُحسن صنعة السيف، إلا أنه ليس يُحسن العمل به، فما للحدَّاد والفروسية».

والرأيُ عندي بخصوص هذا «التطرف» في الحكم على الأشخاص، لا سيما المتميِّزين منهم، هو ألا نفرط في المبالغة والتقدير حتى تطيش سهام أحكامنا. وفي

المقابل، لا يجب أن نفرط في التهوين من شأن هذا الشخص أو ذاك، لأن في الإفراط والتفريط طيشًا وحمقًا لا يجوز إلا عند الحمقى والطائشين.. والاعتدالُ عند إصدار الأحكام على الناس، قيمةٌ إنسانية نحتاجها اليوم بشدة هي الأخرى، كي نخفِّف من غلواء نزعة التهجم السارية على الألسنة من بعد الثورة، وميل كثيرين إلى تجريح الناس وتعقب هَناتهم وأخطائهم وخطاياهم، واستدعاء الشوارد للحطِّ من قيمة كل إنسان، وكأن المفروض أن يكون البشر ملائكة.

وقد رأينا فيما سبق، كيف عاش حنين بن إسحاق معظم حياته الحافلة بالعمل العلمي وبالمآسي الطاحنة، في بغداد «عاصمة الدنيا» إبان القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وفيها كانت وفاته سنة ٢٦٠ هجرية (وقيل سنة ٢٦٤) وقد كان مولده في أسرة «عِبَادِية» أي من أتباع المذهب «النسطوري» الذي كان سائدًا في العراق آنذاك، وكان غالبية المسيحيين هناك (أو كثير منهم) يدينون به. وكما هو معروف، فإن اقتراب النسطورية المسيحية لاهوتيًّا من المفاهيم الإسلامية، أو بالأحرى العكس، كان من أسباب التآلف بين الناس في دول الإسلام الأولى بالشام والعراق. خصوصًا فيما يتعلَّق بنظرة المسلمين والنساطرة للسيدة مريم العذراء «أم النور» وبالسيد المسيح الذي يراه أولئك وهؤلاء ابنًا لله بالمعنى المجازي لا الفعلي، على خلاف المذهب السلفي المسيحي (الأرثوذكسي) الذي يراه إلهًا كاملًا، على النحو الذي عرضت له تفصيلًا في كتابي «اللاهوت العربي».. وقد ظلَّ هذا الانتماء المذهبي المسيحي خلافيًّا، طيلة القرون الماضية (ولا أظنه سوف يُحسم إلا يوم القيامة) وهو الأمر الذي رأيت الإشارة إليه، وإلى خطورته، تمهيدًا لرواية هذه الواقعة التي أختتم بها المقالة:

قبل بضعة سنوات قام البابا «شنودة الثالث» بطريرك الإسكندرية (للإسكندرية بطريرك آخر، هو البابا ثيوذوروس الثاني) بزيارتي في مكتبي، وتفضل البطرك المبارك بقضاء وقتٍ رائق معي، أمضيناه في مناقشات لاهوتية متعمقة، بحضور عدد من الأساقفة والرهبان. وأثناء المناقشة، قلت للبابا شنودة إنني مستغرب من اعتماد الكنيسة المصرية لهذه الترجمة العربية للإنجيل، على الرغم مما فيها من ضعف بلاغي من ناحية العربية الفصيحة (كان د.طه حسين قد أشار إلى ذلك أيضًا، في كتابه: مستقبل الثقافة

في مصر) وأشرتُ للبطريرك الجليل، العالم، إلى ما ذكره د. عبد الرحمن بدوي من وجود مخطوطة فريدة بدار الكتب المصرية بالقاهرة (هي الوحيدة من نوعها في العالم) تشتمل على ترجمة عربية بديعة للإنجيل، بالغة الفصاحة، قام بها حنينُ بن إسحاق. وقد قرأها د. عبد الرحمن بدوي بنفسه، وامتدح لغتها العربية الرصينة. وسألتُ البابا شنودة مستفسرًا: لماذا تتجاهل الكنيسة المصرية هذه الترجمة، ولا تجعلها هي المعتمَدة؟ فنظر إليَّ بجانب عينيه نظرةً مليئةً بالمعاني، كأنها تقول ضمن ما تقول، ولكن من دون صوت «ألا تعرف السبب حقًّا؟» وكنتُ حقًّا لا أعرف السبب، أو بالأحرى: غاب عني لحظتها.. لحظتها لكزني برفق أحدُ الأحبة من الأساقفة الجالسين بقربي، فانتبهتُ من فوري إلى أن «حنين» كان نسطوريًّا، ولا يمكن للكنيسة الأرثوذكسية المصرية أن تعتمد عمله نظرًا للخلاف المذهبي بينهما، فأخذتُ الكلام إلى جهةٍ أخرى وامتدت الجلسةُ رائقةً مثلما كانت.

بعدها بعامين (سنة ٢٠٠٩) طلب مني أحد المطارنة، غير المصريين، صورةً من هذه المخطوطة الفريدة لترجمة الإنجيل، فسعيتُ لتلبية طلبه. لكن المخطوطة كانت للأسف قد اختفت، ولا أظنها سوف تظهر من جديد. على الرغم من تأكيد د. عبد الرحمن بدوي وجودها، واطِّلاعه عليها، في دار الكتب المصرية.. رحم الله حنين بن إسحاق، العلاَّمة الوديع، المظلوم حيًّا وميتًا.. ورحمنا من بعده.

ابن تيمية، المفترى به وعليه

ربما يستغرب البعض حين يرون اسم الإمام «ابن تيمية» عنوانًا لإحدى مقالات «منارات الحكمة العربية» التي تُعنى باللوامع والشواهق الفكرية والعلمية في تراثنا الممتد فينا من الماضي إلى المستقبل. يستغربون ذلك لظنهم بأن هذا الرجل الذي اشتهر بين معاصرينا بالتعصب والصرامة والتشدُّد الديني، بل صار في أوهام العوام من الناس بمثابة الأب الروحي للجماعات الإسلامية المتطرفة، أو هو المعادل الموضوعي لما يسميه معاصرونا: الفكر الوهابي. لكن هذه الظنون والأوهام، كما سنرى بعد قليل،

هي مجرد خلطٍ وتخليط صارا مع كثرة الترديد كأنهما حقيقة.. الوهمُ يُمسي بعد حينٍ حقيقًا، فيصير التيهُ للناس طريقًا[1].

بدأت معرفتي بتراث «ابن تيمية» منذ أيام التلمذة، فقد زرت أيامها منزل أستاذي الدكتور محمد علي أبو ريان، الواقع على ناصية شارع «لاجيتيه» الأنيق، بمنطقة الإبراهيمية بالإسكندرية (وهو الشارع الذي صار اليوم مرتعًا للمتعاركين ومعقلًا للخروج على القانون وساحةً للبلطجة) وفي الشقة الفسيحة العامرة جدرانها بالكتب، رأيت مجموعةً فاخرةً من المجلدات الكثيرة، عليها جميعًا عنوان: فتاوى ابن تيمية.

ولما أعجبتني فخامةُ الطبعة، وأدهشني أنها مجلدات «فُتيا» في بيت أستاذٍ للفلسفة؛ سألت د. أبو ريان عن ذلك. فقال إنها هديةٌ من سفارة «السعودية» فقد طبعوا في «المملكة» على نفقتهم هذه الموسوعة الضخمة من (الفتاوى) وهم يعطونها مجانًا لأهل الفكر والمشتغلين بالتخصصات الإسلامية، كي تزدان بها مكتباتهم الخاصة ويرجعوا إليها عند اللزوم.. قلتُ:

ـ ولماذا يفعلون ذلك يا دكتور؟

ـ لأنهم يرِّوجون لأفكار ابن تيمية في مصر، نظرًا لارتباطه بالفكر الوهابي السائد في السعودية.

ـ عفوًا يا أستاذنا، لكن ابن تيمية جاء قبل محمد بن عبد الوهاب بزمنٍ طويل، حوالي خمسمائة سنة، فكيف يرتبط به؟

ـ آل سعود حنابلة، وابن عبد الوهاب حنبلي، وابن تيمية حنبلي. وطبيعي أن يُحيي الحنابلة تراث مشايخهم السابقين.

ـ لكن يا دكتور، عبد القادر الجيلاني كان حنبليًّا أيضًا، فلماذا لا يهتمون في السعودية بإحياء تراثه؟

ـ افهمْ يا بني، الموضوع كله سياسة في سياسة.

---

(١) العبارة منقولة من أولى فصول روايتي «محال».

ـ بس يا أستاذنا، ما دخل السياسة في المسألة ؟

ـ السياسة تدخل في كل شيء ، حتى فيما يحصل بين الرجل وامرأته خلف الباب المغلق.

ضحك الاثنان من زملائي الحاضرين على المثال الذي ضربه الأستاذ، ولم يفهما معنى كلامه (ولا فهمته أنا وقتها) ثم مرت الأيامُ وظهرت مؤلفاتُ ابن تيمية في كل مكان بمصر، وعرف الجميع أنها «المرجع» للجماعات الإسلامية التي كانت تسمى في الإعلام المصري آنذاك (في الثمانينيات) الجماعات المتطرفة، المعارضة سياسيًّا للنظام القائم وما كان يزعمه من حرصٍ على «مناخ الاستقرار» و «حقوق الفقراء» و «دولة القانون» وغير ذلك من الخرافات التي كانت الأغلبية الساكتة (الصامتة) ترضى بها، من باب أن السكوت علامة الرضا.. ولأن المعارضين للحكومة من الإسلاميين (المتعصبين) كانوا يحتفون بفقه الإمام ابن تيمية وفتاواه، ويجعلونها لهم شرعةً ومنهاجًا؛ فقد استقر في وهم الناس أن ابن تيمية هو شعار التطرف وعنوان التعصُّب الديني.

.. وفي مطلع التسعينيات اضطررتُ للنظر في تراث «ابن تيمية» تفصيلًا، وقد قادني إلى ذلك ما كنتُ أقوم به من تحقيق ودراسة لأشعار (عفيف الدين التلمساني) وقصائده الصوفية المفعمة بالمعاني الروحية والتألق البلاغي، فصار من الضروري أن أنظر فيما قاله ابن تيمية عن «العفيف التلمساني» من عبارات نارية، قادحة، من نوع قوله: «وأما الفاجر التلمساني، فهو أخبث القوم[١] وأعمقهم في الكفر، فإنه لا يفرِّق بين الوجود والثبوت كما يفرِّق ابن عربي، ولا يفرق بين المطلق والمعيَّن كما يفرِّق الرومي[٢]، ولكن عنده ما ثمَّ غيرٌ ولا سوى (الله) بوجهٍ من الوجوه، والعبد عنده يشهد السوي[٣] ما دام محجوبًا، فإذا انكشف حجابه رأى أن ما ثمَّ غير. ولهذا كان يستحلُّ جميع المحرَّمات، حتى حكى عنه الثقاتُ أنه كان يقول: البنتُ والأمُّ والأجنبيةُ شيءٌ

(١) يقصد: الصوفية.. وكان يقال لهم «القوم» قديمًا.

(٢) مراده بالمطلق (الله) والمقيد (العالم) والرومي هنا لا يعني مولانا جلال الدين الرومي، صاحب المثنوي، وإنما مقصود ابن تيمية: صدر الدين القونوي. وهو أحد تلامذة ابن عربي المقربين.

(٣) السوي، هو كل ما سوى الله، أي الموجودات الكونية.

واحدٌ.. وكان يقول: القرآن كله شركٌ ليس فيه توحيد، وإنما التوحيدُ في كلامنا! وكان يقول: أنا ما أمسكُ شريعةً واحدةً! وإذا أحسن القول، يقول: القرآنُ يوصل إلى الجنة، وكلامنا يوصل إلى الله تعالى.. وله ديوان شعرٍ، جيد، لكنه مثل لحم خنزير في طبق صيني! وما رأيتُ فيهم[1] مَنْ كفر هذا الكفر، الذي ما كفره أحدٌ قطُّ، مثل التلمساني[2]..

وقد دعتني عبارات ابن تيمية المروِّعة هذه، إلى النظر في طبيعة أفكار هذا الرجل (العنيف) الذي بدا لي من كلامه موفور الغضب، ميالًا لإزاحة المعارضين خارج دائرة الدين، حتى أنه لا يتورَّع عن تكرار كلمة (الكفر) وإيرادها مرارًا في عبارةٍ واحدة كتلك التي اختتم بها كلامه عن التلمساني «ما رأيت مَنْ كفر هذا الكُفر الذي ما كَفره أحد..» فقادني ذلك إلى قراءة كتبه، والكتب المؤلَّفة عنه، فرأيتُ فيها الكثير مما يثير الدهشة والتعجب. رأيتُ مثلًا ما يقوله الشيخ محمد أبو زهرة في مقدمة كتابه عن ابن تيمية: «الإمام الجليل تقيُّ الدين بن تيمية صاحب المواقف المشهودة، دراسته هي دراسةٌ لجيل، وتعرُّفٌ لقبسٍ من النور أضاء في دياجير الظلام، ونحن المصريين نهلنا من آرائه في قوانين الزواج والوصية والوقف، وكثيرٌ مما اشتمل عليه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مأخوذٌ من آرائه، مقتبسٌ من اختياراته، وشروط الواقفين والوصايا اقتبست أحكامها في قانون الوقف والوصية، من أقواله..».

إذن، كانت مصر أسبق من السعودية في الاهتمام بتراث ابن تيمية، ولم يقتصر هذا الاهتمام الأسبق زمنًا على نشر مؤلفات ابن تيمية، بل تعدَّى ذلك إلى الاعتماد على رؤاه وفتاواه عند صياغة القوانين المصرية. طيب، فما بال موقف ابن تيمية (العنيف) من الصوفية؟.. ظهر لي بعد طول بحثٍ أن العداء الشهير بين ابن تيمية والتصوف، هو عداءٌ دعائيٌّ تم الترويج له اعتمادًا على آراء محدَّدة في أشخاص بأعينهم، مثلما رأينا في عباراته السابقة ضد العفيف التلمساني. لكن لابن تيمية من وراء ذلك كتابات بديعة في التصوف، مثل رسالته اللطيفة التي عنوانها «الصوفية والفقراء» وفيها مدحٌ وفيرٌ للزهَّاد والصوفية المبكرين. وله أيضًا كتابٌ بعنوان «شرح كلمات من فتوح الغيب» وفيه يفيض

(١) يقصد، في الصوفية.

(٢) ابن تيمية: مجموعة الرسائل والمسائل، المجلد الأول ص ١٨٤.

في الإبانة عن المعاني العميقة الواردة في كتاب (فتوح الغيب) للإمام الصوفي الكبير عبد القادر الجيلاني، وهو من الصوفية المتأخرين زمنًا، قريبي العهد نسبيًّا بزمان ابن تيمية.. فقد توفي الجيلاني سنة ٥٦١ هجرية، وتوفي ابن تيمية سنة ٧٢٨ هجرية.

ثم رأيتُ لابن تيمية شهادة في شيخ الصوفية الأكبر «ابن عربي» المتوفي سنة ٦٣٨ هجرية، نصُّها أن ابن عربي هو أقرب أهل التصوف إلى الإسلام الصحيح.. ثم رأيت عند تلميذ ابن تيمية «ابن قيم الجوزية» ميلًا إلى التصوف والروحانية التي لا تستقيم ولا تتفق مع عداء المعاصرين من أتباع ابن تيمية، للصوفية! الأمر إذن ملتبسٌ، ويحتاج إلى الإحاطة بالموقف الفكري العام لابن تيمية، وهو الأمر الذي لا يمكن إدراكه من دون النظر في تفاصيل حياة ابن تيمية، ومعاناته الطويلة.

في سنة ٦٦١ هجرية، كان مولد ابن تيمية بناحيةٍ من نواحي العراق اسمها «حرَّان» وهي بلدة قديمة اشتهرت بالاشتغال بالفلسفة والحكمة، من قبل ظهور الإسلام ومن بعد انتشاره. وعندما بلغ ابن تيمية السابعة من عمره، أغار التتارُ مجدَّدًا على العراق بغية احتلالها (بعد سنوات قليلة من اجتياحهم المروِّع لبغداد سنة ٦٥٦ هجرية) فاضطرت أسرة ابن تيمية إلى الفرار نحو الشام، والاستقرار في دمشق التي لم تكن أصلًا مستقرة. وبالطبع، رأى الطفل الويلات في طريق الهروب الهجاجي إلى الشام، ثم رأى ويلات أفظع بعد استقراره في النواحي الشامية، فما لبث الإمبراطور المغولي غازان (قازان) أن جاء بجيشه إلى الشام، فهزم الجيش المصري/ الشامي المسمَّى آنذاك «عسكر المنصور قلاوون» وصار جند المماليك بين يديه فلولًا هاربة إلى القاهرة، وتهيَّأ الإمبراطور المغولي المسلم لاقتحام دمشق.. وهنا، لا بد لنا من وقفة:

كان قازان (غازان) هو رابع الملوك المغول (التتار) المسلمين، ومع ذلك فإن إسلامه وإسلام سابقيه لم يمنعه من تدمير ديار الإسلام في العراق والشام (ومصر لو كان قد استطاع) وهو الأمر الذي يدعونا للتأمل فيما يعتقده البعض من أن هجوم القائد المغولي البشع «هولاكو» على بلاد المسلمين، إنما كان لأنه رجل (كافر) لا يؤمن بدين. فلو صحَّ ذلك، فكيف سعى خلفاؤه بعدما صاروا مسلمين، إلى ما كان يسعى إليه من احتلال بلاد الإسلام وعبورها فوق جثث المسلمين؟ وكيف اتسم الإمبراطور

المغولي المتأخر زمنًا عن هؤلاء «تيمور لنك» بكل هذا العنف ضد المسلمين، مع أنه كان أيضًا مسلمًا، حتى كان جنده يصنعون له من رءوس قتلاهم أهرامًا عالية لتسعد عيناه بأشلاء ضحاياه. المسألة إذن لا علاقة لها بالدين، بل بالسلطة والسيطرة، بصرف النظر عن عقيدة الراغب في السلطان. وبعبارة أدق، فإن الرغبة في السلطة تعلو عادةً على كل اعتبارٍ آخر، ديني أو أخلاقي، ولا تتورَّع عن رفع (الدين) شعارًا، عندما يبدو ذلك ممهِّدًا لامتلاك السلطة ووسيلةً لاستقرارها.

المهم، أدَّى حصارُ التتار إلى فرار الناس مذعورين من دمشق، آملين في أن يجدوا الأمان في مصر والقاهرة. لكن ابن تيمية وقد كان آنذاك فقيهًا معروفًا، لم يهرب مثل كثيرين من معاصريه وعلماء زمانه، بل قام بدور كبير في تهدئة خواطر أهل دمشق في غمرة «الانفلات الأمني» الذي روَّع الناس هناك، خاصةً بعدما انسحبت القوات النظامية المملوكية (عسكر قلاوون) وانفلت المجرمون من السجون وعاثوا في الأنحاء فسادًا وترويعًا للمدنيين. ولم يستسلم ابن تيمية للواقع المضطرب في دمشق، ودعا الأعيان إلى تشكيل جماعة تشبه ما نسميه اليوم (المجلس الرئاسي) لضبط الأمور في دمشق ومفاوضة السلطان الغازي «غازان» أملًا في إقناعه بعدم اقتحام العاصمة «دمشق» بعساكره. وذهب ابن تيمية على رأس الوفد المفاوض، فوعده غازان (قازان) خيرًا إذا ما سلَّم الناسُ أسلحتهم وأخرجوا المخبوء من أموالهم، ثم خدعه ودخل المدينة، مثلما يفعل معظم الغزاة بشهادة معظم الرواة.

وفي سنة ٧٠٠ هجرية جاء ابن تيمية إلى مصر، بعدما فشل في الاجتماع مجددًا مع الغزاة لإقناعهم بالخروج من دمشق، وبعدما تسرَّبت أنباء عن نية السلطان المغولي اجتياح مصر. وفي القاهرة، راح ابن تيمية يحمِّس الناس ويدعوهم لقتال المغول، ويثير غيرة الأمراء والسلطان قلاوون للخروج إلى قتالهم. ثم بلغه أن أهل دمشق سيهجرونها، فعاد إليهم ليزفَّ إليهم خبر استعداد قلاوون وجند مصر للخروج لملاقاة التتار، وصار هناك بمثابة ملكٍ غير متوَّج وسعى لتطبيق (الشريعة) وتنفيذ أحكام الله. وفي إطار حملة «التشويه» التي طالت آنذاك كثيرين على النحو الذي نراه اليوم في وسائل الإعلام، ثار اتهامٌ شنيعٌ ضد «ابن تيمية» يزعم فيه المرجفون أنه يراسل التتار سرًّا، وينسِّق معهم المواقف.

وهو الادعاء الذي انهار حين التقى الجمعان (المماليك والتتار) واخترع دعاة الانهزام حجةً تقول إنه لا يجوز محاربة التتار، لأنهم مسلمون! لكن ابن تيمية أفتى بأنهم قومٌ من جنس «الخوارج» واشترك بنفسه في قتالهم، فترك القلم وحمل السيف وتقدَّم الصفوف في موقعة «شقحب» التي جرت في شهر رمضان سنة ٧٠٢ هجرية، وفيها انتصر أهل مصر والشام واندحر التتار بعد قتالٍ ضروس. وقد انكشفت لابن تيمية في غمرة تلك الأحداث الجسام أمورٌ، منها أن «النصيرية» الذين نسميهم اليوم «العلويين» كانوا متواطئين مع الغزاة (المغول، الصليبيين) وكذلك فعل الغلاة من الشيعة على اختلاف مذاهبهم، فاشتدَّ هجوم ابن تيمية على (التشيع) وصبَّ جام فتاواه النارية، على كل مخالفٍ لمذهب السنة والجماعة. وكذلك، رأى ابن تيمية أن الدراويش (الصوفية) يكتفون بالتبرك بالقبور وبالاستغاثة بالأولياء، من دون مجاهدة حَقَّة للغزاة، ومن هنا حمل حملةً شعواء على الشعوذة والدجل الذي كان يسود الأوساط الصوفية آنذاك.

وهكذا كانت حياة ابن تيمية سلسلة من «المحن» والبلايا والأسفار المتتالية، طوعًا وكرهًا، لكن ذلك لم يمنعه عن الاشتغال بالعلم والمعرفة الدينية والفقهية، خاصةً في الفترة التي أقام فيها بالإسكندرية (سنة ٧٠٩ هجرية) ثم عكوفه على التدريس والفُتيا بالقاهرة، ثم عودته لاحقًا إلى الشام واعتقاله في دمشق، وصدور الأوامر بمنعه من الكتابة بحجب الأوراق والأقلام عن زنزانته.. ومات ابن تيمية في السجن سنة ٧٢٨ هجرية، بعد حياةٍ عامرة بالوقائع حافلة بالمؤلفات التي يصعب عرضها في مقالة كهذه محدودة المساحة.

ما هي «الحكمة» التي يمثلها ابن تيمية؟.. هي الحكمة (العلمية) المندرجة في وقائع حياته، فلا يمكن فصل أفكاره عن الظروف الحياتية التي مرَّ بها. فابنُ تيمية ليس واحدًا من هؤلاء الحكماء الذين توغَّلوا في المعرفة (النظرية) أو أولئك الذين انعزلوا عن واقعهم. فالرجل لم يكن له مذهب «مشهور» وآخر «مستور» مثل عديد من حكماء العرب السابقين، ولم ينشغل بالقضايا منقطعة الصلة بالواقع؛ بل كانت أفكاره وفتاواه مثل جديلةٍ مضفَّرة مع الأحداث الجارية في زمانه، وكان هو لا ينفصل عنها. وهذا يقودنا لسؤال آخر: لماذا اشتدَّ ابن تيمية في هجومه على الشيعة، وعلى الصوفية؟

كان ابنُ تيمية، فيما أرى، يتخذ مواقف متشدِّدة ضد «الشيعة» لا التشيع ذاته؛ وضد

المتصوِّفة المعاصرين له، وليس ضد التصوف نفسه. وقد صرَّح في بعض كتبه باعتقاده بأن أولئك وهؤلاء، هم السبب في فتنة التتار! فلا يمكن الفصل بين حياة هذا الرجل ورؤاه الفقهية، ولو كان ابن تيمية قد عاش في زمنٍ آخر وظروفٍ مختلفة؛ لما كان قد اتَّخذ المواقف المشهورة عنه، ولما كان قد كتب ما كتبه. ومن هنا، فإن الاستدعاء المعاصر لبعض الجوانب من المنظومة الفكرية لابن تيمية، وإحياء مؤلفات بعينها من أعماله. إنما هو نوعٌ من المخايلة الكاذبة بهذا التراث الفقهي، وتوجيه غير بريء للفتاوى التي أطلقها الرجل وهو محكوم بأحوال زمانه. فلو عاش ابن تيمية اليوم، ورأى مثلًا نضال «إيران» لأمريكا لكان قد انحاز من فوره للجانب المسلم، وكفَّ عن التنديد بالتشيع. ولو عاش في مرحلة من تلك التي حمل فيها الصوفية لواء المقاومة للمحتل الأجنبي، مثلما جرى في وقائع كثيرة (المهدي في السودان ضد الإنجليز، السيد ماء العينين في المغرب ضد الفرنسيين، عمر المختار في ليبيا ضد الإيطاليين، الأمير عبد القادر الجزائري ضد المستعمرين) لكان ابن تيمية قد انخرط في سلك هؤلاء، ولم يقدح في الصوفية.

إن ابن تيمية يمثل جانبًا من «الحكمة» العربية الإسلامية التي يمكن وصفها بأنها حكمة الاستجابة لمتطلبات الواقع، واحتمال الأذى والتشويه وتكرار الاعتداء عليه جسديًّا من فلول المماليك وبقايا الحكومات الساقطة (ضُرب ابن تيمية مرارًا في دمشق وفي القاهرة، لكن المصريين ثاروا من أجله في المرة القاهرية) ومع عدم تقصيره في تلك الاستجابة، لم يقصِّر في الجهد العلمي الذي قدَّمه في مؤلفات مبهرة، غير الفتاوى والأحكام الفقهية المؤقتة، وهو ما نراه في أعمالٍ له لا يسمح المقام هنا بعرضها أو الإفاضة في لمحاتها الذكية، بل العبقرية. أعمالٍ من نوع: درء تعارض العقل والنقل، الرد على المنطقيين، اقتضاء الصراط المستقيم.

حكيمُ الصوفية

في ابتداء القرن الثامن الهجري، كان أشهر فقهاء ذاك الزمان في مصر والشام هو تقيُّ الدين ابن تيمية، بينما كان ابن عطاء الله السكندري هو أشهر رجال التصوف

في مصر. وهناك «صلة» جمعت بين هذين الرجلين الكبيرين، لم تقتصر على تلك المناظرة المزعومة التي قيل إنها جرت بينهما في القاهرة التي كان الصوفيُّ المالكي البديع «ابن عطاء الله» قد انتقل إليها من الإسكندرية، للعيش بها وللتدريس في الأزهر وفي المدرسة المنصورية. وكان الفقيهُ الحنبلي المجاهد «ابن تيمية» قد عاد إليها سنة ٧٠٧ هجرية، بعد أشهرٍ قضاها في الإسكندرية منفيًّا بأمر السلطان.

والمناظرةُ المزعومةُ بين الرجلين، حكاها بالتفصيل الأستاذ «عبد الرحمن الشرقاوي» في كتابه: الفقيه المعذَّب ابن تيمية كما ألمح إليها الشيخ «محمد أبو زهرة» على استحياء، في كتابه عن ابن تيمية. وهي تضم حوارًا طويلًا من المفترض أنه جرى بين الإمامين، الفقيه والصوفي، وكانت الغلبة فيها لابن عطاء الله الذي دافع عن التصوف ودفع هجوم ابن تيمية على الصوفية ودمغ حججه بالبطلان. وقد تحاذق كثيرٌ ممن تناقلوا مؤخرًا هذه المناظرة، ونشروها بوفرةٍ على شبكة الإنترنت، مؤكِّدين وقوعها بقولهم إنها وردت عند اثنين من كبار المؤرِّخين القدماء، هما ابن الأثير وابن كثير. وهو زعمٌ باطل، لأن «ابن الأثير» توفي قبل مولد الرجلين، أصلًا، بعشرات السنين. ولأن «ابن كثير» لم يفصح عن وقوع (مناظرة) بين الفقيه ابن تيمية والصوفي ابن عطاء الله السكندري.

وأعتقد من وراء ذلك، ومع يقيني من أن المناظرة مكذوبة، أن هناك «صلة» جمعت بين هذين الرجلين الكبيرين اللذين أرى في كُلٍّ منهما (منارة) من منارات الحكمة العربية، على الرغم من الاختلاف الظاهر بين موقف كل واحدٍ من الاثنين على حدة. وهذه الصلة فيما أرى، قامت على (الوصلة) الوثيقة بين الفقه والتصوف، فقد بدأ ابنُ عطاء الله حياته العلمية في الإسكندرية فقيهًا على المذهب المالكي، وكان يتعجَّب من منهج الصوفية وينعي عليهم اعتقادهم بأن هناك علمًا آخر يختصون به، غير الفقه. حتى التقى يومًا بأبي العباس المرسي (تلميذ أبي الحسن الشاذلي) فعرف منه أن الفقه علمٌ ظاهر يتعلق بالظواهر، وللتصوف من بعد ذلك معارف تتعلق بالقلوب والبواطن، وأنه لا خلاف على الحقيقة بين الجانبين: الظاهر والباطن.. الشريعة والحقيقة.. العقل والقلب.. الفقه والتصوف. يقول ابن عطاء الله في كتابه

(لطائف المنن في مناقب أبي العباس المرسي وشيخه أبي الحسن) ما مفاده: كنتُ منكرًا على الشيخ أبي العباس المرسي معترضًا عليه، ثم أتيتُ مجلسه فوجدته يتكلم في الأنفاس (الأذواق) التي أمر بها الشرع، ومراتبها، فيقول إن أولها الإسلام وثانيها الإيمان وثالثها الإحسان، وإن شئت قلت أولها شريعة وثانيها حقيقة وثالثها تحقُّق، وإن شئت قلت.. إلخ.

انبهر ابن عطاء الله بأبي العباس «المرسي» ولازمه من يومها، على النحو الذي يذكِّرني بما جرى قبل لقائهما بقرابة اثني عشر قرنًا من الزمان، في الإسكندرية أيضًا، حين حضر إليها من صعيد مصر الفيلسوف الشاب «أفلوطين» ودخل على الحكيم السكندري البديع «أمونيوس ساكاس» فوجده يتكلم في المعرفة على رأي الفلاسفة، فصاح: هذا ما كنت أبحث عنه.. ثم لازمه حتى تعلَّم منه أصول الحكمة، وصار من بعده واحدًا من أهم فلاسفة الإنسانية.

ما الصلة بين ابن تيمية وابن عطاء الله السكندري؟.. إنها الجمع بين الفقه والتصوف، فقد كان كلاهما في الأصل فقيهًا ثم صار له طريق إلى التصوف. غير أن حكيم الصوفية «ابن عطاء الله» توغَّل في الطريق الصوفي، من دون أن يتخلَّى عن الفقه والتدريس، بينما انشغل المجاهد العتيد «ابن تيمية» ببلايا زمانه وسوء الأحوال، فحال ذلك دون التوغُّل في مشاربه الصوفية التي رأيناها في أعماله التي لا يروِّج لها، مثل شرحه لكتاب (فتوح الغيب) ومثل رسالته اللطيفة: الصوفية والفقراء. وكأنني بالرجلين، ابن تيمية وابن عطاء الله، اللذين كانا متعاصرين وكان لكل منهما وجهةٌ تولاها، هما في حقيقة الأمر وجهان لعملة واحدة جامعةٍ بين الفقة والتصوف، في إطار «الحكمة» التي كان كُلٌّ منهما منارةً لها على طريقته الخاصة.

واللافت للنظر هنا، أنه على الرغم من تقارب الرجلين في زمن الميلاد، حيث وُلد ابن تيمية سنة ٦٦١ هجرية وكان مولد ابن عطاء الله قبله بأقل من ثلاثة أعوام. وعلى الرغم من أن المتصوف منهما «ابن عطاء الله» عاش في الإسكندرية والقاهرة حياة وادعة هادئة، ولم يخرج من مصر؛ بينما مَرَّ الفقيه «ابن تيمية» بأهوالٍ كثيرة وأحوالٍ شداد، فقضى معظم حياته متنقلًا (وهاربًا) من حرَّان إلى الشام، ومن مصر

إلى الشام، ومعتقلًا سياسيًّا في القاهرة ودمشق لمرات عديدة، ومحاربًا للتتار حينا ومضروبًا من المسلمين المخالفين له أحيانًا. إلا أن ابن تيمية عاش في ظل ظروفه الحياتية المضطربة، زمنًا أطول مما عاشه ابن عطاء الله في كنف الرحابة الروحية! فقد توفي ابن عطاء الله السكندري في القاهرة فور تخطيه الخمسين من عمره سنة ٧٠٩ هجرية، بينما عمَّر ابنُ تيمية من بعده حتى بلغ السابعة والستين، ثم توفي حبيسًا في دمشق سنة ٧٢٨ هجرية.. والعجيبُ أن كليهما دُفن في مقابر الصوفية هنا وهناك (لا يزال قبر ابن عطاء الله، بالمقطم، يُزار إلى اليوم) وفي ذلك عبرة لذوي البصائر عند تأمل النهايات والمصائر.

وقبل أن نترك هذه السمة (الصلة) الجامعة بين الفقه والتصوف، وكيلا يترسَّخ في أذهان الناس وَهْمُ الاختلاف بينهما، ولئلا يظنّ البعض أنهما أمران متعارضان؛ لا بد هنا من تأكيد حقيقةٍ دقيقةٍ ملخَّصها أن التصوف والفقه كانا دومًا يجتمعان عند أفراد الرجال، فلا يمكن أن نجد شيخًا صوفيًّا كبيرًا (خصوصًا الذين تصدَّروا لتربية المريدين) يجهل الفقه. ولطالما كان شيوخ الصوفية يبدءون بالفقه قبل التصوف، ثم يجمعون في النهاية بين الأمرين، مثل أبي القاسم الجنيد (شيخ الطائفة) وعبد القادر الجيلاني، وجلال الدين الرومي، وفريد الدين العطار، وغير هؤلاء كثير. أما الذي يخوض غمار الطريق الصوفي (الطريقة) من غير البدء بالمعارف الفقهية (الشريعة) فهو «مجذوب» لا يعوَّل على أحواله عند أهل (الحقيقة) ومن هنا يقول الصوفية: مَنْ تشرَّع ولم يتحقَّق فقد تفسَّق، ومَنْ تحقَّق ولم يتشرَّع فقد تزندق.

لماذا سُمِّي ابن عطاء الله السكندري، حكيم الصوفية؟.. لأن الكتاب الأشهر بين المؤلفات التي تركها، كان عنوانه: الحِكم (جمع حكمة) ويبدو أن العنوان الأصلي للكتاب كان «الحكم الإلهية» لكنه اشتهر بين الناس بعنوان: الحكم العطائية. والكتابُ عبارة عن فقرات قصيرة، بليغة، تعبِّر عن المعاني الروحية الرحبة وتلخِّص الحقائق الصوفية التي يعرفها أهل الإلهام. ولم يكن ابن عطاء الله السكندري هو أول من رسم هذا الطريق التأليفي بين الصوفية، ولم يكن الصوفية بعامة هم الذين ابتكروا هذا النوع من الكتابة. فمن قبل ظهور التصوف (والإسلام ذاته) بمئات السنين، كتب الطبيب

اليوناني القديم «أبقراط» مجموعة من الحكم الطبية في كتابه الشهير «الفصول»(١) وكتبَ الفلاسفة والحكماء أقاويل بليغة وعميقة، جُمعت لاحقًا في كتب سُميت: نوادر الفلاسفة. وفي مجال التصوف تحديدًا، ومن قبل ابن عطاء الله السكندري بزمنٍ طويل، كتب النِّفَّري (المواقف) و(المخاطبات) وهما نصَّان يقتربان أسلوبيًّا من طبيعة الحكم العطائية، التي يقترب منها أيضًا ما كتبه الإمام عبد القادر الجيلاني في «مقالاته الرمزية» التي جمعتُها في ديوانه الشعري والنثري الذي أصدرته منذ سنوات، وكان أصلًا هو الجزء الثاني من رسالتي للدكتوراه.

«الحكم العطائية» إذن، ليست كتابًا فريدًا في بابه، لكنها نالت شهرةً واسعة عند الصوفية ومحبي التصوف نظرًا لكثافة لفظها واتساع معانيها، وهو الأمر الذي دعا كثيرين لوضع (شروح) على هذه الحكم، منهم صوفية كبار من أمثال ابن عجيبة الحسني والشيخ أحمد زرُّوق، وكثير من الشُّراح الذين لا يكاد عددهم يقع تحت الحصر. لعل آخرهم زمنًا هو الدكتور على جمعة (مفتي الجمهورية) الذي عرفتُ فيه ذوقًا صوفيًّا، قبل سنوات طوال من توليه رئاسة الإفتاء بمصر. اللافت للنظر هنا، أن أكبر شخصيتين دينيتين اليوم في مصر (المفتي، شيخ الأزهر) انطلقا أصلًا من ميدان التصوف، فكانت للمفتي أذواقه الروحية وللإمام الأعظم دراساته في شيخ الصوفية الأكبر «ابن عربي». ومع ذلك، نجح السلفيون الذين يكرهون التصوف في الانتخابات البرلمانية الأخيرة(٢).

---

(١) الفصول في الطب، كتابٌ أبقراطي شهير ترجمه «حنين بن إسحاق» إلى العربية على نحو بديع، وشرحه جماعةٌ من الأطباء العرب كان من بينهم العلاء (ابن النفيس) الذي نشرتُ شرحه على «الفصول» في طبعة محقَّقة صدرت عن (الدار المصرية اللبنانية) قبل عشرين سنة. ويبدأ أبقراط الفصول بقوله: العمر قصيرٌ والصناعة (الطب) طويلة والتجربة خطرٌ والقضاء عسرٌ.

وفي الكتاب كثيرٌ من الحكم الموجزة التي أكدها الطب المعاصر، مثل قول أبقراط: لا ينبغي أن تُسقي الحاملُ الدواء .. خصبُ البدن المفرط، عُسرٌ مذموم.. إذا اجتمع على المريض عِلَّتان، وجب المبادرة إلى علاج الأقتل منهما .. إلخ.

(٢) الإشارة هنا إلى مجلس الشعب الذي ما لبث أن انحلَّ، وبَطُلَ، بقرار من المحكمة الدستورية العليا في منتصف العام ٢٠١٢.

وشُرَّاح الحكم العطائية، الكثيرون، يبدءون دومًا بإيراد كلام ابن عطاء الله ثم يعقبون عليه ويتوسَّعون في بيان معانيه، بحسب ما يفهمه الشارح وما يعرفه من دلالات صوفية لهذه (الحكمة) أو تلك. ولسوف نتبع فيما يلي، ونحن بصدد التعريف بهذا الكتاب، طريقًا عكسيًّا، فنورد المعنى المقصود أولًا ثم نختمه بالصيغة التي عبَّر بها ابن عطاء الله، عن تلك المعاني الروحية الرحبة:

في الإنسان ميلٌ فطري للظهور والاستعلاء والطاووسية، وهو أمرٌ يمكن ملاحظته في الأطفال أكثر من الكبار، فالطفل الصغير إذا ارتدى ملابس جديدة تعجبه، تاه بها دلالًا وفخرًا واغترارًا، وودَّ لو نظر الجميع إليه. وهو يحرص بعكس الكبير، على لفت الأنظار إليه بالصخب أو بالصراخ، حتى يلتفت إليه الآخرون ويؤكِّدون له وجوده. وكلما نضج الإنسان وارتقى حاله، تخلَّص تدريجيًّا من هذه الرعونة المتمثلة في حب الظهور ولفت الأنظار. ولذلك مثلًا، ترى الشاب الصغير إذا قاد سيارة يُعلي صوت الأغاني، استجلابًا لنظر الناس (خصوصًا الفتيات) ولا يفعل مثل ذلك إذا تقدم في العمر وتعقَّل. إذن، الظهور والتباهي والخيلاء كلها دلائل على نقصٍ، بينما الاتزان والتواري والتواضع (الخمول) دليلُ نضج في كل إنسانٍ وسبيلٌ للترقي في الحكمة.. كيف عبر ابن عطاء الله السكندري عن هذا المعنى؟ قال: ادفنْ وجودك في أرض الخمول، فما نبت مما لم يصلح دفنُهُ، لا يتم نتاجُه.

وفي النفس الإنسانية ميلٌ فطري إلى التعجل، ولذلك قالت الآية القرآنية)وكان الإنسان عجولًا(وقال ديكارت إن من أفدح أخطاء العقل الإنساني «التسرع في الحكم» وقالت خبرات الحيوات الإنسانية إن كثيرًا مما يود الفرد حصوله، يكون سببًا في تعاسته وهلاكه. فكم من عاشقٍ سعى إلى الارتباط بمعشوقةٍ ثم كانت وبالًا عليه، وكم من طامحٍ إلى مالٍ أو منصبٍ أو جاه، ثم أتاه الغمُّ بعد حصول ما كان يطمح إليه ويتمناه. إذن، الإنسان يريد الأشياء ويدعو الله لحصولها، وهو غير مدرك أنها قد تكون سببًا في تعاسته، وهو يستبطئُ الاستجابة من الله، لما يتمناه، مع أن الإبطاء قد تكون فيه رحمة باطنة لا يدرك المرءُ حكمتها.. كيف عبَّر حكيمُ الصوفية عن ذلك؟ قال: لا يكن تأخر أمر (وقت) العطاء مع إلحاحك في الدعاء، موجبًا ليأسك؛ فهو (الله) ضَمَنَ لك

الإجابة فيما يختاره لك، لا فيما تختار لنفسك؛ وفي الوقت الذي يريد، لا في الوقت الذي تريد.. ثم أضاف ابن عطاء الله: لا تشكَّ في الوعد لعدم وقوع الموعود، كيلا يكون ذلك قدحًا في بصيرتك وإخمادًا لنور سريرتك (قلبك).

وفي الإدراك الإنساني للأمور خاصيةٌ لا سبيل إلى الخلاص منها، هي ضرورة أن تكون هناك «مسافة» تسمح للإنسان بالإدراك. فإذا ما اقترب أحد من لوحة فنية حتى كادت المسافة تنعدم، لم يمكنه أن يرى اللوحة أو أيَّ مرئيٍّ آخر، لقرب المسافة. وكذلك الحال مع بقية المدرَكات وطرق الإدراك. وقد قال تعالى في قرآنه، إنه (أقرب إليه من حبل الوريد) كنايةً عن القرب الشديد، وقال الصوفية إنهم يشعرون بالله حاضرًا في كل شيء، ويرونه متجليًا في كل موجود بالكون. لكن عموم الناس لا سبيل لهم لمعرفة هذا المعنى، فيكونون بعيدين عن الله، مع أنه قريبٌ جدًّا منهم.. فكيف صاغت الحكم العطائية هذا المعنى؟ يقول ابن عطاء الله: إنما حجب الحقَّ (الله) عنك، شدةُ قربه منك.. ويقول: إنما احتجب لشدة ظهوره، وخفي عن الأبصار لعظم نوره.. ويقول: علم (الله) أن العباد يتشوَّفون إلى ظهور سرّ العناية، فقال ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾.

ومن طبيعة الإنسان الجزعُ عند وقوع الواقعات، والفزعُ عند حدوث الابتلاءات من حرمان أو فقر أو فاقة؛ مع أن ذلك قد يكون هو السبيل لتصفية النفس من شوائب البشرية، ولذلك جاء في الخبر أن أشدَّ الناس ابتلاءً الأنبياءُ ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل. ومن هنا، دعا الصوفية إلى سكون العبد عند الابتلاء، وحكيم الصوفية يصوغ من دُرر الكلام ما يعبِّر عن هذا المعنى، فيقول ما نصُّه: الفاقات بَسْطُ المواهب.. ويقول: ورودُ الفاقات (حدوث الابتلاءات) أعيادُ المريدين.. ويقول: ربما تجد مع المزيد من الفاقات، ما لا تجده في الصوم والصلاة! وهو المعنى الذي ورد في كلام بليغ للإمام عبد القادر الجيلاني، الذي دعا مريديه إلى الترحيب بالابتلاء، والابتهاج بافتقار الأفئدة إلى الله، ومعرفة الله بالفقر إليه؛ فقال إنه سمع في أنحاء روحه خطابًا (فهوانيًّا) إلهيًّا: يا غوثَ الأعظم، قل لأحبابك وأصحابك: «مَنْ أراد منكم صحبتي فعليه بالفقر، ثم فقر الفقر، ثم الفقر عن الفقر؛ فإذا تمَّ فقرهم فلا ثَمَّ إلا أنا..»

ولولا محدودية المساحة هنا، لأفضتُ في الكلام عن الحكم العطائية والآفاق

الرحيبة لمعانيها الروحية، وارتباطها ببقية الرؤى الصوفية التي تمت صياغتها بحساسية أسلوبية عالية، كثيفة الدلالة، لا يمكن قراءتها على الوجه الصحيح إلا بعين القلب.. فمَن أراد المزيد من ذلك، فعليه بالنظر في نصِّ «الحكم العطائية» وحبذا لو كانت مع شرح واحدٍ من الصوفية المشهورين كابن عجيبة الحسني أو الشيخ أحمد زرّوق، كي يتضح المعنى أكثر ويشرق في الأفهام.

صفو الفلسفة عند «إخوان الصفا»

للحكمة العربية في الزمن الإسلامي تجلياتٌ عديدة في مجالات متعددة، عرضتُ لبعضها في سبق حسبما تجلَّتْ عبر لمعات وبروق الحكمة عند أطباء من أمثال ابن سينا وابن النفيس، ومترجمين مثل حنين بن إسحاق، وفقهاء كابن تيمية، وصوفية كابن عطاء الله السكندري.. وبطبيعة الحال، فقد ظهرت آيات الحكمة العربية في المجال الفلسفي الذي امتد في تراثنا زمنًا طويلًا، وكان يشتدّ ويضعف بحسب الحال البادي مع الأوقات في كل حقبة. وفي الحقيقة، فإن حضور الفلسفة (التي هي وفقًا للتعريف المدرسي: محبة الحكمة) وازدهارها أو خفوتها، يعد مؤشرًا دالًّا على الحالة العقلية العامة السائدة في المجتمع خلال هذه الفترة أو تلك. فالاحتفاءُ بالفكر الفلسفي دليلٌ على صحة «العقل الجمعي» بينما اختفاء الفلسفة يدل على التخلف الذهني العام في المجتمع، ومن هنا مثلًا، نفهم الحالة العقلية التي سادت في المجتمع الليبي إبان حكم القذافي، الذي حظر استعمال كلمة الفلسفة واستخدم بدلًا منها كلمة أخرى هي (التفسير) وهي كلمةٌ غير دالة على الفلسفة من قريب أو بعيد، بينما يهتم الغرب المعاصر في أوروبا وأمريكا بالفلسفة، لفظًا ومعنى. ونفهم أيضًا من هذه الزاوية ذاتها، حالة الفكر المصري في النصف الأول من القرن العشرين، الذي شهد نهضة فكرية عامة تمثلت في العناية بالفكر الفلسفي، وفي ظهور مفكرين من أمثال لطفي السيد وطه حسين وعبد الرحمن بدوي (وغيرهم كثير) مقارنة بحالة الضمور العقلي المصري في النصف الثاني من القرن العشرين، إبان حكم الضباط الأحرار «جدًّا» ومن ورث

دولتهم من ضباط لا يزالون يحكمون البلاد حتى الآن ويفسحون المجال أمام التراجع العلمي والتعليمي بالبلاد، ناهيك عن هجرة العقول النيِّرة، ووثبة اللحى الكثيفة، وسير الأفهام بأقدامٍ كسيحة.

ويرجع ظهور الفلسفة، لفظًا ومعنى، إلى أيام مجد اليونان القديمة وازدهار الزمن السكندري القديم. لكن ذلك لا يعني أن أثينا والإسكندرية كانتا أول من ابتدأ الفلسفة، لأن مصر القديمة والهند وبلاد فارس (إيران القديمة) والعراق، وغيرها من الحضارات الأسبق زمنًا على الحضارة اليونانية. عرفت أنماطًا متنوعة من التفكير الفلسفي والعلمي والإنساني، لا تقل براعةً، وابتكارًا وحذقًا، عما قدمته الحضارة اليونانية في زمنها المبكر المعروف اصطلاحًا بالمرحلة الهيللينية (مجد أثينا) وزمنها المتأخر المسمَّى بالمرحلة الهيللنستية (مجد الإسكندرية).. ولذلك نرى تشابهًا في فكرة أفلاطون الركيزية عن وجود أصل سماوي للموجودات الحسية، مع الفكرة الفارسية القديمة الواردة في كتابهم المقدس المسمَّى الأفستا (الإبستاق) حيث ورد أن للماء الأرضي أصلًا سماويًّا يسمى «مرداد» وللنار الحسية أصل علوي يسمى «خرداد» وللبشر جميعهم ابتداءٌ من الأب الأول «ميش» وزوجه المسماة ميشانة، وهو الأب الأصلي المعروف في التراث الشرقي باسم: آدم قدمون (آدم القديم) .. ولذلك أيضًا، نجد أن الأسماء الثلاثة الكبيرة في تاريخ الفلسفة اليونانية المبكرة، وهم «طاليس» أول الفلاسفة و«فيثاغورس» أبدع الفلاسفة و«أفلاطون» أشهر الفلاسفة، تعلَّموا جميعًا في مصر القديمة ونهلوا من حكمة كهنة آمون الذين تصوِّرهم أعمالنا الدرامية المعاصرة في هيئة مزرية، مع أنهم كانوا أكبر علماء الإنسانية في زمانهم المبكر.

وفي ابتداء الحضارة العربية الإسلامية إبان زمن الخلفاء الأربعة وحكم بني أمية، لم يكن العرب المسلمون يهتمون من الفلسفة بغير الجانب الإلهي (الميتافيزيقي) الذي كان حاضرًا في الشام والعراق بصورة عقائدية مسيحية (لاهوتية) تأثر بها المسلمون وتفاعلوا معها، على النحو الذي عرضت له في كتابي: اللاهوت العربي وأصول العنف الديني. فلما استقرت دولة الإسلام في بغداد بيدِ العباسيين، وانفتح العرب المسلمون على الحضارات الأخرى واهتموا بنقل العلوم والمعارف من اللغات

القديمة، اليونانية والسريانية والفارسية والهندية، إلى اللغة العربية؛ دخلت الفلسفة إلى المنظومة العقلية للعرب المسلمين وتدفقت أنهارها لتروي الأذهان وتذهب بجفافها، فتوالي ظهور الفلاسفة العرب والمسلمين، وتتالت الجهود الفلسفية المؤسِّسة لبنيان العقل العربي الإسلامي.

والمتفق عليه تاريخيًّا، أن الفلسفة بدأت في تراثنا المبكر مع إبداعات أفراد الرجال من أمثال الكندي (بكسر الكاف وسكون النون، نسبةً إلى القبيلة العربية كِنْدة) الذي اشتهر لاحقًا بأنه أول فلاسفة الإسلام. والفارابي الذي عُرف بالمعلِّم الثاني، على اعتبار أن «أرسطو» هو المعلِّم الأول للبشرية. وهي على كل حال، تسميات مجازية وألقاب ما أنزل الله بها من سلطان، لكنها تدل على توقير الناس لهؤلاء الفلاسفة.. وقد تزامن دخول الفلسفة إلى المحيط الفكري العام، العربي الإسلامي، مع حركة رفض فقهي للأفكار الفلسفية اليونانية القديمة، خشية التشويش على عقائد البسطاء من الناس. ولذلك ظهرت منذ وقت مبكر، مواقف وعبارات تُزري بالفلسفة والمنطق (الذي هو أداة التفكير العلمي والفلسفي) مثل قولهم في عبارة ساذجة ساقطة: مَنْ تمنطق فقد تزندق.. على أساس أن الزندقة (وهي كلمة غير عربية، تعني الكُفر) قرينة لكل تفكير منطقي وفلسفي، وعلى اعتبار أن العقيدة الإيمانية القويمة بصرف النظر عن اختلاف العقائد وتضاربها، تُغني الناس عن العناية بالمنطق والتفكير الفلسفي. كما أن الفلسفة والمنطق حسبما كانوا يزعمون، يغني عنهما الدين الإسلامي والنحو العربي! وهو ما نراه في المحاورة المسرحية التي أوردها أبو حيان التوحيدي، مدَّعيًا أنها جرت بين أبي بشر متى بن يونس (المنطقي) وأبي إسحق السيرافي (النحوي) وكانت الغلبة والظهور للنحوي منهما.

وقد استمرت النظرة المزرية إلى الفلسفة، على الرغم من امتداد الجهود الفلسفية والإبداعات المنطقية، حتى وقت متأخِّر من تاريخنا الثقافي. لدرجة أن شاعرًا وصوفيًّا بديعًا مثل جلال الدين الرومي، قال: كافُ الكُفر أفضل من فاء الفلسفة.. ولا أميلُ إلى الأخذ بظاهر هذه العبارة، لأنني أحب مولانا جلال الدين وأعشق أشعاره وأرجِّح أن مراده كان اللجاج الفلسفي (السوفسطائي) لا الفلسفة ذاتها، لأنه كان في واقع الأمر

فيلسوفًا كبيرًا وفنانًا عظيمًا. وهو الموقف ذاته الذي اتخذه مفكرٌ بديعٌ هو «أبو حامد الغزالي» الذي حمل بشدة على الفلاسفة في كتابه «تهافت الفلاسفة» الذي وضعه بعدما أوضح مذهبهم، في كتابٍ أسبق جعله بعنوان «مقاصد الفلاسفة». فالراجح عندي هو أن الإمام الغزالي كان يعلن رفضه، كفقيه مسلم، لقول فريق من الفلاسفة بآراء ثلاثة ترفضها العقائد الإسلامية هي: القول بقدم العالم، القول بإنكار علم الله بالجزئيات، القول بإنكار الحشر الجسماني يوم القيامة.. وما عدا ذلك، فالغزالي لم يرفض الفلسفة في عمومها، بل كان فيلسوفًا ومادحًا للمنطق بعبارته الشهيرة: مَنْ لم يدرس المنطق لا يُوثق بعلمه.

وعند بزوغ فجر الفلسفة في سماء الفكر العربي الإسلامي، خلال القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، ظهرت في تراثنا موسوعةٌ فلسفيةٌ بديعةٌ في عدة مجلدات، هي الكتاب المعروف بعنوان: رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا.. والغالب على رأي القدماء والمحدثين، أن الجماعة السرية المجهولة التي وضعت هذه الرسائل، هم دعاةُ المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي مهَّد لظهور الدولة الفاطمية لاحقًا، في إفريقيا (تونس) ومصر. وقد اجتهد بعض القدماء في اكتشاف شخصيات كاتبي هذه الرسائل، ومكان كتابتها، والمقصود منها؛ فقالوا إن «ابن المقفع» كان واحدًا من إخوان الصفا، وقالوا إنها ظهرت أولًا بالبصرة أو بمصر، وقالوا بحسب ما أورده أبو حيان التوحيدي إن «إخوان الصفا» هم جماعةٌ رأت أن الشريعة قد دُنست بالجهالات واختلطت بالضلالات، ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة لأنها حاوية للحكمة الاعتقادية والمصلحة الاجتهادية .. كانت تلك هي عبارة التوحيدي، الذي لا أثق كثيرًا فيما يقول (مع أنه كان أديبًا بارعًا وبليغًا) وقد تتبعتُ أوهامه وتهويماته في دراسةٍ قمتُ بها قبل سنوات، ونشرتها بعنوانٍ على هيئة سؤال: هل كان التوحيدي صوفيًّا أو فيلسوفًا؟ وانتهيت منها إلى أنه لم يكن هذا، ولا ذاك.

إذن، لدينا أقاويل كثيرة في حقيقة «إخوان الصفا» وشخصياتهم التي حرصوا على إخفائها عن الناس، غالبًا بسبب الرفض العام للفلسفة في ذاك الزمان المبكر. ولكنها تبقى محض أقاويل تفتقر إلى الدليل، ولا تُقيم حجة واضحة على مزاعمها.

والأدهي من ذلك أنها تصرف الأنظار عن نصِّ الرسائل ومحتواها، لتشغل الأذهان بالكلام المرسل عن الأشخاص المجهولين الذين كتبوا هذه «الرسائل» وحجبوا عن الناس أسماءهم مكتفين بأنهم إخوانُ صفاءٍ (وخلاَّنُ وفاءٍ) مستترين بذلك عن العوام، وغير مكترثين بإعلان «المؤلِّف» وإعلائه على «الفكرة» أو الأفكار الفلسفية العميقة الواردة في رسائلهم.

وقد ظل هذا (التوجُّس) من حقيقة مؤلفي الرسائل، ساريًا في الأجيال لعدة قرون. على الرغم من إعجاب صفوة الناس بما ورد في هذه الموسوعة الفلسفية البديعة، التي نقل منها ابن خلدون في القرن الثامن الهجري نصوصًا كثيرة لم يُفصح عن أصلها، فاعتبره البعضُ سارقًا ومحتالًا لأنه لم يذكر المصدر الذي نقل منه هذه النصوص، بينما رأى البعضُ الآخر أن ابن خلدون أراد أن ينتفع الناس بما ورد في «رسائل إخوان الصفا» فنقل منها ليحفظ نصوصها من الاندثار، ولم يستطع أن يصرِّح بالمصدر؛ لأنه يعرف رفض العوام وعموم الفقهاء لهذه الرسائل المشهور عنها أنها من تأليف دعاة التشيع الإسماعيلي. وقد كان ابن خلدون يعيش بمصر وتونس، في زمن سيادة المذهب السني الذي يكره التشيع وأصحابه، وينظر بحساسيةٍ بالغةٍ إلى الشيعة ودعاتهم.

ونظرًا لما سبق، فقد ظلت رسائل إخوان الصفا متوارية طيلة القرون التالية على زمن تأليفها، فلم تحظَ المكتبات العربية والإسلامية في زمن (المخطوطات) بنسخٍ وفيرة منها، وكثيرًا ما كانت توضع النسخ الخطية منها بغير عنوان، إيثارًا للسلامة.. ولما جاء زمن (المطبوعات) لم تصدر الطبعات الأولى من «الرسائل» في المنطقة العربية، وإنما في الهند. فكانت أولى طبعات الرسائل (غير كاملة) قد صدرت في مدينة كلكتا الهندية سنة ١٨١٢ ميلادية، ثم صدرت الطبعة الكاملة لها في بومبي سنة ١٨٨٧ ومن بعد ذلك أصدرت مصر عدة طبعات في القاهرة خلال النصف الأول من القرن العشرين، وأصدرت بيروت عدة طبعات منها (مزوَّرة) في النصف الثاني من ذاك القرن الحزين.

والأفكار الفلسفية والعلمية الواردة في (رسائل إخوان الصفا) عديدةٌ ومتنوعة، وبالغةُ الرهافة والدقة والجاذبية. منها قولهم إن الفضائل الإنسانية، تأتي حين يتشبَّه الإنسان

بالله. وكيلا يسارع أحد القراء الآن برفض هذه الفكرة على أساسٍ دينيٍّ موهوم، لا بد من التذكير بأن ما يقوله إخوان الصفا، لا يخرج عما ورد في الحديث: إن لله مائة خُلق، وسبعة عشر خُلقًا، من جاءه بخُلُق منها دخل الجنة.

ومن أفكارهم الفلسفية الواردة في الرسائل، قولهم إن الإنسان هو الكون الصغير، والكون هو الإنسان الكبير! وقد وضعوا في ذلك فصلًا بديعًا بعنوانٍ دالٍّ هو (كيف نضدّ العالم بأسره) شرحوا فيه كيفية المقابلة بين الإنسان والكون. وهي فكرةٌ فلسفيةٌ قديمةٌ قال بها في الزمن اليوناني «الرواقيون» وأفاض فيها بعد قرونٍ من الزمان شيخُ الصوفية الأكبر محيي الدين ابن عربي، الذي عاش بعد إخوان الصفا بمئات السنين (توفي سنة ٦٣٨ هجرية) وتفنَّن في بيان الأسرار الكامنة في مقابلة الإنسان (العالم الصغير) لجميع الموجودات في الكون (الإنسان الكبير) وزاد على ذلك، هو وبعض فلاسفة الصوفية اللاحقين، أن الحقيقة الإنسانية تقابل حقائق الوجود كلها، المادية منها والإلهية، عدا صفة الأحدية (الصمدية) التي يختص بها الله تعالى، ويتفرَّد بها عن خلقه.

ويعود الفضل لرسائل إخوان الصفا في إحياء الفلسفة اليونانية القديمة، وبعثها في ثوب عربي إسلامي يناسب السياق الثقافي الجديد الذي ابتدأ مع الازدهار الحضاري في الفترة العباسية. فقد أعادوا توجيه الأنظار إلى التراث الفيثاغوري الرياضي، وصاغوا الرؤى الفلسفية والرياضية والفلكية التي قدمتها الجماعة الفيثاغورية في اليونان والإسكندرية، وظهرت عند إخوان الصفا في ثوبٍ عربي بديع. كما عكفوا على المفردات الفكرية للفلاسفة السابقين عليهم، وراحوا بحريةٍ تامة ينفخون النار في رمادها، فتوهَّجت في رسائلهم أنوار الحكمة القديمة التي أبرزوها في شكل جديد، إسلامي الروح، عربي الفصاحة.

وإذا نظرنا نظرة سريعة إلى الموضوعات الواردة في كشاف (رسائل إخوان الصفا) وفهرس العناوين المذكور تفصيلًا في مقدمة هذه الرسائل، لأدركنا على الفور مقدار التنوع والإحاطة في التناول. بالإضافة إلى النزعة الموسوعية الجامعة داخل الإطار الفلسفي العام، بين النزعة الإنسانية التي تهتم بالأخلاق، والاهتمام العلمي بفروع المعرفة المختلفة، وسلاسة الانتقال من علمٍ ومعرفةٍ إلى علمٍ آخر ومعرفةٍ أخرى.

وذلك في إطارٍ إبداعيٍّ دال على أن (رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا) مهما كان من حقيقة مؤلفيها المجهولين، ومهما كان من نسبتهم إلى المذهب الإسماعيلي، ومهما كان من توجُّس العوام وعموم الفقهاء؛ فإن هذه «الرسائل» تظل واحدة من تجليات الحكمة في تراثنا القديم، الممتد في حاضرنا. سواء أدركنا ذلك الامتداد أو جهلنا به، أو جهلنا عليه.

الإمامُ السيوطي وكيفيةُ استكمال المسار

عندما نُشرت المقالات السابقة اعتقد بعضُ القراء أنني أوجزتُ القول، ولم أسهب بالقدر الكافي في بيان الأعمال والمؤلَّفات التي تركها الأعلامُ الذين اخترتهم ممثلين للحكمة العربية، خصوصًا عند الكلام عن كتبٍ من نوع «رسائل إخوان الصفا» و «الحكم العطائية» و «الشامل» ومثلها من متون الحكمة التي ودَّ القرَّاء أن أفيض في محتواها. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه (السباعية) لا تهدف إلى شرح النصوص وتبيان الإسهامات التي تركها حكماؤنا السابقون، وإنما مرادي منها التنبيه إلى «التنوع» الكبير في تجلِّيات الحكمة العربية وتراثها السابق، وكيف أن هذه الحكمة لم تقتصر على العلماء الذين اشتغلوا بعلوم الطبيعة والطب، كابن سينا وابن النفيس، ولا على الذين اشتغلوا بالفقه والفتوى كابن تيمية، أو بالترجمة كحنين بن إسحاق، أو كانوا من الصوفية كابن عطاء الله السكندري.. فالحكمة «جوهر» ذو وجوهٍ كثيرة متكاملةٍ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتراث العربي عمومًا. فهو يشتمل على مكوِّنات وتفاصيل قد تبدو متباعدة، لكنها تعطي مجتمعةً معنى «التراث» الجامع في تجلِّياته بين مناجيات الصوفية وأشعار الإباحيين، أدلة الفقهاء ورؤى الملحدين، الرصانة والخلاعة، الزهد وطلب الرياسة.. فالتراثُ منظومةٌ متداخلةُ العناصر، بالغةُ التعقيد والتنوع، ولا يمكن فهم جانب منها بمعزل عن الجوانب الأخرى الداخلة في بنية (بناء) هذا التراث الذي نسمِّيه «العربي» لأنه مكتوب باللغة العربية، ونعدُّه «الإسلامي» لأن الدين الإسلامي بمعناه الثقافي الواسع (لا العقائدي فحسب) كان

الإطار العام الذي انتظم بداخله هذا التراث، حتى وإن كان المشاركون في صناعته غير مسلمين. ولذلك، يُنظر إلى «موسى بن ميمون» على أنه فيلسوف إسلامي (مع أن ديانته كانت اليهودية) ويدخل الأطباءُ الكبارُ من أمثال يوحنا بن ماسوية وجبريل بن بختيشوع، وسرجيوس الراسعيني، في تاريخ الطب عند المسلمين مع أنهم كانوا غير مسلمي الديانة. ومن هنا، فإن مرادي هو فتحُ النوافذ على التجلِّيات المتعدِّدة للحكمة العربية، وليس تقديم شرح المؤلفات أو بيان السيرة الذاتية لهؤلاء الحكماء؛ وإنما أهدفُ إلى إلقاء الضوء على الدلالة العامة لحكمة هؤلاء انطلاقًا من أن «الحكمة» ليس لها شكلٌ واحد، ولعل ذلك هو المعنى الوارد في الحديث الشهير: الحكمة ضالَّة المؤمن.. والحديث الأشهر: اطلبوا العلم ولو في الصين (وبالطبع، فما كان أهل الصين يومًا مسلمين).

والشخصية السابعة التي نختتم بها هذه الإطلالة على نماذج من تجليات الحكمة العربية، هي شخصيةُ علاَّمةٍ بديعٍ كانت حياته متطابقة مع كتاباته، وسيرته مصداقًا لأفكاره؛ هو الإمام جلال الدين السيوطي.. ولا بأس قبل بيان الدلالة العامة لما يمثله من «حكمة» أن نقدم عن حياته هذا الموجز الملخص.

في القاهرة سنة ٨٤٩ هجرية، كان مولد جلال الدين السيوطي الذي اكتسب لقبه من مقر إقامة أبيه الذي كان قاضيًا بأسيوط (سيوط) ولذلك قيل له السيوطي والأسيوطي، والأولى أشهر. وقد توفي الأب وابنه جلال الدين لا يزال في سن الخامسة، لكن ذلك لم يمنع الطفل الصغير عن تحصيل العلوم التي كانت متاحةً في زمانه، ولم يكن عائقًا له عن التتلمذ على يد كبار العلماء بمصر آنذاك. وقد درس السيوطي على يد عَلَم الدين البلقيني وجلال الدين المحلِّي والكافيجي (وغيرهم) وبدأ بالتأليف والكتابة وهو في سن السابعة عشرة، فاشتهر منذ الصغر وكثر من حوله محبوه وتكاثر أعداؤه.. واختطَّ السيوطي لنفسه الطريق الذي رآه يليق بالعلماء، فلم يبتذل نفسه ويهينها من أجل التعلق بأصحاب السلطة، وكان لا يتردَّد على أبواب الحكام مثلما يحلو كثيرًا للكثيرين، وكتب عن موقفه هذا رسالةً بعنوان: ما رواه الأساطين في عدم التودُّد إلى السلاطين. فكانت نتيجة هذا الموقف أن حنق عليه الأمراء المماليك الذين عاصروه، واغتاظوا من اعتزازه

بنفسه، حتى أن «طومان باي» حاول الفتك بالسيوطي فاختفى عن الأنظار حتى عُزل طومان باي.. وفي المرات التي كان المماليك يستدعون فيها السيوطي، ولا يملك التملُّص من الذهاب إليهم، كان يدخل عليهم في لباس العلماء وهو الطيلسان (رداء كالعباءة) ومن دون أن يحسر عن رأسه العمامة توقيرًا لهم، مثلما كان يفعل معاصروه. ولما لاموه على ذلك، كتب رسالتين طريفتين: الأحاديث الحسان في فضل الطيلسان، دَرُّ الغمامة في فضل الطيلسان والعمامة.

وقد بلغت مؤلفات السيوطي الستمائة، ما بين كتابٍ كبير ورسالة صغيرة. ولا يمكن بطبيعة الحال أن نستعرض هنا هذه المؤلفات، فالمجال يضيق عن مجرد ذِكْر عناوين هذه المؤلفات (مع أنها عناوين طريفة تستحق الذكر) ولذلك فسوف نكتفي بالإشارة إلى مجموعة من أهم هذه الأعمال وأكثرها شهرةً، من مثل كتبه: الإتقانُ في علوم القرآن، المزهرُ في علوم اللغة، الأشباهُ والنظائر في الفقه، الأشباهُ والنظائر في النحو، حُسْنُ المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (لاحظ كيف فصل بينهما) الجامعُ الصغير لأحاديث البشير النذير، جمعُ الجوامع، الشماريخُ في علم التاريخ (لاحظ أن كلمة «شمروخ» قديمة، ولم تظهر فجأة في ملاعب الكرة المعاصرة).

ولا يمكن فهم التنوع والكثرة في مؤلفات السيوطي، دون الانتباه إلى الدور الذي قام به العلماء المصريون (تحديدًا) في حفظ التراث العربي، منذ القرن السابع الهجري. فقد توالت الويلات على هذا التراث ابتداءً بما جرى في مصر من طمس آثار الدولة الفاطمية، بعد نجاح صلاح الدين الأيوبي في الاستيلاء على عرشهم. فامتدت أيدي المخرِّبين المتحدثين زورًا باسم الإسلام (السُّني) وأحرقت مكتبات القاهرة الفاطمية، بدعوى أنها تضم التراث الشيعي. ومن الجناح الشرقي للعالم الإسلامي، اجتاحت النواحي موجاتُ المغول الهمجية حتى وقعت الكارثة الكبرى (سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هجرية) وقام الغزاةُ عن عمدٍ بطمس التراث العربي بإلقاء الكتب «المخطوطات» في نهر دجلة، لإزالة نصوصها. وليس لعبور الخيل فوقها حسبما يظن الجهلاء. ومن الجناح الغربي تتالت الحروب التي خرج بعدها المسلمون من الأندلس بعد سقوط غرناطة سنة ٨٩٧ هجرية (في حياة السيوطي) وتولَّى الرهبان

إحراق الكتب العربية، ولا تزال آثار النار شاهدة على ذلك فيما بقي إلى اليوم من مخطوطات دير الإسكوريال بإسبانيا.

ولأن مصر لم تسقط بيدِ الغزاة القادمين من المشرق أو المغرب، ولأن موجة التشدُّد الديني (السُّني) انحسرت بسرعة بعد «هوجة» الأيوبيين وسقوط دولتهم، ولأن علماء مصر شعروا بأن الأخطار محدقة بعقل الأمة بسبب تدمير التراث وإحراق الكتب. فقد بدأت في مصر، فجأةً، حركةُ تدوينٍ واسعةٍ منذ القرن السابع الهجري تستهدف إعادة كتابة التراث العربي المهدَّد بالاندثار آنذاك (مثلما هو مهدَّد الآن) فظهرت في مصر الموسوعات المبسوطة والكتب الكبار، مع أن جهود علماء مصر حتى القرن السادس الهجري لم تعرف هذا النوع من التأليف وإنما كانت أعمالهم خلال القرون الهجرية الخمسة، الأولى، تأتي في الغالب الأعمّ على هيئة رسائل صغار، وشروحٍ مختصرة، وكتبٍ غير ذات أجزاء.

في مصر خلال القرن السابع الهجري كتب ابن النفيس موسوعة «الشامل في الصناعة الطبية» مع غيرها من مؤلفاته في الفقه والطب واللغة والأدب، وفيها خلال القرن الثامن كتب ابن منظور «لسان العرب» وابن فضل الله العمري «مسالك الأبصار» وجمال الدين الوطواط «مناهج الفكر ومباهج العبر» والنويري «نهاية الأرب» وغير ذلك من مؤلَّفاتهم الأخرى المتنوعة.. وفيها في القرن التاسع كتب القلقشندي «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» وابن حجر العسقلاني «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» وشمس الدين السخاوي «الضوء اللامع».. وفي مصر أيضًا كتب السيوطي، ما ذكرناه وما سوف نذكره من مؤلفات.

ولم تتوقف هذه الحركة (المصرية) على إعادة تدوين التراث العربي بأشكاله المتنوعة، وإنما ظهرت أعمالٌ مبتكرةٌ كثيرة في القرون المذكورة. واستمرت هذه الاسهامات المصرية في العصور المتأخرة زمنًا. ففي مصر ظهرت أعمالٌ تأليفيةٌ ضخمة، حتى في الفترة المسماة «عصر الانحطاط». ففي القاهرة كتب مرتضى الزبيدي (المتوفي ١٢٠١ هجرية) موسوعته اللغوية «تاج العروس من جواهر القاموس» وكتابه الواقع في عشر مجلدات «إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين»، وكتب بعده

بقليل، شيخ الأزهر «أحمد الدمنهوري» مؤلفات تجل عناوينها على محتواها، منها: عين الحياة في استنباط المياه (حفر الآبار)، القول الصريح في علم التشريح، الكلام اليسير في علاج المقعدة والبواسير، شرح إيساغوجي في المنطق.

إذن، كان السيوطي في واقع الأمر يستكمل مسارًا مصريًّا حافلًا بجهود علماء سابقين عليه، ولاحقين من بعده. وكانوا إما من أهل مصر، أو من الوافدين عليها واللاجئين إليها من النواحي الشامية واليمنية والتونسية. وقد جاء استكماله لهذا المسار ثريًّا بديع التنوع، وكأنه يرصد فروع المعرفة ومناحي الحياة كلها. فبالإضافة إلى المؤلفات الفقهية والتاريخية واللغوية التي ذكرناها للسيوطي، كتب أيضًا: منهل اللطائف في الكنافة والقطائف، الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف، تحفة الكرام بخبر الأهرام، الجلَد عند فَقْد الولد، برد الأكباد عند موت الأولاد، عقود الجمان في تأديب النسوان، الجواهر الثمينة في محاسن المرأة السمينة، الوشاح في فوائد النكاح، نواضر الأَيْك في نوادر الـ... (لا أستطيع كتابة العنوان كاملًا). ولا يفوتنا هنا، أن واحدًا من أشهر مؤلفات السيوطي وأكثرها تداولًا حتى اليوم، هو كتاب «تفسير الجلالين» الذي استكمل فيه تفسير القرآن الذي تركه أستاذه جلال الدين المحلِّي ناقصًا، فأكملَه السيوطي وصار التفسير منسوبًا للجلالين: المحلِّي، والسيوطي.

وعلى الرغم من نبوغه المبكر وثرائه المعرفي، عانى السيوطي في حياته من ويلات كثيرة ولحقت به البلايا من أهل زمانه، وكانت له خلافاتٌ مريعة مع علماء عصره من أمثال شمس الدين السخاوي الذي نشر عنه السيوطي كتابًا بعنوان (الكاوي لتاريخ السخاوي) وبرهان الدين الكركي الذي كتب عنه السيوطي رسالة (الدوران الفلكي على ابن الكركي) وغيرهما من أهل زمانه كالقسطلاني. كما كان السيوطي متوليًّا أمور «الخانقاه البيبرسية» أي مديرًا لها، فامتدت الخلافات إلى داخل الخانقاه (بيت الصوفية) وثار عليه جهلاء الدراويش وكادوا يفتكون به لولا انفلت منهم.

وفي فترةٍ مبكرة من حياته غلب الأسى على قلب السيوطي، وعمَّ الغمُّ، فرأى الواجب عليه أن يهجر الناس جميعًا، ويعتزل تمامًا في بيته بالروضة. وكان آنذاك قد بلغ الأربعين، بعد عشرين عامًا أمضاها في ملاحقة المكائد (العشرون سِنُّ الفتوة،

والأربعون بدءُ الوحي والنبوة) ولم تفلح محاولات المحيطين بالسيوطي في إثنائه عن الخلوة والاعتزال الكامل للناس، حتى أن واحدًا من كبار العلماء الذين كانوا على عداء معه، وهو القسطلاني، شعر بالندم على ما اقترفه في حق السيوطي فخلع نعليه ومشى حافيًا من بيته في القاهرة إلى خلوة السيوطي في الروضة، كي يسترضيه ويدعوه إلى العودة معه والاختلاط مجدَّدًا بالناس. فأبى السيوطي وأصرَّ على هجران أهل زمانه والتفرُّغ تمامًا للتأليف، فكانت نتيجةُ ذلك هي مؤلفاته وكتبه الكبار والصغار، التي بلغت من الكثرة في العدد والتنوع في الموضوعات هذا الكمّ الكبير الذي نادرًا ما استطاع العلماء الوصول إلى نصفه.. وكان أول ما كتبه بعد خلوته واحتجابه عن الناس، رسالة بعنوان: التنفيس في الاعتذار عن عدم الإفتاء والتدريس. كما ألَّف في ذلك رسالة أدبية (مقامة) تفيض حسرةً ومرارة من أهل الزمان وأفعالهم، عنوانها «المقامة اللؤلؤية» وفيها يقول: رأيتُ نظام العلم قد فسد، وسوق الفضل قد كسد، ووقع التساوي بل التقديم للهِّرة على الأسد، وامتلأ كل جسدٍ بالحسد، وساد الجاهلُ بما إليه وسدَّ وسد، وكاد العالم يجر من عنقه بحبل من مَسَد.. فتركتُ التدريس والإفادة، والإبداء والإعادة.

الفصل السابع

الحكمةُ المؤنثة

ابتدأتُ كتابة هذه «النصوص» وتمَّ نشرها، في منتصف شهر مارس ٢٠١٢ في وقتٍ كانت فيه أساليب الكتابة الصحفية واللغة الإعلامية عمومًا، قد بلغت أدنى مستوياتها من جهة البلاغة والأسلوب.

ترانيمُ «إسّتْ» المسماةُ التباسًا إيزيس

وحيدًا، ومتمهِّلًا مع آخر الليل. مشيتُ شاردَ الذهنِ، عند حواف البحر السكندري البديع، الممتد من بدءِ الزمان إلى نهاياته. كنتُ في غمرة الغياب غارقًا في تأمُّل النهايات والبدايات، وفجأةً تسمَّرتْ قدماي عند الطرف الشرقيِّ لشاطئ الحيِّ الملكي المسمَّى اليوم «الشاطبي» وكان يسمى قديمًا «البروخيون» فهناك انتبهتُ بغتةً من غفلاتي حين لمحتهم قبيل الفجر يجلسون في سكونٍ وقورٍ، بآخر اللسان الصخري الداخل إلى قلب الموج الهادئ، على مسافة مائة مترٍ من طريق الكورنيش أو أزيد من ذلك بقليل. عددُهم عشرة. رأيتهم كأنهم نجماتٌ بعيدةٌ تلمع في آخر الكون، وترنو إلى الأفق الشرقيِّ ترقُّبًا لظهور أنوار النهار التي قد تؤخِّرها سُحُبٌ ثقالٌ، مهيبةُ المنظر، تجلِّل السماءَ وتحجب عن العين الأضواء.. لو لم أكن متيقِّنًا من صحوي، لتوهَّمتُ أنني في تلك اللحظة أحلم أو أنتقل بين حلمين، لكنَّ النسمات المتوالية وصوتَ الحصى تحت أقدامي، والبيوتَ التي تنام من خلفي، وانتباهي، مؤكِّداتٌ لما أرى ونافياتٌ لكل شك.

أردتُ معرفةَ خبرهم ومشاهدةَ وجوههم المولية إلى الأفق البعيد، واكتشافَ سرِّ اصطفافهم متجاورين عند آخر اليابسة، ثم قلتُ في نفسي: لا داعي للعناية بالأمر، ولا بأيِّ أمر، فلعلَّهم صيادو أسماك جاءوا مبكرين أو مخبولون يبحثون عن لآلئ نائمة عند قعر الماء، أو هم غرباءُ أَعْيَاهم مثلي التيهُ.. لكن الحقيقة تجلَّت بعد حينٍ وخالفتْ تلك الأوهام جميعها وكذَّبتْ الظنون.

إنهم لا يتلفتون يحدِّقون في المدى البحري وهم يُولون ظهورهم إليَّ، وإلى الشوارع

والبيوت حيث الأهل الغارقون من خلفنا في سُبات الثبات. الأهلُ الهانئون بنومهم على الأسِرَّة المغرقة المغطاة بألحفةِ الغفلة، يغطُّون في الوسنِ المستجلب للأحلام. الحلمُ سُلوانُ المحروم. أرجعتُ بصري إلى حيث النائمون المتحصِّنون من خلفي خلف جدرانٍ غير حصينة، مطمئنين في بيوتٍ تئولُ إلى الانهيار، وتتوقُ إلى السقوط. الحنينُ إلى الأهل جارفٌ. أرجعتُ البصر إلى الوراء كرَّتين فارتدَّ إليَّ خاسئًا وهو حسير، وغلبتني الأماني لمّا لم أجدْ غيري على مقربةٍ من هؤلاء الجالسين، فأردتُ التقدم نحوهم لعلَّني أرى ملامح وجوههم أو أجد عندهم هدًى يُباعد عني الضلال المبين.. وقفتُ قريبًا منهم، من خلفهم، فما اكترثوا. فكأنني بقُربهم غير موجود، أو على الحقيقة مفقود.

عند اقترابي دار برأسي الدَّهَشُ، فتخشَّبت ساقاي و مضى على وقوفي وقتٌ لا يقبل الحساب. ثم غمرني إليهم شغفٌ، فكسَّرتُ عِصِيَّ الرهبة وعيدانَ الإحجام، وتقدَّمت إلى مجلسهم بخطى الوجل وأقدام الاضطراب وقد اجتاحني التردُّدُ بين الخاطرِ بالمحو والابتعاد، والواردِ بالتقرُّب والإثبات. جلستُ حينًا، إلى الوراء قليلًا من موضعهم النائي، فوجدتني مهتاجَ السريرةِ يصدُّني تخوُّفٌ لا سبيل إلى صَدِّه.. مشدوهًا نظرتُ إليهم لعلهم يلتفتون إليَّ أو يتلفَّتون، فلم يكن منهم إلا السكونُ. لم أكن قد عرفتُ بعد، أنهم لا يحرِّكون سكنتهم بالتفاتةٍ إلى فوقٍ أو يمينٍ أو يسارٍ، وليس لعيونهم نظرٌ إلا لجهة الأمام.

طنَّ في مسامعي صوتُ الصمتِ المحيط والموجِ القريب، حتى تقلَّق جلوسي على تلك الصخرة الجرداء، قاسية الاستدارة؛ فلم أجدْ في سكون الخمول موئلًا ولا ملاذًا، وزادني الانفرادُ حيرةً. بعد حينٍ هزَّني إلى الاقتراب تشوُّقٌ وتشوُّفٌ إلى النظر، ولو بلمحةٍ إلى وجوههم الناظرة إلى نهايات الماء الهادر الذي منه ابتداء الوجود، وبه استبقاء كل حيٍّ موجود. الهيبةُ مانعةٌ، والتوقُ دافعٌ. خلعتُ نعليَّ تأدُّبًا وطرحتُ عني أحكامَ الكونينِ، الأرضي والعلوي، واقتربتُ منهم رويدًا حتى جلستُ بجوار أقربهم مني، فكنتُ منه إلى الخلف قليلًا، ثم استجمعتُ ذاتي وعثرتُ على صوتي فألقيتُ السلام عليهم. لم يردّ أحدٌ منهم، ولكن بدا أن أقربهم رضي بقُربي. فقد رأيتُ منه بعينِ قلبي، قبولًا بدا لي مثل طيف ابتسامةٍ تشرق من جانب وجهه، فتزيده إشراقًا

على إشراق. قلتُ له إن أنوار حضوره تحرِّك ركام شوقي، فهزَّ رأسه راضيًا. وسألته عن سبب سكوتهم عن الكلام، وصمتهم عن رَدّ السلام، فقال بعد تريثٍ: ألم يخبرك الشهابُ، بأن أمثالك ليسوا أهلًا لمخاطبتنا؟

كلامه لا يشبه أيَّ كلامٍ، ونبراته لا مثيل لها بين كل مسموعٍ. ولكن الشُّهُب لم تخبرني بشيءٍ، فما مراده بما قال؟ .. احترتُ حينًا، ثم أعدتُ على عقلي عبارته «أمثالك ليسوا أهلًا لمخاطبتنا» وسعيتُ حثيثًا وراء المعنى الكامن خلف تلك الكلمات وقد لمحتُ في نفسي صدى للعبارة، كأنني سمعتها من قبل أو قرأتها قديمًا، ولكني نسيتُ. المعرفةُ هي التذكُّرُ، وما الجهل إلا النسيان.

«أمثالك ليسوا أهلًا لمخاطبتنا».. صَفَتْ نفسي وأفاض باطني على باطني بأنوارٍ بارقة، أشرقتْ بها بغتةً ذاتي، فتذكَّرتُ يومَ قرأتُ ذلك في رسالةٍ للشهاب، شهاب الدين السهروردي، كتبها لنا قبل ثمانمائة سنة وجعلها للقارئ بعنوان: حفيف أجنحة جبرائيل.. كيف غفلتُ لوهلةٍ عن ذاك؟ لا بد أنها طبيعة الإنسان المأخوذ اسمه من النسيان، وطباع القلب المشتق أصلًا من التقلُّب. هِمتُ مبتهجًا لمَّا فهمتُ فجأةً أنني في حضرة العقول العشرة العُلوية، وأن محدِّثي الأقرب مني موضعًا هو الذي أسماه قدماؤنا «العقل الفعَّال في الإنسانية» وهو الذي منه تفيض نوادرُ الأفكار وفرائدُ المفهومات، أحيانًا، على عقول الناس.. فَرِحتُ بقربه، ورجوته بصمتي وأذني المصغية أن يزيد من لمعات المعاني ما يشاء ويريد، ثم أدركتُ أنه لا يبادر وإنما تحرِّكه منا الحيرةُ، إذا صيغت جيدًا في سؤال. وليس له جواب، على كل سؤالٍ.

قلت: ما سرُّ الجوهر الإنساني؟ فالتفتَ نحوي كلمحٍ بالبصر، فإذا وجهه كشموسٍ كثيرة أطلَّت على ليلٍ مُدْلهمٍّ بهيم، وقال: الأمومةُ أصلُ هذا السرِّ. والتجلِّي الأتمُّ له، يكون في الأنوثة التي منها الذكورة. لكن الجوهر الإنساني، انطمر أصلُه تحت غبارٍ أهالته القرونُ الغابرة، حين صَخَبَ الغلمانُ وهم غافلون عن أن الأنوثة والذكورة صِنوان، فما كان منهم إلا ثورانُ الحِدثان بغير أدبٍ ولا تحنان. فلما صاروا رجالًا، رغبوا في الفَصْم المفضي إلى الاستعلان والاستيلاء، ومن هنا وقع عليهم الحرمانُ والاستلابُ وغيابُ معنى الإنسان. تغابوا حتى صاروا الأغبياء وافتقرتْ أرواحهم بعدما

كانوا الأغنياء الأصفياء، فلم يفهموا أن الأمومة أصلهم وأن جميعهم أمٌّ وابن: «منهما كُلٌّ أمٌّ وابن، للابن اشتياقٌ وللأُمِّ حِضْن، ولهما الاستيلاد والميلاد»[1]..

وأفاض بما مفاده: ما امتاز الإنسانُ عن بقية ساكني الأكوان بالأمومة، بل بإدراك سرِّها الذي سَنَحَ ثم صار اليوم منسيًّا، بعدما استعلن في ابتداء الزمان وما كان آنذاك مخفيًّا عن الإنسان. لكنه بعد حينٍ نسي، و فَقَدَ السِّرَّ ففسدت منه السريرة واحتار وقدَّس من بعد ماء النيل النار. عَبَدَ رَبَّ الجنود وغفل عن العهود وسها عن السطوع الأول لحكمة الأمومة في سماوات السمو. نُسبت «إسّت» ونُطِقَ اسمها بالالتباس والتلبيس، إيزيس.

«إسّت».. المصريُّ القديم في الوادي عرفها بهذا الاسم وعرف ما لها من قَدْر، فعاش زمنًا في سلامٍ وتحنان. أعطى لها التقديس، فأعطت له السمو. للنساء نصيبٌ من جوهر الإنسان، وللرجال نصيب. فكل امرأةٍ هي «الست» لأنها في الأرض صورة «إسّت» المستولية على السماء. وليس لاسمها معنى في لغة المصريين القدماء، إلا المستوية على كرسي الألوهة الأولى.

«إسّت».. هي سرُّ الكيمياء والتحنيط، ومُحدثةُ الجمع بعد التفريق، ومنها ميلاد النور «حور» المسمى «حورس» بحَبَلٍ من غير تماس. فهي أمُّ النور مع أنها البتول، وصاحبة الأسرار التي بها الأوهام تزول. لها من الأسماء ما لا يمكن إحصاؤه، وليس لها من الرموز إلا صورة الأفعى المقدسة، التي صارت على يد اليهود مُدنَّسة.

«إسّت».. بأسًى وحنوٍّ تنظر من عليائها بعينٍ دامعةٍ، فترى النساء يرتدين ثوبًا صنعته أوهامُ الرجال، فتحزن من أجل ذلك الذكر الذي فقد أنثاه، مع أنها غاية مطلبه وكل مُناه، ولولاه ولولاها ما وقع المعنى ولا تحقَّقتِ الحياة. السعيُ البائس للإنسان، أنساه ما كان في زمنٍ قديمٍ، حنونٍ، فظن أن القسوة والسلاح يحققان الأمان. وما الأمنُ، إلا ما يفيض على البشر من جوهر الإنسان.



(1) الفقرة بكاملها وردت في رواية النبطي.

.. على استحياءٍ، من فوق السُّحب، تبدَّت أنوارُ النهار فبدَّدتْ سكون السريرة ومجلس الأسرار. السرُّ يبدِّده صَخَبُ الناس. ما صرتُ قادرًا على رؤية الذين كانوا قبل قليلٍ قُرب موضعي جالسين، وغاب عن سريرتي مشهدٌ كنتُ فيه هانئًا أستزيدُ، وما عاد منه مزيدُ.. قمت من جلستي عند طرف اللسان وقد تحقَّقتُ من أنه لا عبرةَ بالكثرة عند ظهور وحي الوحدة، ووحيدًا عدتُ من حيث كنتُ رحتُ أترنَّم سرًّا بأغنياتٍ قديمةٍ كانت مقدَّسة، ولطالما تلاها قدماؤنا من أهل مصر بلسان التبجيل، لأنها حديثُ الربة التي غابت في غياهب الماضي، لغفلتنا، فمضت من بعدها القرونُ والأزمانُ ملتبسةً، قاسيةً في عُنفها، مفعمةً بالفَوْت. الترنيمةُ الأولى محفوظةٌ من أيام الدولة المصرية القديمة، وهي تدعو الغافلين إلى صَرْف الأسماء الكثيرة إلى المسمَّى الواحد، وتهيب بالتائهين أن يهتدوا بنجوم بواطنهم، فيعرفوا الأصل ويدركوا كيف وقع من بعده الفصل. وأما الترانيم التالية، تالية الذكر، فهي موروثة من زمن الدولتين الوسطى والحديثة، وكلاهما زمنٌ مصريٌّ بديعٌ لم يعرف حربًا باسم الإله، أو عنفًا لإعلاء معتقدٍ:

أَنَا أُمُّ الأَشْيَاءِ جَمِيعًا

سَيِّدَةُ العَنَاصِرِ

بَادِئَةُ العَوَالِمِ

حَاكِمَةُ ما في السَّمَاواتِ مِنْ فَوْقٍ،

ومَا في الجحِيمِ مِنْ تَحْتٍ

أَنَا مَرْكَزُ القُوَّةِ الرَّبَانِيَّةِ،

أَنَا الحقِيقَةُ الكَامِنَةُ من خَلْفِ كُلِّ الإِلهاتِ

والآلهةِ، عِنْدِي يَجْتَمِعُونَ كُلُّهُمْ

فِي شَكْلٍ وَاحِدٍ، وهَيْئَةٍ وَاحدَةٍ

بِيَدِي أُقدِّرُ نُجُومَ السَّمَاءِ

ورِيَاحَ البَحْرِ

وصَمْتَ الجحِيم،

يَعْبُدنُي النَّاسُ بِطُرُقٍ شَتَّى،

وتَحْتَ أَسْمَاءٍ شَتَّى،

لَكِنَّ اسْمِيَ الحقِيقِيَّ هُوَ إيزيس .

بِه ارْفَعُوا إِليَّ أَدْعِيَتَكم والابتهَالَات.

* * *

أنا أَصْلُ الطبيعة،

أنا الأمُّ الكونيةُ،

سيِّدةُ كُلِّ العناصر..

عُبِدْتُ بطرقٍ شتىً،

وأُطْلِقَتْ عليَّ أسماءٌ كثيرة،

لأنَّ جميعَ أهلِ الأرضِ يقدِّسونني.

الفريجيون سَمَّوْني بيسينونتيكا، أمَّ الآلِهَةِ .

والأثينيون سَمَّوْني أرتميس .

وعند سكانِ قبرصَ، أنا أفروديت .

وفي كريتَ، أنا آناوكينيا

آخرونَ عرفوني باسمِ: بروسيبيرين، وباسمِ: بيلونا، وباسمِ: هيكاتي، وباسمِ: راموميا.

المصريونَ المتفوِّقونَ في العلمِ القديمِ،

وفي عِبادتي بِمَا يليقُ بألُوهِيَّتي،

سَمَّوْني باسْمِيَ الحقيقيِّ:

إيزيس.



يَوْمَ أُفني كُلَّ ما خَلَقْتُ

ستعودُ الأرضُ محيطًا بلا نهاية،

مِثْلما كانتْ في البَدْءِ .

وَحْدي، أنا، سَأبقى

وأَصِيرُ كما كنتُ قبلا

أَفْعى،

خفيةً،

عصيةً عن الأَفْهامِ(١).

«هيباتيا» الفاضلةُ، الفاصلةُ بين عصرين

الليلةَ الماضية تولاني الضَّجَرُ من هجمات الهموم، فأردتُ السفر. كان قومي يعجنون خبزهم بدقيق الهوس الممزوج بالهواجس وشوارد الفِكَر، ويتعجَّبون من أخبار الحبلى التي ألقت على الأرض حملها مَلَصًا مريعًا، بعدما تقطَّعت جدائلها الجاذبة للأمل. فتركتُهم عند مغيب شمس اليقين، وأخذتُ زوَّادتي الخاوية وخرجتُ من خوائهم، وخلافهم الممتد فيهم منذ قرونٍ حالكةٍ كقرون الخرنوب، حول الحاكم المطلوب تنصيبه رئيسًا لبيت الدُّمَى الدامع، الدامي، وقد أسكتوا قسرًا مناديًا فيهم كان

(١) هذه الترانيم، بهذه الصيغة، أوردتها بين ثنايا رواية «ظل الأفعى» بعد العكوف على نصوصها المتفرقة في لغاتٍ مختلفة، وعلى صيغٍ لغوية متعدِّدة. لكنني حافظتُ فيها على روح النص، ومساره ومراميه البعيدة.

يقول: لا تترقبوا المجيء والأبوابُ موصدةٌ، ولا تتمنوا الأماني، فلا عبرة برئيسٍ للبيت لن يكون رأسًا، ولا معنى للرأس من دون بَدَنٍ صحيح.

في طريق خروجي من الباب الخلفي للبيت، رأيتُ في حوش البيت صبيانًا يلعبون في خلالِ ظلال المساء التي امتدت، بعصيٍّ مُعوجَّةٍ وكُرَةٍ مشوَّكةٍ غير مستوية الاستدارة. ورأيتُ وراء الصبيان الصبايا يتنحين جانبًا، وينتحبن، لأن أجملهن تزوَّجت الشيخ الذي اغتال حبيبها واغتصب أمها وأرض أبيها. ورأيتُ الأمهات صامتاتٍ يتحلَّقن حول مغنيةٍ غجريةٍ، تشدو متحشرجةَ الصوت بكلماتٍ مبهماتٍ تشتبك بشعرها المنفوش. ورأيتُ رضيعًا يتكلَّم في المهد قائلًا إن أمَّه هجرته، وحَرَّمتْ عليه قبل هجرانها المرضعات، وتركته يجوع.

قبل وصولي إلى بوابة الهروب الليلي المعتاد، ناداني رجلٌ جاءني من أقصى المدينة يسعى. أتى يسري متوكئًا على منسأةٍ تأكلها دابةُ الأرض الأكول، وتوشك على كسرها، لكنه لا يدري. بأنفاسٍ تتهدَّج واستعطافٍ فادح الأسى، استوقفني ليخبرني بأن الملأ يأتمرون على أنفسهم نهارًا، فإذا أحاطت بهم ظلالُ المساء استلقوا منهكين، وأخذهم نومٌ غير رحيم، وهم في نومهم موجوعون. وقال إن أبقراط قال: إذا كان النوم في الأمراض المزمنة يسبِّب وجعًا، فذلك من علامات الموت. وقال إنه لمح في وهج الظهيرة قومًا يتخفَّون، ويدبِّرون فاجعةً لترويع السكان الآملين في الأمان. وقال إن مَنْ راح استراح، لأن موتًا كثيرًا يهرول بين خيام الأقارب ويجوس بأفيال المجوس خلال الديار. وقال إن الموت صار رحيمًا، يحمل الراحة هديةً لليائسين، ويترك الذكرى للحالمين والفرص الرخيصة للرخيصين.. وقال غير ذلك كثيرًا، فألقيتُ أقواله كلها في بئرٍ سحيقة عند الناحية المسماة «لا مكان» وتأسَّيتُ بأن قومي قد يبرءون، وسوف ينسون الليلة أن موعدهم الصبح، وسوف يئول نسيانهم إلى نسيان؛ لأن الإنسان والنسوة والناس، كلماتٌ مشتقةٌ كلها من أصل النسيان.

عند بوابة البلدة حبسني الحراسُ، ونهرني كبيرهم الذي علَّمهم السحر والحراسة، وصرخ في وجهي زاعقًا كالمعتاد «أَوَلَمْ ننهك عن العالمين» ونحذِّرك مرارًا من مفارقة البيت ليلًا؟ فقلت معتذرًا إنني أهوى السهر، وأميلُ إلى مشاهدة أصول الصور، وسوانح

الأسرار المتجلِّية من بعد الغروب إلى وقت السَّحَر، السِّحري. فأمرَ بحبسي. بعد ساعةٍ سكتت الأصواتُ، وسحبتني من محبسي نسماتُ المساء، واتسع المدى. وسَرَتْ بي النسمات إلى الشاطئ، حيث اللسان الصخري الذي تتنزَّل عند حافته البحرية العقولُ العشرة، فلم أجد منهم جالسًا في الموضع غير واحدٍ. سألته عن الباقين ولماذا لا أراهم؟ فقال: لا شأن لك، ولا لك إلى رؤيتهم سبيل. اعترضتُ عليه بأنني رأيتهم هنا من قبل، فلم يَرُدّ، ولما رجوته بلسان الحال وآلام السؤال، قال: بل رأيت ظلالهم الممتدة فيَّ، لأنني وحدي العقل الفعَّال في الإنسانية، وما فوقي عقولٌ مُفارقة، لا قدرة للبشر على مشاهدة أنوارهم التي تدكُّ إذا تجلَّت جبالَ المحسوس، فلا تنشغل عما يمكن لك بما هو محجوبٌ عنك.

عصفتْ من حولنا ريحٌ كأنها إعصارٌ فيه نارٌ، واهتزَّت الأركانُ وتأرجحتْ الموجودات. فوجدتُ أن الحالَ قد يسمح بأمرٍ طالما كنتُ أبغيه، فبسطت ذراعيَّ حتى صارا بعد حينٍ جناحين حلَّقتُ بهما فوق النواحي، ورأيتُ بعين عصفورٍ سَطْحَ البيوت النائمة، وسقف الفنار الذي صار قلعةً للملوك، وطرتُ فوق الميناء الشرقي الذي لم يسترح موجه يومًا من التحرُّش بصخور الحواف. ورأيتُ في ماضي الطرقات، امرأةً أعشقها، تموت.

بعد حينٍ هدأتْ الريحُ فهدأتُ، وعدتُ إلى الموضع المفروش بالصخر والرمال، حيث يتجلَّى لي العقل الفعَّال. وقبالته جلستُ فوق صفحة الماء، فرأيتُ على ضوء النجوم وجهه الفياض بالنور، وتحقَّقتُ من ملامحه الجامعة بين وجوه بني الإنسان، النساء منهم والرجال، والمعمَّرين والأطفال، فعرفتُ أن سوانحه مستباحةٌ لكلِّ متطلِّعٍ يستطيع أن يجلو من قلبه المرآة، فتنعكس عليها صورُ الإدراك وأصول المعقولات، فيحظى بِهبَات الفهم وهَبَّات الأفكار الفريدات.

ولأنه يحتفي بالسؤال الجيد، فقد استفسرتُ منه عما رأيته حين حلَّقت فوق سماء المدينة، وسألته عن تأويل رؤياي. فقال: أما الميناء فقد أَمَر به الإسكندر، لكنه استعجل الرحيل ولم يستطع الصبر حتى يراه، فهواه الذي كان غلَّابًا عليه أنساه ما علَّمه له أرسطو ولقَّنه في الصغر إياه، فأعماه عن الفلسفة الهوسُ بالفتوح حتى انقضى أجله من دون

اللحاق بما تمناه. وأما الفنار فكان للمساكين العاملين في البحر، وكان يُنار للمسافر البعيد ليهتدي ويُقبل، فصارت أحجارُهُ جدران قلعة تصدُّ القادمين بالنار والحديد حوتُ الجند حينًا ثم خوتْ، فخلا إليها الخائفون من المحبين والحالمون، وزخرفوا حوافها بالأحلام المستحيلة. وأما المرأةُ العاشقة المعشوقة، المشرقة المحروقة، فهي المقتولة هنا منذ العام ٤١٥ بحسب الأعوام التي تحسبون لميلاد المسيح الذي تعرفون، واسمها من الأزل إلى الأبد «هيباتيا» ولم تستقبل النساءُ من فيوضاتي، ولا الرجال، مثلما استقبلت. تقدَّمتْ، لكنها بعد حين تأفَّفت، حين رأت الكلاب تلغي في الإناء السكندري البرَّاق، وتخرَّب جدران بيتٍ كان معمورًا.

رأيته يذكر ما يثير الأسى بغير انفعالٍ، فعرفتُ أنه عقلٌ كليٌّ فعَّالٌ، لا يعرف عاطفةً ولا ميلًا عن الصفاء السرمديِّ التام، مثلما هو الحالُ في الإنسان. فالمناسبة بينه وبين البشر، هي الفيضُ والفعلُ منه، ومنهم التلقِّي والانفعال. وقد انفعلتُ بما قال، وأردتُ التفصيل في خبر المرأة البهية، التي قُتلت في ماضي الإسكندرية، وانطوى ذِكْرها. فقال بإجمالٍ إنها هيباتيا، السامية، الفاضلةُ، الفاصلةُ بين عصري النور وزمن الظلام. هي انقشاعُ غيومٍ، ونتاجُ علومٍ عاشت قرونًا حتى استطاعت صياغة جوهرها الفريد. فلما أهدر البؤساء هذا الجوهر، وأطفئوا بالغلِّ المصباح، بقيت الإنسانية قرونًا تعسُّ في الظلام حتى صار البشر كالخفافيش.

قلتُ: فمتى يكون في الإنسانية مثلها، ثانيةً؟ فقال هذا يحتاج صبرًا طويلًا، فمثلها لا يكون كل حين.. غمرني الأسى وأردتُ منه السلوان فاستزدتُ، فقال: في زمنٍ مضى، لم يكن العلمُ إلا سكندريًّا. وما كان آنذاك ملوكٌ راشدون إلا البطالمة الذين كانوا باللسان يونان، وبالهوى والإقامة مصريين. وقد أقاموا هنا معبدًا ليكون معهدًا للعلم، وأسموه «بيت ربات الفنون» لأنهم من غير شرحٍ ولا تفهيمٍ أدركوا أن شمس الإبداع، تشرق عليهم من نوافذ هاتيك الربات. وكانت «هيباتيا» يومَ أقاموا للمعرفة بنيانًا، نطفةً حَبَلَتْ بها العقولُ لخمسةِ قرون، ثم ولدتها مشرقةً بهيةَ القسمات منذ المهد وحتى اللحد. فهي فكرةٌ بسقت وبذرةٌ سُقيت بماء الروح والعقل والأدب الرفيع، على يدِ أعلامٍ من العلماء عاشوا جيلًا بعد جيل، وتوارثوا المعارف حتى أورثوها «هيباتيا».. وكانوا من

قبل مولدها بقرون قد ألحقوا بالمعبد المعهد، المكتبة التي آلت يوم حرقوا هيباتيا للانهيار، فصارت بعدما كانت موئلًا لأبناء النور والفهم وحفظ السابق من العهود، هرَّاجةً بالفوضى مثل جبلايةٍ للقرود. اندرس فيها الدرسُ القديمُ واندثر الألَقُ التليدُ، فأمستْ النفوسُ معتمةً والمواليدُ ما بين مدفونةٍ ومَوْءُود، وغدا قلبُ الأمومة من يومها خاويًا أو هو من بعد الفرح مفئود.

قلت: ألا يمكنك الكلام، إلا مجازًا ورمزًا؟ فقال: كلماتُ الحكمة مرموزةٌ لا محالة، فلا تردَّ الرمزَ عنك ولا المجاز، ولا تردَّ عليهما فإنما بهما يفوز عابرُ الهوَّة ويجتاز من فاز، وخُذْ منهما حسبما تعكس مرآتك واحفظ بقلبك ما فاتك حتى يأتيك اليقين، ويقوم عليه عندك الدليلُ والبرهان. وما التعقُّل إلا إقامة الدليل وسطوع البرهان. وقد كانت البرهنةُ طيلة خمسة قرونٍ سكندريةً، فكنتُ أيامها أكادُ أقيم دومًا بهذا المكان وأنسى بقية بني الإنسان، لأنهم نسوني في ذاك الزمان فنسوا أنفسهم، وأنا لا أذكر إلا من تذكَّر وليس عندي من العواطف ما يعصف بعقول البشر الفانين، فيردُّهم إلى هُوَّةِ القردة الخاسئين.

قلت: وكيف يكون الفهم من غير عاطفة؟ فقال: الإدراكُ الفوقي مجردٌ ولا مشاعر فيه، والعقلُ الخالصُ صافٍ عن كدرِ البشرية وعن اختلاط الوصف بالموصوف. فإن تدبَّرت الأمر، رأيتَ العقولَ بريئةً عن ملامسة المحسوس، وأدركتَ مأساة الإنسان الجامع بين ما يختلف ويتناقض، فعرفت بذلك سرَّ الحيرة الناتجة عن تفرُّق القلب والنظر العقلي. وقد كانت هيباتيا حائرةً بين عقلها وقلبها، ثم هدأ ثورانُ القلب فيها، فصار عقلها قلبًا جميلًا اختار لها الموت بديلًا للجهالة والهوان.

جرت بين عقلي المنفعل والعقل الفعَّال، من غير ألفاظٍ، أسئلةٌ حيرى وإجاباتٌ بالإيجاب شافياتٌ، منها: هل عاشت هيباتيا حياتها كلها في الإسكندرية؟ نعم، ولم تفترق عنها لأنها لم تعرف موضعًا في العالم أجمل منها.. هل رأيتها كثيرًا؟ نعم، كنتُ دائم التجلِّي على أبيها، وكانت دومًا معه منذ طفولتها المفعمة بالاندهاش.. كان اسم أبيها ثيون؟ نعم، كان لها أبًا وأمًّا، فتعلَّقت به وأحبَّت لأجله الفلك والرياضيات من هندسة وجبرٍ وحساب.

قلتُ: لكن الجبر عربيُّ النشأة، ولم يظهر إلا بعد حينٍ على يد جابر بن حيان ولذلك نُسب إليه لفظ الجبر، أم تراني مخطئًا؟ فقال بعد صمتٍ قليل: ما كان الجليل، جابر بن حيان، رياضيًّا أصلًا ولا اشتغل بهندسةٍ أو حساب، وإنما كان ماهرًا في الكيمياء ومتوغلًا في الأسرار. سألتُ: فأين إذن ظهر الجبرُ؟ فأجابَ: الجبرُ سكندريُّ الأصل، ومنارته القديمة في هذه المدينة كان رجلًا اسمه «ديوفنطس» ومنه عرف الناسُ هذا العلم، واشتغلوا به من بعده.

قلتُ: ما علينا الآن من ذلك، حدِّثني فقط عن «هيباتيا» وإن تفضّلت بالإشراق، أَفِضْ ولا تكتم سرًّا، واحكِ قول الحق الذي فيه يمترون حين يزعمون أنها كانت ساحرةً، ومشعوذةً بالدجل، فعاقبوها بأن سحلوها ثم قشَّروا بالأصداف جلدها عن لحمها، ثم أضرموا فيها النيران وهي حية، فأحرقت ذكراها كل قلبٍ سليم وعقلٍ مستقيم. فقال إجابةً على هذا الكلام الأليم: هي امرأةٌ، والنساء جميعهن ساحراتٌ على اختلافٍ بينهنَّ في مقدار سحر الأنوثة الفتَّان الفتَّاك، وقد كانت معشوقتك «هيباتيا» تبلغ من السحر الأنثوي غاية الغايات، ولكن سحر العقل الوقور كان يحوطها أيضًا ويذهب معها حيثما ذهبت، فتسبي الألباب بالسحرين: السرمدي، والبرَّاق. أما الدجلُ والشعوذة، فهي تهمةُ الدَّجَّالين المشعوذين يلصقونها بمن يشعرون أمامه بالضآلة وهوان الذات، فيظنون أنهم بالتهوين من العالي يرتفعون، وبإهانة السامي من حقارتهم يتطهَّرون. فإذا ازداد سمو المفترق عنهم بالحال والمآل وعلو الهمة وارتفاع الهامة، طرحوه أرضًا بالأفعال بعد الأقوال، وقتلوه كي يسلبوه المكان والمكانة. وبئس ما يفعلون. وقد حزنتْ الإسكندريةُ وأظلمتْ الدنيا بعد مقتل هيباتيا في السنة المذكورة، وخلت الأعوامُ من الأعلام في العلم لعدة دهور، حتى جاء «جابر» المذكور بعد أربعة قرون، ولم تظهر في سماء المعرفة نجومٌ من النساء لمدة خمسمائة عام، وتحقَّق الوعيد الذي كان «كليمان» القسيس قد أطلقه من قبل ميلاد هيباتيا بقرنين من الزمان، بأن قال: إنما جئتُ لأدمِّر أعمال الأنثى.

البشرُ تُعَساء. يهدمون ما لا يفهمون. يدمِّرون الأنوثة لإعلاء الذكورة، ولا يدركون أنهم بذلك يخسرون السابق واللاحق، ويُلحقون الماحق بالمسحوق، ويحرمون الجوهر

الإنساني من اكتماله البرَّاق، فيُعتم، ويعيش في الحلكة الرجالُ مع النساء. ألا ساء ما يحكمون. وربما كان الأمر يهون، لو كان في الناس من أمثال هيباتيا كثير. لكن الرمل في الأرض هو الوفير، أما فصوص الجواهر فهي القليل النادر. غير أن خراف الرب وأغنامه وأغلب الدواب، يرون المرعى أهمَّ من المعنى، والعشبَ أشحَّ من الألماس.

ما الذي كان يشغل عقل هيباتيا؟ .. صورةُ الأرض وموضعها بين أجرام السماء، فمن قبلها بقرون أبدع السكندري البارع «كلوديوس بطليموس» كتابين، أحدهما في جغرافية الأرض والآخر في شكل السماء. لكنه كان يظن أن الأرض هي مركز الكون، فغلب ظنه على العلماء والجهلاء. فهؤلاء انهمكوا في شرح الكتابين وإيجاد الحل الرياضي لحركة الأفلاك حول الأرض، وأولئك ظنوا أنه ما دامت الأرض مركز الكون، فإن الإنسان هو مركزُ الأرض والكون وابنُ الإله. أفرأيت من اتخذ إلهه هواه، وقصره على الرجل من دون أمه وأنثاه؟ فلا هو عرف سرَّ الإنسان، ولا أدرك للكون معنى، ولا وصل يومًا إلى حقيقة الله.

كانت هيباتيا وهي طفلة، تتأمل أباها «ثيون السكندري» وهو يشرح لطلاب العلم ما كتبه «بطليموس السكندري» عن الفلك، فتتمنى أن تكون يومًا مثل أبيها، ثم كانت. لكنها اكتشفت رويدًا أن حسابات حركة الفلك لن تنضبط أبدًا على هذا النحو، ورأت في كتابات «أريستارخوس السكندري» صورة أخرى للأجرام السماوية، تتحرك فيها الأرض مع بقية الأجرام السماوية. لكن هذه الكتابات لم تكن مكتملة، فتمنت أن تكملها يومًا هي، فانهمكت في الأمر حتى كادت أن تتمه، لولا قَتَلها المهووسون فتأخَّر على البشرية هذا الاكتشافُ زمنًا طويلًا، حتى نهضت أوروبا وقال «كوبرنيكوس» مقالته عن مركزية الشمس في المجموعة الفلكية التي تدور حولها الكواكب وهذه الأرض، فلا ثمة مركزية للإنسان ولا معنى لما اعتقده أهل الظنون من أن الرجل هو صورة الله. فما الكلُّ إلا دورانٌ في دوران، وما الدئرة إلا أتم الأشكال، ومن هنا جاء الإشكال. ولذلك كتب «نيتشه» قريب العهد بزمانكم، ما نصُّه:

«في زاويةٍ بعيدةٍ من الكون، حيث تترامى آلاف النجوم والمجرَّات، جاءت على أحد الكواكب حيواناتٌ ذكية اسمها البشر، واخترعت المعرفة. وكانت لحظة الاختراع

هذه، هي أكبر ما شهده التاريخ الكوني من زيفٍ، وتبجُّح. غير أنها ليست سوى لحظة، إذ يكفي أن تتنهَّد الطبيعة، حتى يفنى الكوكب وتموت الحيوانات الذكية».

هَرَجُ الدُّهور من بعد تَقْديس «سيرابيس»
وتَدْنيس الرَّبَّة حَتْحور

رأيتُ بالأمس فيما يرى النائمُ والصاحي، أن الربة القديمة «حتحور» تركت صورتها كبقرةٍ وَدُودٍ تهب للناس الحليب وتحرث الأرض وتخصبها، واتخذت صورة اللبؤة الشرسة «سخمت» ذات الأنياب الفاتكة والمخالب الناهشة والغضب المستطير. أحاط بي الوجلُ، فتركت سريري الوسنان الآمن وقد تحقَّقتُ بالمعنى الذي أشار إليه الشاعرُ يوم قال: أبوك احتمى بالنصوص، فدخل اللصوص.

بخطواتٍ حيرى سرت بحذاء البحر حتى جلستُ عند حافة اللسان الصخري، مستبشرًا بالنسيم السكندري السحيق وآملًا في تجلِّي العقل الفعّال في الإنسانية، لعل فيوضاته ترتسمُ على مرآة ذاتي، فأُدركُ السرَّ الكامنَ خلف الظاهر من الأمور، وأعرفُ علَّةَ ما جرى من تهريج أهلي عبر الدهور. طال سكوني وتوغَّل المساءُ بي، بينما الوقتُ ينتصبُ بداخلي كالسكين، مع دوام احتجاب الفيوضات وانعدام أثر التجليات.. بعدما انتصفَ الليلُ واشتدَّ البردُ وخلا الخواءُ المحيط بانفرادي، غمرتني الحسرةُ وأخذني مني الضجرُ، فتركت موضعي الأثير لأجوس خلال الديار الخالية من الأفراح والآمال، عسى سرياني يواسيني فلا يستولي الأسى، ويسلبني السَّلْبُ المتسلِّل إلى النفوس مع الأنفاس.

سرتُ في الطرق المهجورة مستسلمًا حتى أنهكني التطواف الليلي وهَدَّ أركاني، فارتميتُ تحت شجرة «الجميز» الرامزة عند القدماء إلى عطاء الربة حتحور، فرأيتُ الأثر قد اندثر وتناثرتْ من الشجرة الشجونُ. تعلَّقت بأذيال الآمال، وقلتُ في نفسي: لعل الظلَّ يمتد بعد حينٍ من حولي، ثم تأتي الشمسُ فتكون عليه دليلًا. لكن عتمة

العشي استطالت، ثم جاءني صوتٌ من بعيدٍ فأصختُ السمع حتى وصلني هسيسُ هَرَجٍ جاء من جهة الميادين التي صدحتْ يومًا بترانيم الحرية، فنظرتُ ناحيتها وحدَّقتُ في نشرات الأخبار. ليتني ما فعلت. رأيتُ احتجاب الحقائق خلف ازدحام الشاشات، ولمحتُ في الخلفية موتى يتساقطون من دون صخبٍ ومن دون حساب، فمرَّ بخاطري احتمالٌ مريع: القاضي هو القاتلُ، وكُلُّ بريءٍ سوف يُدان في الميدان. ثم أدركتُ أن هذا الاحتمال محالٌ، وأن الله شديدُ المِحال، وأن الخراب سيلحق المحَال لأن الليلة عيدُ الفِصْح والفضح والعبور الألوهيمي بديار مصر. وعندئذٍ أسرجتُ قنديلي وتقدَّمت نحو القوم الذين ظننتهم يتظاهرون لأنهم يؤمنون بالغيب، فيقيمون الأفراح ابتهاجًا بما جاءهم من المنح الربانية. لكنني أدركتُ حين عرفتهم أنهم يحتفلون بالرحيل نحو التيه، ويحتفون بالتهاويل التلمودية والتوارتية وبكل قولٍ سفيه. فلم أُطق زَيْف مَنْطقهم وهرج مناطقهم، فأطفأتُ سراجي بنفخةٍ صادقةٍ وكذَّبتُ بهتان ناطقهم. صخبوا عليَّ فهجرتُ موضعهم وأتيتُ الساحةَ الرحبةَ الخالية، ومنفردًا وقفتُ منتظرًا ما قد يأتي من التجلّي الواهب للفهم، وقد لا يأتي، وكنتُ هناك ساكنًا عسى التهيؤ يمهِّد لاستقبال الفيض المفتقر إليه. لكن ظهور اللوامع ظلَّ عسيرًا.

استجلبتُ بالابتهال فيوضات العقل الفعَّال، ورجوتُ مجيء الإشراق بترنيمةٍ لشيخ الإشراق تقول: يا قيوم، أيِّدنا بالنور وثبتنا على النور واحشرنا إلى النور، واجعلْ منتهى مطالبنا رضاك وأقصى مقاصدنا ما يعدُّنا لأن نلقاك، ظلمنا نفوسنا ولستَ على الفيض بضنين، أساري الظلمات بالباب قيامٌ ينتظرون الرحمة ويرجون الخير، الخيرُ دأبك اللهم والشرُّ قضاؤك، أنتَ بالمجد الأسنى مقتضى المكارم، وأبناء النواسيت ليسوا بمراتب الانتقام.

جرى المأمولُ ونقلني الوقتُ إلى مكانٍ كان فيما سبق مقدَّسًا، وسيكون يومًا مُبجّلًا، هو معبد الربة حتحور في البلدة المسماة اليوم «دندرة» فرأيتُ خارج الأسوار شابًّا يتكلَّم بلسانٍ يضطرب وشفتينِ ترتعشانِ، فلما اقتربتُ منه أخبرني بأهوالٍ. منها أنه هرب للتوِّ، من العاصمة التي يختبئ فيها الحراسُ الذين ساء بهم المآل، فتدهورت بالناس الأحوال. وقال وهو يلهثُ كالمستغيث، إنه جاء ليُخبر الكاهنة بأن

الأهل ترتجف فيهم الفرائصُ لأن الفرائس التي كانت بالأمس عرائس، ابتلعها غولُ السلطان وسكّانُ البرلمان، كي تُسكت الأصواتُ ويُعاقب المنادي بمقاضاة القضاة والحكم على الحكام وبغضِ البغاة والطغاة والرواة الذين يكذبون.. سَكَتَ الشابُّ الذي شاب، حينًا، حتى عاد إليه صوته فقال إن المتهوِّسين الذين يكرهون الأطفال ويكنزون الأموال ويحبون الارتفاع بشواهق الجدران، يؤكِّدون أنهم الأصلاء لأنهم أبناءُ كبيرهم الذي علَّمهم السحر والفجور وإطفاء النور. وهم يتحبون كيلا يتنحى عن سرير الحكم أبدًا، وسوف يفعلون المخازي ويجرِّفون الجنَّات ويتعالون بالأبراج البالية الطامحة إلى مناطحة السحاب والرباب، معاندين الآية الباهرة ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾.. قال ذلك ثم أضاف بعدما نكس رأسه ومَدَّ إصبعيه لينزع عن عينيه ما ظننته قذى ثم ظهر أنه شَظى، أن الصغار صاروا يتبجَّحون بأنحاء البلاد، وهم اليوم يتلهَّون بفقأ فُقَّاعات القانون، مثلما كان الكبارُ سابقًا يفعلون.

لما قال ما قال، فاهترأ القلبُ من كلامه وسال، ضحكتْ طفلةٌ أطلَّتْ علينا فجأةً من شرفةٍ فسيحةٍ تحت الأرض، وراحت تغنِّي مستهترةً بكلماتٍ مأثورةٍ عن واحدٍ من الحكماء السبعة القدماء. الذين ببلاد اليونان عاشوا، وما عاثوا. وكانت الكلمات تقول: «القانون مثل خيوط العنكبوت، يعوق الهوام والحشرات الصغيرة، لكنه يسمح للكبيرة بالمرور، مع أنها عمياءٌ لا ترى النور». وعندئذٍ سمعتُ صلصلة الجرس الذي يدكُّ الأركان، فاختفت المشاهد كلها وسطع بعقلي العقلُ الفعال، بغتةً، وهو يصرِّحُ بنبرة الواثقين: قد وقع الأمرُ الذي كنتُ عنه تحيد، فدعْ تلك الرموز جميعها، واضربْ بعضها ببعضٍ كي ينقدح السراجُ الهادي إلى سرداب الكنوز، وامضِ إلى حيث تؤمر ولا تجلس فوق صخرٍ قد تجمَّر، واقطع رجاءك في لقاءِ الكاهنة، فما ثم الآن كهانةٌ ولا عاد المعبدُ معمورًا. سألته: فما بالُ ما انقضى من عَبَق العصور؟ فقال: ذهب به هَرَجُ الجهَّال عبر الدهور، فقد أفسدوا في الأرض وهم يظنون أنهم لداعي الحق يصدعون.. رجوته أن يستفيض، فأضاف بما سأتلو عليكم منه ذكرًا وأذكر منه طرفًا، والعُهدة في ذلك على الفياض الذي أفاد بالآتي :

رأى المصريون الأوائل قبل العصر المسمى بزمن الأسرات، أن للتحنان ربةٌ اسمها «بات» ثم حوَّروا المعنى ليكون بالعربية التي سوف تولد بعد ألوف السنين «بيت» فصارت الرَّبَّة تسمى بيت حور، وتُنطق بلفظهم: حتحور. وحكوا عنها قصصًا صاغها وعيهم المبكر، البرَّاق، المبهور بأصل الوجود وابتداء الكون وحقائق الأشياء. فكان مما سطروه، وصار من بعدهم مسطورًا، ثم أُسطوريًّا. وردت سيرةُ «حتحور» أول مرةٍ في لوح «نارمر» فدلَّ ذلك على عراقة حضورها في وعي المصريين القدماء الذين مهَّدوا للناس سبل الرُّقي، وأدركوا أن الطبيعة الواهبة لن تكون إلا مؤنثة، ولا يمكن أن تعبِّر بالرمز عنها إلا المرأة الأم، فرسموا «بات» التي بات اسمها «حتحور» ونُطق لاحقًا «هاتور» على هيئاتٍ شتى نُقشت على حجرٍ أو رُسمت على الجدران. فآونةً هي امرأةٌ بهيةٌ رشيقة القوَام على رأسها تاجٌ يضم كُرَةَ الأرض بين قرنيْ بقرةٍ ولودٍ حلوبٍ، وآونةً هي وجهٌ أمٌّ حنون بجانبيه أُذنيْ بقرة، وآونةً هي بقرة كاملة تثير الحرث وتسقي الزرع ويمتلئ منها بالحليب الضرع وعلى رأسها التاج القديم، وآونةً هي لبؤةٌ جالسة كالنساء الحارسات لأطفالهن.

وحكا المصريون ما يحاكون به قصة ابتداء الخلْق، ترميزًا، فقالوا إن للأكوان إلهٌ أول اسمه المحتجب، هو بحسب اللسان القديم اسمه «آمون» الذي تحوَّر في صيغٍ كثيرة بحسب اختلاف اللغات، آمن وأَمِن وإمون وآمين، وهي أسماءٌ عديدةٌ تعني جميعها المعنى الأول للاسم: المحتجب. وفسَّروا سرَّ احتجابه بأنه، بعدما أمر «خنوم» المسمى لاحقًا «خرَّاط البنات» بتخليق البشر من الطين والحمأ المسنون، وبعدما عاش بينهم فَرِحًا بهم لأنهم كمثل أبنائه المحبوبين، وبعدما أهداهم إلهة السماء الحانية «حتحور» التي هي بيت «حور» المسمى التباسًا حورس، فكانت حتحور هي موئل حور وحضنه وملاذه الآمن، ومرضعته، وهي ربة الرقص والموسيقى والبهجة العلوية العميقة. وبعدما أتمَّ الحال، استراح. لكن البشر فسدوا وفشا فيهم التبجُّح، فأمر آمون حتحور بتأديبهم فتركتْ هيئةَ البقرة واتَّخذت صورةَ اللبؤة، وأشبعت الفاسدين تقتيلًا حتى فزع منها القاصي والداني، وأشفق آمون على البشر من الفناء التام، فأسكرها بخمرٍ لها لون الدم ولما أفاقت، استفاقت، ورأت قسوتها على الأبناء فعادت إلى صورة البقرة، وصعد آمون إلى ما فوق السماء وصار يظهر للناس من كُوَّةٍ وحيدة هي قرص الشمس

المسمى «رع» وأصبحت حتحور ربةً للسماء تُعرف عند المصريين بعين رع، وعند اليونان بأفروديتي، وهي عند اللاتين فينوس .. وما تلك جميعها إلا رموزٌ للمعاني.

وقد قدَّس القدماءُ من أهل مصر هذا المعنى، وأقاموا للربة حتحور المعابد في أنحاء دندرة والأشمونين وأطفيح التي طفحت مؤخرًا بكل ما يمتلئ به اليوم الإناء. فلما ساء الجوهر وتجمهر الجهالُ تحت لواء العسكر من الرومان، فأزاحوا الأنوثة المرموز إليها بالبقرة، وجعلوا محلها العجل «أبيس» المصوَّر على هيئة الثور ليرمز للإله الذكر سيرابيس، رب الجنود، تراجعت عبادة رَبّة الناس إلى أرض الصعيد لأنها موطن الابتداء، فصار المقدس هناك هو حتحور وابنها الماسك بالشخاليل الصاخبة، وهو المسمى قديمًا «إحّي» والمنطوق اليوم بلسان الأسافل في المدن «أحّه» وهي اللفظة التي لا يطيق سماعها الناسُ اليوم في الصعيد.

أما الإسكندرية، فكان الإله المقدَّس فيها، هو الذكر الثور المتمثل بالرجل الملتحي «سيرابيس». وباسمه أقاموا معبدًا أسموه «السيرابيون» وكادوا يفلحون، لولا أنهم نسوا تربية الصغار، فعمَّ الشقاء وتكاثر عُبَّاد «عنخ» وعلا رمزُهُ المتحوِّرُ على هيئة صليب، وصار مطرقة هدمت معبد الإله المذكَّر سنة ٣٩١ للميلاد الذي يعتقدون، وكانت سنةُ الهدم هي سنةُ الاستعلان وإعلان المسيحية ديانةً رسمية. وقد دُنِّست المعابد الحتحورية آنذاك، مع أنها ديانةٌ أمويةٌ تدعو إلى التقديس لا التدنيس، وتشوَّه بإزميل الجهل وجه الربة الرمز، فاندرست الدلالة وعاث الناس في العتمة. كرهوا النور الأول فتركهم، فتاهوا، فأضلَّهم جهلهم وجعلهم في الظلمات يعمهون. وأخذوا من يومها يتقاتلون باسم الحق المزعوم، وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض، قالوا إنما نحن وخدنا المصلحون والمتَّقون، والقتلُ هو جزاء الذين ليسوا بما نعتقده يعتقدون.. ومن هنا احتجب الإله عن القلوب وغاب سناه، لأن الغباء بلغ مداه وحدا بالجهال إلى تقديس سيرابيس ثم تدميره، وتدنيس حتحور ثم نسيانها ونسيان المعاني التي كانت إليها الرموز والصور والتماثيل تشير.



ولولا ضيقُ الوقت والصدور، والميلُ العام إلى الفتك بكل ناطقٍ بحكمة الدهور،

ناهيك عن غلبةُ الهَرَجُ وتراثه الممتد فينا عبر عصور، لكنتُ قد استكملت تدوين ما فاض من العقل الفعّال، الذي فسَّرَ وأفاض.

استعادةُ الفَجْرِ الفائتِ
بذكْرِ الرَّبْةِ ماعت

لما بدا الأحياءُ في عينيَّ كالموتى، تركتهم جميعًا غير آسفٍ على الفراق، وجلستُ ساكنًا عند طرف اللسان البحري الممتدّ في الليل والماء. بعد حينٍ من التحديق، لمحتُ في الأفق البعيد بشاراتٍ لا تظهر واضحةً في هجير النهار، ثم رأيتها ناصعةً عند انعكاس ضوء القمر، على صفحة اسوداد البحر المتموِّجة بلمسات نسمات المساء، فاستبشرتُ بإشراقِ قلبيٍّ قريبٍ يتجلَّى فيه العقل الفعَّال. ما خابَ ظني ولا ساء سعيي، فقد بدا نوره عندما انتصفَ الليل فبدَّد كل الويل الذي عانيته طيلة الليلة السابقة، التي امتدتْ لسنةٍ تامة من السنوات الكبيسة. وقد أسعدني سطوعُ العقل الفعَّال بداخلي وإشراقُ شموسه في باطني، فأخذتني عند صلصلة الجرس نشوةُ المأخوذ من الهوس، ثم غمرتني السكينةُ حين توالتِ الفيوضاتُ وتتالتِ المفهوماتُ.

بعد ذاك تذكَّرتُ قومي، فاشتكيتُ هوانَ الأهلِ واضطراب الديار، وابتهلتُ إلى السماء كي تنثر نجومًا لامعات في العتمة لتهدي التائهين إلى سواء السبيل، بعدما استدام بهم السوءُ وانكشفت منهم السوءات، ومات هَدَرًا كُلُّ مَنْ مات. فلما حكيتُ الأمر إجمالًا، بلسان الحال، أخبرني النورُ البهيُّ بأنه لا غنى عن ترجمة تفاصيل ذلك بالمقال، مع وعدٍ منه بالإفاضة بالإفادة إذا استطعتُ تلخيص ما جرى في ساعات الليلة السابقة التي استطالتْ. فشرعتُ في الكلام من فوري، آملًا أن يصل صوتي والصدى لآخر المدى، وقلتُ متخيِّرًا من الألفاظ أفصحها:

قبل تلك ليلة الخامس والعشرين من شهر الخلاص من القهر، استدام الهجيرُ بديارنا، فكانتِ الأعوامُ العجافُ طوالًا حتى عَسِرَ حسابها بالسنين، فقال بعض الناس إنها ثلاثون، وأكَّد آخرون أنها بالتمام ستون. لكن الجميع اتفق على قبح ما جرى

خلالها، إذ تصدَّعت الجدرانُ وتشقَّق البناءُ المدهون بطلاءٍ رديءٍ، له لونُ الغبار. وبعدما استطال صبرهم غضبوا، ثم وصل بهم السيلُ إلى الزُّبى.

ثار الناسُ حين سمعوا الصوتَ الصارخ في البرية، يقول إن الأرض قد يرثها الصالحون والحالمون، وإن الحزانى بعد حينٍ سوف يُعزَّون، وإن القوم موعدهم الصبحُ القريب. ولهذا خرج الأهلُ من بيوتهم الغابرة يستطلعون الغيب، فاعترضهم قارئُ الكفِّ وزعم أن عنده الخبر اليقين، لكنه كان يكذب. رَمَته الصبايا مع الصبية بالحصى، فتوارى سريعًا ليواري ما انكشف من سوءاته ويعالج خزيه وخيباته، وانفسح الطريق. تقدَّم الناسُ صاخبين، مؤكدين للملأ أنه من حَقِّ العصافير إزعاج النائمين على السرير، وأن إسقاط الآيل إلى الانهيار حقٌّ مشروع، وأن الإناء الذي يغلي بنيران الغضب رَشَح، وأن السبيل قد اتضح. فأرسل الفاسدُ للثائرين غلمانه ودفع نحوهم كل فترانه، فما ارتاع الثائرون بل تجرَّءوا على الطلب، وراحوا إلى حيث البنادق المصوَّبة نحوهم، بنحورهم، وقذفوا في وجه الطلقات دماءهم. فلم تجد الأقدارُ بُدًّا من الانصياع لمطلبهم، على مضض، وبذلك جرى الأمرُ المقدورُ. فلما انقضى النهارُ واحتجب النورُ، توالت ساعاتُ الأمسية قاسيةً، وتتالت وقائع ذلك اليوم المشهود.

في الساعة الأولى بعد الغروب. تدافعت الحشودُ فَرِحةً بالتنحِّي المعلن، ورافعةً من اللافتات الكبار ما يلفت الأنظار إلى أن الزمان قد استدار، فاختفت الفراعين مع المزيَّفين، وانكشف الكذبُ فانكسف كهنةُ الكهف المشبوه، وانهار بيت السَّفَّاح الذي كان يستولد الزواني بالحمل السفاح. ولكن، نسي الناسُ لوهلةٍ أن النقاهةَ لازمةٌ بعد طول المرض، فاستعجلوا الفرح بالشفاء وطلبوا المرح، فخرج عليهم المهرِّجُ القديم وقد ارتدى الزِّيَّ الجديد. فلما صفَّق له الحاضرون، رفع فوق رءوس الناس أعلامًا من الإعلام تُشير إلى عبارات العالمين، المؤكِّدة أن الثائرين هم الصفوة، وليس لفارسٍ منهم أيُّ كبوة. سأله المشاهدون المشدوهون عما يجب عليهم الآن لرفعة البلاد، ورفع المعاناة عن العباد، فقال: لا شيء بعد الآن إلا الابتهاج بالأفراح، والانهماك في الضحك الكثير الذي به يحيا القلب. وقال زورًا وبُهتانًا: ليس عليكم الالتفات إلى ما مضى أو سوف يكون، فقد انقضت الأحزانُ، والحياةُ الآن تحتاج الراحة مع المرح والمجون.. فصدَّق مزاعمه الأكثرون.

في الساعة الثانية من الأمسية. جاء الشاعرُ الذي كان لسانه في النهار مسحوبًا ثم أمسى مسجونًا، فوجد الناس حول المهرِّج يتحلَّقون وعيونهم تدمع مع اشتداد الضحك، فسكت حينًا حتى مَلَّ القومُ من تهريج المضحكين الذين أفلسوا سريعًا، فمالَ الجميعُ إلى استماع القول المكين. دبج الشاعرُ قصيدةً جديدةً، يقول في مطلعها وختامها: قد تكسَّرت هياكل المجوس، وانطفأتْ كل النيران التي كانت بالنفوس تجوس، فعليكم الآن بترديد النغمات لأن الأغنيات تُؤرِّق الطغاة. أعجبتْ القصيدةُ بعض الصغار فخرجوا يردِّدون من أبياتها في الميادين، فانزعج النائمُ على السرير، فاسترضاه الرفقاءُ القدماءُ بقطع بعض الألسنة. فما رضي. واستسمحه السَّدنةُ الغابرون في التجاوز عن صخب الصغار، فما ارتضى. فما وجد أولئك وهؤلاء سبيلًا لتهدئة الحال إلا التضحية ببعض الرقاب، فأرسلوا ابن آوى منزوعَ المخالب ثابت الأنياب، فأنشبها في القلوب وسال من العيون دمٌ كثير، قُرب ميدان التحرير.

في الساعة الثالثة من الأمسية. ظهر فجأةً داعٍ دَعِيٌّ حوله مُلتحون، وصرخ في الأجواء بأن المهرج والشاعر سواء وليس للعباد إلا المعاد، فردَّد لسانُ المؤمنين «آمين». كانت الساحة خاليةً والناسُ ساكنين في مخادعهم يحوطهم هَمٌّ مقيم، فتقدم الداعي واعتلى منصَّة العِظَات وحَمَدَ الربَّ ثم أثنى عليه، ومن بعد ذلك قال: يا أولي الألباب، كيف غاب عنكم أن المهرِّج واحدٌ من أذيال السلطان، كان يُضحكه عليه فصار يُضحكه عليكم، ويضحك معه. وأما الشعراءُ فمعروفٌ عنهم بلايا، فهم بالأغنيات يَغْوون البلهاء التوَّاقين إلى الغد المشرق، ثم في ساعة النزال يهربون فتراهم بأنحاء الدلتا وأقاصي الصعيد يهيمون، ويهيِّمون القلوب بحكايات العشق المحرَّم المؤدِّي إلى جهنم. والحقُّ صَدَعَ والذكرُ صدح بأنهم دومًا غاوون، وأنهم يقولون ما لا يفعلون. ردَّد لسانُ المؤمنين «آمين».

لما شاعتْ مواعظُ الداعي، تشجَّع الناسُ وخرجوا من خيمة المهرج، وانقطعوا عن الساحات لأنهم ارتابوا في قصيدة الشاعر وفي أنفسهم، واكتفوا من الموسيقى بخبط الدفوف، ومن المعارف بما هو مصفوف منذ قرونٍ فوق الرفوف. وهكذا ابتهج الداعي الذي تنمَّس، بعد فراره من الحبس تحمَّس، فمال بعينيه ثم أهاب بالجميع أن

يهبّوا للدفاع عن القدير العالي، مع أنه هو المدافع عن الذين آمنوا، وأمَّنوا للسلطان السلامة والراحة فوق السرير. وأضاف الداعي لمستمعيه الذين راحوا يتكاثرون في المجالس مثل الأميبا، بالانقسام، أن المرزبان أبان بالتأييد القدوسي عن ألوان النعيم في الجنات، بعد تمام الوفيات، وقد استدل على يقين ما يقول بشهادة الأموات، وهو يخبركم يا أهل الحق بأنه عن قريبٍ آتٍ ومعه البيِّنات، وليس يريد منكم إلا الدنيا ليعطيكم في الآخرة الجنَّات، فردَّد لسانُ المؤمنين «آمين».

بعد حين أطلَّ المرزبان من كُوَّة فأطال الرجالُ السجود واللِّحى، وحجبوا الغيد الأماليد ليرضى عنهم مرسالُ السماء. وساعتها اختفى الداعي بعدما أخذ بعض النسوة الملفوفات بالاسوداد، فخلت الساحةُ للمرزبان الذي خطب في الأسماع وأنشأ يقول: ما دامت الآخرةُ هي المراد، فعلى الصالحين السعي وإعطاء الأصوات، وعليَّ الوفاءُ بالوعود بعد الوفاة. واعلموا أن درء مفاسد الفن البديع، أجدى من جلب المنافع بالعصيان المريع. وتيَّقنوا من أن الحق الوحيد هو الذي أقول، ولا بأس من بعد ذلك إذا فرَّ الفلول قبل سدادهم دية المقتول. وأبشروا بأنه حان وقتُ تزويج العروس التي أتقنتِ من بعد الوقوف الاستلقاء والجلوس، وها قد تأدَّبتِ الناشز، فليستعد الخراف والماعز لزفافٍ قد تأجَّل. وعلى راكبٍ للأهوال أن يترجَّل، فقد انزاح عن المجاهدين هَمُّ الكفاح، وراح الذي راح، فليمرحْ أهلُ اللِّحى من بعد اللوم واللَّحا، ويرتع العابرون بالشوارع وينعمون بالوعد من بعد التشويش والشيّ، وكيّ تلك التزاويق التي رسمها الثوار، فالحوائط طفحت بالصور الوثنية وهي تطلبُ الآن المسح، وليس لكم من بعد العُرس إلا الفَسْح، وإطفاء لهيب المتحرِّق المحروم، المشتاق إلى بَلِّ الريق برحيق الأنثى المستلقاة على بطنها فوق الركام المقبَّب، ولا فرق بين إناءٍ وإناء، فانكحوا ما طاب لكم من النساء السَّبايا في التكايا، ولا فرق في اللذة المصفَّاة والأوطار المشتهاة، بين ما تُعطيه الطفلةُ البكر والمرأة الثيِّب، فاهتبلوا فُرَجَ فُروجِ الفرُّوج.. وختم كلامه بأن الفجرَ قريبٌ.

في الساعة الرابعة من الأمسية. وَرَدَتْ رسالةٌ عاجلة من الوادي المقدس طوى، ممهورةً بختم الجانب الأيمن من البقعة المباركة وبأسفلها صورةُ الشجرة. فلما قرأ بعضُ الناس ما فيها ألجم لسانهم الوجلُ، ونطق منهم متهورٌ أعلن للناس فحوى

الرسالة، وصرَّح بأن المرزبان يؤمِّن السلامة للسلطان الذي هُزم وزُمَّ هزيمُه، طمعًا في قصره المهجور وأملا في نكاح النواشز والمهجورات من حريمه. والمرزبان يحتال بصنوف الحيل لحين استلام القياد من القُواد، والقَوّادُ قُوّاد، فانتبهوا أيها الناس قبل فوات الميعاد، فالندم لا ينفع يوم المعاد. وأعلن كذلك، أن الفجر الذي بشَّر به المرزبان كاذب. فلما سمع الناسُ هذا الكلام، سقطت منهم الآمال والأحلام. والشعب الذي ثار أمام العالمين انكبس، فجلس على دكة المشاهدين وانحبس كأنه من المشلولين.



.. سألني العقلُ الفعَّال عما أريد، من بعد بيان هذه الأحزان، فقلتُ: التبيان. فقال منك السؤال وفيك الإجابة، فانزعْ عنك أوهام المهابة وأسرعْ إلى زيارة المتحف المفتوح على ميدان التحرير، وابدأ مسارك فيه من اليسار ثم انتهِ إلى جهة اليمين، وقبل خروجك من هناك سوف تجد المفتاح. فلا يفوتك من بعد اليوم كنز الكنوز المرصودة، الموصدة أبوابها بالرموز، ولسوف تدخل بذاك المفتاح إلى بلاد الأفراح ومراح الأرواح.

طرتُ من فوري إلى القاهرة التي كانت أمس بالأحرار عامرةً، ثم غدت موئلًا لراغبي الهجرة عن الديار. في الطريق وقفت حينًا أتأمل الموات في قسمات العابرين، حتى جاءتني خاطرةٌ من الحسين بن منصور الحلاج، تقول: «المريدُ هو العارجُ بكل ما فيه نحو مطلوبه، فلا يلتفت حتى يصل».. لحظتها استفقتُ وتركتُ الموتى يدفنون موتاهم، وخففتُ الخطو فأدركتُ المتحف، قبل إغلاقه أبوابه حزنًا على ما أُلقي منه في النيل القريب. عند البوابة سألني عن وجهتي كاهنٌ قد أزرى به الزمان، فقلت لا شأن لك، ولا لك إلى ادِّعاء الكهانة سبيل. فابتسم وخلع عن وجهه قناع الذكورة، فإذا هو امرأةٌ واهبةٌ للخير والنماء. تقدَّمتني وهي تسري كالأحلام بين الأروقة المليئة بالتماثيل، وراحت تقول: أسرعْ بالمرور فقد لا يطول بقاء ما ترى، فالغافلون المتسيِّدون سوف يسمون التذكارات كلها أصنامًا تُضِلُّ، وتُخَيِّل وتُخِلُّ، وليس لها عند هؤلاء من بعد سُبات الناس وحلول الظلام، إلا تكسير الأركان حسبما نصحهم المرزبان الذي اختفى خلف الزحام.

قلتُ للكاهنة: وهل تُرشديني في الطرقات؟ فقالت بأسى: وهل لي من مهمةٍ هنا غير الإرشاد، لكن الرشد لا يكون لغير المسترشدين، فعليك أن ترى بعين القلب

وتسمع الخافت من الكلمات، واعلم أن هذه الآثار باقيةٌ عن القرون الخالية المسماة التباسًا «الدولة القديمة» والعالمون يدعونها «المملكة القديمة» والخائبون، لأنهم لا يعرفون، يكتفون بوصفها بالأمم التي خَلَتْ. سألتُ: فما اسمها الصحيح؟ قالت: زمنُ البدايات، الذي به تصحُّ النهايات ويشرق الفجرُ الفائت بسبب احتجاب الربة ماعت.

في أول المسار استوقفتني أمورٌ، منها أن تماثيل الرجال والنساء صِنوان، وأن الإلهات الواهبات كثيرات. فشككتُ فيما تعلّمته في الصغر، وسألتُ الكاهنة المرشدة عن السِّرِّ في رسم النساء مساوياتٍ للرجال، وهنَّ المخلوقاتُ من ضلع الرجل الأعوج، وهُنَّ الناقصات؟ فصرختْ في البهو بصوتٍ سحيق القدم، قائلةً بقلبٍ يلتاع: أَوَليس الرجل مخلوقًا من رحم النساء الموصومات بالنقص، فكيف يُقامُ البنيانُ بالعكس، ويتقدَّمُ القدمُ على الرأس؟ وما الذكورةُ والأنوثةُ إلا صنوان، وبغياب أحدهما لا يكون الإنسان، فلا تسمع لمن استهان واستعلى بالبطلان حينًا، ثم هان..

قالت ذلك ثم صمتت، فصارت مثل البرابي القديمة أو هي كأيقونةٍ قاتمة.. ولما لفَّهَا صمتٌ تحسَّرت وتحيَّرتُ، فتوسَّلتُ للعقل الفعَّال كي يدعوها لمسامحتي، لكنه أفاض من فوره: لا فائدة، وهي لن تصحبك بعد الآن فاستكمل مسارك وحدك، ولسوف تراها ثانيةً قبل خروجك من هذي الدهاليز.

رأيتُ في المتحف وما رأيتُ، ونظرتُ ففهمتُ أشياءَ وغابت عني من خلفها أكثرُ الأشياء. ولما استكملتُ دورتي واقتربت مجدَّدًا من الباب، وجدتُ الكاهنة التي كانت مرشدتي، تقف عند ناووسٍ أسود كبير، كان ينام فيه فرعونٌ صالح ينتظر لحظة الخروج إلى النهار. بأدبٍ واستعطافٍ سألتها عن الفرق بين الناووس والتابوت، فردَّت بلا اهتمامٍ قائلةً بأنهما كلمتانِ تترادفان، وكلتاهما ليست من كلامنا وإنما من كلام السريان. فتشجعتُ وسألتها عن صورة المرأة المنقوشة فوق رأس الفرعون، وعن الكلام المكتوب بحروف الطير، فنظرت نحوي بحنوٍّ وإشفاق يدل على الصفْح، ثم قالت بلسان المنْح: هذه واحدةٌ من صور ماعت، حسبما صاغها الأوائلُ الذين عبَّدوا الطريق، فآونةً يرسمونها امرأةً فتية تمسك بمفتاح الحياة المسمى باللسان القديم «عنخ» وآونةً تراها امرأةً مجنحة تبسط نظام السماء على الأرض، وآونةً هي امرأةٌ رشيقة على

رأسها الريشة التي تزين أعمال المتوفى يوم القيامة والبعث. والمكتوب على التابوت، إقرارٌ نقشه النائم في الناووس ليشهد على نفسه، بأنه «عاش في ماعت».

قلتُ إذن: فهي تعني العدل؟ فقالت: بل العدالة. قلت: التي يرفع اسمها اليوم سكَّانُ المجلس؟ فقالت: بل هي أعلى من وعيهم القاصر الذي استعجل بعدما ادَّعى، ودعا الجهَّال للجمع بين أمرين لا يجتمعان. لأنهم يعلمون صعوبة التفرقة والإدراك على أهل الالتباس، الذين هم معظم الناس. ومن هذا الباب، ادَّعى غيرهم، ودعوا الظلام النور. قلتُ: فما هذان الأمران اللذان لا يجتمعان؟ فقالت: الحرية والعدالة. فالعدالةُ بالمعنى الأصلي لا اسم لها غير «ماعت» لكن الأفهام مالت، وفات على الفائت الفاقد أن هذا الرمز الأنثوي المقدَّس، يشير إلى النظام الأعلى المنزَّه عن الوضاعة. وماعت هي المعنى الكامن خلف انتظام الموجودات، وحركة الشمس الجوَّالة في السماء، وسرّ انتظام الحياة بالحب الأزلي وبالولادة والرضاعة. وللنظام اتساقٌ ليس للحرية إليه سبيل. فالحرَّةُ الوحيدة هي أجنحة «ماعت» التي تدعو الإنسان لأن يستظلَّ تحتها بكل الأدب، ومن غير كذب.

قلتُ: فأين ذهبتْ عنّا «ماعت» بعدما هجرت الديار؟ فقالت: هي لا تذهب أبدًا، ولا تهجر الهواء المالئ ما بين الأرض والسماء. لكنها قد ترتفع عن الأرض حين تختلط الظلمات بالنور، ويكثر في الناس هرجُ الدهور، فتقنع «ماعت» بالنظر إلى البشر من عليائها، عساهم يومًا أن يلمحوها فيجعلوا لها صورةً تناسب فكرهم وزمانهم، شريطة أن تكون تلك الصورة مؤنثة. وهي منذ قرونٍ تترقَّب، عسى الناس تستفيق من جفاف الروح والريق، ويعوا الدرس الموهوب من حكمة الدهور، فيعرفوا أن غاية حياة الإنسان أن تصير كالمكتوب هنا: «عاش في ماعت».

اللاهوت والناسوت في سيرة حتشبسوت

طفلٌ بريءُ القَسَمات سألني عن الملكة المتألِّهة «حتشبسوت» فاستغربتُ من سؤاله، وأدهشني انشغاله عن متابعة التهريج الجاري في أنحاء القرية المصرية المظلوم أهلها، لتنصيب مَلِكٍ جديدٍ يريده المجلس الأعلى بلا تاجٍ ولا عرش، ويريده الناسُ

متقلِّقَ النوم دومًا على كل فرش[1]. نظرتُ بعين الحيرة في عين الطفل لعلني أفهم سرَّ سؤاله، فباح بأن لديه اعتقادًا غامضَ الأصل يُنبِّئه بأنه، من حيث النَّسب، واحدٌ من أحفاد هذه الربة الحاكمة. أو هو بالأحرى من الأسباط، لأنها لم تُنجب ذكورًا، وليس لها من الذرية إلا بنتٌ واحدة. أضاف أنه يخشى النشأة في الجهل، فيموتُ غيرَ مُدركٍ لكيفية امتزاج اللاهوت بالناسوت، في سيرة الجدة المبجَّلة حتشبسوت.

تعجَّبتُ من فصاحته وهو الصغير، وأردتُ مجاوبته بقولٍ يناسب عُمق السؤال فتوجَّهت للعقل الفعَّال، آملًا في استنزال الفيوضات واستجلاب بعض الإشراقات الكاشفة عن حقيقة الحال، والمخبرة عن سرِّ النبوغ ثم سوء المآل، وغير ذلك مما يتعلَّق بالأنثى المقدَّسة التي حكمت الديار لأكثر من عشرين سنة، وما آل أمرها قَطُّ إلى النسيان، ولن ينطوي ذكرها أبدًا ما دام الناس يحجُّون إلى معبدها القائم في حضن الجبل الغربي وهو المحلُّ الذي لا تغيب شموسه، ولا تتقادم البهجةُ في وجه عروسه.

في الثلث الأخير من الليل، تجلَّى لي العقلُ الفعالُ عند حافة اللسان الصخري الممتد في البحر، الممتدة من خلفه سبعةُ أبحر. ولما رأيتُ نوره الأخَّاذ يملأ الأنحاء من حولي، استبشرتُ بتدفُّقِ الفيضِ والاستنارة، فسألتُ من فوري عما سألني عنه الطفلُ الصغير الذي لم يبلغ الحلُم، لكنه أدرك ما لم يهتم به الغائصون في الظُّلَم.. أجابني العقلُ الفعَّالُ بأنني أعرف المعلومات، فلِمَ التأخُّر عن إجابة السائل والاحتجاب خلف الحائل؟ فقلتُ: السؤالُ الطفوليُّ كان عميقًا ويُخفي بين الطيَّات مطوياتٍ، ولا سبيل لمجاوبة السائل على ما يوجبه الرأيُ الصحيح، إلا بعد لقاء الملكة الجدَّة ومعرفة حقيقة ما جرى معها، منها.. فقال: هذا اللقاء عسيرٌ ومستحيلٌ في الإسكندرية، فاذهبْ إلى الأقصر واعبرْ إلى البرِّ الغربي، وتوغَّل في الزمن حتى تصل بخيالك إلى وقتها، وتهيَّأ هناك لوقوع لقاءٍ معها قد يتم، وقد تعوق دون إتمامه العوائق إذا عَمَّ الغَمُّ.

كان الصبحُ قد أطلَّ على العالمين، لكن ظلام النفوس بديار الأهل يحجب الرؤيا، ويُنذر بالتيه. فأوقدت قنديلي وبعض الشموع، وأخذتُ زوَّادتي وكل ما يلزمني في رحلتي نحو الجنوب، من هِمَّةٍ وتوْقٍ وشَوْقٍ.

(١) كُتبت هذه الكلمات أيام احتدام التنافس على كرسي الرئاسة.

في ابتداء الطريق رأيتُ الأرض التي كانت فيما سبق خضراءَ بالنماء، ثم صارت بالمآوي الرمادية رمادية. ولمحتُ شواهقَ من مبانٍ تطلُّ برءوسها من فوق البيوت، وتتهيَّأ عند أول هزَّةٍ للسقوط. وحدَّقتُ في وجوهٍ طالما تبسَّمت بالأمس وهي أنيقةٌ، ثم غدت مغبرةً يرفلُ أصحابها في أسمالٍ بالية، متهرِّئة، عتيقة. رآني رجلٌ ردَّه اللهُ إلى أرذل العمر، أجيلُ نظري في الأنحاء متعجِّبًا من تدهور الحال، فضحك مني وهو يقول: أمَا علمت بأنه قامت في الديار ثورة لإسقاط النظام وإحلال الفوضى، فما المستغرب فيما ترى؟ قلت: قد كان هذا الهدمُ من أجل البناء. فعبس وتولَّى عني وهو يغني بصوتٍ متحشرج، غناءً لا يليق بالطاعنين في السن، فلم أفهم من مفرداته غير كلمات معدودات، كان منها: الهدمُ سهلٌ.. إقامةُ البنيان صنعةٌ وإتقان.. الخبَلُ توسَّل إلى السلطان السماويِّ بالأمس الغابر، وقَدْ وصل، وقَدِ امتزجَ فيه الدينُ بالدَّجَلُ.

متغافلًا عن كل ما حولي، ومُنهكًا، مضيتُ في رحلتي حتى اشتدَّ الهجيرُ وغلب الظمأ، فهفوتُ إلى مجرى النيل لأحسو منه شَرْبَةً تعصمني من الهلاك، فكان هناك ظَمْأَى كثيرون يخوضون في نقائع التحاريق، ففقدتُ الأمل في الرِّيِّ أو بلِّ الريق.. قطعتْ طريقي الطويل تظاهرةٌ بدأت هادرةً فائرةً، ثم صارت بحسب المعتاد بعد حينٍ فاترةً. لم يكن فيها إلا فتياتٌ ملفوفاتٌ بالاسوداد ونسوةٌ يتَّشحنَ بأجنحة الغربان، فلا يظهر من سوادهنَّ الحالك غيرُ أحداقٍ حائرةٍ معتمة، تنظر إلى الخلف ولا ترى. فرأيت أنهنَّ عقمنَ ولن أجد فيهنَّ ما يستحق أن يُرى، فأردت استكمال الطريق لكنهنَّ كُنَّ يقطعنه بزعيقٍ يأتي من خلف الستور الغابرة المغبرة، مُطالبًا بتأكيد الانهزام والخزي بمزيدٍ من القهر والانسحاق الذي طَمَّ وحاق، فإذا بهنَّ يردِّدن الأُغنية الأُمنية ويصحنَ بصوتٍ واحدٍ متخثِّرٍ: عبودية، عبودية..

من بعيدٍ، بل من قريب، كان يرقبهن رجلٌ كَسِيفُ القلب كثيف البطن واللحية، خلفه صَفٌّ من صبيةٍ إلى الصبايا يتحرَّقون، لكنهم لا يتحرَّكون إلا بأمره، كان الرجل يهزُّ رأسه راضيًا عن المظاهرة الهادئة الهادرة، ولما مرت من أمامه ابتسم كالنمس، وتحمَّست النسوةُ واصطخب صياحُها الآتي من خلف ستورٍ حاكتها الدهور، وتعالت منهنَّ الحناجرُ المغروسةُ فيها الخناجرُ؛ فترددت في الأجواء أصداءُ أصواتهن الزاعقة

بترنيمة الخلاص المعتادة: عبودية، عبودية.. فلما تعالت منهن النبراتُ، رفع الرجلُ مسبحته وعصاه محذِّرًا مما مفاده أن أصوات النسوة والفتيات عوراتٌ، من تحتها عوراتٌ ومن فوقها طاعات. فأطعنه من فورهنّ، ومررن بالتظاهرة وهنَّ صامتاتٌ أو خافتاتُ الهمس أو بالخنق مشنوقات، وقد أدركنَ من الإشارة أن الليل قد اقترب وقربَ موعد الرجوع إلى السرير المسيَّج بالسلاسل، وعليهن الاستعداد للارتماء الذي يتشهَّى السَّحْق أو الانسحاق التام أو الموت الزؤام.

ساعة الغروب انفسح الطَريق، فتابعتُ المسير وقد اتَّسع السيقُ السحيقُ، وسيق اللواتي تظاهرنَ إلى الأسِرَّة زمرًا، واتَّقدت تحتهن جهنمُ الوجدِ. والجنةُ من فوقهنَّ أُزلفت للأزواج ولكل محتاجٍ ومهتاج، ففاز الذي انحاز بكثير من المقاعد في سرادق العزاء. وعلى قارعة طريق وقف المنادي يدعو الناس للإسراع إلى السرادق، لأداء الواجب المفروض عليهم من قبل قرونٍ، والتعزية في الفقيد الذي قضى فجأةً بعدما كان هائجًا يوم الثورة كالثور، ثم صار متواريًا بعد الفورة كالفأر، ثم انسحبت منه الأنفاس حين داسته دبابةٌ كانت تهرب من طنين ذبابة، ومن دون قصدٍ دهست عند هروبها الطيور الخضراء الأسيرة في الشُّباك، أو تلك التي كانت تلتقط الحبَّ من حول الشَّرَك المنصوب على حافة الشُّباك.

قلت في نفسي: لا بد من التعزية وأداء الواجب المفروض، وإلا فُرضت عليَّ القيود.. دخلتُ السرادق ويا ليتني ما فعلتُ، فقد كان المقرئ يَلْحِنُ في الذِّكْر الحكيم، ويحرِّف الكلام عن مواضعه فيخلط بين آيات المتقدِّمين والمتأخرين. قبل أن أفرَّ من قلب السرادق، سمعتُ منه كثيرًا مما يصعبُ فهمُه ويثقلُ هَمُّه، من مثل قوله: الويل لنا لأن ظلال المساء امتدت، كما هو مكتوب. الإفلات بالانفلات نصيبُ المفسدين القائلين بل نحن المصلحون، كما هو مكتوب. كل مكافحٍ كادحٌ إلى سيده كدحًا فملاقيه ليُعاقب على ما كان من الغواية فيه، كما هو مكتوب. للثائرين نارٌ أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يُغاثوا بماءٍ كالمهل يشوي الوجوه، كما هو مكتوب. لا خلاص من الخطايا والعيوب إلا بإنزال البلايا والخطوب، كما هو مكتوب..

أزعجني الخطَلُ ولم أحتمل الخلط والخبَل، فخرجتُ مُسرعًا من عتمة هذا السرادق

المحروس بالمتأنّقين الحاملين أخشابًا على هيئة بنادق، وأخذتُ أسابق الوقت كي ألحق الموعد القديم المضروب عند المعبد ذي الطوابق الثلاثة والأعمدة الكثيرة، فوصلتُ فجرًا إلى البقعة المباركة من الجانب الغربي من نيل الأقصر، فوجدت المكان الفسيح المنحوت في سفح الجبل خاليًا من الزوّار والسائحين. استخبرتُ فقيل لي إن الطرق مقطوعةٌ وكل الآتين كالمحصورين، والصبية الذين رأيتهم بالأمس متحرِّقين يقفون اليوم متحرِّشين بكل قادم، آملين في تخلية المكان بالكلية ليتمكنوا من تكسير الأصنام وتسوية عالي البنيان بالأسافل، فيتسع الفضاء لرفع النداء ولا يكون في الأرض دينٌ غير الدين الذي به يؤمنون.

.. بقيتُ في الفراغ وحدي، حينًا، حتى تذكرتُ إشارة العقل الفعال فعدتُ في الزمان بما يقرب من ثلاثة آلاف وخمسمائة عام من سِني بني الإنسان، التي بها يعدُّون وفيها يتخالفون. فرأيتُ آنذاك القَفْر الممتدَّ أمامَ المعبد، وقد صار فجأةً أرضًا خضراءَ فوّاحةً بأشجار البخور ودُخَانه. ورأيتُ في الأنحاء كثيرًا من النخيل قد اقترب منه النيلُ، ورأيتُ على الواجهات رسومًا بديعة تُبهرُ الأعينَ ألوانُها، وعلى الأعمدة تماثيلَ رشيقةً تسرُّ رؤيتها الناظرين.. في الحديقة الغنَّاء التي قبالة المعبد رأيتها، فعرفتها من اللمحة الأولى، وفرحتُ حين رحتُ نحوها يحدوني شغفٌ، وتحوطني بهجةٌ من تلك التي تأتينا أحيانًا من خارج الكون.

جلستُ في حَضْرةِ الربةِ الجدَّةِ الملكةِ، مشدوهًا، أتأمَّلُ وحدتها بين الأشجار الفواحة بالعطور، وصدرها العاري المكشوف بلا سفور، وبريق عينيها اللامعتين ببريق البهجة وعميق الأحزان.. سكنتُ أمامها والتزمت الصَّمْت الواجب لتوقير السَّمْت، إلى أن سألتني برفق الأمهات عما أريد، فسألتها عما أرى حولي من جمالٍ ممزوج بالجلال.

قالت: هذا نتاجُ امتزاج اللاهوت بالناسوت، فهل فهمت الإشارة أم تبغي الصريح من العبارة؟ قلتُ: أفيضي بشيءٍ مما تكتمين، فقد أتى بي إليكِ سؤالُ طفلٍ من أسباطك يُريد الإجابة بالتفصيل، ولن يقنع من العلم الوفير بالقليل. فقالت بعدما تبسَّمت بشفتي امرأةٍ لها بهاءُ الإلهات: أما هذه الأشجار التي ترى، فهي رمز السلام، وقد جلبتُها قبل أعوامٍ طوال، من الأرض البعيدة التي يسكنها السودان من الناس، والأحباش والزنج. لأنني رأيتُ في حرب الذكور خسارة، فأخذت قومي إلى طرق الرفاه والتجارة، وأرسلتُ

القوافل إلى بلاد «بُنت» وسائر الأنحاء. فعاش الناسُ سعداء وكفُّوا عن المريع من الاقتتال، وساد السلام ولان الحديد، منذ عشرين عامًا أو يزيد. وأما كشفي لصدري فهذا ديدنُ الأمهات، المرضعات، من قبل ظهور الجاهلين وإسرافهم في تسمية الأعضاء عَوْرات، تعميةً عما في نفوس المرضى من الآفات. وفاتهم التداوي من أدوائهم العضال، فرفعوا على الأمومة رايات القتال، وتباهوا بكل سَفَّاحٍ قتَّال، واستمعوا للمعتوهين وسعوا خلف ديدان الأرض السارية في بادية اليهود، فأضلّهم ما كانوا يتوهَّمون. فرضوا على خيارهم رهبانيةً ابتدعوها، وخرَّبوا معبدي بقدر ما استطاعوا، وسكنوه بعدما أسموه الدير البحري في المائة السابعة بعد ظهور البشارات التي ظنوا، وبها آمنوا، وباسمها تناحروا وذبحوا بعضهم بعضًا، ثم جاءوا لداري الأخروية يطلبون الأمان. ومن يومها سُمِّي المعبدُ ديرًا، وسُميت الديانةُ إدانةً، والرَّبةُ عبدةً أو أَمَةً.

وقالت: أما الناسوت واللاهوت، فقد مزجتُ بينهما بعدما كانا فيَّ ينفصلان. فمن حيث ناسوتي، آلَ إليَّ الملك الذي تراه الآن مزدهرًا بعموم البلاد، فورثته عن أسرتي التي ملكت الزمام في الزمان الذي تسمونه «الدولة الوسطى» تحاشيًا لاسم المملكة الوسطى. ومن قبل أسرتي، تسيَّدتْ ستُّ عشرة أسرةً من سلالة الناسوت، كانت قبلها أسرٌ مبكرةٌ حاكمة، فيها ملكاتٌ مبجلاتٌ وملوكٌ عظامٌ كالملك «وناس» الذي غفل عن وقته القديم الناسُ، فأراحوا أذهانهم من ذلك الأمد السحيق بأن أسموه «زمن ما قبل الأسرات» في قول، وفي قول آخر «ما قبل التاريخ» ولم يعرفوا أنهم على القولين مخطئون، فليس وراء التاريخ إلا تاريخ، ولا يقدح في ذلك فقدان الآثار وتهدُّم المعمار.. فلما جاءت للحكم أسرتي السابعة عشرة، كانت للنساء مكانةٌ مستمدةٌ من تقديس الربات، وعلى ذلك نشأتْ والدتي «أحموسا» وأنشأتني. غير أن رجالنا كانوا يحاربون، فيفقدون الحسَّ المقدَّس رويدًا، ورويدًا يتخفَّفون من تبجيل الإناث، فيختلط عقلهم ويلتاث.

وقالت: جدي «تحتمس الأول» كان على العهد القديم مقيمًا، فعاش في ماعت، ثم آوى إلى الظلِّ في سلام انتظارًا لميقات الخروج إلى النهار. أما أبي فقد انهار من قلبه الجدار، فاستولد من غير أمي وجاء بولدٍ من إحدى المحظيات. فلما توارى اختلف الناسُ، هل يحافظون على الملكية في أنثى صريحة النسب، أم يملِّكون الذكر الذي

جاء عاريًا من أي حَسَب. فأفتى الأجلاء من كهنة آمون، بأن يكون الأمر الملكي دِوَلَةً بيننا، بأن أتزوج أخي الوضيع على أمل أن يرشُد ولا يضيع. فكان كما قالوا. غير أن زوجي المتملِّك بنصف الناسوت كان قلبه خاليًا من اللاهوت، فما كدتُ ألد له طفلة على هيئة الربَّات حتى حام كأبيه حول المحظيات، والولدُ صِنو أبيه، فاستولد من إحداهنَّ ولدًا نازعني في العرش، وطمس آثاري، وأجَّجَ لهيبَ الشِّقاق بعدما كنتُ قد بسطتُ على الأرض السلام.

وقالت: أما اللاهوت، فقد سعيتُ في ابتداء حكمي إلى سقفه الأعلى، بعدما رأيتُ الذكور الذين يحاربون تحت راية الربة «سخمت» التي هي بالوجه الآخر «حتحور» كانوا إذا عادوا من الحرب يجعلون لأنفسهم رمزًا من تاسوع طيبة، هو «حور» المسمى حورس، لأنه حسبما فهموه إلهٌ مذكَّر يناسب الذكور. ولم يدركوا أن سرَّ الألوهية المؤنثة الكامنة خلف ميلاده، من غير نكاح، هي أمّ النور الأزلي الأبدي «إسّت» المسماة التباسًا إيزيس.. فلما رأيتُ الحال قد اختلط، علوتُ فوق تاسوع طيبة كله، وألحقتُ ناسوتي باللاهوت الأعلى المحتجب خلف السماوات العُلى، وجعلت لقبي الجامع بين الناسوت واللاهوت: الحاضنة لنور آمون. وبذلك أقمتُ بُنياني واحتملتُ آلامي، وعلوتُ إلى عنان آمون المنطوق أحيانًا «آمن» وأحيانًا «إمن» وأحيانًا «آمين».

وأما هذا المعبد البديع الذي تراه الآن في قمة تألُّقه، فهو هدية المهندس «سنموت» الذي يسمى نفسه المحبَّ لماعت، وهو توأمُ روحي. وهو الحبيب الذي هوَّن عليَّ الأهوال. وقد هندس لي هذا الأثر الخالد كي أُدفن فيه بعد حين، وجعل بين مدفني ومدفنه سردابًا، حتى نهتدي لطريقٍ واحدٍ ونجتمع يوم الخروج إلى النهار.. يوم البعث.. يوم نولد من جديد ، كهُدْهُدَين.

الاختيارُ الأخطرُ: هَيَمَانُ كليوباترا أم هَيْمَنَةُ العسكر؟

همستُ سِرًّا بما معناه: مهما غاصتْ بنا اللحظةُ الحالمةُ في الحضور الموهم بالدوام، فإن الأحوال تئول دومًا إلى تحوُّلٍ سيَّال أو زوالٍ تام.. قلتُ ذلك في نفسي وقد انقضى

الوقتُ الهانئ، وتلاشت الحضْرَةُ الرؤياويةُ التي التقيتُ فيها بالجدَّة المجيدة، الملكة المتألِّهة، الجامعة بين اللاهوت والناسوت «حتشبسوت» ثم وجدتُني من بعد انقشاع المشاهد هائمًا، وحدي، في الساحة الفسيحة التي كانت فيما سبق حديقةً، ثم غدتِ اليومَ جرداء كالحقيقة.

بقيتُ حينًا من الدهر جالسًا، حائرًا، في قلب الرحبة الممتدة قُبالة المعبد الذي ما عاد مقدَّسًا، المسمَّى الآن «الدير البحري» مع أنه يخلو من الرهبان. هناك انفردتُ عن الأكوان، بينما الريحُ من حولي تسائلني: إن كان ذلك هو «البحري» فأين الديرُ القبلي؟ لم أجد الإجابة، فأخذتُ أجوبُ حول الجبل الحاضن، لعله يستقرُّ في مكانه ويُخبرني عما أجاوب به الريح، لكنه بقيَ بالأسئلة يتقلَّق ولا يتفلَّق أو تتفتق من جوانبه إجابات.

مع طلوع الشمس المحلِّقة على العالمين بأجنحة «رع» الراعية لكل ساعٍ وساكنٍ، تهيَّأتُ للخروج من أفق الأقصر إلى الآفاق السكندرية الرحيبة، وقد قرَّ في قلبي أن أعرِّج في طريق رجوعي، على البلدة القريبة المسمَّاة اليوم «دندرة» كي أُزجي الجميلَ من التبجيلِ الواجب، وأرفعَ آيات التحيّات إلى الربة الغابرة «حتحور» في قُدس معبدها النائم هناك، وهناك كانت تلقى من القدماء التقديس اللائق بكل صورها الرامزة إليها: المرأةُ الرشيقة الأنيقة، الأمُّ الولودُ عاريةُ الصدر عند الرضاعة والرعاية، البقرةُ الخيِّرة في أزمنة السلام، اللبؤةُ الناهشة إذا اهتاج القتال ولزم الاحتدامُ لحماية الحدود. أيامَ كانت الحدود تُحمى.

في طريقي من «الدير» إلى «دندرة» نويتُ إنْ رأيت حتحور أن أعتذر منها، لعلها تغفر أو تعفو عما فعله أهلونا الجاهلون المتوهِّمون أن مستندَ الإدانة، هو قويمُ الديانة أو هو الحقُّ الوحيد الهابط في زعمهم من علياء السماء لنجدة الأشقياء، بشيءٍ فقيرٍ من مفردات المحبة التي بها وقعتْ الفُرقةُ والمغبَّةُ لأنها أُلقيتْ على أسماع المعتوهين، لأن «السيد» قال: لا يُلقي الدُّرَّ إلى الخنازير.

وقد حلَّقتُ في سمائي الأماني فانتويتُ المزيد، لأن المريدَ يطمحُ لتحقيق أحلامه ويصبو لأكثر مما يريد. ولذا، تمنيتُ أن يحضر العقلُ الفعالُ لقائي بالربة حتحور، فيرشدني بفيْضه إلى سِرِّ الإشارات التي تفيد، فأستفيد من الإجابات المزيد وأحدّ

بصري وقد صار حديد التحديق، فأدركُ سِرَّ المعاني التي أُعاني من معاينة رموزها، وأكابد الحيرة الناجمة عن جملة أسئلتها: هل كانت حتحور هي المشار إليها مَجَازًا في سورة البقرة؟ ولماذا صبرت الرَّبَّةُ على عصيان الذين دنَّسوا بالعَتَهِ معبدها وعبدوا من بعدها الثور الرامز إلى الإله المذكَّر؟ وما معنى قول الفيلسوف المهووس بالإنسان الأعلى، نيتشه: إن المرأة إذا تجوهرت في أول أمرها تكون فراشة، فإذا ارتقتْ عن ذلك صارت بقرة؟ .. غير أن هذه الأماني كلها تبدَّدتْ، واختفتِ التساؤلاتُ مع تمنِّي الإجابات، حين اقتربتُ من معبد دندرة ورأيتُ عنده ما سوف أتلو منه ذِكْرًا.

على الجدران الشاهقة لمعبد «حتحور» رأيتُ رسمًا منقوشًا على الحجر بيدِ الخلود، يصوِّر امرأةً بديعةَ الأصابع.. أنيقةَ القوام.. رشيقةَ السيقان.. عبقريةَ القَسَمات، تقدِّم إلى ربِّ العالمين آمين القرابين وتسير من خلفه حذوَ خُطاه. كنتُ أعرف هذا الرسم، وقد رأيته من قبلُ مراتٍ وقفتُ فيها مشدوهًا من رقَّة النقش ودقَّة التفاصيل، لكنني لمقدورٍ قد جرى كنت كالرجال أنظرُ ولا أرى إلا النصفَ الأسفل من قوام المرأة، وربما أرتقي بناظريَّ إلى صدرها الواعد فيسحرني عند ارتقائي انسيابُ الساقين، وانحدارُ بأنظاري، البطن الرقيق إلى المكمن المتواري. ويُدهشني عند انحداري بأنظاري، رهافةُ الحذاءِ الكاشف عن روعة الكعبين، وجمالُ أصابع القدمين، فأبقى كُلَّ مرةٍ محجوبًا بالأمر الذي به يتذكَّر المذكَّرُ فيتأنَّث المؤنَّث. ولسوء الحال وبؤس المآل، لم أتجرَّد من قبل فأرتقي بنظري إلى أعلى الأعالي. فلما تجرَّدتُ من الإطار، هذه المرة، رأيتُ وقد علوتُ بعينِ القلب ونَظَرِ العقل، وهمتُ، وفهمتُ ما كان في السابق عني يغيبُ بالغفلة فتفوتني الدهشةُ التي من شأنها أن تُشيب، إذا ما شبَّ التوقُ عن الطوق.. وعلى هَدْي هذاالنور، رأيتُ وجه المرأة المرسومة رائقًا بلا كدرٍ، وعلى رأسها تاجُ البهاء المخصوص بالإلهة «إسِّت» المسماة إيزيس، وهو الموضوع من بعدها كالعلامة على رأس النساء اللواتي تَقَدَّسْنَ في الزمن القديم. التاجُ ذاته، الذي تُزيِّنه الأفعى المصرية التي كانت شارةَ التقديسِ القديم، ثم صارت علامة التدنيس التوراتي المقيت. عجيب. أطلتُ التحديق في ملامح المرأة، ثم قلتُ في نفسي: هذا الوجه أعرفه، ولطالما لمحته كلما سريتُ إلى اللسانِ الصخري آملًا في التَّماسِّ مع العقل الفعَّال، وساعيًا لالْتِماس الموهوب من فيوضاته المفهِّمة. فكنتُ في طريقي إلى تلك المشاهد البرزخية، أرى هذه المرأة

وعليها رداءٌ واحدٌ، هفهاف، وليس على رأسها هذا التاج. وكنتُ من بعيدٍ ألمحها تسير وحيدةً، وحائرةً، بحذاء حافة البحر المضطرم بالرموز والأسرار، وأحيانًا تجلس بأسى على صخرةٍ مستوية السطح، وتطيلُ النظر في اسوداد البحر لترى المخفيَّ خلف الليلة الليلاء، وتحت هاتيك الموجات. عجيب. ما الذي أتى بهذه المرأة إلى هنا، ومَنْ رسمها على جدران معبد الربة التي كانت في القِدَم مقدَّسة، ولماذا جعلها في الصورة تسير خلف آمون وعلى رأسها هذا التاج اللائق فقط بالمتعاليات، اللواتي أزاحَهُنَّ «إيل» عن عرش اللات؟ وإن كانت أصلًا من أرض الجنوب، فما الذي يأتي بها إلى الإسكندرية لتسري في الليل حيرى بحذاء البحر؟ وقد غفلتُ عن سحرها الأخَّاذ في السابقات الليلية، لأنني كنتُ عنها أغضُّ النظر لظنِّي أنها إحدى بائعات الهوى الليلي، أو هي تائهةٌ فقدتْ الملاذ فأمستْ مرتعًا لرخيص الالتذاذ، أو هي هائمةٌ تهيِّج بالأجر الهيامَ المعلَّب. عجيب. كَمْ كنتُ ظالمًا لها، لجهالتي، وغافلًا عن أن الظنَّ لا يُغني عن الحقِّ شيئًا، بل يبدِّده. وها هي صورتها أمامي الآن، تُخبر عن أمرٍ غير مفهوم، وسِرٍّ جعلها مرسومةً على نحوٍ يحيِّر الألباب والظنون..

مَرَّ بي مرشدٌ سياحيٌّ بُصحبة فوجٍ من بنات الأفكار الأبكار، فسألته عما أرى من رسمٍ على الجدران، فقال بلا اكتراث: هذا المعبود الأعلى «آمون» ومن خلفه الملكة «كليوباترا» التي جدَّدت في زمنها معبد حتحور، وأشاعت في جنباته الجمال والجلال والنور.. لما سمعتُ مقالته وتحققتُ من صدق كلامه، عصف بي الوجد فوجدتُني أبسط جناحيَّ إلى ناحية الشمال، ومن فوري ارتحلت عن الصعيد قاصدًا اللسان الصخري الممتد في بحر الإسكندرية. وبلا رويةٍ، من فوري سريتُ وليس عندي هدفٌ مقصودٌ، إلا لقاء «كليوباترا» في الحيِّ السكندريِّ المسمى باسمها، عساني أن أعوِّض ما فات في مرات الغفلة.. وصلتُ إلى هناك وقد انتصف الليل، ونام الغافلون عن المعاني وخَلَتِ الأنحاءُ من المعتوهين.

على شاطئ البحر المضاءة آفاقُهُ المسائية بأنوار العقل الفعال، الساطعة بجلاءٍ هذه الليلة، لمحتُ كليوباترا جالسةً في موضعها المعتاد عند اللسان الصخري الممتد في البحر. هفوتُ إليها، ومن غير تدبُّرٍ أقبلتُ نحوها حتى جلستُ بقربها، وسعيتُ

متعجِّلًا إلى بدء الكلام قبل السلام، بسبب غلبة الهيام، والشطط، فأشاحتْ عني بوجهها واستدارتْ إلى الناحية الأخرى.. سكنتُ حينًا حتى لمعت بعقلي خاطرةٌ فيها مخاطرةٌ، فلم أتردَّد ورحتُ من فوري أترنَّم بأنشودة الربة الشهيرة، التي مطلعها «يوم أفني كُلَّ ما خلقت..» فلما بلغتُ بالترنيمة المقدَّسة قولها «اسمي الحقيقي إيزيس» استدارت كليوباترا نحوي وأسفر وجهها عن ابتسامةٍ رائقة الرونق، تُنسي الرائي أمسَه والغد وتذهله عن الأحياء والأموات، وتُغنيه عما عداها من كُلِّ أمرٍ فائتٍ أو آت.

قامتْ واقفةً فسَمَقت قامتُها إلى النجوم العوالي، وتوغَّلت جدائلها بين الهواء وسُحُب الليل. رَنَتْ إلى بعيد، لحظةً، ثم أقبلتْ نحوي يرفُّ ثوبُها الحريريُّ حول خصرها وساقيها، فكأن الحريرَ يلفُّ الحريرَ. دَنَت حتى صارت مني قاب خطوتين أو أدنى، وقبالتي جلست باسمةً.. وبعدما نظرتْ كليوباترا في قلب عيني نظرةَ صفاء، فأسالت إلى البحر روحي وكاد الهواءُ يخلص إلى الهواء، أجابتني عما يجول بخاطري من دون ابتدائي بأي سؤال، فعرفتُ أنها ترى ما بداخلي كأنها أنا. وآنذاك ما ثمَّ أنا، وليس في الجهات هناك ولا هنا.. كان مما قالت، بلغةٍ لا تشبه أيَّ كلام، ما يلي:

محبتي، تأتي بطيفي إلى أرض النشأة التي فيها اليومَ تسكنون، وفي الأمسيات تُحضرني إليكم الحيرةُ التي تعمُّ البلاد وعقول العباد. لأن حيرةً مثلها عاينتُ قبل ألفيْ عام، وعانيتُ منها طيلة عمري الذي أنهيته انتحارًا في السنة التاسعة والثلاثين. مع أن الكاهنة أخبرتني في طفولتي، بأن أنثاي قد تتألَّه، إذا ما صبرتُ على الحياة الدنيا حتى أبلغ الأربعين. فما صبرتُ، لأن الصبر محمودٌ لأجل الحبيب ومذمومٌ إن كان عنه، وشتَّان بين ما نرغب عنه وما نرغب فيه. ما نهربُ إليه، وما نهربُ منه. وقد أحاط بي المقدور الذي ليس منه هروب، وتطرَّقتْ بي السُّبلُ إلى أمورٍ لم يكن أمامي سبيلٌ للسكوت عنها، أو الصبر عليها. فمن ذلك حرصهم على وصفي بالملكة اليونانية، لا المصرية. أو يزعمون أنني مزدوجة الجنسية. وغايتهم من ذلك، إبعادي عن عرش أجدادي المتعاقبين هنا لقرابة قرونٍ ثلاثة من الزمان، وكلهم نشأ مثلي على هذه الأرض وفيها دُفن بعد الممات، وما خطر ببالهم يومًا أيُّ شكٍّ في الهوية المصرية، أو ظَنٌّ فيهم ازدواج الجنسية.. فمنذ زمنٍ بعيد، جاء جدي الأول

الملقب بالمنقذ «سوتير» واستقر بهذه البلاد التي قيل له إن أجداده الغابرين وفدوا منها قديمًا إلى جزائر اليونان، فقال بلسان حاله وأفعاله: إن مَنْ كان ينتمي لأرضٍ لا يحتمي بسيرة أجداده، بل بعمله في دنياه.. وعلى تلك القاعدة سار بالحسنى في حُكم البلاد، وجعل عاصمتها الإسكندرية إحياءً لاسم قائده الذي قضى قبل الموعد المعتاد، وأقام لجثمانه مقبرةً تليقُ بالروَّاد. وقد تسامى جدي الأول ولم يتحاقر فيسمِّي المدينة باسمه، مثلما يفعل الملوك العسكر. الملوك العسكر. سوف يظهر لي، لاحقًا، أنهم سِرُّ محنتي ومحنة العباد والبلاد. ولاحقًا سأخبرك بطرفٍ مما جرى لي، على أيديهم المخضَّبة دومًا بالدماء.

وصحيحٌ أن جدي الأول، بطليموس سوتير، كان في أول أمره عسكريًّا. لكنه استقام على النهج الإنساني، فنسي النزعة الأولى وعاش كاملًا حتى النزع الأخير. ومن سلالته توالت على العرش ملكاتٌ يُلقَّبنَ كلهنَّ «كليوباترا» وملوكٌ يلقبون جميعًا «بطليموس» فكنتُ كليوباترا السابعة ابنة بطليموس الثاني عشر الملقَّب بأوليتوس، يعني الزمَّار، لأن خديه كانا منتفخين كخدود العازفين على المزمار. فأيُّ عراقةٍ في المصرية تكون لي، أكثر من ذاك؟ وأنا التي تكلَّمتُ باللسانين المصري واليوناني، لأن الأول لغة قومي، والآخر لغة المعارف والفنون في عصري. وأنا التي جَعَلتُ شعارها الأعلى الموضوع فوق شعرها، هو الربة المصرية إيزيس، وفوق رأسي وضعتُ تاجها المزيَّن بالرمز المقدَّس الأعلى «الأفعى» مثلما فعلتْ من قبلي كل الملكات المصريات، وخصوصًا منهنَّ حتشبسوت التي حكمت مثلي إحدى وعشرين سنة بالتمام والكمال، ونفرتيتي التي ابتُليت بحماقات الرجال مثلما ابتليتُ.. جَدَّدتُ المعابد تقرُّبًا بذلك إلى المعبود المصري الأعلى، آمون، وقدمتُ له القرابين وفق ما هو مرسومٌ ومكتوبٌ على جدران دندرة. فكيف في مصريتي يتشكَّكون؟ وللأوهام يردِّدون وهم يأملون في شقِّ الصَّفِّ، وتشويه الكفِّ التي امتدت عبر ربوع البلاد بعدالة ماعت وتقديس إيزيس. فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون؟ لا بأس، سوف تُكتب شهادتهم ويسألهم يوم البعث آمون، فأين ساعتها سيذهبون؟

ولما مات أبي، أو هو بالأحرى خرج إلى النهار، كنتُ الكبرى بين بناته والبنين. ومن هنا تملَّكتُ مكانه فأثرتُ حفيظة سكان الخيام المجاورة، ممن يرون الصحراء

شاسعةً ولا يصلح لحكمها إلا الرجال. فاسترضيتهم بإجلاس أخي الصغير ذي الأعوام الاثني عشر، على العرش، إلى جواري. وجعلته معي ملكًا متوَّجًا، وسككتُ العملات وعلى الوجهين صورتانا، وصيَّرتُ اسمه بطليموس الثالث عشر. لكنه بعد سنين ولسببٍ غفلتْ عنه الأذهانُ في ذاك الحين، تحيَّن الفرصة واحتال حتى جمع حوله المشبوهين من أعضاء مجلس الشيوخ المسمى «سناتو» ومجلس العسكر الذين تركوا الحدود واندسوا بين بيوت المدينة «العاصمة» مع شراذم الأعراب الأغراب، الحفاة العراة الذين كانوا من قبل يمرحون في صحراواتهم المحدقة بالمملكة. فلما وجد الصغير أن الشتات من حوله قد اجتمع، هاج طمعُه واتسع، واحتال حتى جعل لقبه «ديونيسوس» وتعلَّل بأنه المعبود الذي يحبه الناسُ في الإسكندرية. فكاشفته بما أرى، وكشفتُ له خدعة اللقب الخفية التي لا ينتبه إليها إلا الفطِن.

قلتُ لأخي بوضوحٍ إن الذين يَلْتفُّون حوله من البدو والعسكر، لا يُخلصون، وهم يَتَلَفَّتون إلى السلطة ويحتالون لتكريس العسكرية وعبادة الذكورة. فلم يفهم ما أقولُ. أفهمته برفقٍ أن اللقب الذي اختاره، هو فيما يزعمه الرواة اسمٌ لنصف إله، فأبوه كبير آلهة اليونان اللاهية «زيوس» وكانت أمه فتاةً مسكينة من بني الإنسان، ترعى أغنامها بالناحية الخضراء من ساحل إفريقيا، وهي المسماة لاحقًا «تونس» ولما رآها «زيوس» جميلةً أحبَّها وصار يزورها فصارت حُبلى بولدٍ، ولمكيدةٍ قد جرت، ألحَّت الحبلى على «زيوس» ليتجلَّى لها بصورته كمرسلٍ للصواعق، فلما فعل تفتَّتتْ واندكَّت أركانها، فالتقط زيوس بذرة الجنين وشقَّ فخذه ووضعها فيه، فاكتمل فيه الجنينُ حتى موعد ميلاده الثاني من فخذ أبيه، ولذلك صار اسمه «ديونيسوس» أي المولود مرتين.

لم يفهم أخي الإشارة، وقال بلسان البُلهاء إنها محض حكاياتٍ أو هي أساطيرُ للأولين. فشرحتُ له ما غاب عنه، وأوضحتُ أن الناس أحرارٌ فيما به يؤمنون، ولا يجوز الإكراه في الدين، ولكن الذين صاغوا الحكاية ونشروا القصة ماكرون. وقد أرادوا بإحياء الحكاية الإيحاء للعامة بأمورٍ مريعة، منها أن الآلهة تشتهي البشر، وأن الأساس هو الإله الذكر، وله من القدرة ما قد يشارك به الأنثى فعلها السحري المقدس، الذي هو «الإنجاب». ليجعلوا المرأة بهذا الوهم مثل الوعاء المجاني، المجرد من المعاني، ثم من بعد ذلك ينسبون المواليد للآباء ويجحدون الأمهات. وهؤلاء لأنهم عسكريون،

يرون الذكورة هي الأصل المصون وعلى العرش العلوي والأرضي يجب أن تكون، فلا قداسة عندهم للنساء. وإنما محلهنَّ المختار هو الفِرَاش لإمتاع الفَرَاش، وحَوْش البيت لإعداد الطعام، وسهر الليالي لرعاية الأطفال. وهُمْ وحدهم العظماءُ المدافعون، والقتلةُ الممدوحون، والأقوياءُ المطلوبون. وأما المدنيون فهم عندهم كالنساء مخنَّثون، وعليهم أن يكونوا للعسكر رعيةً محكومين.

لم يفهم أخي الإشارة، وقال بلسانٍ بدويٍّ عسكريٍّ إن الفيصل بيننا الحربُ، وزعق مناديًا على القتلة وحَمَلة السيوف. فاستعنتُ على عسكره بعسكريٍّ شهيرٍ كان يسكن وراء البحار اسمه «يوليوس» ولقبه «قيصر». فنصرني وصار أمام الناس زوجي، وأبا طفلي الصغير «قيصرون» وقد اعتقدتُ سرًّا أنه كان محض بدن أتاني من خلاله الإله الأعلى «آمون» ومنه أنجبتُ ولدي. وعلى ذلك استقام الأمر حينًا، فعدتُ للاشتغال بالمعرفة إلى حينٍ واستمرأتُ العيش الآمن في خيمة العسكر، وعاودت في سماء الإنسانية هَيَماني وهُيَامي بالعلم والفنون، وأعدتُ مجد المعهد العلمي والمكتبة التي احترقت. وفي لحظةِ كشفٍ، كُشف لي أن زوجي الجالس بجواري على العرش، ليس حسبما ظننته «صورة آمون» وإنما هو محض عسكريٍّ جلس ولن يقوم. وهل رأى أحدٌ عسكريًّا يجلس على الكرسي، ثم طواعيةً عنه يقوم؟ فلما نبَّهني هذا الكشفُ الساطع، أفقتُ من هيماني، وقلتُ في نفسي: سأصبر على بلواي وأرتضي الحال الذي استجلبته لنفسي بسبب ظني أن السيف والقلم قد يتآلفان، ولسوف أسكتُ حتى حين. وحين اغتال أعضاءُ المجلس في روما «قيصر» رأيت أن أتحرَّر من تحرش العسكر، فما استطعت. فعاودت الكرَّةَ الخاطئة واستعنتُ من جديد على العسكر بالعسكر.. وبعد ممات يوليوس قيصر وثقتُ بعسكريٍّ آخر هو «ماركوس أنطونيوس» فنازعه عسكريٌّ آخر هو زميله القديم «أوكتافيوس» وجرت من جديد حروبٌ ضروس، فعرفتُ أن «النظام» العسكري واحد، مهما اختلفت الأسماء والشخوص.. في لحظةٍ مريرةٍ، رأيتُ أنني أخطأتُ لأنني دفعت عني العسكريين بالعسكريين، وظننتُ بأنهم يُغيثون وهم في الحقيقة يهتبلون الفرص، وإذا جلسوا لا يقومون.. وفي لحظةٍ فارقة، تحقَّقتُ من أن العسكرية تطيح بموروث الأنثى المقدسة التي ابتدأت بها الحضاراتُ، وأدركتُ أن الهيمان في أفق الإنسانية السامية لن يتيسَّر

مع هيمنة العسكر، ورأيتُ أن الزمان قد دار واستدار وانتكس فاختلط الأمرُ البديهيُّ وانعكس، وأيقنتُ بأن الخلاص مستحيلٌ، والصبر على استجلاب المصير مذمومٌ. فتركتُ لهم الحياة الفانية وحييتُ إلى الأبد، بلدغاتٍ من رمز إيزيس المقدس، الأفعى.. الخفية.. العصية على الأفهام.



انقضى الليلُ بغياب القمر الذي تشقَّق، ورأى الناسُ أن الشمسَ تستعد لسطوعها، فاستعدوا للنزق. كثر حولي الصخبُ فوجدتُني وحدي، وقد تلاشى المشهدُ وغامت ملامح كليوباترا في أضواء النهار، فقمت متثاقل الخطى قاصدًا داري، ودخلتُ أضيق الغرف على أمل الانفراد والسكون حتى المعاد، ولكن دعاني الشغفُ إلى معرفة الأخبار فأدرتُ المؤشر بين عشرات النشرات، فكانت كلها تذيع خبرًا واحدًا يقول إن المجلسُ جالسٌ، سرًّا أو علانية[1].

ضاقت بي الأرضُ بما رحبت، فخرجتُ إلى شرفتي فكانت تحتها طفلةٌ تشدو بكلماتٍ لا تناسب سِنَّها الصغيرة، أصغيتُ على مضضٍ إليها حتى تفهَّمت الأغنية، فبدت لي مثل النبوءة التي تقول:

مادام للعسكر القرارُ،

ستدومُ بالديار النارُ.

فلأصحاب الهيمنة الستارُ،

ولأهل الهَيَمَانِ انتحارُ.

فامرحْ في الأنحاء يا دودَ الأرْضِ،

فالقيامةُ آذنت بهَتْكِ العِرْضِ،

(١) كان الجدل آنذاك قد اشتعل تحت مظلة السؤال: هل يترك المجلس العسكري صولجان السلطان، أم يسلِّمه للشعب والغلمان؟ ولم يفهم المتسائلون سرَّ المناولة التي كانت تجري تحت الأنظار، في عتمة النهار.

وأسقطتْ أحكامَ السُّنَّة مع كل فَرْضٍ.

فلا كان مَنْ استكانَ،

واستعلى يومًا ثم هانَ، ورضي الذلَّ والهوانَ.

اغترابُ تي، وغُربةُ نفرتيتي

مفعمًا بوجدٍ عظيمٍ عُدتُ من عاصمة الألمان «برلين» بعدما جرى معي نبأ جليلٌ، سوف أتلو عليكم منه ذِكْرًا. كنتُ هناك في ساعة ظهيرةٍ لا صخب فيها، أسيرُ وحيدًا على حافة الشوارع العريضة البرّاقة المحفوفة بالاخضرار، فهتف بي من حيث لا أرى صوتٌ يقول صاحبه: ما دمتَ قد اقتربتَ ولا شاغل لكَ، فالمتحفُ المصريُّ ببرلين مفتوحٌ فادخله لترى البهاء المحيط برأس الملكة المصرية نفرتيتي، وربما تجود عليك إذا زرتها وآنست وحدتها. فتبادرك بحديثٍ مخصوصٍ، لأن مثلك يثير فيها الحنين ويحدو بها إلى البوح.. سألتُ: وما الذي أتى بها إلى هنا؟

أجابني رجلٌ أشعثُ كان يجلس على دكَّةٍ من تلك المبثوثة بين ظلال الأشجار، وقال بنبرةٍ خالطةٍ بين التوقير والتحقير ما ترجمته أنها هنا أسيرةٌ ومبجَّلة، ولو بقيت في بلادكم لصارت حُرَّةً ومهانةً كبقية الناس والآثار.. رأيته لا يضبط الكلام، فاستدركتُ عليه مُصحِّحًا بأن الأسير لا يُبجَّل، ولا يُهان الأحرار. وأردفتُ أن سهم جوابه طائشٌ، وليس فيه ردٌّ على ما سألتُ. فاحتسى الرجلُ شربةً من الزجاجة التي يمسك بعُنقها، ثم قال بكلماتٍ فاحشةِ الوضوح والصراحة: سأُخبرك بسبب مجيء الملكة إلى هنا، فاستمعْ بإنصات الصحو لكلمات المخمور المغمور. قبل عشرات السنين، وجدها رجلٌ ألمانيٌّ مدفونةً تحت رمال العاصمة المصرية المندثرة المسماة اليوم «تلّ العمارنة» فخبَّأها عن العيون وأخذها خفيةً ثم إلى هنا كيلا يكسِّرها كاسرٌ أو فاجرٌ من أحفاد عُمران المتَّقين، تقرُّبًا لمعبود العمارنة وأبناء عمومتهم من العبادلة والعوادلة والجواهلة والسوافلة، وهم في دياركم اليوم كثيرون.. قلتُ: كذبتَ وافتريتَ، فما كان

لأيدي هؤلاء في تخريب الآثار نصيبٌ، كهذا الذي اقترفه سابقوهم، وها هو رأسٌ آخر للملكة لا يَزَال تمثاله محفوظًا في المتحف بديارنا القاهرية، ولم تمسّه بالسوء أيدينا، فنحن الحافظون المعتبرون بالآثار الباقية عن القرون الخالية.

اشتطَّ الرجلُ المخمور وكسر على الأرض الزجاجة التي كان يسكر منها في وضح النهار، وانهار فوق انهياره وهو يقول ما معناه: الأوهامُ تحوطكم لفقدانكم الذاكرة في موطن الغرائب وبلد العجائب، حيث المعكوسُ غالب. أنَسيتَ كيف انتُهب متحفكم يوم الثورة العارمة جهارًا، وأُلقيتْ في النيل قطعًا من الآثار لصرف الأنظار عن فُحش النظام الذي ثار عليه الأحرار؟ أم تراك غفلتَ عما يعيثُ اليوم من دودٍ ويهودٍ بدياركم التي فيها الرئيسُ خسيسٌ، والخسيسُ حبيسٌ، والحبيسُ نفيسٌ، والنفيسُ الثائر رخيصٌ، دمه على الأرصفة نازفٌ فائرٌ، والشاطرُ يغامرُ من بعده شاطرٌ؟ والتمثال الذي بين أيديكم ليس ملوَّنًا كالذي هنا، وأنتم قومٌ تكرهون الألوان، فاحمد لنا أننا نزعنا عنكم التمثال لنحفظه من الزوال، وإذا كنتم من الراشدين لما نهبكم كُلُّ الأقربين والأبعدين.

ابتعدتُ عن السكران وفي حلقي غُصَّةٌ، وصَمَمتُ أسماعي عن مجاهرته بالسوء. وقد ساءني ما قال حتى كدتُ أفارق الموضع خاليَ الوفاض، والقلبُ فيه ما فيه، لولا أن الحال انقلب بي إلى الضِّدِّ فتركتُ الجذبَ والشَّدّ، حين مررت ببوابة المتحف فأشرقت في سمائي ابتسامةُ حوريةٍ شقراء، تقف قُرب الباب وترنو مشجِّعةً إياي على الدخول وواعدةً بأمورٍ من بعد ذلك قد تكون. عيناها سماءٌ قد صفت ووجهها صُبحٌ يُنير، من مناجم الذهب البرَّاق شعرُها المنساب فوق القوام القويم، ومن صفاء السماء زُرقة عيناها اللامعتين بألقٍ يعدُ بالنعيم. اقتربتُ بخطوٍ متردِّدٍ، فاتَّسعتْ منها ابتسامةٌ كشفتْ اللؤلؤ المخبوء في قعور البحور، فأكَّدتْ أن العلوَّ والقاع قد يقتربان. بلسان مسحورٍ سألتها عن رسم الدخول، فقالت بالمصرية الفصيحة القديمة: ما عليك من ذاك فلا مقابل لزيارة الأحفاد للجدّات، بل ولهم ثوابُ صلةِ الأرحام، ولولا أن الملكة أرادت لقاءك لما قادتك إلى هنا خُطاك..

درتُ بين بردياتٍ ومومياواتٍ ورسومٍ لإلهاتٍ كنَّ مقدَّسات، حتى دارت رأسي بين جنبات المتحف القائم منه طابقان. في الطابق الأرضي على يمين الداخل، توجد

غُرفة الأسرار التي ولجتُ إليها وقد انصرف الزوَّار وآلَ النهارُ إلى خط الزوال، وأمام تمثال الملكة وقفتُ متأملًا اقترانَ الجمالِ بالجلال. لا شيء بالغرفة إلا التمثال، ولا جامح هنا للخيال التوَّاق إلى معرفة السر الكامن خلف المظاهر والأشكال، التي هي عينُ هذا الإشكال: كيف انتهى الحالُ بالملكة بعد رفعة الشأن، إلى سوء المآل؟

أمام رأس الملكة وقفتُ على قدم الإجلال، وفي تلك الحضرة حدَّقتُ طويلًا في العنق الذي يشرئبُّ ليشرب منه الظمآنُ، وفي لحاظ العينين المكحَّلين بلون الليل المليء بالأسرار، وفي التاج الذي لا يليق إلا بهذا الرأس الدقيق السامي، وفي الوجه المنسابة ملامحه بالرقة الحانية حول الشفتين الشافيتين الحمراوين.. بقيتُ على حال التحديق وقتًا لا ميقات له، حتى إذا انتصف الليل وسطعت بالحجرة أنوار العقل الفعال، فأذهلتني الأسرارُ عن ظاهر التمثال وأخذتني اللوامعُ من صورة الحجر إلى جوهر الخبر، فسألتُ الملكة عن سرِّ الالتباس وعن أخبارها الغابرة. فباحتْ لي من بعد طول سكون، وأفاضت بلسان الحال الراوي. فكان مما قالت:

نشأتُ في البيت الملكي بطيبة ذات التسعين بابًا، المسماة اليوم الأقصر. وكنتُ كلَّما سألت في الصغر عن معنى اسمي «الجميلة جاءت» المنطوق باللسان القديم نفرتيتي، تُجيبني الملكة العظيمة «تي» بابتسامةٍ تزيد الحيرة. ومن حولي كانوا يقولون إن وصف «الجميلة» واجبٌ لي، وأما الإضافة إليه ففيها أقوال: فالجميلة أتت، أو جاءت، أو وصلت! لأنني وفدتُ من ديارٍ بعيدةٍ لا عودة لي إليها، أو لأن ملامحي قُدَّت من البهاء النوبي الأسمر، أو لأنني ابنةُ آلهةٍ علوية ظهرت بصورةٍ بشرية، أو لأنني جئتُ إلى قلب المليك فعمرته بالتحنان والحب من بعد الخواء. أقوالٌ متفرِّقة لم يُجمع على أحدها أحدٌ، ولم يتأكَّد منها واحدٌ. فكان الشاهدُ أن غموض الأصل زادني سحرًا، فانشغل بي وريثُ العرش عما كان أبوه «آمين حتب الثالث» يخوض فيه. فقد اغترَّ أبوه بالمجد الذي كان فيه، فطمح مثل كل الملوك إلى التفرُّد والتأليه، فلما باح بذلك لزوجته «تي» نصحته بالاقتران بواحد من آلهة الثالوث أو التاسوع المؤلَّه، لكنه طمح إلى المستحيل وأراد أن يكون الصورة البشرية لآمون. قال الكهنة للملك إن آمون هو الخالق المحتجب العالي ولا يمكن أن يتجلَّى بتمامه في مخلوق، فكان

معهم غير خلوق وتهدَّدهم بالويل والثبور وعظائم الأمور، وأمرهم فحملوه على محفة آمون وساروا به بين أروقة الكرنك كأنه هو ربُّ الأرباب آمون.

احتارت الملكة «تي» في مراد زوجها المستحيل، وغرقت في اغترابه عن بني الإنسان. لكنها صبرتْ عليه حتى عبر إلى الجانب الآخر وخرج إلى النهار، وأدركتْ اضطراب الكهنة وعموم أهل البلاد بعد رحيل زوجها، فسارعتْ إلى تنصيب ابنها الذي كان اسمه «آمون حتب الرابع» ليكون له من مُلك والده نصيب، وزوَّجتني له لعله يرتاح للحنو ويحتمل نوبات الصداع الدافع إلى الترقي للألوهية. وقد أجلستنا بعد الزواج بجوارها، ليصير المجمع الملكي ثالوثًا تتآلف فيه الملكةُ الأمُّ وابنُها الملكُ الصغيرُ، وأنا الزوجةُ الملكية. كان ذلك سنة ستين وثلاثمائة وألف، قبل الميلاد الذي صرتم على أساسه تحسبون السنين. لكن زوجي زاد به الخبلُ، ولم يهدهده تحناني ولا مرح أطفالنا من حوله. وفي الحول الثاني من سنوات مُلكه، أمر بتأليه أمه ليتم اغترابها ويمهد لغُربتي، ثم تألَّه هو على نحوٍ جديد وكَفَرَ كل الديانات. أراد أن يطوي عبادة الإله الأعلى، رب العالمين «آمين» فاجتهد الكهنةُ في ترويض جموحه، وأفهموه أن في اختلاف الأديان رحمةً بالمتدينين، وأن الإله الأعلى المحتجب المسمى آمون وإمن وآمين، يمتنع تجلِّيه التامُّ في غيره (سبحانه) ومهما تعدَّدت أسماؤه وصفاته وتجلياته، فإن حقيقته واحدةٌ منذ الأزل إلى الأبد. وهو يطل علينا عبر قرص الشمس «رع» ليحمل الرحمة إلى العالمين من عباده المتقين، وإلى غيرهم ممن يُلحدون..

وهمس إليه كبيرُ الكهنة بأن البلاد في خطرٍ لأن فيها المطمع، ومصر مهدَّدة بالانقسام والتشرذم، إذا استدام هذا الخلافُ وتأخَّرت شمسُ آمون عن المطلع. فما استمع زوجي لكبير الكهنة ولا أيِّ واحدٍ منهم، واستخفَّهم، بل أساء بهم ظنه وأهانهم في حضرته. وهجر الأقصر وهي طِيبة، الطيبة، وبنى في الصحراء عاصمة جديدة دعا فيها لإلهه «آتون» وجعلني كاهنته العظمى، ثم جعل من ذاته بعد حينٍ هو الإله. ودهم بالدواهي كهنة آمون، وأسقط كل الآلهة وتعالى فوق «ماعت» ودعا الجميع لعبادة الرب الذي خلقه بخياله، وهو إلهٌ كان من قبله خبرًا مطمورًا، وظل منسيًّا دهورًا.

همستُ إليه بلسان الأمومة، بعد رحيل أمه «تي» عن عالم الكون والفساد وخروجها

إلى النهار، راجيةً إياه أن يترك الناس أحرارًا فيما يعبدون. إذ لا يجوز الإكراه في الدين. فصاح: قد تبيَّن الرشد الآتوني من الغيِّ التعدُّدي، ولن يُعبد بعد اليوم في الأرض إلا «آتون» الذي هو على الحقيقة أنا «إخناتون» وليس لي رجوعٌ عن هذا الأمر الذي انحسم، ولا بأس لو تآكلت حدود مصر من أجل إعلاء الدين الواحد الجديد. قلتُ: يا زوجي الحبيب اهدأ، واعرفْ أن للناس سُبلًا في العبادة لا تُعدّ، فلا تحوطنا أنت بأسوار الهجر والصدِّ، وكن إن شئت «إخناتون» ولكن دع العُبَّاد يتَّقون الذي به يؤمنون، فمَن شاء من اتِّباعك فليؤمن بإلهك الذي هو أنت، ومن شاء فليكفر، فلست عليهم بوكيل.. لم يعجبه الكلام، وقال: بل أنا هو، الإله الواحد المعبود، ولا إله غيره في الأرض ولا في السماء.

امتلأت الديار رُعبًا وانهار النظام، ولا مرام لإخناتون المتألِّه المسكين إلا إرساء عبادة الإله الجديد، وما هو أصلًا بجديد. ولم يردع الطامعون في البلاد رادعٌ، وانتشر الفسادُ في الأرض وما عاد له من دافعٍ أو مانع. فتركتُ حينذاك هذه الحياة المتقلِّبة الغريبة، وتقبَّلتُ موتي المبكر بعدما ودَّعتُ أطفالي وزوجي المحصور في بلدته الجديدة «أخيتاتون» التي خُرِّبت عقب رحيله أو ترحيله عن هذه الحياة، بعدي، وأُخذت أحجارها الكبار لتكون جدران معبدٍ جديدٍ، أقامه وريثه «توت عنخ آمون» الذي عاد كما يدل على ذلك اسمه، لعبادة آمون، لعله يُرضي الكهنة والعباد ويحفظ من الانهيار البلاد، فما استطاع.. وتشوَّهت صورتنا وكل التماثيل، وفي عموم البلاد جرى التدميرُ. وتدهورتِ الأحوالُ مع صراع الأديان الذي به دومًا يسوءُ المآل، فلم يبق للبلاد مخرج إلا بأن يتنحَّى عن الحياة «توت عنخ آمون» ابن زوجي «إخناتون» من زوجته الأخرى، فكان الحلُّ هو رحيله عن هذه الحياة، أو ترحيله، وهو بعدُ شابٌّ صغير. ثم عُهد بالأمر إلى مجلس العسكر الذين قادهم «حورمحب» فأعاد حين أراد الأمنَ بربوع البلاد، وهدأتْ أرجاءُ طِيبة وبقية الأنحاء وما عادت المظاهرات تخرج إلى الميادين. ولأن العسكريين لا يرثهم إلا العسكريون، فقد تولَّى حكم البلاد من بعد حورمحب، زميله العسكري «رعمسيس» الذي تنطقونه رمسيس، وهو الذي كان متقدمًا في السن فلم يجلس على العرش إلا لعامين، ثم أورث الحكم من بعده لابنه «سيتي» الذي أورثه لابنه «رعمسيس الثاني» فظل جالسًا على العرش سبعةً وستين عامًا.. ومضت الأيامُ..

كتبُ الدكتور يوسف زيدان

(*) **المقدمة في التصوف، لأبي عبد الرحمن السلمي « تقديم وتحقيق»**
مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة ١٩٨٧).

(*) **عبد الكريم الجيلي فيلسوف الصوفية « تأليف»**
الهيئة المصرية العامة للكتاب (سلسلة أعلام العرب) ١٩٨٨.

(*) **الفكر الصوفي عند عبد الكريم الجيلي « تأليف»**
دار النهضة العربية (بيروت ١٩٨٨).

(*) **شرح فصول أبقراط لابن النفيس « دراسة وتحقيق»**
دار العلوم العربية (بيروت ١٩٨٨).

(*) **شعراء الصوفية المجهولون « تأليف»**
مؤسسة الأخبار (القاهرة ١٩٩١).

(*) **ديوان عبد القادر الجيلاني « دراسة وتحقيق »**
مؤسسة الأخبار (القاهرة ١٩٩١).

(*) **ديوان عفيف الدين التلمساني « دراسة وتحقيق»**
مؤسسة الأخبار (القاهرة ١٩٩١).

(*) **قصيدة النادرات العينية للجيلي مع شرح النابلسي « دراسة وتحقيق»**
دار الجيل (بيروت ١٩٨٨).

(*) الطريق الصوفي وفروع القادرية بمصر « تأليف»
دار الجيل (بيروت ١٩٩١) .

(*) عبد القادر الجيلاني، باز الله الأشهب « تأليف»
دار الجيل (بيروت ١٩٩١).

(*) رسالة الأعضاء، لابن النفيس «دراسة وتحقيق»
الدار المصرية اللبنانية (القاهرة، بيروت ١٩٩١).

(*) المختصر في علم الحديث النبوي، لابن النفيس «دراسة وتحقيق»
الدار المصرية اللبنانية (القاهرة، بيروت ١٩٩١).

(*) المختار من الأغذية، لابن النفيس «دراسة وتحقيق»
الدار المصرية اللبنانية (القاهرة، بيروت ١٩٩٢).

(*) شرح مشكلات الفتوحات المكية، لعبد الكريم الجيلي «دراسة وتحقيق»
دار سعاد الصباح (القاهرة ١٩٩٢).

(*) فوائح الجمال وفواتح الجلال، لنجم الدين كُبْري « دراسة وتحقيق»
دار سعاد الصباح (القاهرة ١٩٩٣).

(*) التراث المجهول، إطلالة على عالم المخطوطات « تأليف»
دار الأمين (القاهرة ١٩٩٤).

(*) فهرس مخطوطات جامعة الإسكندرية «الجزء الأول»
معهد المخطوطات العربية (القاهرة ١٩٩٤).

(*) فهرس مخطوطات جامعة الإسكندرية «الجزء الثاني»
معهد المخطوطات العربية (القاهرة ١٩٩٥).

(*) نوادر مخطوطات بلدية الإسكندرية «كتالوج مصوَّر»
برنامج الأمم المتحدة للتنمية (مكتبة الإسكندرية ١٩٩٥).

(*) فهرس مخطوطات رفاعة الطهطاوي «الجزء الأول»
معهد المخطوطات العربية (القاهرة ١٩٩٦).

(*) فهرس مخطوطات رفاعة الطهطاوي «الجزء الثاني»
معهد المخطوطات العربية (القاهرة ١٩٩٧).

(*) فهرس مخطوطات رفاعة الطهطاوي «الجزء الثالث»
معهد المخطوطات العربية (القاهرة ١٩٩٨).

(*) فهرس مخطوطات بلدية الإسكندرية «المخطوطات العلمية»
مكتبة الإسكندرية ١٩٩٦.

(*) بدائع المخطوطات القرآنية بالإسكندرية «كتالوج مصوَّر»
مكتبة الإسكندرية ١٩٩٦.

(*) التقاء البحرين «نصوص نقدية»
الدار المصرية اللبنانية (القاهرة، بيروت ١٩٩٧).

(*) فهرس مخطوطات أبي العباس المرسي «التصوف، التفسير، السيرة، الحديث»
مكتبة الإسكندرية ١٩٩٧.

(*) حَيّ بن يقظان، النصوص الأربعة ومبدعوها.
الهيئة العامة لقصور الثقافة (القاهرة ١٩٩٧).

(*) المتواليات «دراسات في التصوف»
الدار المصرية اللبنانية (القاهرة، بيروت ١٩٩٨).

(*) المتواليات (فصول في المتصل التراثي المعاصر)
الدار المصرية اللبنانية (القاهرة، بيروت ١٩٩٨).

(*) فهرس مخطوطات بلدية الإسكندرية «التصوف وملحقاته»
مكتبة الإسكندرية ١٩٩٨.

(*) فهرس مخطوطات رشيد ودمنهور
مؤسسة الفرقان (لندن ١٩٩٨).

(*) فهرس مخطوطات بلدية الإسكندرية «التاريخ والجغرافيا»
مكتبة الإسكندرية ١٩٩٩.

(*) ابن النفيس، إعادة اكتشاف «تأليف»
المجمع الثقافي (أبو ظبي ١٩٩٩).

(*) فهرس مخطوطات شبين الكوم
مؤسسة الفرقان (لندن ٢٠٠٠).

(*) فهرس مخطوطات المعهد الديني بسموحة
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٠.

(*) فهرس مخطوطات أبي العباس المرسي « أصول الفقه وفروعه»
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٠.

(*) فهرس مخطوطات بلدية الإسكندرية «المنطق»
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠١.

(*) فهرس مخطوطات بلدية الإسكندرية « الحديث الشريف»
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠١.

(*) فهرس مخطوطات دار الكتب بطنطا
معهد المخطوطات العربية (القاهرة ٢٠٠١).

(*) فهرس مخطوطات دير الإسكوريال
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٢.

(*) ماهية الأثر الذي في وجه القمر، لابن الهيثم «دراسة وتحقيق»
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٢.

(*) مقالة في النقرس، للرازي «دراسة وتحقيق»
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٣.

(*) مختارات من نوادر مقتنيات مكتبة الإسكندرية
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٣.

(*) التصوف «تأليف»
الهيئة العامة لقصور الثقافة (القاهرة ٢٠٠٤).

(*) المخطوطات الألفية «تأليف»
دار الهلال (القاهرة ٢٠٠٤).

(*) الشامل في الصناعة الطبية «دراسة وتحقيق» ثلاثون جزءًا
المجمع الثقافي (أبو ظبي ١٩٩٧-٢٠٠٤).

(*) ظل الأفعى «رواية»
دار الهلال (القاهرة ٢٠٠٦).

(*) بحوث مؤتمر المخطوطات الألفية «تقديم وتحرير»
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٦.

(*) بحوث مؤتمر المخطوطات الموقَّعة «تقديم وتحرير»
مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٨.

(*) كلمات: التقاط الألماس من كلام الناس «تأليف»
دار نهضة مصر (القاهرة ٢٠٠٨).

(*) عزازيل «رواية»
دار الشروق (القاهرة ٢٠٠٨).

(*) بحوث مؤتمر المخطوطات الشارحة «تقديم وتحرير»
مكتبة الإسكندرية (٢٠٠٩)

(*) اللاهوت العربي وأصول العنف الديني «تأليف»
دار الشروق (القاهرة ٢٠٠٩).

(*) النبطي «رواية»
دار الشروق (القاهرة ٢٠١٠).

(*) بحوث مؤتمر المخطوطات المترجمة «تقديم وتحرير»
مكتبة الإسكندرية ٢٠١٠.

(*) بحوث مؤتمر المخطوطات المطوية «تقديم وتحرير»
مكتبة الإسكندرية ٢٠١٠.

(*) محال «رواية»

دار الشروق (القاهرة ٢٠١١).

(*) متاهات الوهم «تأليف»

دار الشروق (القاهرة ٢٠١٣).

(*) دوامات التديُّن «تأليف»

دار الشروق (القاهرة ٢٠١٣).

(*) فقه الثورة «تأليف»

دار الشروق (القاهرة ٢٠١٣).

Inv:26

Date:18/3/2014